الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية ولوجستيك

الموضوع:

نظم الإدارة البيئية ISO 14000 وتدويل المؤسسات الإقتصادية

إعداد الطالبة:
طالب فاطمة

تحت إشراف:
أ. د. يوسفي رشيد

لجنة المناقشة:

د. تيفالي بن يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ. د. يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د. سنوسي قويدر	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د. بن حراث حياة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مناقشا
د. بلدغم فتحي	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د. ودان بوعبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

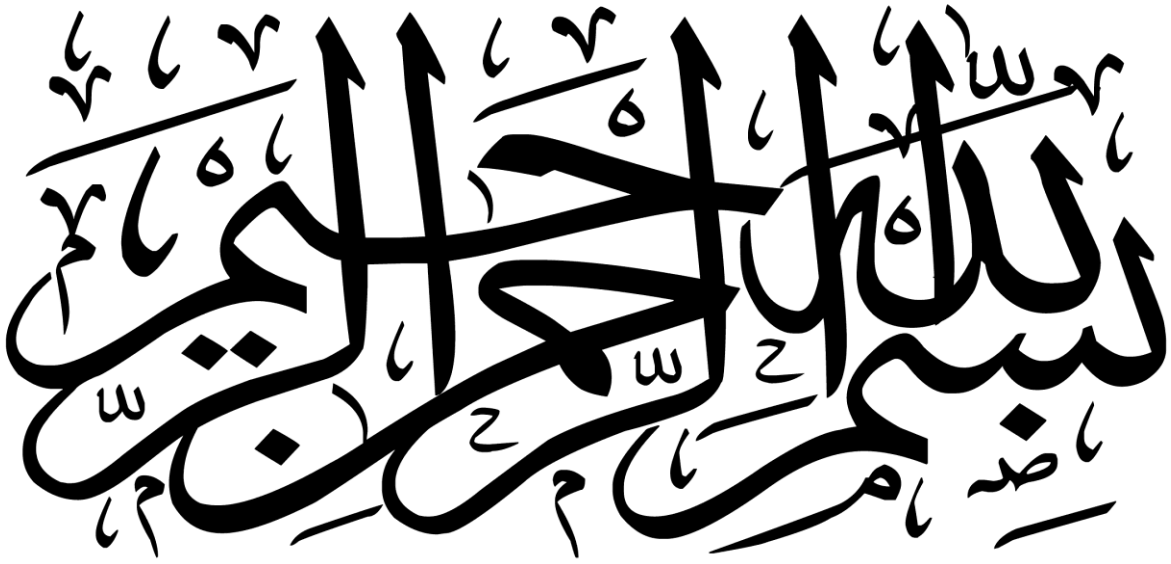
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

الآية (105) سورة التوبة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى كل من أسعى دوما إلى إرضائهم، إلى الوالدين العزيزين.

إلى كل من يحب فاطمة ويتمنى لها النجاح والتوفيق

كلمة شكر

الحمد لله جل جلاله وعظم سلطانه حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه حتى يبلغ الحمد منتهاه

على أن سهل لي طريقا أبتغي فيه علما ويسر لي إتمام هذا العمل المتواضع

راجية من المولى عز وجل أن يتقبله خالصا لوجهه الكريم وأن يجعله علما ينتفع به.

ومن ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

الوالدين الكريمين، على فضلهما الذي لا يعد ولا يحصى.

الإخوة والأخوات، على مساندتهم ودعمهم المتواصل لي.

الأستاذ الفاضل، **الأستاذ الدكتور يوسفي رشيد** الذي شرفني بالإشراف على إنجاز هذا

البحث، وعلى توجيهاته القيمة.

السادة الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذا البحث

وكل من ساعدني على إنجاز هذا البحث

فاللهم جارهم عني خير جزاء يرضيهم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة..... أ

الفصل الاول: نظم الإدارة البيئية و سلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

تمهيد..... 02

المبحث الاول: الإطار العام للبيئة..... 03

المطلب الاول: مفهوم البيئة..... 03

المطلب الثاني: التحديات البيئية العالمية..... 08

المطلب الثالث: علاقة البيئة والتنمية..... 15

المطلب الرابع: العلاقة بين البيئة والتجارة الدولية..... 18

المبحث الثاني: نظم الإدارة البيئية..... 22

المطلب الاول: مفهوم نظم الإدارة البيئية..... 22

المطلب الثاني: دوافع تبني نظم الادارة البيئية..... 29

المطلب الثالث: أنواع نظم الإدارة البيئية الرئيسية..... 34

المطلب الرابع: قياس الأداء البيئي لنظم الإدارة البيئية..... 42

المبحث الثالث: سلسلة المواصفات القياسية **ISO 14000** 47

المطلب الاول: نشأة وتطور سلسلة المواصفات الدولية **ISO 14000** 47

المطلب الثاني: مفهوم سلسلة المواصفات القياسية **ISO 14000** 52

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ظهور سلسلة المواصفات الدولية **ISO 14000** 54

المطلب الرابع: هيكل سلسلة المواصفات القياسية **ISO 14000** 56

المبحث الرابع: المواصفة الدولية **ISO 14001** 60

المطلب الاول: متطلبات المواصفة الدولية **ISO 14001:2004**..... 60

المطلب الثاني: الإصدار الثالث للمواصفة الدولية **ISO 14001** لسنة **2015**..... 72
المطلب الثالث: كيفية التسجيل للحصول على المواصفة **ISO 14001**..... 86
المطلب الرابع: مزايا وسلبيات إستخدام مواصفة **ISO 14001**..... 91
خلاصة..... 97
الفصل الثاني: تدويل المؤسسات في ظل النظم و الإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية
تمهيد..... 100
المبحث الاول: الإطار العام لتدويل المؤسسات..... 101
المطلب الاول: مفهوم التدويل..... 101
المطلب الثاني: دوافع التدويل..... 106
المطلب الثالث: مخاطر التدويل..... 110
المطلب الرابع: نماذج مراحل التطور الدولي للمؤسسة..... 114
المبحث الثاني: أشكال النفاذ إلى الأسواق الدولية..... 121
المطلب الاول: التصدير..... 121
المطلب الثاني: الاتفاقيات التعاقدية..... 127
المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر..... 132
المطلب الرابع: التحالفات الاستراتيجية..... 138
المبحث الثالث: الإعتبارات البيئية المطلوبة للنفاذ للأسواق الدولية..... 143
المطلب الاول: المعايير البيئية..... 143
المطلب الثاني: العلامة البيئية **Eco-Labels** 148
المطلب الثالث: الإعتبارات البيئية الإضافية..... 155
المطلب الرابع: أهمية الإعتبارات البيئية..... 162
المبحث الرابع: أثار تطبيق النظم والإعتبارات البيئية على النفاذ الى الأسواق الدولية..... 164
المطلب الاول: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بالقدرة التنافسية..... 165
المطلب الثاني: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بالصادرات..... 171
المطلب الثالث: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بجذب الإستثمارات..... 173
المطلب الرابع: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بالنمو الاقتصادي..... 178

خلاصة..... 181

الفصل الثالث: دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

تمهيد..... 183

المبحث الأول: دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية..... 184

المطلب الاول: حالة مؤسسة تويوتا **TOYOTA** 184

المطلب الثاني: حالة مؤسسة **HP** (**Hewlett & Packard**) 194

المطلب الثالث: حالة مؤسسة فيليبس **Philips** 199

المطلب الرابع: حالة مؤسسة ميورا **Miura corporation**..... 202

المبحث الثاني: البيئة والإدارة البيئية في الجزائر..... 205

المطلب الاول: التحديات البيئية في الجزائر..... 205

المطلب الثاني: السياسة البيئية في الجزائر..... 214

المطلب الثالث: السياسة البيئية المتصلة بالتجارة الخارجية في الجزائر..... 226

المطلب الرابع: نظم الادارة البيئية **ISO 14000** في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية..... 138

المبحث الثالث: واقع تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية..... 246

المطلب الأول: تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر..... 246

المطلب الثاني: مؤشرات تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية..... 255

المطلب الثالث: أهم الأسواق الدولية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية..... 261

المطلب الرابع: الهيئات الداعمة لتدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية..... 263

المبحث الرابع: آليات تفعيل تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية..... 269

المطلب الأول: أثر تطبيق النظم والإعتبارات البيئة المطلوبة في الأسواق الدولية على تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية 269

المطلب الثاني: أهم المقترحات لتفعيل تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية..... 276

خلاصة..... 280

خاتمة..... 283

قائمة المصادر والمراجع..... 293
الملحق..... 322

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين المواصفات الرئيسية لنظم الإدارة البيئية	39
02	هيكل سلسلة المواصفة (ISO 14000)	59
03	نقاط الإختلاف بين إصدار المواصفة الدولية ISO 14001 لعام 1996 والإصدار 2004	71
04	المصطلحات والتعاريف للمعيار الدولي ISO 14001: 2015	79
05	المقارنة بين المتطلبات المقترحة للنسخة ISO14001: 2015 و ISO14001:2004	84
06	موقع المؤسسة داخل الشبكة	116
07	مبيعات السيارات الصديقة للبيئة من تويوتا خلال الفترة 1997-2015. الوحدة: 1×1000 وحدة	190
08	التطور المؤسساتي المركزي لحماية البيئة في الجزائر.	215
09	يبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2005/2016)	246
10	يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) / الوحدة: مليار دولار	248
11	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) / الوحدة (مليون دولار)	250
12	يبين تطور هيكل الواردات خلال الفترة (2005-2016)	252
13	ترتيب كبرى المؤسسات الجزائرية إفريقيا	256
14	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة حسب قطاع النشاط	257
15	تطور الصادرات حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة (2005-2015)	261
16	توزيع معايير الصحة والصحة النباتية ضد الجزائر	270
17	المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (2001-2015)	271
18	صادرات الجزائر من الموارد الغذائية والحيوانية، منتجات حيوانية ونباتية، ومواد كيميائية من سنة 2010 إلى سنة 2014	273

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الطلب العالمي على الطاقة إلى غاية 2035	11
02	وظائف نظام الإدارة البيئية	28
03	متطلبات المواصفة الإنجليزية BS 7750	35
04	تقسيمات سلسلة المواصفة (ISO 14000)	58
05	دورة PDCA: ISO 14001: 2015	75
06	المخاطر الأربع في تدويل المؤسسات	113
07	الأسئلة المحددة لنمط التدويل	119
08	مراحل القرار الاستراتيجي على المستوى الدولي	120
09	الإطار التحليلي للترابط بين البيئة والأداء الإقتصادي	164
10	الصلات الإيجابية والسلبية بين الأداء البيئي والإقتصادي للمؤسسة	166
11	فرضية ملاذ التلوث	174
12	يوضح مبيعات السيارات الصديقة للبيئة لشركة تويوتا خلال الفترة (1997-2015)	191
13	نموذج الأداء البيئي لمؤسسة HP	197
14	إنبعاث غاز أكسيد الكربون (كيلو طن).	206
15	تطور الإنبعاثات الغازية في الجزائر في الفترة 1970-2012	207
16	نوعية المياه في الجزائر	208
17	تطور عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001 في الجزائر	242
18	توزيع المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادات ISO سنة 2016 حسب نوع الشهادة	244
19	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2005-2016)	247
20	يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	251
21	يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)	253
22	يبين تطور معدل التغطية خلال الفترة (2005-2016)	254
23	تطور الصادرات حسب المناطق الاقتصادية سنة 2015	262
24	تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (2001-2015)	271

الملخص:

لقد صار التوجه البيئي عالميا، وتأكيدا له عقدت عدة مؤتمرات عالمية حاولت تحديد الإجراءات اللازمة لمواجهة مختلف أنواع التلوث، إما تقليلا أو إزالة. فقد أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث يحتل نظام الإدارة البيئية ايزو 14000 موقعا متميزا في مواثيق الإتحاد الأوروبي والإتفاقيات العالمية، إذ أصبح من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق الدولية. وهو ما يحتم على المؤسسات الإقتصادية الراغبة بتدويل نشاطها تبني المواصفات القياسية البيئية والتوافق مع التشريعات البيئية التي تطبقها التكتلات الإقتصادية على دخول المنتجات إلى دولها وخلق القدرة التنافسية اللازمة للحيلولة دون فقدان حصتها في الأسواق الدولية، إذ يعد تدويل المؤسسات في النظام التجاري الجديد أحد القضايا المهمة التي تحتل مكانة عالية في برامج الحكومات المختلفة لأهميته ودوره في دفع عجلة التنمية الإقتصادية وإكتشاف أسواق جديدة للمنتجات والخدمات المنتجة محليا.

وإنطلاقا من هذه الأهمية جاءت هذه الدراسة لتفسير الترابط بين المتغيرين في بعض المؤسسات الدولية الرائدة والمؤسسات الجزائرية وتشخيص مواطن القوة الكامنة في الأولى والتي تمكنت من خلالها تسخير المعايير والأنظمة البيئية بما يتلائم مع سياستها الإنتاجية والإستفادة منها في الجوانب التجارية والبيئية من جانب، ومواطن الضعف التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية التي تحول دون إمتثالها لتلك المعايير والتي أدت إلى تراجع قدرتها التنافسية وإنحصار فرص وصولها إلى الأسواق الدولية من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية:

نظم الإدارة البيئية ISO 14000، البيئة، التدويل، الأسواق الدولية، المؤسسات الإقتصادية.

Résumé:

Il est devenu une orientation environnementale globale, confirmée par la tenue de plusieurs conférences internationales, qui ont tenté d'identifier les mesures nécessaires pour traiter les différents types de pollution, soit la réduction ou l'élimination. La protection et la conservation de l'environnement sont devenues l'une des caractéristiques les plus communes du nouveau système international. Le système de Management environnementale ISO 14000 emplacements distincts dans l'Union européenne et les conventions internationales, ce qui est devenu l'une des conditions d'exportation les plus importantes pour de nombreux marches internationaux. Ce qui oblige les institutions économiques souhaitant internationaliser leurs activités à adopter des normes environnementales et à se conformer à la législation environnementale appliquée par les blocs économiques pour introduire les produits dans leurs pays et créer la compétitivité nécessaire pour éviter la perte de leur part sur les marchés internationaux. L'internationalisation des institutions dans le nouveau système commercial est l'une des questions importantes qui occupent une place importante dans les programmes de divers gouvernements importants et son rôle dans la promotion du développement économique et la découverte de nouveaux marchés pour les produits et services produits localement.

Cette étude a pour but d'expliquer la corrélation entre les deux variables dans certaines grandes institutions internationales et institutions algériennes et d'identifier les forces du premier, dans lequel ils ont pu maîtriser les normes et réglementations environnementales en accord avec leurs politiques productives et leurs Les aspects environnementaux, Souffrir des institutions algériennes qui empêchent leur respect de ces normes, ce qui a conduit à la baisse de leur compétitivité et un accès limité aux marchés internationaux, d'autre part.

Mots clés:

ISO 14000 Système de management environnemental, Environnement, Internationalisation, Marchés internationaux, Les entreprises économiques.

Abstract

It has become aglobal environmental orientation, and a confirmation him several international conferences tried to determine needed to address the various types of pollution measures, either minimize or eliminate held . Has become the environmental protection and preservation of one of the most important features of the new world order, where the Environmental Management Systems ISO 14000 occupies a privileged position in the charters of the European Union and international agreements, it has become one of the most important export conditions for many of the international markets. Which requires economic institutions wishing to internationalize their activities to adopt environmental standards and comply with environmental legislation applied by the economic blocs to enter the products to their countries and create the necessary competitiveness to prevent loss of their share in international markets. The internationalization of institutions in the new trading system is one of the important issues that Occupies a high position in the programs of various governments of importance and its role in advancing economic development and the discovery of new markets for products and services produced locally.

This study is intended to explain the correlation between the two variables in some leading international institutions and Algerian institutions and to identify the strengths of the first, in which they were able to harness environmental standards and regulations in line with their productive policies and their commercial and environmental aspects, Suffer from Algerian institutions that prevent their compliance with these standards, which led to the decline of their competitiveness and limited access to international markets on the other.

key words:

ISO 14000 Environmental Management System, Environment, Internationalization, International Markets, Economic Institutions.

مقدمة

منذ قيام الثورة الصناعية وحتى مطلع الستينات من القرن الماضي، كان التوجه الإقتصادي ينظر إلى البيئة بإعتبارها مصدر لا ينفذ من الموارد الأولية المتاحة. وبهذا أخذت أشكال الإستغلال لها تزداد بحدة، حيث أصبح الوضع أكثر تعقيدا بفعل التأثيرات السلبية لنشاطات الإنسان على الوسط الطبيعي المكون من كائنات حية وموارد طبيعية، وأخذت تشهد تدهورا مستمرا خاصة في الدول النامية، التي حاولت غداة إستقلالها الخروج من دائرة التخلف بتطبيقها ما يعرف بالتنمية الشاملة في جميع الميادين السياسية، الإجتماعية، الثقافية والإقتصادية بوجه الخصوص، وبالتالي اللحاق بركب التقدم والتطور الذي تشهده الدول المتقدمة الصناعية.

إن هذه المرحلة صاحبها إرتفاع كبير في كمية المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة، وخصوصا الغازية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما سبب تدهورا بيئيا خطيرا أصبح يهدد حياة الإنسان وجميع الكائنات الحية، وبهذا أخذ البعد البيئي طابعا عالميا بفعل المشكلات المتراكمة التي طرحها والآثار المترتبة عنه.

وفي ظل تراكم المشكلات البيئية المختلفة الناتجة عن النشاط الاقتصادي الإنساني، ظهرت محاولات عديدة من هيئات ومنظمات، تهدف إلى إبراز مدى الخطورة التي يشهدها العالم بفعل تزايد التدهور البيئي، ويعتبر مؤتمر ستوكهولم حول البيئة والإنسان المنعقد سنة 1972 برعاية هيئة الأمم المتحدة أول مؤتمر من هذ النوع، إذ ناقش العديد من الموضوعات المهمة ذات الصلة بالأوضاع البيئية، فضلا عن الإستماع إلى الإقتراحات المقدمة من الدول الصناعية لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية والتلوث المتزايد، إذ تم رسم الخطوط العريضة لإقامة معايير وتشريعات بيئية تنظم عملية طرح الملوثات والسيطرة عليها.

لقد تميزت مرحلة ما بعد مؤتمر ستوكهولم بالإنتقال من حالة المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية إلى البناء المتكامل للنظام البيئي عبر إعتماد المعايير والتشريعات البيئية وإدخالها في التبادلات التجارية، وفي العقود اللاحقة تسارعت الحاجة إلى إصدار نظام الإدارة البيئية 14000 **ISO** بعده أحد الحلول المؤكدة لمعالجة مشاكلة العوائق غير الجمركية وفي مقدمتها المعايير البيئية التي أخذت تتسع مع تزايد حجم ونوعية المنتجات الجديدة، فبالإضافة إلى مسألة التعارض بين المعايير البيئية الوطنية المختلفة ظهرت مشكلة عدم قدرة تلك المواصفات والمعايير على قيادة التبادل التجاري والسيطرة على الأعداد الكبيرة من التصاريح الجمركية، وأصبح تطبيق نظام الإدارة البيئية 14000 **ISO** ضرورة حتمية لأي مؤسسة تريد التكييف والتوافق مع التشريعات البيئية التي تطبقها التكتلات الإقتصادية على دخول المنتجات إلى دولها وخلق القدرة التنافسية اللازمة للتواجد في تلك الأسواق.

إن ما تشهده السوق الدولية من تطورات كبيرة ومتلاحقة في إستخدام المعايير والنظم البيئية يحتم على المؤسسات الإقتصادية الراغبة بالتدويل وتوسيع حجم أنشطتها الدولية كضرورة لضمان البقاء والإستمرارية العمل على توفيق أوضاعها والنظم البيئية للحيلولة دون فقدان حصتها في الأسواق الدولية، إذ يعد تدويل المؤسسات في ظل النظام التجاري الجديد أحد القضايا المهمة التي تحتل مكانة عالية في برامج الحكومات المختلفة لأهميتها ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتتأثر مكانة المؤسسات الجزائرية بهذه المعايير فمن الممكن أن تؤدي إلى إنخفاض قدرتها التنافسية وإنحصار فرص وصولها إلى الأسواق الدولية بسبب عدم توفر القدرات المالية والتكنولوجية التي يتطلبها الإمتثال للمتطلبات والمعايير البيئية المفروضة في الأسواق الدولية وخاصة الأوروبية، ومن جانب آخر من الممكن أن تؤدي هذه النظم والمعايير إلى تحسين طرق الإنتاج وتحسين الممارسات البيئية في المؤسسات الجزائرية و تعميق درجة إندماجها في الأسواق الدولية.

1. إشكالية الدراسة:

فالإشكالية التي نريد معالجتها إستنادا على ما سبق عرضه تتجلى فيما يلي:

- **ما مدى إسهام نظم الإدارة البيئية ISO 14000 في خدمة عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية؟**

في ضوء هذا الإشكال تتبادر إلى أذهاننا التساؤلات التالية:

- ما هي نظم الإدارة البيئية **ISO** 14000؟ وما هي متطلبات تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية؟
- ما المقصود بالتدويل؟ وماهي محفزات العمل داخل الأسواق الدولية؟
- ما هو أثر تطبيق النظم والإعتبارات البيئية على نفاذ المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إلى الأسواق الدولية؟

2. فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، وعلى هذا الأساس جاءت الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يساهم تطبيق نظم الإدارة البيئية **ISO**14000 في تفعيل عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية. ومنها يمكن إشتقاق **الفرضيات الجزئية** التالية:

- البناء المتكامل لنظم الإدارة البيئية **ISO** 14000 يساعد المؤسسات على تحسين أدائها البيئي ويمنحها ميزة تنافسية.
- التواجد في الأسواق الدولية يضمن تطوير المؤسسات وإستمرارها وتعزيز مكانتها الإقتصادية.
- خدمة الأسواق الخضراء فرصة لتحقيق نجاحات على المستوى المحلي والدولي.
- تستخدم النظم والإعتبارات البيئية كحواجز غير جمركية للحد من نفاذ المؤسسات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية خاصة الأوروبية.

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنه رغم تزايد الإهتمام الدولي بقضايا البيئية مازالت النتائج الملموسة لمعالجة المشكلات البيئية محدودة مما يزيد من الحاجة للدراسات في هذا المجال، كما تنبع أهميتها من أهمية عملية تدويل المؤسسات كأداة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية وواقع التغيرات التي ظهرت والتي تتطلب التعامل معها للمحافظة على وضع تنافسي متكافئ في التجارة الدولية، حيث أنه مع إرتفاع معدلات التلوث على المستوى الدولي وزيادة الوعي بالمضار البيئية الناجمة عنه، فرضت العديد من الدول المتقدمة إشتراطات بيئية صارمة أهمها المواصفة البيئية القياسية **ISO** 14000 لدخول أي منتجات إليها وأصبحت الدول النامية ومنها الجزائر تواجه هذه المعايير فيما يتعلق بالنفاذ إلى أسواق تلك الدول المتقدمة والمنافسة فيها.

أي أصبح من الضرورة على الدول النامية وكذلك الجزائر في ظل التطورات الإقتصادية المتلاحقة التي يشهدها النظام العالمي المعاصر والتي تتمثل في تحرير التجارة الدولية والعولمة وظهور وإنتشار التكتلات الإقتصادية

الدولية وثورة المعلومات والتكنولوجيا وتغير ملامح البيئية الإقتصادية الدولية والضغوط التنافسية المتزايدة في الأسواق، العمل على مواجهة هذه التحديات وتوثيق أوضاع مؤسساتها بيئيا لزيادة درجة إندماج المؤسسات الجزائرية على المستوى الدولي، لذا كان لابد من الإهتمام بمتابعة المعايير البيئية الدولية والتأكد من تبني المؤسسات الجزائرية لهذه المعايير المطلوبة.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم إطار نظري يشمل جميع الجوانب الأساسية لكل من التدويل ونظم الإدارة البيئية ISO 14000، بإعتبار كل منهم من أهم المواضيع في عصرنا الحالي، الأمر الذي يساعد المهتمين بهذا الموضوع على فهم المضمون والتعرف على العناصر والفوائد ومتطلبات النجاح.
- إظهار أو إبراز الدور الذي تلعبه النظم والإعتبارات البيئية في تفعيل تدويل المؤسسات الإقتصادية، إذ تتأثر مكانتها بهذه النظم والإعتبارات فمن الممكن أن تؤدي إلى إنخفاض قدرتها التنافسية وإنحصار فرص وصولها إلى الأسواق الدولية وإستخدامها كحواجز جمركية مقنعة من جانب، ومن جانب آخر من الممكن أن تؤدي هذه النظم والإعتبارات إلى تحسين طرق الإنتاج وتحسين صورة المؤسسة أمام الأطراف ذات المصلحة بما يعزز تواجها في الأسواق الدولية.
- التوصل في نهاية الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي من الممكن أن تساهم في تفعيل عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وفوائد تطبيق نظم الإدارة البيئية ومتطلبات نجاحها، وعرض بعض الطرق والأساليب التي تساعد في مواجهة مختلف التغيرات الحاصلة في عالم الأعمال وذلك على أسس علمية صحيحة.

5. أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا للموضوع إلى مجموعة من العوامل التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- الأهمية المتزايدة لموضوع التدويل الذي أعيد التركيز عليه بقوة في عالم المؤسسات الإقتصادية بإختلاف أنواعها وأحجامها.

- قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع نظم الإدارة البيئية وتدويل المؤسسات، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب فيه من أجل إثراء المكتبة الجزائرية.

- يعطي هذا البحث إضافة جديدة حيث أنه يربط بين متغيرين مهمين بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية، فكل من نظم الإدارة البيئية **ISO** 14000 وتدويل المؤسسات لازالا يشغلان بال الباحثين فمفهومهما وأبعادهما في تطور وبحاجة إلى إثراء.

- بحكم تخصصنا في التجارة الدولية واللوجستيك، ورغبتنا في تنمية أفكارنا في مجال الأعمال الدولية.

- أما من الناحية العلمية فهو قد يساهم في علاج المشاكل المتعلقة بعملية التدويل التي تعاني منها مؤسسات الإقتصادية الجزائرية وكذا المعوقات التي تحول دون تطبيقها لنظم الإدارة البيئية **ISO** 14000 مما يتسبب في إضعاف تنافسيتها وإعاقة نموها، خاصة في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات، حيث يمكن للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية الإستفادة من تطبيق نظام متكامل للإدارة البيئية وتعزيز توجهاتها البيئية في تحسين سمعة المؤسسة وتسهيل دخولها إلى الأسواق الدولية.

6. منهج الدراسة:

إنطلاقا من الأهداف السابقة، وللإجابة عن التساؤلات وحل الإشكال وإعطاء التفاسير وإثبات الفرضيات إعتمدنا المنهج التحليلي ومن خلاله نتعرض بصفة نظرية لعناصر الموضوع، إلا أنه لا يمكن الإقتصار على الجانب النظري بل يلزمنا إسقاط ميداني يوضح رقميا هذه المعلومات وهنا إستخدمنا المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة الجداول والبيانات الإحصائية المتاحة حول موضوع الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

إن إستعراض التراث الفكري في موضوع نظم الإدارة البيئية **ISO** 14001 وتدويل المؤسسات الإقتصادية، سوف يدل على غياب الدراسات السابقة مباشرة في هذا المجال، حيث لا توجد أبحاث تناولت هذا الموضوع بشكل تفصيلي يربط بين الإستخدام المتكامل لمواصفات الإيزو العالمية ومساهمته في تدويل نشاط المؤسسة الإقتصادية، بينما توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت بالتحليل أحد مكونات هذا الموضوع أو

إحدى جوانبه المتقاطعة معه، وذلك لأن أغلبها تطرقت إلى مواضيع ضمنية تدخل في طيات بحثنا هذا أو لها علاقة غير مباشرة به، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد ما يلي:

دراسة (منى أبو العطا محمد حليم) بعنوان: "المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية".[1]

تناولت هذه الدراسة أهمية الصادرات للإقتصاد القومي والتعرف على مدى توافر محددات القدرة التنافسية للصادرات المصرية وفقا لمنهج بورتز وبصفة خاصة صادرات الصناعات الغذائية والنسيجية لأهميتها النسبية في الإقتصاد القومي، كما تناولت تقييم آثار إتفاقية الشراكة الأوروبية وبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" على الصادرات المصرية لسوقي الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء المعايير والإشتراطات البيئية المطلوبة، موضحة أنه على الرغم من تمتع الصادرات خاصة الصادرات النسيجية بالنفاذ لسوقي الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة إتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية والكويز، إلا أن الصادرات المصرية إلى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لم تشهد تحسنا ملحوظا تحقق الإستفادة القصوى من هاتين الإتفاقيتين منذ دخولهما حيز التنفيذ وحتى الآن مقارنة بالدول الأخرى التي لا تتمتع بالمميزات نفسها في هاتين السوقين الرئيسيتين نتيجة لإفتقارهما للعديد من المزايا التنافسية التي تمكنها من التواجد في هذه الأسواق.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن العلامات البيئية وشهادات الجودة في ظل المتطلبات الجديدة للسوق العالمي أصبحت أداة ضرورية لا غنى عنها وجواز المرور لأغلب الصادرات المصرية، وأن التحسين المستمر من خلال الإهتمام بالبحث والتطوير وإستخدام التكنولوجيا النظيفة يؤدي إلى الحفاظ على البيئة ويضمن صحة وسلامة الأفراد ويعمل في الوقت ذاته على دعم وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في إطار تحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل المتغيرات التي حدثت في التجارة الدولية.

كما أوصت الباحثة في هذه الدراسة بضرورة تفعيل دور منظمة التجارة العالمية والتأكيد على عدم إستخدام القيود والمعايير البيئية بصورة متشددة كوسيلة حمائية إقتصادية مقنعة غير تعريفية وغير مبررة على أسس بيئية، والأخذ في الإعتبار عند وضع المواصفات المحلية المواصفات القياسية والأنظمة والمعايير العالمية مع التركيز

1. منى أبو العطا محمد حليم، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

على التأكد من الجودة حتى يتم الوثوق في المنتجات المصرية وإكتساب السمعة التجارية التي تميز الصادرات المصرية في الأسواق العالمية.

دراسة (طارق نعمان إبراهيم الرفاعي) بعنوان: "نظم الإدارة البيئية ودورها في زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الغذائية المصرية".[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المحددات البيئية على تطوير وزيادة الصادرات المصرية من السلع الغذائية وإمكانية التوافق مع متطلبات المعايير البيئية للأسواق الخارجية، حيث إتضح من خلال هذه الدراسة الأهمية البالغة لتحديث الصناعات المصرية لتتلاءم مع الإتجاهات العالمية في الصناعة والتصدير من خلال مطابقتها لمعايير الجودة البيئية والأخذ بعمليات التحسين المستمر للقدرات الفنية للمنتجين والمصدرين الممارسين لإنتاج وتصدير السلع الغذائية وتزويد الأعضاء بالمواصفات القياسية والشروط الصحية التي تضعها الدول المستوردة، حيث تبين رفض السلطات الأوروبية للعديد من الشحنات المصرية في القطاع الغذائي بسبب عدم مطابقتها للمواصفات القياسية وهو ما يشكل فرصة كبيرة ضائعة على الصناعة المصرية خصوصا مع الميزات التنافسية لمصر عن الكثير من دول العالم بقرب مصر من الإتحاد الأوروبي وبتطبيق الصناعة المصرية للكثير من المعايير والمواصفات الأوروبية، كما تبين من خلال الدراسة إنخفاض الصادرات المصرية للدول الأفريقية خلال الأعوام الماضية وهو ما يتنافى مع التوجه المصري القوي حاليا نحو توطيد العلاقات مع هذه الدول وخاصة في مجالات تنشيط التجارة والتسويق.

وأوصى الباحث في هذه الدراسة بضرورة التحول نحو الإنتاج النظيف وتوفير بيئة عمل ملائمة لدعم تطبيق المعايير والإشتراطات ونظم الإدارة البيئية في مجال الصناعات الغذائية والإهتمام بنظم توكيد ومراقبة الجودة والإلتزام بالمواصفات القياسية العالمية ونظام سلامة الغذاء هاسب، إضافة إلى ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات الإقتصادية والإهتمام بالتبادل التجاري بين مصر والدول الأخرى بإبرام عقود وإتفاقيات جديدة بالإضافة إلى تطوير العقود الحالية بما يزيد من الإستثمارات الأجنبية في الصناعة المصرية عامة ومجال الصناعات الغذائية بوجه خاص.

1. طارق نعمان إبراهيم الرفاعي، نظم الإدارة البيئية ودورها في زيادة القدرة التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية المصرية، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم البيئية، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2014.

دراسة (رداوية معمر) بعنوان: "أثر الإلتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية".[1]

حاولت هذه الورقة البحثية تحليل إشكالية ضبط أثر المعايير البيئية في المعاملات التجارية الدولية ومدى إستخدامها كأداة إقتصادية خفية في المبادلات التجارية ما بين الدول حيث أصبحت أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول الأخرى خاصة النامية منها، وتم في هذه الدراسة إسقاط تأثير التطبيقات الذكية للمعايير البيئية على الصادرات الجزائرية بالتركيز على مجموعة من المتعاملين الإقتصاديين في مجال التصدير، إذ تبين أنه وبالرغم من ضآلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلا أنها لم تسلم من التطبيق المتعنت للإشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة في الصناعات الغذائية والنسيجية والتي لازالت تعاني من صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية والخصوص أسواق دول الإتحاد الأوروبي.

وأوصى الباحث في هذه الدراسة أنه للتخفيف من وطأة هذه الإستخدامات في المبادلات التجارية، وفي ظل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يستوجب على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الإعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لإكتساب تكنولوجيا حديثة وتطويرها للخروج من التبعية ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة ذات الإهتمام البيئي والعمل على إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الإقتصادية من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.

دراسة (Cabnet Paul) بعنوان: "الآثار الإقتصادية والفعالية البيئية لشهادة مواصفات الأيزو 14000 في المؤسسات الصناعية".[2]

حيث إستهدفت هذه الدراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية المتحصلة على شهادة المطابقة الأيزو 14000 في خمسة دول أوروبية، وهي: فرنسا، بلجيكا، سويسرا، السويد والنرويج.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هذا النظام ساعد هذه المؤسسات على تحسين أدائها الإقتصادي والبيئي، من خلال تحقيق وفرات مالية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين المؤشرات المالية، وترشيد إستهلاك الطاقة والموارد والتقليل من التلوث، بالإضافة إلى تحسين صورة هذه المؤسسات لدى الأطراف ذات العلاقة.

1. رداوية عمر، أثر الإلتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.

2. Cabinet Paul, l'impact économique et l'efficacité environnementale de la certification ISO 14000 des entreprises industrielles, service économie, ADEME, France, 1999.

دراسة (Sanji Pekovic) بعنوان: "محددات وآثار الجودة والمعايير البيئية: تحليلات الإقتصاد الجزئي إنطلاقا من بيانات الشركات الفرنسية".[1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات إعتماد المواصفات القياسية للجودة في عينة من المؤسسات الفرنسية، ومن بين ما تم إختباره مدى تأثر إعتماد نظم الإدارة البيئية 14001 **ISO** بالمتغيرات التالية:

- النشاط الرئيسي للمؤسسة ذو طابع كيميائي ملوث للبيئة.
- حجم المؤسسة.
- حصول المؤسسة على 9000 **ISO**.
- بعد المؤسسة عن الزبون.
- توجه المؤسسة للتصدير.
- توجه المؤسسة للتصدير إلى منطقة شمال أوروبا.
- تعرض المؤسسة لمشاكل بيئية في الـ10 سنوات الأخيرة.
- المخاطر البيئية التي تسببها المؤسسة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وإنتشار نظم الإدارة البيئية 14001 **ISO** في المؤسسات الإقتصادية الفرنسية.
- هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين إعتماد المنظمات في الدولة لنظم إدارة الجودة 9000 **ISO** وإنتشار نظم الإدارة البيئية 14001 **ISO** في المؤسسات الإقتصادية الفرنسية.

1. Sanja pekovic, les déterminants et les effets des normes de qualité et d'environnement: analyses microéconomie triques à partir dde données Françaises d'entreprises et de salariés, Paris-Est, 2011.

- هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين توجه المؤسسة للتصدير إلى منطقة شمال أوروبا وإنتشار نظم الإدارة البيئية 14001 **ISO**.

- باقي المتغيرات ليست لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع إنتشار نظم الإدارة البيئية 14001 **ISO** في المؤسسات الإقتصادية الفرنسية.

دراسة (Nadine Levratto) بعنوان: "تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية: نموذج مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللبنانية".[1]

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى مختلف النظريات المتعلقة بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تقييم التجربة اللبنانية في ميدان تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت الباحثة أن العامل الأساسي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الميزة التنافسية داخل السوق المحلية ومن ثمة البحث عن الأسواق الدولية.

دراسة (دوار إبراهيم) بعنوان: "آليات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2001.2009".[2]

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا لقدراتها المتميزة على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة مما يساعد على تجاوز عقبتين رئيسيتين تعاني منهما الجزائر، وهما البطالة والفقر وذلك من خلال توسيع وتنويع النسيج الصناعي، وقدراتها على الإبتكار والتخصص في مجالات متعددة.

1 . Nadine Levratto, l'internationalisation des PME dans les pays en développement : un modèle conceptuel des PME Libanaise, introduction au forme « la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11ers journées scientifiques du réseau entrepreneuriat, 27,28 et 29 Mai 2009 ; INRPME, Trois-Rivières, Canada

2. دوار إبراهيم، آليات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2001-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2012/2011.

- لقد تأكد من خلال واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن هذا القطاع سوف يكون له آفاق كبيرة حيث توليه الجزائر أهمية بالغة من خلال وضع سياسات ملائمة وتوفير أجهزة تنفيذية تسهر على ضمان جو مناسب يسمح بتطوير هذا القطاع.

- إن ظاهرة التدويل في ظل الأوضاع الراهنة أصبحت أمرا حتميا ومآل منطقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للدخول إلى الأسواق الدولية.

- تتركز المؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية غالبا في قطاعات نشاط منخفضة القيمة المضافة وتركز على إنتاج السلع الإستهلاكية لتلبية الطلب المحلي دون الإهتمام بتحسين نوعية منتجاتها المسوقة وبالتالي فإن إستراتيجية التدويل غائبة لدى المقاولين الجزائريين، وهو ما يعود غالبا إلى مستوى التكوين الضعيف لمدراء الشركات.

- في الواقع فإن مستوى التكوين يؤثر على بيئة المقاول (صاحب الأعمال) ويجعلها تشجع أو تحد من إستراتيجية التدويل، كما أنه في الجزائر غالبا ما نجد على رأس شركة صغيرة مسيرا ليس لديه شهادة أو مؤهلات أو على الأقل مستوى معين من الدراسة يسمح له بلعب دوره، وهو دور بالغ الأهمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتيجة لذلك نجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة يديرها أناس ليس لديهم المؤهلات المطلوبة لتغيير العمليات الإنتاجية، وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية، ووضع إستراتيجيات طويلة المدى وخاصة إستراتيجيات التدويل وتطوير المؤسسات وقدراتها تنافسية والإنفتاح على الأسواق الدولية.

- الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تمتلك الكفاءات التقنية اللازمة لدفع تسيير مشاريع الإستثمار في الأسواق الدولية، ونظرا لإفتقادها غالبا للمستخدمين التقنيين (باحثين، مهندسين وتقنيين...الخ) فإن هذه المؤسسات لا تقوم بنشاطات البحث والتطوير.

- توجد بالجزائر بعض المؤسسات صغيرة ومتوسطة غير مدولة لكن لديها إرادة التطور، لكنها تواجه عراقيل للقيام بنشاطات البحث والتطوير، ترتبط هذه العراقيل أساسا في التكاليف الباهظة لهذا النوع من النشاطات.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتخذ شكل واحد للدخول إلى الأسواق الدولية، بحيث تختار آلية التصدير للدخول إلى الأسواق الدولية.

- تمثل السوق الأوروبية أهم الأسواق التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وقد إستخلصت هذه الدراسة أنه بالرغم من التحفيزات والبرامج التأهيلية التي سعت الدولة إلى تطبيقها من أجل رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ألا أنه نسبة المؤسسات التي تنشط في الأسواق الدولية لا يتعدى 0.1% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي الدول.

دراسة (بن حمو عبد الله) والتي بعنوان: "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".[1]

هي من الدراسات القليلة حول هذه الظاهرة في الجزائر ورغم بساطة محتواها إلا أنه جهد مشكور من الباحث في مثل هذه المواضيع وقد إهتم الباحث بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و توصل إلى نتائج غير مشجعة بالنسبة لعملية التدويل نذكر منها:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية غير قادرة على إشباع السوق المحلي وبالتالي فهي لا تفكر في تدويل نشاطها.
- هذه المؤسسات لا ترى أنها قادرة على المنافسة الحادة في الأسواق الدولية ما عددا بعض القطاعات مثل الزراعة.
- نجاح بعض المؤسسات في الأسواق المحلية لا يعتبر مؤشرا إيجابيا لنجاحها في الأسواق الدولية.

توصل الباحث خلال الدراسة أن الجزائر خطت خطوات جيدة تجاه توفير منظومة تشريعية تساعد المؤسسات على النمو و لما لا التدويل، وإقترح أن تلعب الجزائر دورا أكثر فعالية في سبيل تشجيع المؤسسات الجزائرية على تدويل نشاطها.

1. بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تسويق، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2010.

دراسة (جباري شوقي) بعنوان: "تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات: بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية".[1]

وأعدت هذه الدراسة النتائج التالية:

- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة، نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وإنتشارها الجغرافي والسوقي، وإقامة التحالفات الإستراتيجية، فضلا عن المزايا الإحتكارية وتعبئة المدخرات والكفاءات، الأمر الذي جعلها تمثل قوة إقتصادية كبيرة في الإقتصاد العالمي اليوم، ورائدة التوجه نحو التدويل نظرا للخصائص التي تتمتع بها.

- إن تدويل الشركات عبارة عن عملية مكونة من مراحل متتالية تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها أو التي تسيطر عليها، بالقدر الذي يكسبها الخبرة تدريجيا في غزو الأسواق الدولية والإنتشار والتوسع.

- أبرزت الدراسة حجج وبراهين الإتجاه المؤيد للدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات في تنمية القدرات الإنتاجية لبعض الدول النامية (مثل دول جنوب شرق آسيا)، نظرا إلى مساهماتها في نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والإنتاجية ورؤوس الأموال، بالشكل الذي إنعكس على تنمية إقتصاد الدولة المضيفة.

- تعد حصة الدول النامية من تدفقات إستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات جد ضعيفة مقارنة بحصة الدول المتقدمة، كما أن جلها يتركز في قطاعات ذات الصلة بإستغلال الموارد الطبيعية مما يهدد بنضوبها.

- تتحمل الشركات المتعددة الجنسيات نصيبا هاما من الأزمات الإقتصادية الخانقة التي تعرفها الدول النامية نتيجة للنزعة الإحتكارية وسعيها الدؤوب وراء مصالحها المالية دون خدمة التنمية في الدول النامية، إذ تعمل على إستنزاف الثروات الطبيعية للشعوب، كما أنها تساهم في تردي الوضع البيئي وتفاقم مشاكلها نتيجة لجشعها في الحصول على الأرباح وتحويلها وخدمة مصالح الدول المتقدمة.

- يعد التوجه المعتمد المقيد لأعمال الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية وجهة نظر وسطية تحاول قدر المستطاع تعظيم المكاسب وتقليل المخاطر الناشئة عن هذه العملية.

1. جباري شوقي، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات: بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد01، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.

دراسة (Ahmed Gedoura) بعنوان: "تدويل الشركات، التجارب الدولية وحالة تونس".[1]

جاءت هذه الدراسة القيمة حول تدويل الشركات التونسية وهي موجهة إلى الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية في 92 صفحة، حيث قدمت مفاهيم متنوعة حول الظاهرة واستعرضت تجارة العديد من الدول منها المغرب، تركيا، سنغافورة، جنوب إفريقيا، قبل أن تحاول توجيه الموضوع حول تدويل الشركات التونسية، ولقد حددت هذه الدراسة الأهداف على نحو يسمح لها بمعرفة ما يلي:

- مراجعة تدويل الشركات التونسية.
- تحديد العوائق والمشاكل لتدويل الشركات التونسية.
- تقديم توصيات محددة لتحسين أشكال التدويل للشركات التونسية.
- توفير خارطة طريق للتقارب مع تشريعات الإتحاد الأوروبي في هذا المجال.

أما الهدف الرئيس فكان متمثل في (الهدف من هذه الدراسة) تحسين وتعزيز تدويل الشركات التونسية من خلال تحرير تدفقات رأس المال وسعر الصرف.

ومن جهة أخرى إفترضت الدراسة أن الحجم الصغير للسوق التونسية، غياب فرص النمو وتطوير المنتجات، غياب في السوق المحلية للكثير من المواد الأولية المساعدة على إنتاج بعض المنتجات ووجود مهارات وتقنيات في العنصر البشري كفيلة بتطوير شركات قادرة على تدويل نشاطها مع قرب تونس من دول مضيفة تستطيع دخولها بسهولة.

8. هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان نظم الإدارة البيئية وسلسلة المواصفات القياسية **ISO** 14000، حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث، كان الأول منها عبارة عن إطار عام للبيئة حيث تطرقنا فيه إلى عرض مفهوم البيئة وأهم التحديات البيئية وتوضيح العلاقات التبادلية لكل من البيئة والتنمية وتحرير التجارة، أما الثاني تعلق بنظم الإدارة

1 . Ahmed Gdoura , Internationalisation des entreprises : Les expériences internationales de la Tunisie, Rapport à UTICA-Union Tunisienne de l'industrie du commerce et de l'artisanat, 31 octobre 2006.

البيئية وقد تناولنا فيه مفهوم نظم الإدارة البيئية، ودوافع تبني هذه النظم وأهم أنواعها، إضافة لقياس الأداء البيئي لنظم الإدارة البيئية، فيما تعلق الثالث بسلسلة المواصفات القياسية 14000 **ISO** وهو عبارة عن نشأة وتطور السلسلة ومفهومها والعوامل المؤثرة في ظهورها وهيكلها، ونختم الفصل بالمواصفة الدولية 14001 **ISO** بحيث تناولنا فيه مفهوم المواصفة وأهم التغيرات التي تضمنتها النسخة المحدثة للمواصفة 14001 **ISO** لسنة 2015، ثم كيفية التسجيل للحصول على المواصفة وأخيرا مزايا وسلبيات إستخدام مواصفة 14001 **ISO**.

الفصل الثاني تحت عنوان تدويل المؤسسات في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية، ويتضمن هذا الفصل أربع مباحث، تمثل الأول في إطار عام للتدويل ويهتم بالتعرف على مفهوم التدويل، دوافعه، مخاطره، وأهم نماذج مراحل التطور الدولي للمؤسسة، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى أشكال النفاذ إلى الأسواق الدولية والتعرف على كل من التصدير، الإتفاقيات التعاقدية، الإستثمار الأجنبي، والتحالفات الإستراتيجية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الإعتبارات البيئية المطلوبة للنفاذ للأسواق الدولية وتحدياتها وأهميتها وموقف الدول النامية من حيث تطبيقها، ونختم الفصل بإبراز أثر تطبيق النظم والإعتبارات البيئية على النفاذ إلى الأسواق الدولية وفي هذا الصدد لابد من تحليل التأثير على مستويين الأول يمثل مستوى الأداء الإقتصادي للمؤسسات الإنتاجية والآخر يمثل مستوى القطاع الإنتاجي والإقتصادي، وهو ما قمنا به من خلال تناول العلاقة بين تطبيق النظم والإعتبارات البيئية والقدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية من حيث أرباحها مردوديتها والحصة السوقية المحلية والدولية، ثم تحليل الأثر على الإقتصادات الوطنية من خلال تناول العلاقة بين النظم والإعتبارت البيئية وتنمية الصادرات الوطنية، جذب الإستثمارات والنمو الإقتصادي.

الفصل الثالث تحت عنوان دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، كان الأول عبارة عن دراسة نماذج لمؤسسات إقتصادية إستغلت التوجه البيئي وإعتبرته فرصة لتحقيق نجاحات على المستوى المحلي والدولي وإكتساب مزايا تنافسية تميزها عن باقي المؤسسات حيث تناولت الدراسة كل من مؤسسة تويوتا **TOYOTA**، مؤسسة **Hewlett and Packard – HP**، مؤسسة فيليبس **Philips**، مؤسسة ميورا **Miura**، أما الثاني فقد خصص لدراسة البيئة والإدارة البيئية في الجزائر من خلال التعرف على أهم التحديات البيئية في الجزائر، السياسة البيئية المتبناة في الجزائر لحماية البيئة، والسياسة البيئية المتصلة بالتجارة الخارجية في الجزائر، ومدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لنظام الإدارة البيئية 14000 **ISO**، وتناول المبحث الثالث واقع تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من خلال تحليل بعض مؤشرات التجارة

الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2005.2016)، ومؤشرات تدويل في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أهم أسواقها الدولية، والهيئات الداعمة لتدويلها، ونختم الفصل بآليات تفعيل تدويل مؤسسات الإقتصاد الجزائري في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية من خلال تحليل أثر تطبيق النظم والإعتبارات البيئية على تدويل المؤسسات الإقتصاد الجزائرية وأهم المقترحات لتفعيل عملية تدويلها في ظل النظم والإعتبارات البيئية السابقة.

8. صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة التي تربط بين المتغيرين مع ندرتها باللغة العربية وهو ماكلفنا جهدا ووقتا كبيرا للترجمة.
- صعوبة إيجاد مؤسسة إقتصادية وطنية تمارس التدويل وملتزمة فعلا بتطبيق المتطلبات البيئية وتكتسب ميزة تنافسية جراء إلتزامها البيئي.

الفصل الأول:

نظم الإدارة البيئية وسلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

تمهيد:

زاد الحديث في الآونة الأخيرة عن البيئة ومشكلاتها وبدأت تتوالى الندوات والمؤتمرات التي تناقش المخاطر والتأثيرات التي مست البيئة، والتي تصل بعضها إلى حد فناء الحياة البشرية، وأصبحنا نسمع عن تآكل طبقة الأوزون وإستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة معدلات التلوث وغيرها من المشاكل البيئية، وإستجابة لتلك المخاوف بدأت تطلق دعاوى التنمية المستدامة وضرورة تحقيق التوافق بين التنمية وحماية البيئة والإعتراف بالصلة الوثيقة بين التجارة والبيئة، كما تم عقد عدة مؤتمرات دولية لزيادة الوعي الدولي بالمشكلات البيئية مثل مؤتمر ستوكهولم 1972 ومؤتمر الأرض حول البيئة والتنمية بريو دي جانيرو 1992، حيث تم على إثره أن قامت منظمة التقييس وبالتعاون مع العديد من الجهات بإصدار سلسلة المواصفات الخاصة بنظم الإدارة البيئية 14000 **ISO** سعيا منها لتجاوز تلك التحديات.

وتعد المواصفة 14001 **ISO** مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس **ISO** تمكن المؤسسات من التحكم في تأثيراتها البيئية والتخفيف من الضغوط المفروضة عليها، كما تضمنت المواصفة المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، ويعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم النظم التي يتم إعتمادها للحد من التلوث البيئي وتحسين البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، كي تحظى بقبول عالمي وجعل الأهداف البيئية إحدى المدخلات الرئيسية لعملية إتخاذ القرار.

يتناول هذا الفصل المباحث الموالية:

- **المبحث الأول**: الإطار العام للبيئة.
- **المبحث الثاني**: نظم الإدارة البيئية.
- **المبحث الثالث**: سلسلة المواصفات القياسية 14000 **ISO**.
- **المبحث الرابع**: المواصفة الدولية 14001 **ISO**.

المبحث الأول: الإطار العام للبيئة

تعد البيئة المجال الأكثر إثارة للإهتمام سياسيا وثقافيا وسوقيا من خلال الإتجاه نحو تخضير مؤسسات الأعمال بسبب تفاقم المشكلات البيئية من قبل الأعمال منذ ما يزيد عن قرنين ونصف من الزمن من الثورة الصناعية حتى الآن، وهو ما يطرح حقيقة العلاقة القوية والمتبادلة التأثير بين البيئة والتنمية، حيث أصبحت هناك إستحالة للقيام بتنمية مستدامة تلبي حاجات ومتطلبات الإنسان المتنامية بمعزل عن تدارك الظروف المحيطة والتي تشكل الأساس المادي للأنشطة الإنسانية المختلفة والمؤثرة على مستوى تقدمه ورفاهيته.

فالبيئة تتحول بفعل تزايد الإهتمام بها في المجتمع والسوق على حد سواء إلى وجه العملة الآخر للجودة من وجهة نظر الحركة الخضراء من خلال ما تنادي به من إدارة الجودة البيئية الشاملة ليكون التلوث شأنه شأن التلف عيبا صناعيا والبعد البيئي الأخضر هو ميزة تنافسية شأنه شأن الجودة ومتداخلا معها.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

تقتضي الإحاطة بمفهوم البيئة، تبيين معناها وذلك بالتطرق إلى تعريفها وكذا دراسة عناصرها المختلفة.

1. تعريف البيئة:

1.1. التعريف اللغوي للبيئة:

البيئة في اللغة العربية تعبير مستحدث، ويعود الأصل اللغوي لكلمة (البيئة) في اللغة العربية إلى الجذر (بوءاً) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء): قال ابن منظور في معجمه الشهير (لسان العرب)، (باء) إلى الشيء يبوء بوءاً أي رجع وتبوأ نزل وأقام.[1]

ويلاحظ المتدبر في القرآن الكريم وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاءت بهذا المعنى اللغوي للبيئة ومنها قوله تعالى: "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء"[2]، وقوله تعالى: "وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا".[3]

1. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، الجزء الأول، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ، ص 382.
2. سورة يوسف، الآية 56.
3. سورة يونس، الآية 74.

وفي الحديث الشريف: "من كذب عليا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[1]، أي لينزل منزله من النار، وهذا التبوء هو الحلول والنزول والسكن، ويمكن أن يؤخذ منه أن البيئة هي المحل والمنزل والسكن.[2]

أما البيئة في اللغة الفرنسية **Environnement** فقد وردت في معجم لاروس (**la petite Larousse**) هي مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيه الإنسان والحيوان والنبات وكذا العناصر.[3]

أما في اللغة الإنجليزية فمصطلح البيئة **Environment** مشتق من الفعل "**environto**" ويعني "الإحاطة بـ"، وبذلك يقصد بالبيئة المحيط أو الوسط الذي يحيط بالإنسان.[4] حيث عرفت البيئة بمعجم لونجمان (**Longman**) بأنها مجموعة الظروف الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الناس.[5]

2.1. التعريف الإصطلاحي للبيئة:

عرفت البيئة إصطلاحا بعدة تعاريف:

- الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه، التي تدل على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية مع بيان الرابطة الشديدة بين تلك الكائنات وبين ذلك المحيط.[6]
- مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في عمليات الحياة التي تقوم بها.[7]

بها.[7]

- ويمكن تعريف البيئة بأنها مجموعة النظم الطبيعية بمكوناتها الحية وغير الحية التي تحيط بالمجتمعات الإنسانية والكائنات الحية الأخرى، وهي المكان الذي تمارس فيه الكائنات الحية أنشطتها الحياتية، حيث تستمد منه مستلزمات حياتها، وتطرح فيه إفرازات هذه الأنشطة، وتشمل البيئة ثلاث أبعاد متكاملة وهي:[1]

1. الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 04.
2. ابن منظور الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص382.
3. L'ensemble des éléments physique chimiques ou biologies naturels ou artificiels qui entourent en être humain, un animal ou un végétale ou, une espèce.
4. William little and others, the shorter Oxford English, dictionary, third edition, great Britain, oxford,university press, vol.I, 2008, P 619.
5. نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص42.
6. فريد محمد عوادي، حماية البيئة بين الشريعة والقانون، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص 17.
7. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتورة حقوق، فرع قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص13.

- النظام الطبيعي **NaturalSystem**: أي الطبيعة المحيطة.
- النظام الاجتماعي **Social System**: العلاقات الاجتماعية.
- النظام الثقافي **Cultural System**: السلوك الذي تعلمه الإنسان من الكائنات المحيطة.

- عرفتها المنظمة العالمية للتقييس **ISO** على أنها: الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء والماء والتربة والمواد الطبيعية والنباتات والحيوانات والإنسان، وتداخلات جميع هذه العناصر، وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي.[2]
- وقد عرفها مؤتمر البيئة البشرية في استوكهولم عام 1972 بأنها: الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم.[3]
- كما عرفها المشرع الجزائري: تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.[4]

2. عناصر البيئة:

تقسم البيئة إلى قسمين أساسين هما: البيئة الطبيعية والبيئة الإصطناعية أو المستحدثة،[5] وتختلف مكونات وعناصر كل من هذين القسمين بحسب تطور الدولة ووعيها وغايتها في الحفاظ على البيئة وسلامتها.

والواقع من الأمر، أن هذه العناصر قد بلغت حدا من التعدد والتعقيد، مما يحتاج معه آلاف الصفحات لتضمنها، ولذا سوف تكتفي الدراسة فحسب بإستعراض عناصر مكونات الطبيعة والتي تتمثل أساسا في ثلاثة عناصر جوهرية وهي: الماء والهواء والتربة.

1. إياد عاشور الطائي، محسن عبد علي، التربية البيئية، المؤسسة الحديثة للكتاب،ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 19.
2. جابر ساسي دهيمي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص21.
3. إسماعيل نجم الدين، القانون الإداري البيئي (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص29.
4. قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10 المؤرخ في 10 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو (جويلية) سنة 2003، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد الثالث والأربعين، 2003، ص10.
5. نادية ليتيم سعيد، مرجع سابق ذكره، ص59.

1.2. الماء:

يعرف العلماء الماء بأنه سائل شفاف لا لون له ولا طعم ولا رائحة، ويتركب من إتحاد عناصر الهيدروجين وعنصر الأوكسجين، وهو مركب كيميائي فريد في صفاته وخصائصه التي تجعله سائلا ذو حرارة نوعية عالية، ووسطا ممتاز للإنتقال الحراري مما يؤهله أن يلعب دورا هاما ورئيسيا في ضبط درجة حرارة جسم الإنسان وأجسام الكائنات الحية، وهو إلى جانب ذلك مذيب لكثير من المواد الكيميائية وهذه الخاصية تمكنه من أن يصبح وسطا مناسبا للعديد من العمليات البيوكيميائية داخل جسم الإنسان.[1]

ويشكل الماء ما نسبته 78% من مساحة الكرة الأرضية، ويدخل في كل العمليات البيولوجية والصناعية، ولا يمكن لأي كائن حي أن يعيش بدونه لأنه مادة الحياة،[2] ويشكل مرتعا خصبا لما يزيد على 90% من الكائنات الحية، فضلا عن إحتوائه على كميات هائلة من المعادن تفوق ما على اليابسة،[3] ومما يدل على أهمية الماء على سطح الأرض قوله تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَ شَيْءٍ حَي أَفَلاَ يُؤْمِنُون".[4]

2.2. الهواء:

الهواء هو المخلوط الغازي الذي يملأ جو الأرض، ويحيط بها من كل ناحية، ويتألف من الهواء الحقيقي، والأجزاء المائية البخارية، والأجزاء الأرضية المتصاعدة من الدخان والغبار، والأجزاء النارية.[5]

ويتكون الهواء من عدد كبير من العناصر والمركبات الكيميائية، يقدر ما هو معروف منها حتى الآن بنحو مائة عنصر ومركب، منها عنصران رئيسيان يتصفان بكبر حجم كل منهما وهما: غاز النيتروجين وهو غاز خامل تصل نسبته إلى 78.48%، والأوكسجين وهو غاز نشط كيميائيا تصل نسبته إلى 20.94%، وهو غاز مهم لتنفس الكائنات الحية، والتي لا يمكن أن تعيش بدونه.[6]

ومن الغازات الأخرى المكونة للهواء نذكر منها:[7]

- غاز أرجون (**Ar**) ويكون 0.932% من الهواء.

1. محمد عبد القادر الفقي، القرآن الكريم وتلوث البيئة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 211، الكويت، 1982، ص44.
2. التبانوغي كمال الدين، وجعلنا من الماء كل شيء حي، مجلة التربية، العدد 94 ، قطر، سبتمبر 1990، ص 24.
3. شادي خليفة الجوارنه، إقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص 31.
4. سورة الأنبياء، الآية 30.
5. الخياط محمد هيثم، صحة البيئة في ميزان الإسلام، منظمة الصحة العالمية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 13-15.
6. سمير حامد جمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 20.
7. يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة والتشريعات البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

- غاز أكسيد الكربون (Co_2) ويكون 0.030% من الهواء.
- غاز ينون (**Ne**) ويكون 0.0018%من الهواء.
- غاز هيليوم (H_2) ويكون 0.0005%من الهواء.
- غاز كربيتون (**Kr**) ويكون 0.0001%من الهواء.
- وأخيرا غاز زينوم (**Xe**) ويكون 0.000009%من الهواء.

3.2. التربة:

هي الطبقة التي تغطي صخور القشرة الأرضية وسمكها يتراوح بين بضعة سنتيمترات وعدة أمتار، وتتكون من مزيج من المواد المعدنية والعضوية والهواء، وهي من أهم مصادر الثروة الطبيعية المتجددة، و من المقومات الأساسية لجميع الكائنات الحية.[1]

وتعد التربة أيضا الأساس والقاعدة التي تقوم عليها الأعمال الزراعية وإقتصاد الغابات ومن المشكوك فيه أن يكون عند شعب ما إمكانية الحياة والاستمرار بمعزل عن التربة لأنها أساس الخيرات المادية ومصدر إنتاجها.[2]

ويلاحظ من ذلك أن التربة الصالحة للزراعة لا تحتل إلا نسبة قليلة من اليابسة ومع ذلك فهذه النسبة الضئيلة معرضة للتأثيرات الطبيعية التي من شأنها الإضرار بها كما أنها معرضة في الوقت نفسه للتأثيرات التي هي من صنع الإنسان، حيث أدت الزيادة السكانية في العالم وما واكب ذلك من الحاجة إلى المزيد من الغذاء والطاقة إلى الإسراف الشديد في إستخدام الأرض إستخداما مكثفا، وإلى الإفراط الهائل في إستعمال كل ما من شأنه زيادة الإنتاج الغذائي من أسمدة كيماوية ومبيدات حشرية وخلافه، وقد نتج عن ذلك إجهاد التربة واستنزافها بكيفية أدت إلى تدهورها، وأضرت بقدرتها على التجدد التلقائي وأخلت بالتوازن الدقيق القائم بين عناصرها.[3]

1. يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 39.
2. ي.ف.ميلانوفا، أ.م.ريابتشكوف، ترجمة أمين طربوش، الجوانب الجغرافية في حماية الطبيعة، دار علاء الدين، ط1، سوريا، 1996، ص36.
3. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 142.

المطلب الثاني: التحديات البيئية العالمية

تشهد البيئة اليوم تدهورا مخيفا لا يزال مستمرا بشكل يومي متواصل إتخذ أشكالا متنوعة بدءا بالأمطار الحمضية وتجارة النفايات الخطرة، ومرورا بتآكل طبقة الأوزون في الجو والتصحر وتدمير الغابات الإستوائية، ووصولا إلى تغير المناخ والتلوث، وقد أخذت تفرز هذه المشكلات البيئية تحديات تتعلق بوجود الإنسان ذاته، وبإستمرار الحياة على كوكب الأرض.

ولأن المجال لا يتسع لدراسة كل هذه المشكلات البيئية، نظرا لكثرتها واتساعها، سوف يتم التركيز على أهمها والمتمثلة في: الإحتباس الحراري، إستنزاف الموارد الطبيعية، تآكل طبقة الأوزون، وتقلص التنوع الحيوي وأخيرا التلوث.

1. الإحتباس الحراري:

ظاهرة الإحتباس الحراري أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة، ويعتبر العالم السويدي **سفانتي ارينيوس** أول من أطلق لفظة الإحتباس الحراري في عام 1896م، على النتائج المترتبة عن إزدياد كميات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي الناتجة عن عمليات حرق الوقود، ويعتبر هذا الغاز المسؤول الأول عن الإحتباس الحراري، ويعد تلوث الهواء الذي يتجاوز قدرة الطبيعة على إحتوائه السبب المباشر لهذه الظاهرة، وثمة إتفاق واضح بين العلماء على أن الإنبعاث الناتج عن النشاطات البشرية هي السبب في تفاقم هذه الظاهرة.[1]

وقد حدد بروتوكول **كيوتو** لسنة 1997م في ملحقه الأول ستة غازات مسؤولة عن الإحتباس الحراري وبين أن نسب هذه الغازات تتوقف على كمياتها المنبعثة من إحتراق الوقود الأحفوري (النفط، الفحم، الغاز السائل) والأنواع الأخرى للطاقة والعمليات الصناعية والزراعية وإدارة النفايات.[2]

أما كيفية قيام ثاني أكسيد الكربون (Co_2) وغازات الاحتباس الأخرى بدورها في هذه الظاهرة:

يتلقى المحيط الهوائي للأرض أشعة الشمس، التي تخترق الغلاف الجوي لتدخل إلى الأرض، إذ ينعكس نحو 25% من هذه الأشعة إلى الفضاء، ويتم إمتصاص نحو 23% أخرى في الغلاف الجوي نفسه، وهذا معناه

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منبر البيئة، العدد 3، المجلد 5، البحرين، 1992، ص 4.
2. الغازات المسؤولة عن الاحتباس الحراري وفقا (للملحق أ) من بروتوكول كيتو: CO_2, CH_4, HFC_3, N_2O, PFC_5, SF_6. فضلا عن المواد العالقة في الهواء كالغبار والمعادن الثقيلة التي تتمتع بالقدرة على إمتصاص أي مادة مسرطنة أو سامة لنقلها إلى مناطق العالم المختلفة.

أن 52% فقط من أشعة الشمس تخترق الغلاف الجوي لتصل إلى سطح الأرض، ومن هذه النسبة الأخيرة نجد أن 6% ينعكس عائدا إلى الفضاء، بينما يمتص الباقي (46%) في سطح الأرض ومياه البحر ليدفئها وتشع هذه الأسطح الدافئة بدورها الطاقة الحرارية التي إكتسبها على شكل أشعة تحت الحمراء ذات موجات طويلة، ونظرا لأن الهواء يحتوي على ثاني أكسيد الكربون وبعض الغازات الأخرى بتركيزات متفاوتة، من خواصها عدم السماح بنفاذ الأشعة داخل الغلاف الجوي، وتعرف هذه الظاهرة باسم "الإحتباس الحراري" **Global Warming** أو تأثير الدفيئة **Green House Effect** أو التغير المناخي **Climate change** ولولاه لانخفضت درجة حرارة سطح الأرض بمقدار 33 م° عن مستواها الحالي، أي لهبطت على دون نقطة تجمد المياه، ولأصبحت الحياة على سطح الأرض مستحيلة.[1]

وبازدياد الدلائل العلمية المتعلقة بإمكانية الإرتفاع المفاجئ لدرجات الحرارة نتيجة إزدياد الإنبعاث الناتج عن التطور التكنولوجي الهائل منذ أواسط القرن العشرين، تطورت الاستجابة الدولية للتصدي لهذه الظاهرة من خلال تشكيل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (**IPCC**) **International Program Climat Change** والذي تم تشكيله بالتعاون بين منظمة الأرصاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1988م،[2] وقد أكد مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ على أهمية التعاون بين هيئات الإتفاقية والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي يقوم بالدراسات العلمية اللازمة ليتم إتخاذ القرارات المتعلقة بتخفيض الإنبعاث على أسس علمية صحيحة.[3]

2. إستنزاف الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد حسب معجم الصحة البيئية والسلامة المهنية على أنها المصادر التي يحصل عليها الإنسان من المحيط الحيوي لتلبية إحتياجاته ومتطلباته الأساسية،[4] وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن المورد هو أي سلعة يمكن إستخدامها إما من خلال عملية الإنتاج أو كسلعة إستهلاكية. لذا فيمكن لأي شيء يقترن

1. محمد محمد السيد، التغيرات المناخية وإحتمالات تأثيراتها المستقبلية على الوطن العربي، الملتقى السادس لمنظمات المجتمع المدني (التغير المناخي) دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات، بيروت، لبنان، 18-19 أغسطس 2009، ص .ص 05،06.
2. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997 (في إتفاقية تغير المناخ لسنة 1992م)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص 28.
3. ديباجة إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ 1992م.
4. معجم الصحة البيئية والمهنية إنجليزي/عربي، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة، السعودية، 2010، ص 209.

بقيمة يعتبر مورد، ومع ذلك يمكن للموارد أن تكون من صنع البشر مثل رأس المال المادي أو الطبيعي، ويمكن لهذا الأخير أن يصنف على أنه قابل لتجديد أو غير قابل للتجديد.[1]

- **موارد متجددة:** وهي الموارد التي يخشى عليها من خطر النفاذ أو الإتلاف والتدمير من خلال التلوث والإفراط في إستغلالها وهدمها وتتضمن هذه الموارد الشمس والهواء والمياه والنباتات الطبيعية والحيوانات والتربة.[2]

- **موارد غير متجددة:** تتواجد بكميات ثابتة عبر الزمن، وتتناقص كمياتها نتيجة لعملية الإستغلال، حيث يؤثر المعدل الذي تستخرج به في الوقت الحاضر إلى قدرات إنتاجها في المستقبل ويتوقف تناقص المخزون من هذا المصدر على معدل الإنتاج السنوي من ناحية وعلى معدل إكتشاف المخزون أو مكامن جديدة لهذا النوع من الطاقة في العالم من ناحية أخرى من الأمثلة نذكر: النفط بشتى أنواعه، الغاز الطبيعي، الفحم، مناجم اليورانيوم...الخ.[3]

ومع تزايد التنمية الصناعية في الدول المتقدمة، إرتفع الضغط على البيئة وعلى مواردها وأصبح أقوى ونتج عن ذلك الإفراط في إستخدام الموارد خاصة منها الموارد غير المتجددة، ومع ذلك يمكن أن يتخذ الإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية عدة أشكال، منها إزالة الغابات، الرعي الجائر، مصائد الأسماك، والحاجة إلى الإنتاج (النمو الصناعي) الذي يساهم في تكييف إستخدام الموارد، أو عدم كفاءة الإنتاج، وأهم مورد طبيعي يعتمد عليه في أغلب الصناعات الوقود الأحفوري بمختلف أنواعه الذي يشهد حالة نضوب في الإحتياط العالمي في كثير من أنحاء العالم ويستدل على ذلك من الشكل الموالي الذي يبين إرتفاع الطلب العالمي على الطاقة إلى غاية 2035.

1. يونس إبراهيم أحمد مزيد، مرجع سبق ذكره، ص 47.
2. زواوية احلام، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 19.
3. محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 30.

الشكل رقم (01): الطلب العالمي على الطاقة إلى غاية 2035.

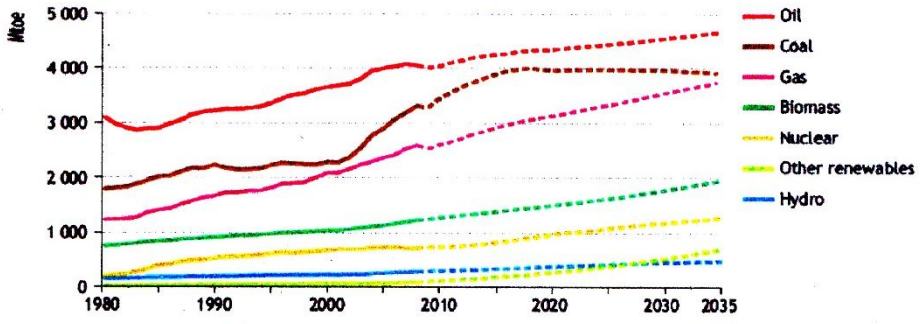

Source: World Energy Outlook 2010, Agence Internationale de l'énergie (AIE), 2010, P. 84.

فحسب إستشراف لوكالة الطاقة الدولية لعام 2010، سيبقى النفط إلى غاية سنة 2035، بالإضافة إلى الفحم والغاز في هرم الترتيب، ومن أهم مصادر الطاقة على المستوى الدولي، سوف يأتي الارتفاع في الطلب على الطاقة الأحفورية بأنواعها الثلاث: النفط، الفحم والغاز من بلدان خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** نتيجة النمو السكاني في هذه البلدان بالإضافة إلى إرتفاع النشاط الاقتصادي وحركة التمدن خاصة في الصين[1] والهند.[2]

ففي الفترة بين 2008-2035 سوف يرتفع إستهلاك الطاقة على مستوى هذه الدول بنسبة تقارب 64%،[3] وهو الأمر الذي يؤدي إلى إستنفاذ الإحتياطات العالمية من الوقود الأحفوري.

3. تآكل طبقة الأوزون:

طبقة الأوزون هي طبقة غازية من طبقات الغلاف الجوي، تعلو الطبقة المتاخمة لكوكب الأرض، وتمنع بعض الإشعاعات الشمسية، كالإشعاع فوق البنفسجي من الوصول إلى سطح الأرض، ويؤكد كثير من العلماء المختصين أن إتلاف طبقة الأوزون أو إحداث ثغرات بها، يؤدي إلى آثار ضارة على الصحة البشرية وعلى مختلف الكائنات الحية، بل على البيئة أيضا،[4] ذلك أن هذه الطبقة تحمي المخلوقات البشرية والكائنات الحية الأخرى

1. سوف يرتفع طلب الصين على الطاقة إلى حدود 36% في الفترة 2008-2035.
2. سوف تسجل الهند ثاني أعلى ارتفاع على الطاقة في نفس الفترة بعد الصين ليصل إلى 18%.
3. Word Energy outlook 2010, Agence International de L'énergie (AIE), P 84.
4. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص59.

الموجودة على سطح الأرض من الإشعاع فوق البنفسجي وهذا الإشعاع صادر عن أشعة الشمس والذي ثبت أنه يمكن أن يزيد من خطر الإصابة بسرطان الجلد زيادة حادة وإختلال نظام مناعة الإنسان.

وقد أثبتت الأبحاث أن سبب تآكل طبقة الأوزون يعود أساسا إلى الأبخرة والغازات الناتجة عن النفايات التي لا يتم معالجتها بشكل سليم بيئيا، وبالتحديد غازات الكلورفلوروكاربون (**C.F.C**) وهي غازات عديمة الرائحة غير سامة ولا تميل إلى التفاعل الكيميائي وليست لها القابلية على الإشتعال وهذه الخصائص المثالية شجعت على إدخال إستخدامها في العديد من المجالات الصناعية، كصناعات التبريد والتنظيف وبعض المبيدات وكذلك رصاص البنزين...إلخ.[1]

وتأتي الو.م.أ في مقدمة الدول التي تنبعث منها الغازات الضارة لطبقة الأوزون، والتي تشكل 30% من الحجم الكلي للغازات المنبعثة من كوكب الأرض، أما دول الإتحاد الأوروبي وخاصة المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، فهي مسؤولة جميعا عن إنبعاث حوالي 45% من حجم هذه الغازات.[2] أضف لذلك بعض بلدان العالم الثالث الصناعية الجديدة كالصين وكوريا والبرازيل والهند التي تنتج غازات (**C.F.C**) وتضعها في السوق بكمية يقدرها العلماء بـ 20 ألف طن إلى 30 ألف طن، وتقدر هذه الكميات في الأسواق العالمية بحدود مليون طن.[3]

4. تقلص التنوع البيولوجي:

التنوع البيولوجي مصطلح مكون من كلمتين (بيولوجي والتنوع) ونقصد به التنوع في عالم الأحياء في جميع أرجاء الطبيعة، ويمكن تعريف التنوع البيولوجي على أنه الغنى في الأنظمة الحية (الحيوانات، النباتات، الفطريات...) التي تقطن المحيط الحيوي، وعموما يمكن القول أنه مختلف الروابط الوظيفية بين أفراد هذا المحيط.[4]

ويتعلق موضوع التنوع البيولوجي بعدد السلالات التي تعيش في النظام البيئي للأرض، فانقراض سلالات يمثل خسارة التنوع الوراثي، وترجع إتجاهات وأنشطة الحفاظ على التنوع البيولوجي في أساسها إلى خسارة العالم المتواصلة لرأس المال الوراثي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة تناقص أنواع وأعداد الكائنات الحية ليست وليدة هذا العصر وحسب، بل تمتد إلى عصور غابرة حسب علماء الطبيعة، فإذا كانت الأنواع التي نشاهدها اليوم أو

1. مثنى عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص109.
2. علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1992، ص92.
3. إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص41.
4. Guide pratique du développement durable, Afnor, Paris, 2005, P 102.

نحس بها هي إمتداد لسلسلة من السلالات الحية التي ظهرت في عصرها، ثم تطورت عبر الزمن وحافظت على وجودها، فهناك العديد منها التي إختفت ولا نعرف عنها شيء.

وإذا كان هذا الإنقراض والإختفاء في تلك الأزمنة راجع إلى عوامل طبيعية كإصطدام النيازك بالأرض والبراكين والتقلبات المناخية، فإن عوامل الإختفاء اليوم أغلبها أنشطة الإنسان الذي يدعى الحضارة وفي المقابل يعمل على إختلال التوازن بين القوانين الطبيعية المترابطة والمتكاملة، إذ أن فقدان نظام معين يؤدي إلى فقدان أنظمة أخرى، ونظرا إلى أهمية التنوع البيولوجي في التوازن البيئي فقد تم إبرام إتفاقيات دولية تهدف إلى المحافظة عليه ومن أهمها:[1]

- إتفاقية الأمم المتحدة للمحافظة على التنوع الحيوي.
- الإتفاقية العالمية للإتجار بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالإنقراض.
- إتفاقية حماية الأنواع المهاجرة.
- إتفاقية رامسار الخاصة بالأراضي الرطبة.

5. التلوث البيئي:

يعرف التلوث على أنه أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي إلى تأثير ضار على الماء أو الهواء أو الأرض ويضر بصحة الإنسان والكائنات الأخرى.

كما يعرف على أنه إدخال مواد أو طاقة في البيئة من شأنها أن تسبب مخاطر صحية للإنسان والإضرار بالمصادر الحياتية والأنظمة البيئية وإتلاف مصادر الرفاه والتداخل في الأساليب المشروعة للإستفادة من الموارد البيئية.[2]

وقد يصيب التلوث الهواء او التربة والبحار، كما يمكن أن يصيب المحيط العمراني الذي نعيش فيه، كما أن الضوضاء بأشكالها المختلفة التي نعاني منها، خاصة سكان المدن، تعد تلوثا بيئيا أيضا.

ويعرف العالم اليوم مستويات تلوث هائلة، ومن مظاهر التلوث البيئي العالمي نجد:[1]

1. القمة العالمية للتنمية المستدامة، تقرير التقدم في المنطقة العربية، ديسمبر، 2002، ص 103.
2. نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية وإستجابة علمية، دار دجلة للنشر، عمان، الاردن، 2009، ص19.

- على سبيل المثال 50% من أنهار العالم ملوثة بملوثات صناعية أو كيميائية، يضاف إلى ذلك التلوث الناتج عن الحروب والنزاعات المسلحة، خاصة الإشعاعات النووية التي تصيب البيئة والناتجة عن الأسلحة المتطورة وإستخدامها المفرط.
- إنتشار الغازات الحابسة للحرارة.
- تعرض مساحات شاسعة من الغابات للقطع وإزدياد زحف الرمال.
- فقدان الأراضي للخصوبة.
- وقوع العديد من الكوارث الطبيعية (أعاصير، فيضانات...) وكلها مظاهر للتلوث البيئي والتي أدت بالنهاية إلى ثقب الأوزون الذي يمثل الدرع الواقي للحياة.

ويمكن إجمال العوامل المسببة في التلوث كما يلي:[2]

- التطور الإقتصادي الهائل الذي عرفه العالم في العقود الأخيرة والحركة الصناعية.
- إستخدام الموارد الطبيعية بشكل مفرط.
- الحروب وإستخدام التكنولوجيا والأسلحة الفتاكة.
- غياب الوعي البيئي بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها خاصة في المناطق الفقيرة.
- الفقر وتدني مستويات التنمية، لاسيما في دول الجنوب، حيث تعرف مستويات تلوث هائلة.

وتجدر الاشارة الى حادثة **تشرنوبيل** النووي عام 1986 والتي كان لها أثر كبير في تنامي الوعي الدولي بأهمية المجال الدولي البيئي، فهذا الحادث الخطير الذي تجاوزت تداعياته الاتحاد السوفياتي-سابقا- إلى باقي دول أوروبا، أكد أن تلوث البيئة أصبح مشكلة عالمية تتجاوز الحدود القطرية للدولة الواحدة، ومن ثم يمكن القول أن العلاقات الدولية أصبح لها بعد إكولوجي إلى جانب الأبعاد السياسية والإقتصادية والأمنية.

1. فتيحة ليتيم ونادية ليتيم، البيئة في القرن الحادي والعشرين...أي سياسات عالمية، دار الكتاب الحديث،ط1، القاهرة، مصر، 2016، ص23.
2. فتيحة ليتيم ونادية ليتيم، المرجع السابق، ص ص23،24.

المطلب الثالث: علاقة البيئة بالتنمية

إن من أكثر المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، مشاكل التنمية وحماية وتحسين البيئة البشرية، وقد أعطيت إهتماما وأولوية في إطار الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وكان الربط بين موضوع التنمية وحماية البيئة على الصعيد الدولي يبدو للوهلة الأولى غير واضح، حيث أن موضوع التنمية له علاقة بوضع الدول النامية، وهو فرع من الفروع الإقتصادية العامة، أما البيئة فهي مجموعة من النظم الطبيعية والإجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى.[1]

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (1972) البداية الحقيقة للإهتمام بهذه العلاقة، حيث تمت مناقشة وجود إمكانية لتحقيق تنمية إقتصادية مع المحافظة على البيئة، إن رأي دول العالم الثالث بالتنمية كأولوية مطلقة بات مشكلة أثناء التحضير لمؤتمر ستوكهولم، إذ أن هذه الدول لم تحبذ وبصورة مبدئية فكرة أن تعاون جميع الدول من أجل حماية البيئة يعد أمرا ضروريا، وأن الدول النامية التي ترغب بأن تصبح دولا صناعية، لا تعطي أهمية للتكاليف البيئية، في حين كانت المشاكل البيئية، مصدر قلق للدول الصناعية.[2]

وبالرغم من المواقف المتعارضة التي ظهرت في مؤتمر ستوكهولم بشأن هذه العلاقة، فإن إعلان ستوكهولم وخطة العمل يوضح طبيعة تلك العلاقة، إذ أن ديباجة إعلان ستوكهولم أدركت بأن معظم المشاكل البيئية في الدول النامية يعود سببها إلى التخلف، ومن ثم يجب عليها أن توجه جهودها نحو التنمية واضعة في الإعتبار الحاجة إلى الحفاظ على البيئة وتحسينها، أما في البلدان الصناعية، فإن المشاكل البيئية تتصل بوجه عام بالتنمية الصناعية والتكنولوجية، وقد كرست كثيرا من المبادئ للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، كشرط لحماية البيئة، إضافة إلى مبادئ مختلفة تتعلق بنقل المساعدات المالية، والتكنولوجية وإستقرار الأسعار، وتقديم العون للدول النامية بقصد مواجهة التكاليف التي قد تؤخر الإجراءات الوقائية البيئية في خطط التنمية.[3]

ولقد قبلت دول العالم الثالث اليوم من الناحية المبدئية بضرورة التعاون الدولي لحماية البيئة، إذ يؤكد إعلان البرازيل 1989 لقمة أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي شجب الأسباب الصناعية للتلوث، بأن الدول الموقعة على الإعلان ملزمة بسلسلة من الإجراءات التي سوف تمنع تكرار الأخطار الناجمة عن تلك الأسباب التنموية

1. Joseph Gabrial starke, introduction to internatio nallw 8 th Edition. Butterworth World Student Reprinted ; 1977, P 419.

2. علق أحد مندوبي دول العالم الثالث أثناء انعقاد مؤتمر ستوكهولم (1972)، بصدد التلوث ومدى تأثير قواعد حماية البيئة على التنمية ساخرا (دعوني أموت من التلوث).

3. Marcuse Ethridge and howard handle man, politics in changing word, Martin's press, N.y, 1994, P 544.

وعواقبها،[1] ينطبق الأمر نفسه على القارتين الأفريقية والأسيوية، والدول الموقعة على إتفاقيات قانون البحار، ويرجع هذا التطور في فهم العلاقة إلى جملة من الأسباب يمكن إجمالها بالآتي:[2]

- فهم العلاقة بين التدهور البيئي والفقر وعواقبه الوخيمة، وأن التلوث الناجم عن النمو الحضري ومشاكل الموارد المائية والتصحر تضر بالدول النامية أكثر من الدول الصناعية.
- تعتمد صحة وتغذية شعوب العالم الثالث على تكامل البيئة وإنتاجيتها وعلى إنسجام العملية التنموية مع متطلبات حفظ البيئة.
- أخذت دول العالم الثالث تدرك وعلى نحو متزايد أخطار تصدير التلوث من قبل الشركات أو الأفراد الذين يريدون الإستفادة من ضعف قوانين الحماية البيئية أو آلية التنفيذ في الدول النامية فكانت النتيجة تصدير المنتجات الخطيرة المحضورة وإلقاء النفايات الصناعية علاوة على تشغيل عمليات صناعية خطيرة، وأن الحادث الذي وقع في مصنع كيمياوي تمتلكه أمريكا في بوبال في الهند والذي تسبب في وفاة 2500 شخص عام 1984، خير مثال على ذلك.

ولقد شدد تقرير بروندتلاند "مستقبلنا المشترك" لعام 1987 على أهمية العلاقة بين البيئة والتنمية فقد أكدت خاتمة التقرير على الحاجة إلى نهج متكامل في السياسات التنموية ومشاريعها والتي فيما لو كانت ذات طابع بيئي سوف تفضي إلى تنمية اقتصادية مستديمة في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء وكذلك التأكيد على ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتوقيع المشاكل والحيلولة دون وقوعها، وقد عرف التقرير التنمية المستديمة على أنها تلبية إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بإحتياجاتها.[3]

وفي تطور آخر فقد بدأت الدول الصناعية والمنظمات الدولية تمارس الضغوط لتشجيع تبني إجراءات ترمي إلى تقييم الأثر البيئي للمساعدات التنموية، فقد أعلن البنك الدولي خططا لتقييم الأثر البيئي في 30 دولة، وقد أقرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OECD** توصية دعت فيها الدول الأعضاء إلى مراعاة المظاهر البيئية عند تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية المقترحة من أجل التمويل.

1. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص26.
2. سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص99.
3. صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص27.

إن أمر الخلاف بين الدول النامية والصناعية لم يخفف منذ الوهلة الأولى التي طرحت فيها فكرة عقد مؤتمر معني بالبيئة في ضوء مقترح تقرير بروندتلاند، فقد أرادت الدول الصناعية التركيز على البيئة وترى في المؤتمر المزمع عقده فرصة لتوصل إلى معاهدات دولية تعالج قضايا البيئة (تغير المناخ، فقدان الغابات، الحفاظ على التنوع البيولوجي) في الوقت الذي كانت الدول النامية تركز على القضايا التنمية بجانب قضايا البيئة، وقد ظهر جليا في الإجتماعات التحضيرية لعقد مؤتمر ريو 1992 أن تركيز الدول النامية على التنمية أثار مخاوف الدول الصناعية ورأت أنه نوع جديد من الإبتزاز الدولي تستخدمه كسلاح جديد تلوح به وهو التهديد بخطر التلوث الذي يهدد الكرة الأرضية، هذه المخاوف هي التي دفعت إلى تغيير اسم المؤتمر ليكون مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.[1]

إن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن21، إتصفا بمدى عام من الفهم وظهرت فيهما الطبيعة المركبة كما تؤكدها المناقشات التي سبقت عقد المؤتمر، وأكدت المفهوم الأساسي للتنمية المستديمة في المبدأ الأول في الإعلان (يدخل الجنس البشري في صميم الإهتمامات المتعلقة بالتنمية المستديمة وله الحق في أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم من الطبيعة).

وبالتالي فإن التنمية المستديمة تمثل دمج التنمية بحماية البيئة وجاءت المبادئ (04.03) خير تعبير على ذلك عندما نص المبدأ (يتوجب إعمال الحق في التنمية حتى يفي بشكل منصف بالإحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة)، وقد أثار هذا المبدأ وهو الإعتراف الحق في التنمية إعتراض الولايات المتحدة حيث أكدت موقفها الرافض لما يسمى حقا في التنمية، حيث ترى أن التنمية ليست حقا ولكنها هدفا (يعتمد إدراكه على تشجيع وحماية حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الانسان)، وركز المبدأ 04 على أنه من أجل تحقيق تنمية مستديمة تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.[2]

لم يقتصر الأمر على المنظمات الدولية في صياغة مفهوم التنمية المستدامة، وإنما حاولت المنظمات دمج وموازنة الحماية البيئية بالتنمية الإقتصادية، فقد أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر بون لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أوروبا بأن النمو الاقتصادي المستديم والإستخدام الفعال للموارد الإقتصادية وحماية البيئة هي من بين الأهداف المشتركة للدول النامية وكذلك كرس الجزء 06 من معادلة "ماسترخت" الأوروبية لموضوع البيئة، وحدد أهداف ومبادئ سياسة المجموعة الأوروبية المتمثلة في تحقيق أعلى مستويات الحماية وضرورة الإعتماد على مبادئ الوقاية، ومنع أي ضرر بيئي والأخذ بعين الإعتبار التنمية المتوازنة لأقاليمها وكذلك الأمر بالنسبة لدول آسيان فقد أقر

1. سهير ابراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص101.
2. سهير ابراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، 102.

إعلان سنغافورة في 1990، بأنه يتعين على الدول الأعضاء مواصلة المساهمة بدور فعال في حماية البيئة وذلك عن طريق المزيد من التعاون لتعزيز مبدأ التنمية المستدامة.[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين البيئة والتجارة الدولية

لقد عمل إتساع النشاط الإقتصادي وعولمته والنمو السريع للتجارة الخارجية على تعزيز الحاجة إلى خلق سياسات تأخذ على عاتقها الدمج بين الإعتبارات البيئية والإقتصادية والتنموية، إذ أن طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة لا تعني بالضرورة أن يكون تحرير التجارة السبب الرئيسي لمشكلة التدهور البيئي، فمن الممكن أن يؤدي الإنفتاح الإقتصادي العالمي إلى جعل النشاط التجاري أكثر فاعلية يستفيد منه الكثير من الدول لاسيما النامية منها ومن ثم يقود إلى زيادة فرص العمل ومستوى دخل الفرد وتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية والحد من الفقر الذي يعد بطبيعة الحال من أبرز أعداء البيئة، ومن جانب آخر من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى تزايد معدلات النمو الإقتصادي وإستخدام وسائل إنتاج جديدة من شأنها الإستهلاك المحلي الذي يؤثر بشكل مباشر في النظام البيئي، فضلا عن إمكانية تعرض البلدان الفقيرة إلى خطر نقل المخلفات الصناعية والنفايات السامة والضارة بيئيا وإستخدام أراضيها كأماكن لطمر نفايات الدول المتقدمة.

وقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين إهتمام خاص بموضوع الربط بين التجارة والبيئة، وقد طالب المهتمون بالشأن البيئي بإدخال موضوع البيئة ضمن مفاوضات جولة الأوروغواي المنبثقة عن الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات إلا أن هذه المطالبات لم تحصل على الأصوات الكافية من قبل الدول الأعضاء وتم إنشاء لجنة خاصة تعنى بالموضوعات التجارية والبيئية تسمى "لجنة التجارة والبيئة" مهمتها الموائمة بين السياستين التجارية والبيئية، إذ أن الفرص التجارية من الممكن أن تنطوي على تحديات بيئية كما أن تحقيق الأهداف البيئية من الممكن أن يتعارض مع الفرص التجارية.[2] لقد أصبح موضوع الترابط بين التجارة والبيئة محط إهتمام الدول المتقدمة والنامية فضلا عن المنظمات الدولية والباحثين والأكاديميين بهذا الشأن وغالبا ما يتم النظر لهذا الموضوع من جانبين رئيسيين وكما يأتي:

1. Alexander Kiss and Dinah Shelton .international Environmental Law.199 supplement. Transnational. INC Irvington-on-Hudson .New York 1994.pp :29.55

2. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الإتفاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة في المنطقة، نيويورك، الأمم المتحدة، 2003، ص02.

- تأثير التدفقات التجارية على نوعية البيئة.
- تأثير المعايير والتشريعات البيئية على حركة وتدفق التجارة الخارجية.

لقد تركز إهتمام الدول المتقدمة بمدى تأثر الصادرات بالمعايير والتشريعات البيئية للدول المختلفة ومدى إتباع بعض الدول لسياسات بيئية متساهلة من أجل إعطاء ميزة تنافسية لصادراتها على حساب صناعات الدول الأخرى المتشددة بيئيا، أما البلدان النامية فقد كانت مخاوفها تتمثل في الأثار السلبية للمعايير والتشريعات البيئية المتشددة لاسيما في الدول المتقدمة والتي تحد من إمكانية نفاذ صادراتها للأسواق العالمية، إن طبيعة الترابط والتشابك بين السياستين البيئية والتجارية يحتم علينا عند دراسة الآثار المتبادلة أن نفصل بين كل من أثر السياسات البيئية في التبادل التجاري من جانب وأثر السياسات التجارية في الشأن البيئي من جانب آخر.

فيما يتعلق بتأثير السياسات البيئية على التبادل التجاري الخارجي فيمكن تلخيصها بما يأتي:[1]

- تنامي المواصفات العالمية المعنية بالصحة والسلامة البيئية والتفاوت بمستوياتها بين دول العالم، إذ وفقا لقاعدة البيانات الخاصة بالشأن البيئي التابعة لمنظمة التجارة العالمية (**WTO**) إزداد عدد الإشعارات المتصلة بالبيئة من 9.7% عام 1991 الى 15.6% عام 2000.
- تحول أنماط الإستهلاك بإتجاه السلع والخدمات الرفيقة بالبيئة وإنتشار ظاهرة (المستهلكين الخضر)، إذ تشير الدراسات إلى أن أعداد هؤلاء المستهلكين في تزايد مستمر لاسيما في الدول المتقدمة والسبب في ذلك أن الجيل الذي نشئ على إحترام البيئة وإستهلاك السلع والخدمات الرفيقة لها قد وصل إلى مرحلة النضوج ودخل إلى السوق كمستهلك راشد.[2]
- تصاعد الدعوات من قبل الدول المتقدمة بإتجاه توحيد المعايير البيئية العالمية والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى أثار سلبية على تجارة البلدان النامية ونفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية، ومن جانب آخر فإن هناك مطالبات من بعض الدول المتقدمة للإبقاء على التفاوت بالمعايير بغية إستخدامها كحواجز جمركية مقنعة عند الحاجة.[3]

1. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، البيئة والتجارة والتنافسية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد49، كانون الثاني 2006، ص04.
2. كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص55.
3. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، البيئة والتجارة والتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص05.

- إستخدام العلامات الإيكولوجية (العنونة البيئية) على نطاق واسع لاسيما في مجال السلع الاستهلاكية والتفاوت الكبير في مستوى المقاييس المستخدمة بين أطراف التبادل التجاري، ومثال على ذلك تشريع "قانون التعقب" في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية والذي بدأ سريانه إبتداءا من الأول من كانون الثاني عام 2002 والذي بموجبه يفرض على مصدري الأسماك ومنتجات المصائد البحرية توسيم شحناتهم وإرفاقها بوثيقة تحدد نوع وطريقة الصيد ومنطقته، إذ لا تكتفي تلك الدول بنوعية السلعة وإنما يمتد ذلك التشريع إلى تعقب طريقة الإنتاج ونوعية الأدوات المستخدمة في العمليات الإنتاجية والصيد وهذا التشريع لا يناسب العديد من البلدان النامية لكونها لا تتمكن من الإيفاء بذلك نظرا للنظم المعقدة لهذا التشريع.[1]

أما بالنسبة لتأثير السياسات التجارية في نوعية البيئة فهي كما يأتي:

يساعد توسع التجارة الخارجية على ظهور أنماط إنتاجية جديدة قد تنطوي على حالات إستنزاف للموارد الطبيعية غير المتجددة وتسارع لمعدلات النمو غير المستدام فضلا عن تعرض بعض البلدان الفقيرة إلى خطر نقل النفايات السامة والخطرة وتزايد حالات انقراض الأنواع البيئية.

عدم قدرة السلطات المختصة بحماية البيئة من الوقوف بوجه الآثار السلبية لآلية السوق وذلك لتعارض مبدأ التدخل مع الإتفاقيات التجارية الدولية ومقررات منظمة التجارة الدولية، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:[2]

- أن توجيه الدعم للقطاع الزراعي من أجل صيانة النظام البيئي يعد مخالفة حسب تعليمات الجات ومنظمة التجارة الدولية.
- أن بعض السياسات التصحيحية الخاصة بالتكاليف الخارجية للعمليات الإنتاجية تعد بمثابة تدخل في عمل الأسواق وهذا غير مسموح به وفقا لمقررات منظمة التجارة العالمية.
- هناك مجموعة من التحفظات من جانب الجات ومنظمة التجارة العالمية بشأن إستخدام الأدوات التجارية لخدمة السياسات البيئية كالمعوقات التجارية التي يمكن عدها آلية لتنفيذ الإتفاقيات البيئية.

1. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المتطلبات البيئية والتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص،ص05،06.
2. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، البيئة والتجارة والتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص05.

وبالرغم من صحة الآراء السابقة إلا أنه في حقيقة الأمر أن العلاقة بين التجارة والبيئة هي علاقة غير مباشرة، إذ أن التجارة الخارجية لا تؤثر في البيئة بشكل مباشر وإنما تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإستهلاك وزيادة الضغط على الموارد الطبيعة وطرح الملوثات وذلك بالتأكيد يقود إلى تدهور وإختلال النظام البيئي لاسيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة ورفع مستوى التبادل التجاري الدولي، غير أن ذلك لا يعني تعارض الأهداف التجارية والبيئية بشكل كامل فمن الممكن أن يؤدي التبادل التجاري إلى نقل وتوطين التكنولوجيا المراعية للبيئة وزيادة المنافسة بين المنتجين لإدخال التكنولوجيا الحديثة من أجل تعزيز القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق العالمية، فضلا عن إمكانية تلافي معظم الأثار السلبية للتوسع التجاري عبر فرض الضرائب والرسوم البيئية وإلقاء المسؤولية على عاتق المنتجين.

المبحث الثاني: نظم الإدارة البيئية

في العقد الأخير من القرن العشرين بدأت مؤسسات الأعمال الدولية في كثير من دول العالم في الإتجاه لتطبيق نظم الإدارة البيئية، حيث أصبح تطبيق نظام الإدارة البيئية ضرورة حتمية لأي مؤسسة تريد التكيف والتوافق مع التشريعات البيئية التي تطبقها التكتلات الإقتصادية على دخول المنتجات إلى دولها وخلق القدرة التنافسية اللازمة للتواجود في تلك الأسواق، وخاصة الإتحاد الأوروبي الذي يقوم بإصدار دليل موحد للموصفات ومعايير الجودة البيئية، وهذا يتطلب من مؤسسات الأعمال أن تساير التطور الذي يحدث في نظام الإدارة البيئية والذي يهدف إلى تحقيق وتلبية رغبات المستهلكين والتوافق مع الإلتزامات القانونية والإجتماعية وتحقيق النمو المتواصل والنفاذ للأسواق الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم نظم الإدارة البيئية

نستعرض في العناصر القادة مفهوم نظام الإدارة البيئية

1. ماهية نظم الإدارة البيئية:

قبل أن نقوم بتعريف نظم الإدارة البيئية سنقوم بتعريف الإدارة البيئية.

1.1. تعريف الإدارة البيئية:

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم الإدارة البيئية، وقد عرفها **William.R.Mangum** على أنها: "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة، وهي تتضمن أيضا الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والإستفادة الدائمة من هذه الموارد".[1]

عرف العالم **Grolosca** (1975) الإدارة البيئية على أنها: "الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان، وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، ويكمن جوهر الإدارة البيئية في

1. موسى عبد الناصر، رحمان أمال، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص67.

التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة، الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا دون التغيير في النظام الطبيعي".[1]

كما عرفها **Winter** بأنها هي: "التي تسعى لإدارة كل المجالات الوظيفية وكل المستويات في المؤسسة بطريقة تتماشى ومتطلبات الحفاظ على البيئة من دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية".[2]

وترى غرفة التجارة الدولية **La chambre international de commerce CIC** أن وظيفة إدارة البيئة تكمن في: "إيجاد وتصميم نوع من الآلية الشاملة التي تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة وذلك عبر جميع المراحل بدءا بالتخطيط والتصميم ووصولا إلى المنتج التام".[3]

من خلال ما سبق يمكن إقتراح تعريف للإدارة البيئية وذلك: "بأنها جزء من الهيكل التنظيمي للمؤسسة، تقوم من خلاله المؤسسة بدمج الإعتبارات البيئية في مختلف أنشطتها بغية تحسين أدائها البيئي".

2.1. تعريف نظم الإدارة البيئية (EMS) Environnemental mangement system :

يرتبط مفهوم نظام الإدارة البيئية بمفهوم إدارة البيئة ويمكن تعريف هذا النظام من خلال:

تعرف المنظمة الدولية للتقييس **ISO**، نظم الإدارة البيئية حسب مواصفة 14001 **ISO** بأنها:

"ذلك الجزء من نظام إدارة المنشأة يستخدم لتطوير وتنفيذ سياساتها البيئية وإدارة تفاعلاتها مع البيئة".[4]

أما الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة فتعرف نظم الإدارة البيئية **EMS** على أنها:

"مجموعة من العمليات والأنشطة التي تكمن المنظمة من تخفيض المؤثرات البيئية وزيادة كفاءتها التشغيلية".[5]

1. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، الطبعة العربية الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص207.
2. عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 07 – 08 أفريل 2008، ص05.
3. عثمان حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص05.
4. Thomas Joble, « the influence of organizationalcharacteristics on the environnement management systems », Doctoral thesis, Lulea university of the chnology, sweden, 2005, P 10.
5. عثمان حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص05.

كما يعرف المعهد البريطاني للمواصفات (**BSI**) **British Standards Institute** نظم الإدارة البيئية على النحو التالي: "نظم الإدارة والذي يضم الهيكل التنظيمي والمسؤوليات، الممارسات والإجراءات والعمليات والموارد اللازمة لتحديد وتنفيذ السياسات البيئية".[1]

ويعرف **Yarnell et Patrick** نظم الإدارة البيئية على أنها: "دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتحسين للأعمال التي تقوم بها المنظمات للإيفاء بالتزاماتها البيئية".[2]

كما عرفها **DE ARAUJO** بأنها: "مجموعة من الإجراءات الموثقة والمهيكلة والقابلة للتحقق منها تأخذ صيغة المراحل المتعددة والمتكاملة وتعالج كل الأمور بدءا من الإدارة وممارسات العمل إلى التقنيات والرعاية القانونية، والتي تم وضعها لتلبية وإدامة تحسين مستوى السياسات البيئية وأهداف المنظمة".[3]

وعرفها **A. Drews** وآخرون بأنها: "جزء من النظام الإداري للمنظمة (مؤسسة، هيئة حكومية...إلخ) تحدد وتهيكل من خلاله المسؤوليات والسلوكيات والتدفقات والمعايير لتحقيق السياسة البيئية للمنظمة".[4]

وعليه يمكن أن نقول أن نظم الإدارة البيئية عبارة عن أداة إدارية مرنة تساعد المنظمات على فهم وتقييم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها وعملياتها ومنتجاتها وخدماتها من خلال توفير إطار عمل تكاملي يندمج بسهولة في هيكل الإدارة القائم تحقيقا للإدارة الفعالة للمخاطر والآثار البيئية الحالية والمحتملة.

2. وظائف نظم الإدارة البيئية:

لضمان نجاح نظام الإدارة البيئية في أدائه لمهامه، لابد لهذا النظام من القيام ببعض الوظائف الرئيسية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ خطط الإدارة البيئية وتحقيق أهدافها، حيث تعمل على ترجمة الخطط والأهداف إلى أنشطة عملية لتطبيقها، ولإستكمال نجاح نظام الإدارة البيئية، لابد من وجود إستراتيجيات للتنفيذ ومعايير للأداء تحكم عملية القيام بهذه الوظائف، وهذه الوظائف هي:[5]

1. ساوس الشيخ، أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار سلسلة الإمداء على الأداء – دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعة الغذائية الجزائرية – أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 34.

2. Yarnellet Patrick, Implementing an 14000, environnemental management system, school resource and environnemental management, canada, 1999, P 14.

3. جابر ساسي الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص90.

4. عثمان حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص05-06.

5. سامية علي البزي، وقاع الإدارة البيئية في الأردن، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اليرموك، الأردن، 2000، ص، ص 46-47.

1.2. وظيفة التخطيط:

نتيجة لتعدد العناصر والأنظمة الحيوية المكونة للبيئة، ولتنوع مشاكل التلوث البيئي وتعدد الجهات المسببة لها، فإن الإدارة البيئية تضطلع بمهام كثيرة ويتطلب عملها إنشاء مشاريع متنوعة لمعالجة الظواهر البيئية التي تواجهها، ومن هنا فإن وظيفة التخطيط تعتبر هامة جدا بالنسبة للإدارة البيئية، إذ أنها تمكنها من تحديد أهداف واضحة تصل إليها، وتوفر لها الإطار العام الذي يحكم عملها أثناء سعيها لبلوغ هذا الهدف، ومن الإرشادات التي تساعد الإدارة البيئية في ممارستها لوظيفة التخطيط ما يلي:[1]

- تحديد الأهداف الرئيسية لنشاطات الإدارة البيئية ووحداتها المختلفة.
- وضع الإجراءات العملية اللازمة لتطبيق تلك الأهداف.
- تقدير الموارد اللازمة للتنفيذ وتوزيع المسؤوليات.
- تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ الخطة والجهات المسؤولة عن تزويدها وطريقة جمعها وتحليلها.
- التعرف على القدرات التنظيمية الحالية ومدى مساهمتها في تنفيذ أهداف الإدارة البيئية.

وعند ممارسة الإدارة البيئية لوظيفة التخطيط لابد أن تراعي أن تعكس أهدافها العلمية، الأهداف العامة لنظام الإدارة البيئية وأولوياتها من هنا فإنه لابد من وضع أهداف قليلة ومحددة لتتمكن الإدارة البيئية من إنجازها بنجاح وخاصة في بداية إنطلاقها، كما يجب على الإدارة البيئية أن تركز على المرونة والإبداع أثناء تطبيقها لخططها، ووضع الأفراد المسؤولين في صورة المحددات التي يمكن أن تظهر خلال التطبيق لضمان الفعالية، ومن جهة أخرى على الإدارة البيئية أن تراعي دائما في تنفيذ خططها ومشاريعها أن يتم ذلك من خلال الهيئات والقطاعات الأخرى وبالتعاون معها، لذا يجب الإبقاء على قنوات الإتصال مفتوحة دائما، وتحديد المسؤوليات بدقة، حيث تلعب وظيفة التنسيق دورا كبيرا في هذا المجال.

2.2. وظيفة التنسيق بين منظمات حماية البيئة:

1. فرج إبراهيم الرزاز، دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الإدارة البيئية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1999، ص 58.

تعتبر هذه الوظيفة ضرورية للمنظمات للتقليل من التعرض للكوارث البيئية، إذ أن عملية الإتصال وتبادل المعلومات في هذه الحالة تعمل على وضع مختلف المنظمات ذات العلاقة في صورة النشاطات والمشاريع التي تجري لمعرفة الآثار البيئية المحتملة لمشاريع ونشاطات هذه المنظمات، وتجذب الآثار السلبية منها على البيئة، وتساهم عملية التنسيق في الموائمة بين الأهداف التنموية لهذه المشاريع وبين أهداف الإدارة البيئية في حماية البيئة.

كما يهدف التنسيق بين منظمات حماية البيئة إلى الإقتصاد في استخدام الموارد وتفادي الإزدواجية والتكرار في نشاطات هذه المنظمات، مما يزيد في فعالية إستخدام الموارد المتوفرة على مستوى الدولة بشكل عام، كما أن عمليات التنسيق بين منظمات حماية البيئة تتم على مستوى منظمات القطاع الواحد أو القطاعات المختلفة بهدف تعظيم عملية الحصول على المعلومات والتوصل إلى صورة متكاملة على الظاهرة البيئية المدروسة.[1]

3.2. وظيفة التوعية البيئية:

تنبع أهمية ممارسة الإدارة البيئية لوظيفة التوعية البيئية من العلاقة المباشرة بين حالة البيئة التي يعيشها الإنسان وبين نوعية الحياة التي تتوفر له، ومن هنا فإن هدف التوعية البيئية يتمثل في تعريف الأفراد والمجتمعات بمشاكل البيئة المحيطة بهم، وتزويدهم بالمعلومات التي تمكنهم من المساهمة في المحافظة عليها ومنع تدهورها المستمر، ويمكن للإدارة البيئية ممارسة هذه الوظيفة من خلال الإجراءات العملية التالية:[2]

- تنمية الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية تجاه البيئة لدى أفراد المجتمع وتنظيماته وذلك من خلال نشر الأخلاق والقيم التي تدعو إلى التصرف بمسؤولية تجاه البيئة، ونبذ القيم الضارة بالبيئة مثل القيم الفردية والسلوكيات الإستهلاكية، وتحقيق الربح السريع الذي يؤدي إلى إستنزاف الموارد البيئية.
- التوعية بالأساليب والأدوات التي من الممكن خلالها دمج الإعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والتنموية المختلفة مثل: إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي، وفرض الضرائب والغرامات على التلوث والنفايات الضارة، أو منح المعونات والحوافز لتشجيع تطبيق التكنولوجيا الرفيقة بالبيئة والمواد الأولية الأقل إنتاجا للنفايات الضارة بالبيئة.

1. زايد مراد، الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات، مدخل تسيير المؤسسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 308-309.
2. فرج إبراهيم الرزاز، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- التعريف بالتشريعات والمعايير البيئية المحلية والعالمية وطرق تنفيذها، ونشر الوعي بالفوائد المترتبة على الالتزام بها لدى المنظمات ذات العلاقة.

- نشر إدارة المياه، والمواد الزراعية والمعدنية، وإدارة الطاقة بالطرق التي تضمن التقليل من الهدر في هذه المواد، وتقليل الفضلات الناتجة عن استخدامها في مختلف الأنشطة الإنسانية.

- التوعية بأثر الزيادة السكانية وعدم العدالة في توزيع السكان على الضغط في إستهلاك الموارد البيئية، والدعوة إلى التخطيط السكاني والتخطيط لإستعمال الأراضي مع أخذ حالة البيئة بعين الإعتبار وتوزيع الموارد البيئية فيها.

4.2. وظيفة الرقابة البيئية:

تشمل وظيفة الرقابة البيئية على الرقابة على الخطط والإجراءات التي تهدف إلى متابعة التأكد من إلتزام الأفراد والمنظمات بالمعايير البيئية، وإجراءات الوقاية والسلامة، كما تشمل هذه الوظيفة إجراء عمليات البحث والدراسة بهدف التقليل من التلوث البيئي أو منعه، وضمان سلامة الكائنات الحية الموجودة في بيئة معينة، وتتم هذه الرقابة عن طريق الإجراءات التالية:[1]

- مراقبة الانبعاث الغازي والفضلات السامة والصلبة التي تطرحها المنظمات إلى البيئة للتأكد من أنها ضمن المستويات المقبولة.

- التأكد من إلتزام المصانع والشركات بالمعايير البيئية بمختلف أنواعها.

- مراقبة نسبة التلوث في الهواء بالغازات المختلفة في الأماكن المختلفة، ومعالجة هذا التلوث.

يتمثل الهدف من ممارسة الرقابة البيئية فيما يلي:

- التقليل من التلوث البيئي والنفايات الضارة بمختلف أشكالها.

- وضع سياسات الرقابة البيئية.

- تصميم الإجراءات العملية المناسبة لتنفيذ السياسات البيئية المختلفة.

1. زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-311.

- حماية الموارد الطبيعية وحفظها للأجيال القادمة.

إن الوظائف الأربعة السابقة تكفل النجاح والإستمرار لنظام الإدارة البيئية، وهناك وظائف أخرى تقوم بها الإدارة البيئية مثل: وضع السياسات والاستراتيجيات لتنظيم إستخدام وحماية مختلف العناصر الطبيعية كالمياه والأراضي، وضع آليات تنفيذ هذه السياسات، تصميم المعايير البيئية وتنفيذها وإنشاء قواعد المعلومات وغيرها.

الشكل رقم (02): وظائف نظام الإدارة البيئية

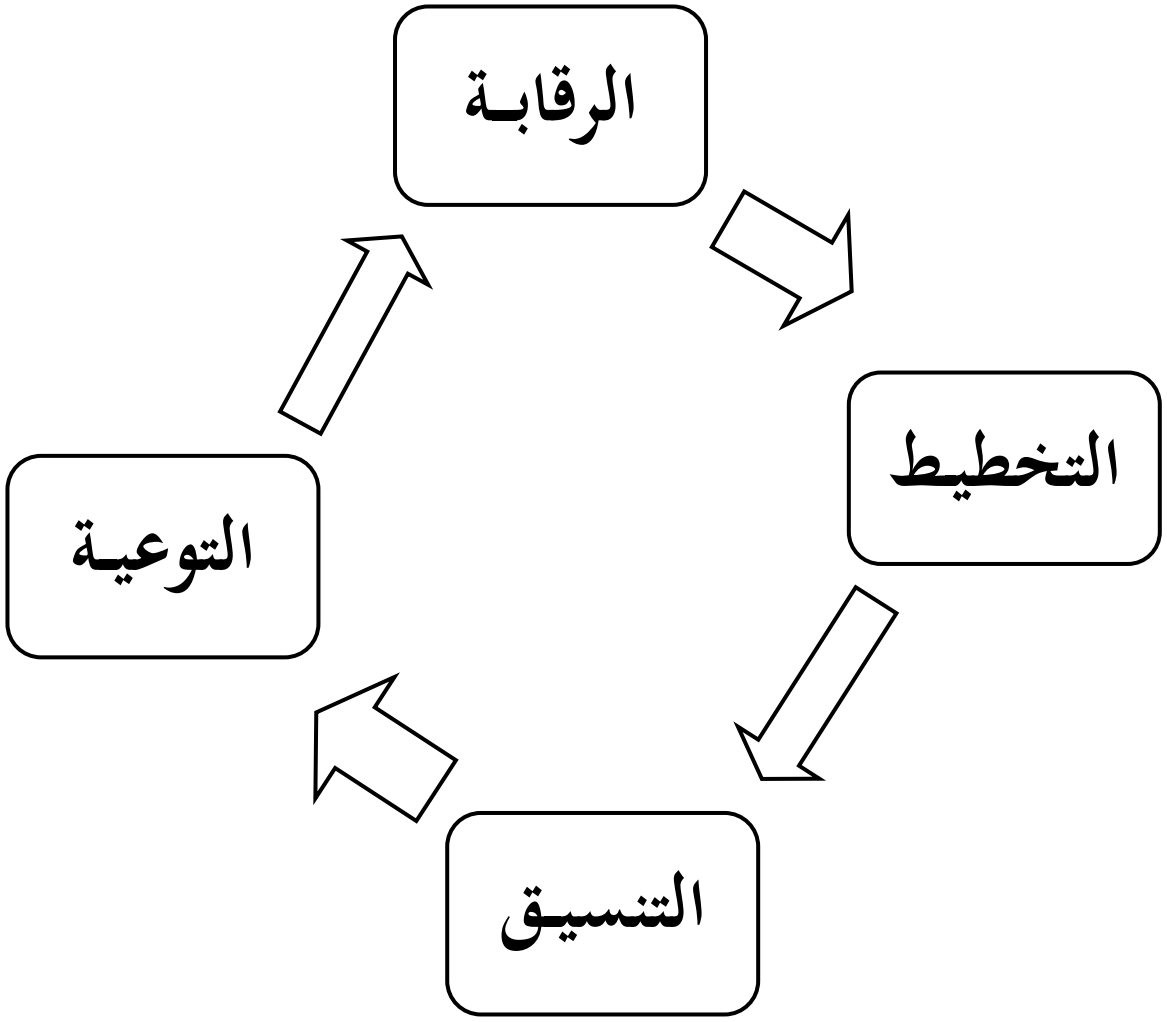

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: دوافع تبني نظم الإدارة البيئية

يعتبر تبني نظم الإدارة البيئية في المؤسسة ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم وجوبيته قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية (**OMC**) والتي تتضمن تقديم جدول زمني لتخفيض التعريفات الجمركية بحيث تشكل إلتزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة، وتقديم جدول آخر بالإلتزامات في الخدمات التي ستتبعها في قطاع خدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها، وأخيرا الإلتزام بجميع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية – ماعدا إتفاقية المناقصات الحكومية وإتفاقية الطائرات المدنية – ولا سبيل أمام الدولة للإختيار بين الإتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الجات، وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت بإتفاقيات خاصة، لهذا نجد أن المؤسسة تدمج هذه الإدارة في الظاهر طواعية لكن الأصل فيها الإجبار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

1. أسباب التبني الطوعي لنظم الإدارة البيئية:

يمكن توضيح هذه الأسباب فيما يلي:

- مقدار الأرباح التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي الناجمة عن تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية، تحقيق وفرات ومزايا تسويقية، مما يزيد من قدرتها التنافسية.
- حماية الأنظمة البيئية والإستخدام الأكفأ للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة.
- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الإنبعاث والإصدارات الإشعاعية فيؤدي ذلك إلى تحسين صحة الإنسان في العمل والمجتمع.
- الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الإحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة.
- التضامن والتعاون مع السلطات العامة والمختصة في حل المشاكل البيئية.

- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها.[1]
- تحسين الأداء من النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدرتهم على الأداء البيئي، وتدريبهم وإثبات دورهم الكبير في حماية البيئة.
- تحسين صورة المؤسسات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفعالة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.
- بدأ الإهتمام الجدي من المؤسسات لدراسة دورة حياه منتجاتهم وتقييم تأثيراتها البيئية والسعي لجعلها أكثر صداقة للبيئة.[2]
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- متطلبات سوق التصدير.[3]
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.
- زيادة الكفاءة التشغيلية بتقليل حالات عدم التطابق مما يؤدي للتقليل من هدر الموارد والوقاية من التلوث.[4]

2. أسباب التبني الإجباري:

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلب للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، حيث صار إهتمام المؤسسات الصناعية والخدمية بالإعتبارات البيئية يأتي إستجابة لمطالب القوى وجماعات الضغط المختلفة، كما هو موضح فيما يلي:

1. نجوى عبد الصمد، طلال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 139.
2. سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص 219.
3. بوحفص رواني، المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 90.
4. محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 14000، ISO 9000، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص197.

1.2. ضغوطات الأطراف ذات المصلحة:

هناك عدة تقسيمات لأصحاب المصالح أهمها التقسيم التالي: أصحاب المصالح الأساسيين / أصحاب المصالح الثانويين.

أصحاب المصالح الأساسين: وتشمل كل من:

المساهمين والشركاء: تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب المساهمين والشركاء للحصول على معلومات عن الأداء البيئي والأداء المالي لها، وتأتي حاجتهم إلى مثل هذه المعلومات نتيجة لقناعتهم بأن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة الإلتزامات وبالتالي المخاطر مما يؤدي إلى تضاءل الأرباح[1]، كما أن المساهمين والشركاء جاهزين لوضع نظم لإدارة البيئة، لكي لا يجعلون من الزبائن وهم ممثلو المجتمع يفرضون عليهم ضغوطاتهم.

العمال: إن العمال بدورهم طرف أساسي في المؤسسة، كما أنهم يمارسون ضغوطهم على المؤسسة من خلال مطالبتهم بحقهم في الأمن والسلامة المهنية ووضع خطط للأخطار والطوارئ، كما يعتبر العامل أساس نجاح أو فشل نظم الإدارة البيئية، فيجب على المؤسسة تكوينهم وتدريبهم وتحسين لهم ظروف العمل.[2]

الزبائن (المستهلكين): يعتبر الزبون أو المستهلك الطرف الأساسي الممارس للضغوط على المؤسسة، فهدف المؤسسة هو تلبية حاجات المستهلك وكسب رضاه، وقد أضحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافعهم الإستهلاكية وأحد الإعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلهم لنمط معين من السلع دون غيرها،[3] بسبب تنامي الوعي البيئي لدى المستهلك حيث أصبح يبحث عن المنتجات الخضراء أي الصديقة للبيئة ويبتعد عن السلع الملوثة لها، فعلى المؤسسة دمج الإعتبارات البيئية وتحسين أدائها البيئي وتقديم سلع خضراء وقابلة للتدوير.[4]

الموردون: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غير من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم فالعملاء، والمستهلكون وحملة

1. نجوى عبد الصمد، طلال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 140.
2. Bernard Forman, Jean –Marc Gey, Fabrice Bonnifet sécurité environnement « construire un système de management intégré, Afror, 2007 ; P 161-164.
3. فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، "الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالتي مؤسسة SONY وIBM ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 09/08 نوفمبر 2010، ص 05.
4. Bernard Forman, Jean – Marc Gey, Fabrice Bonnifet, op cit, P 159-161.

الأسهم صاروا يطالبون بكثرة أن تكون المنتجات والخدمات المقدمة والمطروحة في الأسواق صديقة للبيئة، وقد أصبح في غاية الأهمية أن تقوم المؤسسات بتشجيع المورد على تحقيق أداء بيئي محسن، أو تقوم بإشراكه في عملية التصميم، وقد تلزمه في بعض الأحيان على تبني المواصفة الخاصة بنظام الإدارة البيئية 14000 **ISO** رغم كونها في الأصل طوعية وبذلك أصبح الضغط على الموردين وسيلة لتحسين أدائهم البيئي وإثبات مسؤولياتهم تجاه البيئة، فالمؤسسة أصبحت تبحث عن الموردين الثقة الذين يوردون المواد الأولية الصديقة للبيئة، كما تبحث عن المواد الأولية التي تتميز بالمواصفات التالية:[1]

- هل هذه المواد والتي تدخل في العملية الإنتاجية تحافظ على النظام البيئي؟
- هل هي قيمة ويمكن إعادة تدويرها؟

هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبح الموردون يمارسون ضغوطاتهم على المؤسسات وذلك من خلال بحثهم عن المؤسسات التي تنتج المنتجات الخضراء لتزويدهم بالمواد الأولية التي يمكن إستعمالها في ذلك، كما أن العملاء أيضا يشترطون في المؤسسة أن تدخل تحليل دورة حياة المنتج في عملياتها بدءا من عملية استخراج المواد الأولية وتحويلها إلى أن تصبح سلعة قابلة للتسويق.[2]

لذلك تقوم المؤسسات العالمية بصياغة مجموعة من الإشتراطات البيئية والصحية هذا فضلا عن مجموعة من الإشتراطات ذات الإرتباط بحماية العمال والظروف العامة لبيئة العمل بالمؤسسة التي ترغب في التعاقد معها كأحد الأعضاء في سلسلة الموردين.[3]

المؤمنين والبنوك: بإعتبار أن تكاليف الأضرار البيئية جد باهظة إعتمدت مؤسسات التأمين إستراتيجية تخفيض أقساط التأمين للمؤسسات التي خفظت آثارها على البيئة، ومن جهة البنوك فهي بدورها تشجع النشاطات التي تحمي البيئة، وتشجع المؤسسات بذلك على الإعتماد على المراجعة البيئية والإعتماد على المراجعين الخارجين لتقديم تقارير الأداء البيئي إلى البنوك للحصول على التمويل، كما لا تمول المؤسسات التي لا تدمج الإعتبارات البيئية في سياستها.[4]

1. مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة ماجستير علوم تسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 43.

2. Bernard Forman, Jean – Marc Gey, Op cit, P 167-168.

3. المتطلبات البيئية كأحد أهم العوائق غير الجمركية في ظل تحرير التجارة العالمية، تاريخ الإطلاع 2017/02/01. www. ta3lime.com

4. Jacques SALAMITOU, Management environnemental, Edition Dunod, Paris, 2004, P 33-34.

- **أصحاب المصالح الثانويين:** وتشمل ما يلي:

الحكومة: تعتبر الحكومة من بين الجهات التي تمارس ضغوطها على المؤسسات لإدماج الإعتبارات البيئية، وذلك ليس بالقوانين الإلزامية فقط كدمج الرسم الإيكولوجي، وإنما أيضا من خلال أجهزتها على مستوى الولايات والجماعات المحلية، فمثلا لكي تعرض مناقصة معينة فإن من بين شروطها للمشاركة فيها شرط حماية البيئة، كما أن تراخيص الإستغلال والبناء تمنح من طرف رئيس البلدية والذي يشترط هذا الشرط لكي يمنح التراخيص بإعتباره هو أيضا من بين الزبائن الراغبين في إقتناء منتجات خضراء[1] ،لكن مثل هذه الشروط مطبقة في البلدان المتقدمة تقريبا وغير موجودة بتاتا في دولنا النامية.

المجتمع: يعتبر المجتمع من بين الأطراف الذين يؤثرون على المؤسسة، من خلال بحثهم الدائم على دمج الإعتبارات البيئية في المؤسسة، وبذلك فلها إلتزام تجاه المجتمع بالنظر والإحاطة بالإنشغالات الإجتماعية، البيئية والأخلاقية، خاصة مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعة والتي جعلت المجتمع بصفة عامة والجمعيات البيئة وإن وجدت أكثر وعيا وإحساسا بخطورة الوضع وخطورة أنشطة المؤسسات المتواجدة بالقرب من الأحياء السكنية وما تسببه من أمراض جمة.[2]

المناضلون: فالمؤسسة مرغمة بتغيير إستراتيجياتها وذلك بدمج الإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي وإتخاذ إجراءات الحد من التأثير السلبي على البيئة، حيث أنها تشكل لها فرصة لتحسين وضعيتها التنافسية وتحديث عملياتها وإستغلال أسواق جديدة.[3]

المنظمات غير الحكومية: إضافة إلى مطالب الجماعات السابقة نجد منظمات المجتمع المدني الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة، مثلا نجد منظمة السلام الأخضر التي تعتبر منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح، فهي تعطي أولوية للحملات البيئية العالمية وتهدف إلى حماية قدرة الكرة الأرضية على تغذية الحياة بكافة أنواعها، كما تعمل هذه المنظمة في سبيل حماية التنوع البيولوجي بكافة أشكاله ومنع التلوث وإزالة كافة التحديات

1. Jacques SALAMITOU, Ibid, P 31.
2. Bernard Froman, Jean – Marc Gey, FabricBonniget, Op. cit, P 169-173.
3. مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 44.

النووية، و قد بدأت حملاتها منذ 1971 وتتبنى مجموعة من المبادئ التي تأسست عليها والتي تلزمها أن تقوم دائما كمشاهد أخلاقي على مجمل الإعتداءات التي تتعرض لها البيئة العالمية.[1]

المطلب الثالث: أنواع نظم الإدارة البيئية الرئيسية

أدركت المنظمات أن معالجة القضايا البيئية لا تكون إلا من خلال نظرة جزئية تحقق رضا الأطراف البيئية، وبغض النظر عن الفوائد والتكاليف والمميزات التي تقدمها أنظمة الإدارة البيئية، فقد إتجهت المؤسسات المحلية والدولية خصوصا الشركات متعددة الجنسيات، لتبني هذه المواصفة المحلية مثل: المواصفة 7750 **BS** ببريطانيا، والمواصفة 110 **NSF** بالولايات المتحدة الأمريكية والتشريع الأوروبي **EMAS** الذي يخص دول الاتحاد الأوروبي، وهذا من أجل تحقيق عوائد وفوائد على تلك المؤسسات، وبما يحقق رضا الأطراف ذات المصلحة خصوصا المستهلكون الخضر الذين أصبح لديهم اليوم وزن تفاوضي وحصة سوقية أخذت في التنامي يوما بعد الآخر، ما يحتم على هذه المؤسسات إعطائها الإعتبار اللازم[2]، وهذه النظم كالآتي:

1. المواصفة البريطانية BS 7750:

أصدر المعهد البريطاني للمواصفات **BSI** المواصفة 7750 **BS** كأول مواصفة وطنية لأنظمة الإدارة البيئية بداية عام 1992، وقد تم تنقيحها، وصدرت كصيغة ثانية عام 1994، حيث أن نجاح هذه المواصفة وشعبيتها دفع بالعديد من الدول مثل: فرنسا، ايرلندا وبريطانيا...إلخ، لأن تصدر مواصفات وطنية مماثلة.[3]

فتعد هذه المواصفة أداة إدارية فاعلة تساعد المؤسسات للنهوض بأدائها البيئي من خلال توفير مدخل نظمي شامل يمكن المؤسسات من بناء وتطوير أنظمتها الإدارية البيئية والمحافظة عليها، وتستند بنود المواصفات الإنجليزية 7750 **BS** على أساس دورة من الأنشطة الرامية إلى التحقيق البيئي المستمر، كما هو موضح في الشكل التالي:

1. رزاي سعاد، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 36-37.
2. نادية حمدي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 202.
3. جابر ساسي الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

الشكل رقم (03): متطلبات المواصفة الإنجليزية BS 7750

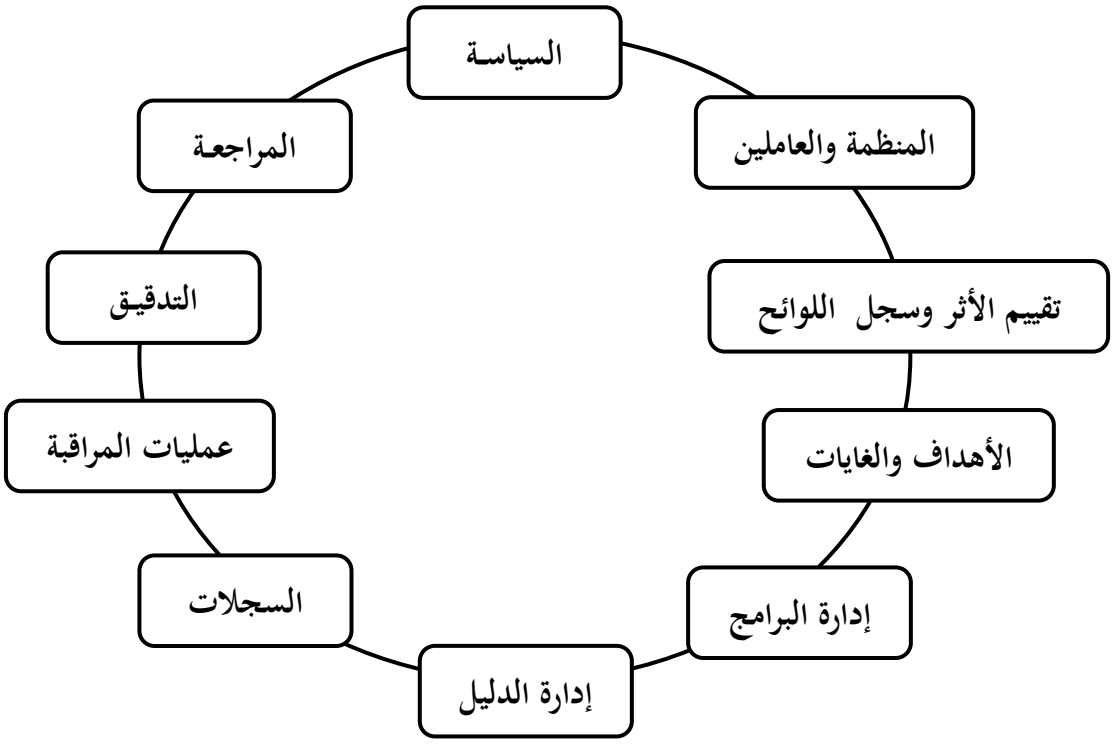

Source : Emma Goodchild, the implications for industry of internationally recognised environnemental management system (EMS) standards, PHD thesis, Telford research Institute departement of environnemental resources university of Salford, Salford, UK, April, 1999, P 22.

الشرط الأول هو سياسة تلخص فيها المقاصد البيئية للمؤسسة، ويجب تحديد المسؤوليات من خلال مندوب خاص لضمان الإمتثال لمتطلبات المعايير، مع ضرورة توفر موظفين مدربين تدريبا كافيا والتحكم في أنشطة المشروعات، بالإضافة لوضع سجل للوائح ذات الصلة بالإتصالات الداخلية والخارجية نظرا للحاجة الماسة لها للنظام البيئي للتعامل معها.[1]

بالإضافة لتوفير تقييم الآثار البيئية التي تعتبر مطلب رئيسي في المواصفة الإنجليزية 7750 **BS**، ولابد من تحديد الآثار الهامة المباشرة والغير المباشرة وجعلها في السجل، وتتحقق التحسينات في الأداء البيئي من خلال الأهداف والغايات والبرامج لمعالجة هذه الآثار الهامة.[2]

1. Emma Goodchild, the implications for industry of internationallyrecognised environnemental management system (EMS) standards, PHD thesis, Telford research Institute département of environnemental ressources university of Salford, Salford, UK, April, 1999, P 22.
2. Ibidem.

المواصفة الإنجليزية 7750 **BS** تركز على الحاجة إلى الإجراءات المكتوبة، للأدلة والوثائق، دليل الإدارة يصف النظام ويوفر الإرشادات والإجراءات مفصلة ومسجلة، بالإضافة للسيطرة على جميع الوثائق بعناية بهدف ضمان الإصدارات الحديثة فقط قيد الاستخدام.[1]

والالتزام بالمراجعة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية تمتثل لنظم الإدارة وعما إذا كان نظم فعالة في تحقيق سياسة المؤسسة، أخيرا مراجعة نظم الإدارة المطلوبة لضمان فعاليتها وصلاحيتها المستمرة.[2]

وحدده **De ARAUJ** خصائص المواصفة الإنجليزية 7750 **BS** كما يلي:[3]

- الموائمة مع المواصفة الإنجليزية لنظام إدارة الجودة 9000 **ISO** ومن ثم 7750 **BS**.
- إمكانية تنفيذها في كل أنواع وأحجام المؤسسات الصناعية والخدمية.
- المواصفة مصممة على أساس نموذج العملية.
- إمكانية تسجيلها وإجراء التدقيق الدوري عليها من طرف ثالث.
- التوافق مع التعليمات والأنظمة الأوروبية.
- تلزم المؤسسة بإجراء تحسينات مستمرة.

2. التشريع الأوروبي EMAS:

أظهر الإتحاد الأوروبي بسرعة سياسته الطوعية من خلال إقتراح تشريع غير إلزامي في مجال حماية البيئة، هذا التشريع الذي يطبق بصورة أكثر على المنتوجات المستوردة، ففي 29 جوان 1993 أصدر مجلس الإتحاد الأوروبي تشريعا تحت رقم 93/1836 يخص كيفية مساهمة المؤسسات الصناعية في نظام مشترك للإدارة والتدقيق البيئي يسمى إدارة البيئة ونظام التدقيق **EMAS**.[4] وفي سنة 2001 قام الإتحاد الأوروبي بمراجعة هذا التشريع،

1. Ibid.
2. Ibid.
3. بالاعتماد على كل من: عبد الكريم خليل إبراهيم الصقار، "نموذج لتقويم نظامي إدارة الجودة والبيئة وفقا لمتطلبات المواصفتين الدوليتين (ISO 14001) و(ISO 9001)"، أطروحة دكتوراه، الجامعة العالمية ST cléments، 2008، ص 52.
- De Arauje, MarcondesMorrira, Quality and environnemental management system: ISO 9000 and ISO 14000- An Integrted management tool ? An Overview n the UK Manufacturing and Service sectors, Master thesis, university of London, London, UK, 1996, P 22.
4. جابر ساسي الدهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

وفي أفريل2001 أصدر النسخة الجديدة والمسماة 271/2001 **EMAS**، فساعدت هذه النسخة على الإهتمام بالإدارة البيئية في تسيير المؤسسات وتدعيم التحسين المستمر للأداء البيئي، حيث يهدف هذا النظام إلى جعل المشروعات الصناعية تهتم بإدماج البعد البيئي في عملياتها الإنتاجية وتشجيع البحث والتطوير المستمر لتعزيز الأداء البيئي على أسس طوعية، ويتضمن هذا النظام مجموعة من المقومات التي لابد للمؤسسات المنتجة الإلتزام بها من أجل الحصول على شهادة الإمتثال، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:[1]

- قيام المؤسسات بوضع سياسات بيئية ونظم إدارة بيئية فعالة.
- مراقبة أداء هذا النظام وتقييمه بشكل دوري.
- إتاحة المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسة إلى عامة الناس.

إن المبدأ الرئيسي لهذا النظام يتمثل في تحمل الصناعة بنفسها لمسؤولية التحكم بالآثار والإبداع من أجل التوصل إلى أساليب إنتاجية قليلة التلوث والحصول على مكاسب سوقية وحصص مبيعات أكبر من جراء الحصول على العلامة البيئية، وتجدر الإشارة إلى أن حدود نظام الإدارة والمراقبة البيئية **EMAS** تقتصر على المؤسسات الصناعية التي يعود أساسها إلى دول الإتحاد الأوروبي أي أنه غير قابل للتطبيق في البلدان النامية إلا في حالة تسهيل الإنتاج والمساعدة من الإتحاد الأوروبي، وبعبارة أخرى لا يمكن للمؤسسات خارج الإتحاد الأوروبي الحصول على العلامة **EMAS** وإنما يمكنها الحصول على (إعلان توافق مع نظام **EMAS**) وهو ما يعطى لبعض الشركاء التجاريين من الإتحاد الأوروبي.[2]

إن أهم الخصائص الأساسية للمواصفة **EMAS** هي:[3]

- تنفذ وتسجل في الأنشطة التصنيعية وإنتاج الطاقة فقط.
- تركز على التحسينات المستمرة في الأداء البيئي وتشترط وضع أهداف وبرامج لذلك.
- تعد إجراء مراجعة أولية واسعة قبل التسجيل جزء أساس من متطلبات نظام الإدارة البيئية.

1. European Communities: EMAS energy efficiency tool kit for small and medium sized enterprises, Luxemborg, office for official publications of the European communities, 2004, P 12.
2. وزارة الخارجية المصرية، التحديات البيئية للمصدرين للإتحاد الأوروبي، ترجمة وحدة التجارة الأوروبية، قطاع الإتفاقيات التجارية، بلا سنة، ص 47.
3. عبد الكريم خليل إبراهيم الصقار، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- تشترط إعداد سجل بالتأثيرات البيئية المهمة والتشريعات ذات الصلة.
- تشترط إعداد كشف بيئي شامل ونشره، وجعل السياسات والبرامج البيئية معلنة ومتاحة للجمهور.

3. المواصفة الدولية ISO 14001:

أصدرت المنظمة الدولية للتقييس **ISO** المواصفة الدولية 14001 **ISO** عام 1996 في الوقت الذي كانت فيه الكثير من المواصفات الوطنية والإقليمية قيد التطوير والإستخدام، وتأثرت كثيرا بلغة وأسلوب المواصفة البريطانية.

إن تعدد المواصفات الوطنية لأنظمة الإدارة البيئية وعدم إشتراكها جميعا بالمتطلبات نفسها بل والتناقض بينها أحيانا دفع بإتجاه مواصفة دولية متناغمة ومنسجمة مع المصالح المختلفة للعديد من الدول صاحبة التأثير في صياغة توجهات المنظمة الدولية للتقييس **ISO**، وهو ما جعل المواصفة أكثر مرونة وقبولا وأقل تشدد قياسا بغيرها من المواصفات.

تمكن المواصفة 14001 **ISO** المنظمات من تأسيس أنظمة لإدارة البيئة **EMS** من خلال أدوات فاعلة، كما تمكنها من تقييم فاعلية الإجراءات خاصة بوضع السياسات والأهداف البيئية والقدرة على التطابق معها، وإظهار ذلك التطابق للآخرين وبشكل تكاملي مع المتطلبات الإدارية الأخرى.

ونتيجة للتفاعل الإيجابي للمؤسسات مع المواصفة 14001 **ISO** فقد وافقت اللجنة الأوروبية للتقييس (**CEN**) على أن القبول بمتطلبات 14001 **ISO** يلبي إحتياجات **EMAS** على أن يضاف إليها:[1]

- إعداد كشف بالأداء البيئي (تحدد وثائق **EMAS** ما يتوجب أن يحتويه).
- إيضاح القضايا البيئية المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمة لذوي أصحاب المصالح (**Stakeholders**) بما في ذلك المشاكل المحتملة.
- إجراء مراجعة أولية قبل التسجيل.

1. مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ووفقا لبنود إتفاقية فيينا (بين الإتحاد الأوروبي**EU** ومنظمة **ISO**) فإن أي مواصفة تصدرها **ISO** ويصادق عليها الإتحاد الأوروبي تستوجب كافة المواصفات الوطنية المماثلة في أقطار الإتحاد، مما يعني سحب المواصفة الإنجليزية 7750 **BS** وكافة المواصفات المماثلة لبقية الأقطار الأوروبية.

4. المقارنة بين أنواع نظم الإدارة البيئية الرئيسية:

يرى (**Simon David Wilson**,1996) أن المواصفة البريطانية 7750 **BS** مواصفات إدارية تركز على الوثائق والمتطلبات الإجرائية، ويعتبر برنامج واسع للشركات، يهدف إلى التركيز على إدارة الإجراءات الداخلية للمؤسسة، مع عدم وجود شرط لنشر تقارير عن أداء المؤسسة البيئي، بينما في المقابل تعتبر **EMAS** مواصفة خاصة بالموقع لا تهدف فقط إلى الأداء البيئي، ولكن أيضا إلى توفير المعلومات للجمهور تقدم في مواقع محددة، وهذا نداء إلى المؤسسات التي تدرك أهمية إعادة الهيكلة البيئية. من ناحية أخرى 14001 **ISO** لا يشترط تسجيل الآثار الكبيرة مع شرط وحيد وهو لجنة تحقيق مراجعة داخلية.[1]

والجدول رقم (01) يلخص أهم أوجه المقارنة بين المواصفات الرئيسية الثلاث التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين المواصفات الرئيسية لنظم الإدارة البيئية

أساس المقارنة	الموصفات البريطانية **BS 7750**	الموصفات الأوروبية **EMAS**	الموصفات الدولية **ISO 14001**
1. طبيعة المواصفة	مواصفة وطنية محلية بريطانية.	مواصفة إقليمية أوروبية.	مواصفة دولية.
2. التطبيق	تطبق على المنظمة بأكملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والمنظمات الصناعية والغير الصناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.	تطبق على التسهيلات الفردية والأنشطة ذات الموقع الصناعي المحدد.	تطبق على المنظمة بأكملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والمنتجات والخدمات في جميع القطاعات الصناعية وغير الصناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

1. Simon David Wilson, Environmental Management systems and their implications on industry in Hong Kong: a case study of the hotel industry, thesis Master of Science in Environmental management, University of Hong Kong, 1996, P 26.

3. التركيز	يركز على نظام الإدارة البيئية وعلى التحسين البيئي للنظام أينما وجد.	يركز على التحسين البيئي للموقع وكذلك تحسين الاتصالات.	يركز على نظام الإدارة البيئية ويؤكد بصورة غير مباشرة على التحسين البيئي.
4. الالتزام بالسياسة	يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي.	يركز على التحسين البيئي للموقع وكذلك تحسين الاتصالات.	يلتزم بالتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية ومنع التلوث وكذلك التوافق مع القوانين البيئية المطبقة والالتزامات الطوعية.
5. الأهداف والغايات	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني.	ينبغي أن تكون برامج الإدارة البيئية ذات مقياس زمني.	ينبغي أن تكون برامج الإدارة البيئية ذات مقياس زمني.
6. التوثيق	يتطلب تهيئة سجل التأثيرات البيئية.	يتطلب تهيئة سجل التأثيرات البيئية.	يتطلب توثيق السياسة البيئية ومسؤوليات الملاك بالأطراف الخارجية ولا تستدعي مسك سجل التأثيرات البيئية.
7. الاتصال	يستدعي سياسة بيئية عامة.	ينبغي أن تكون برامج الإدارة البيئية ذات مقياس زمني.	يستدعي تحسين مستمر في العمليات وممارسات المنظمة.
8. التحسين المستمر	يستدعي تحسين مستمر في الأداء البيئي للمنظمة.	ينبغي أن تكون برامج الإدارة البيئية ذات مقياس زمني.	يستدعي تحسين مستمر في العمليات وممارسات المنظمة.
9. التدقيق	تكرار التدقيق غير المحدد.	يتطلب تدقيق كل ثلاث سنوات على الأقل.	تكرار التدقيق غير المحدد.
10.المتعاقدين والموردين	التزام المتعاقدين والموردين بالسياسة البيئية.	إعلام المتعاقدين والموردين بالسياسة البيئية.	التزام المتعاقدين والموردين بالسياسة البيئية.
11.المراجعة الدورية	داخلي، غير محدد التكرار.	خارجي، ثلاث مرات سنويا.	داخلي، غير محدد التكرار.

Source : Andreas Sturm, Suji Upasena, ISO 14001 : Implementing and Environnemental management system, Basel Switzerland : Ellipson, 1997, P.P 68-69.

على الرغم من الإختلاف في هيكلة النظم الثلاثة إلا أنها متشابهة في عدة جوانب، وللمقارنة بين هذه النظم الثلاثة الرئيسية أظهرت نتائج دراسة (**Bo chen**, 2004)[1] أجريت للبحث على النظام الأكثر إستخداما في المملكة المتحدة، أن قرار إختيار النموذج الأنسب يعتمد على طبيعة عمل المؤسسة وحجمها، والأهداف المنشودة من تطبيق نظام الإدارة البيئية، حيث أن لكل نموذج من النماذج الثلاثة مزاياه وسلبياته، وقد أشارت الدراسة إلى وجود فروق بين هذه النظم أهمها:[2]

- البدء بعملية التنفيذ في نظام 14001 **ISO** أسهل، كما أن تكاليف تطبيقه أقل، مقارنة بالنظامين الآخرين.
- نظام 14001 **ISO** أكثر قابلية للتوافق مع نظام الجودة 9000 **ISO** إمكانية الحصول على المعلومات المساعدة على تطبيق النظام أسهل في نظام 14001 **ISO**.
- يلاحظ في النظامين البريطاني والأوروبي التأكد من عملية التحسين المستمر للأداء البيئي أكثر من النظام الدولي 14001 **ISO**.
- يركز النظام الدولي 14001 **ISO** على تحسين الأداء على المستوى الداخلي للمؤسسة أكثر من التركيز على العلاقة مع الأطراف الخارجية، ويعود السبب في ذلك إلى أن النظام الدولي يهتم فقط بعملية إدارة الجوانب البيئية، بينما يهتم النظام الأوروبي إضافة إلى ذلك بالإنبعاث الملوثة للبيئة التي تطرحها المؤسسة، وإنعكاسات هذه الملوثات على البيئة.

1. Bo chen, ISO 14001, EMAS, ORBS 7750 : an assessement of the environmental management systems for UK Businesses, Thesis Master, University of EAST Anglia, August, 2004, P 50.

2. ساوس الشيخ، رجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الرابع: قياس الأداء البيئي لنظم الإدارة البيئية

هناك توجه واضح للمؤسسات الاقتصادية لتبني نظم لإدارة البيئة، ومن أهم أهداف هذا التوجه تحسين الأداء البيئي ومن ثمة تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسة الإقتصادية، نحاول في ما يلي بيان دور تبني نظام للإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

1. ماهية الأداء البيئي:

1.1. تعريف الأداء البيئي:

وردت عدة تعريفات للأداء البيئي، نذكر في ما يلي بعضا منها:

- تعرف منظمة **ISO** الأداء البيئي على أنها: "النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة".[1]
- هناك من عرفه بأنه: "عبارة عن نتائج ذات مقاييس لإدارة المنظمة تعكس مظاهرها البيئية".[2]

مما سبق يمكن القول أن الأداء البيئي هو مفهوم قابل للقياس يوضح قدرة المؤسسة على جعل نظامها للإدارة متوافقا مع البعد البيئي المخطط له من طرف الإدارة العليا.

2.1. أبعاد الأداء البيئي:

لكي يتضح مفهوم الأداء البيئي نتعرض في ما يلي لأبعاده المختلفة: ونقصد كلا من الفعالية البيئية والكفاءة البيئية.

1.2.1. الفعالية البيئية: عرفت الفعالية البيئية حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها "تقديم سلع وخدمات، بأسعار تنافسية تلبي حاجات المستهلكين وتحسين نوعية الحياة، وهذا بالحد من الآثار البيئية

1. Norme international ISO 14031, Management environnemental, Evaluation de la performance environnementale, Evaluation de la performance environnementale, lignes directrices, AFNOR, 1999, p:02.
2. Smeets.E, Weterings.R, Environmental indicators: Typology and overview, Copenhagen European Environment Agency, 1999, p:19

تدريجيا، مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتوج وصولا إلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام".[1]

ونقول أن لمؤسسة ما فعالية بيئية عالية إذا تميزت بما يلي:

- تخفيض إستخدام الموارد في المنتجات والخدمات.
- تخفيض الكثافة الطاقوية.
- تخفيض الإنبعاثات السامة.
- تعظيم إسترجاع المواد المستخدمة.
- تعظيم الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- تدعيم إستدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتجات).
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

2.2.1. الكفاءة البيئية: تعرف الكفاءة البيئية بأنها "توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الإحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه بإضطراد من التأثيرات الايكولوجية وكثافة إستغلال الموارد خلال دورة الحياة للوصول بها إلى مستوى يناسب على الأقل مع طاقة الأرض التقديرية".[2]

ونقول عن مؤسسة ما أنها تتميز بكفاءة بيئية عالية، إذا تحقق ما يلي:[3]

- التركيز على خدمة العميل.
- التركيز على الجودة.
- منح إعتبارات أكثر لحدود الطاقة البيئية.

1. بروش زين الدين ودهيمي جابر، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص86.
2. زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة الناس، القاهرة، مصر، 2005، ص81.
3. عبد الناصر موسى وأمال رحماني، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسات الصناعية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد04، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص68.

- تجديد منظور دورة الحياة.

2. مؤشرات قياس الأداء البيئي:

تقوم المؤسسة الإقتصادية بقياس وتقييم أدائها البيئي للعديد من الأسباب، أهمها تلبية طلبات الأطراف ذوي المصلحة من داخل المؤسسة وخارجها، وتتنوع مؤشرات قياس الأداء البيئي بتنوع تأثيرات المؤسسة على البيئة، وقد عرفت منظمة **ISO** في المواصفة 14030 تقييم الأداء البيئي بأنه "منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة، بإختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقاييس الأداء البيئي وإعداد التقارير، وتوصيل المعلومات، والفحص الدوري، وفي النهاية تطوير هذا المنهج".

ويهدف قياس الأداء البيئي إلى ما يلي:[1]

- التحديد الدقيق للأخطار ذات البعد البيئي المحتملة والمتوقعة.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة عليها.
- تعزيز التنمية المستدامة بما يتضمنه من تلبية لإحتياجات الحاضر دون التأثير السلبي في قدرة الأجيال القادمة على الحصول على نفس الفرص المعيشية.
- يعتبر إحدى الأدوات المهمة في الإدارة البيئية المتكاملة.
- يوفر إمكانية المفاضلة بين البدائل المختلفة للمشاريع، والأنشطة والسياسات والتقنيات الأنظف، وذلك مع حساب التكلفة والعائد الاقتصادي والبيئي للبدائل المختلفة.

ويمكن تقسيم مؤشرات قياس الأداء البيئي إلى ثلاث مجموعات هي:[2]

1. زهية بوديار وعبد الرزاق براهيمي، تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة، جامعة 01 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 18 ماي 2010، ص10.
2. نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد02، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2005، ص11.

1.2. مؤشرات الإدارة البيئية:

تتضمن مجهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمؤسسة التي تختص بما يلي:

الرؤية، الإستراتيجية والسياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، نظم الإدارة والتوفيق المتعلق بها، والإلتزام الخاص بالمسائل البيئية، والإتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.

2.2. مؤشرات الحالة البيئية:

تتضمن توفير معلومات عن الحالة الإقليمية أو الدولية للبيئة مثل سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه...الخ

3.2. مؤشرات الأداء البيئي:

وهي عبارة عن مؤشرات تشغيلية (تتعلق بمجالات قياس الحياة والمقاييس الفنية للمنتجات العملية، وتصريف المخلفات)، ومؤشرات الأثر (تتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، إستهلاك المواد والمياه والطاقة وإنبعاثات الغازات).

3. محاسبة الأداء البيئي:

كان ينظر لعناصر البيئة بإعتبارها موارد مجانية، وأن إساءة الإستخدام وإحداث أضرار تنذر بالخطر على العالم، وهو ما دفع المنظمات الدولية المختصة والحكومات والجمعيات غير الهادفة إلى الربح للعمل على تحفيز الوحدات الإقتصادية للحد من تكاليف البيئة الضارة المتولد عن أنشطتها ومحاولة تنمية العوائد البيئية، والإفصاح عن نتائج الجهود في هذا الصدد.[1]

يمكن تعريف محاسبة البيئة بأنها "منهج لقياس وتوصيل المعلومات التي تتعلق بالأنشطة البيئية للوحدات الإقتصادية ذات التأثير البيئي إلى الأطراف المعنية والمجتمع بشكل يمكن من الرقابة وتقويم أدائها البيئي".[2]

1. رشيد علاب، نظم الإدارة البيئية (ISO 14000) واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص57.
2. عبد السلام كمال، المحاسبة البيئية أحد المتطلبات الأساسية للمراجعة، مجلة الرقابة المالية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية، العدد35، تونس، ديسمبر، 1999، ص05.

كما يمكن أن تعرف بأنها "تقوم بتجهيز المعلومات ذات التأثير المادي والنقدي لأنشطة الشركة إلى الجهات المستفيدة من نظم المعلومات المحاسبية وهم: الإدارة، حاملوا الأسهم، السلطات الضريبية، الدائنون، وكالة حماية البيئة وغيرهم".[1]

من خلال ما سبق يتضح أن المحاسبة البيئية تتعلق بتوفير وتحليل المعلومات المتعلقة بالبيئة من الناحية المالية بغرض تقويم الأداء البيئي للمؤسسة.

4. أساليب القياس المحاسبي للأداء البيئي:

هناك ثلاثة مستويات للقياس المحاسبي:[2]

المستوى الأول: (**حصر الأنشطة البيئية**)ويتضمن قياس العمليات البيئية والإجتماعية التي يمكن قياس تأثيرها بمقياس نقدي.

المستوى الثاني: (معلومات كمية) ويتضمن قياس العمليات البيئية والإجتماعية التي لا يمكن قياس تأثيرها بمقياس نقدي ويتوفر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية.

المستوى الثالث: (**معلومات وصفية**) تعبر بصورة إنشائية عن تأثيرها للعمليات البيئية والإجتماعية التي لايمكن قياس تأثيرها بمقياس كمية.

لم يعد الإهتمام بالبيئة مطلبا إختياريا بل أصبح مطلبا عالميا إنبثق منه نظام محاسبي للتكاليف البيئية والمعايير المحاسبية التي إنتشر إستخدامها، بهدف التحكم الجيد في علاقة المؤسسة مع البيئة، وتوفير المعلومة الضرورية للأطراف ذات المصلحة.

1. رشيد علاب، مرجع سبق ذكره، ص58.
2. بدوي محمد عباس، محاسبة البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2012، ص158.

المبحث الثالث: سلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

تمثل سلسلة الموصفات القياسية 14000 **ISO** نظام لتقييم الأداء البيئي للمؤسسة يسمح بمراجعة الأنشطة التي تقوم بها والمؤثرة على البيئة والعمل على توفيقها مع المتطلبات القياسية للمحافظة على البيئة والحد من التلوث والوصول لأداء بيئي متميز يحافظ على سلامة وأمن الكون.

المطلب الأول: نشأة وتطور سلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

قبل أن نسرد نشأة وتطور سلسلة المواصفات 14000 **ISO**، سنتطرق إلى ماهية التقييس ونشأة منظمة التقييس الدولية.

1. ماهية التقييس:

1.1. تعريف التقييس:

وضعت تعاريف كثيرة للتقييس في مختلف اللغات ويشترك معظمها في أنه إتباع أسلوب موحد وتطبيق قواعد ثابتة واتخاذ مرجع واحد عند مزاولة نشاط ما ولعل أصح التعاريف التي وضعت له وأحدثها في الوقت نفسه، هو التعريف الذي وضعته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي **ISO**، وحسب هذه المنظمة فإن التقييس هو: وضع وتطبيق قواعد لتنظيم نشاط معين لصالح جميع الأطراف المعنية وبتعاونها، وبصفة خاصة لتحقيق إقتصاد متكامل أمثل، مع الإعتبار الواجب لظروف الأداء ومقتضيات الأمان.[1] ومن بين تطبيقاته ما يلي:

- وحدات القياس.
- المصطلحات والرموز.
- المنتجات (تعريف خصائص المنتجات، طرق القياس والإختبار، وتصنيف خصائص المنتجات لتحديد جودتها وقابليتها للتبادل).
- سلامة الأشخاص والسلع.

1. www.isi.org, consulté le 27.03.2017

ويمكن أن يوضح هذا التعريف بمزيد من التفصيل، فنقول أن التقييس يعني ذلك النظام أو الأسلوب الذي يحقق وضع المواصفات القياسية التي تحدد الخصائص والأبعاد ومعايير الجودة وطرق التشغيل والأداء للسلع والمنتجات مع تبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها على قدر الإمكان إقلالا لتعدد الذي لا داعي له وتيسيرا للتبادلية في إنتاج الجملة وقطع الغيار وخفضا للتكاليف، كما يشمل التقييس أيضا توحيد الطرق والأساليب التي تتبع عند الفحص والإختبار للتأكد من مطابقة السلع والخدمات للمواصفات المعتمدة وكذلك المصطلحات والتعاريف والرموز الفنية وأسس الرسم والتعبير وتوحيد لغة التفاهم العلمي والفني في مجالات الصناعة والتجارة والعلوم. ولما كان القياس الدقيق من أهم الأسس التي يرتكز عليها التبادل التجاري وكذلك الإنتاج الصناعي الحديث سواء في أساليبه العلمية أو في تبادلية أجزاء منتجاته فإن التقييس يعنى بتوحيد وحدات القياس وأساليبه وضبط معايرة أجهزته على مرابط ومراجع يتم ضبط دقتها بإنتظام مع آليات القياس التي يتم معايرتها.

2.1. أسس التقييس:[1]

تشمل أسس التقييس العمليات الثلاث التالية:

- التبسيط.
- التوحيد.
- التوصيف.

وقد عرفت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي التبسيط بأنه: "إختصار عدد نماذج المنتجات إلى العدد الذي يكفي لمواجهة الإحتياجات السائدة في وقت معين وذلك عن طريق إختصار أو إستبعاد النماذج الزائدة أو إستحداث نموذج جيد ليحل محل نموذجين أو أكثر على ألا يخل ذلك بحاجة المجتمع ورغبات المستهلكين".

أما التوحيد فقد عرفته منظمة **ISO** بأنه عبارة عن: "توحيد مواصفتين أو أكثر لجعلهما مواصفة واحدة حتى يمكن للمنتجات الناتجة أن تكون قابلة للتبادل عند الإستخدام"، ويتبين من هذا التعريف أن التوحيد يستهدف تحقيق قابلية المنتجات للتبادل في أكثر ما يمكن من قطاعات ومجالات.

1. رشيد علاب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

أما التوصيف فقد عرفته منظمة **ISO** بأنه: "البيان الموجز لمجموعة المتطلبات التي ينبغي تحقيقها في منتج أو مادة أو عملية ما مع إيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها التحقق من إستفاء هذه المتطلبات كلما كان ذلك ملائما". فالتوصيف إذا يعني تحديد خصائص المواد والمنتجات وكذلك الطرق والوسائل الكفيلة بالتحقق من توفر هذه الخصائص وقد لا يكون هذا التحديد يسيرا فقد يستلزم مثلا الإستعانة بكثير من الرسومات الهندسية والمنحنيات أو الجداول، كما أنه قد يحتاج إلى إجراء كثير من البحوث الصناعية.

2. نشأة منظمة المواصفات القياسية ISO:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إقترحت عدد من الدول الأوروبية إنشاء منظمة دولية متخصصة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بينها والتسريع في العودة إلى المجال الصناعي العالمي وبما يحول دون سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق العالمية.

لذلك تم عقد لقاء عام 1946 بين وفود 25 دولة في لندن واتفقوا على إقامة منظمة دولية عرفت باسم **International Standards Organization** (**ISO**)، واختيرت مدينة جنيف مقرا له، وباشرت المنظمة عملها فعليا بتاريخ 1946/02/23 بإصدار جملة مواصفات موحدة عممت على الدول الأعضاء في المنظمة.

3. نشأة وتطور المواصفة القياسية ISO 14000:

كانت نشأة **ISO** 14000 بتشكيل المنظمة العالمية للتقييس سنة 1991 لمجموعة إستشارية مخصصة لتطوير مواصفة دولية قادرة على:[1]

- وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل لمواصفة إدارة الجودة (**ISO** 9000).
- تعزيز قدرة المنظمة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي.
- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض وإزالة الحواجز التجارية.

1. ثامر البكري وأحمد النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 65.

ومع تزايد الإهتمام على مستوى القطاعين العام والخاص بتحسين ممارسات الإدارة البيئية، بما يؤدي إلى إستدامة التنمية وإبراز قدر مناسب من المساءلة البيئية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزدياد الوعي لدى المستهلكين بالجوانب البيئية والأهمية المتزايدة للقيم البيئية في عملية صنع القرار المتعلقة بالمصالح التجارية أو بالصالح العام، وخلال الفترة 1991-1992 قبل إنعقاد مؤتمر قمة الأرض "ريو 1992"وقصد تحضير جملة من التوصيات لكي يتم التطرق لها أثناء المؤتمر إعتمدت المجموعة الإستشارية على مجموعة من المبادرات الخاصة والحكومية لكي تكون مسودة تساعدها في بناء التوصيات، نذكر من بين هذه المبادرات: [1]

- ميثاق الأعمال لغرفة التجارة الدولية ومبادئه الخاصة بالإدارة البيئية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة.
- الأنشطة المستحدثة التي وضعها مجلس الأعمال للتنمية المستدامة.
- المبادرات الصناعية الإختيارية أو التطوعية مثل مبادرة "الرعاية المسؤولة" في صناعة الكيماويات.
- المبادرة الحكومية بإتجاه تشجيع البرامج الإختيارية بدلا من التنظيم من خلال مبدأ "الأمر والتحكم" بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين السبعينيات وأواسط الثمانيات.
- بالإضافة إلى المقاييس البريطانية ومقترح الإتحاد الأوروبي.

وتم إعداد هذه التوصيات التي كان لها الأثر الإيجابي على وثيقتين هما: جدول أعمال القرن 21 وإعلان ريودي جانيرو، بحيث تمخض عن ذلك تشكيل لجنة فنية للأيزو تحت رقم (**ISO 1 TC, 207**) كلفتها بوضع نظام دولي قياسي للإدارة البيئية على غرار نظام إدارة الجودة الدولية **ISO** 9000 برقم سلسلة **ISO**14000 والتي يتم إدارتها بواسطة هيئة توحيد القياس الكندية.[2]

1. عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 07-11 مايو 2005، ص 12.
2. صلاح محمود الحجاز وداليا عبد الحميد الصقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

ونظرا للإتساع الكبير للمواصفة قامت اللجنة الفنية بتشكيل 7 لجان فرعية حدد لكل منها مجال محدد كما هو مبين:[1]

- المصطلحات (**Vocabulary**)
- نظام الإدارة البيئي (**environmental management system – ems**)
- التدقيق البيئي (**environmentalauditing – ea**)
- العلامة البيئية (**environmentallabeling – el**)
- تقييم الأداء البيئي (**environmental performance evtionepe**)
- تقدير دورة الحياة (**life cycle assessmentLca**)
- الجوانب البيئية لقياسية المنتج (**environmental aspects for product standard eaps**)

وشارك في هذه اللجنة 64 دولة أي 60% من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للتقييس، أيضا يشارك في عضوية هذه اللجنة ممثلين عن الصناعة وممثلين عن مؤسسات حكومية معنية بشؤون البيئة، بلغ عددها 120 مؤسسة[2]، وعبر عدة مؤتمرات قامت بها هذه اللجنة الفنية، كان أولها في مدينة تورينتو (**Toronto**) من كانون الثاني 1993، ثم أستراليا في أيار 1994، ومن ثم مؤتمر أسلو في كانون الثاني 1995 والذي عرض في خمسة مسودات عمل كمواصفة دولية، وتم الموافقة على واحدة منها في هذه المقابلة، وعرضت على جميع أعضاء منظمة (**ISO**) للتصويت، فتمت الموافقة نهائيا في شباط عام 1996[3]، وفي أيلول من نفس العام صدرت سلسلة المواصفة (**ISO** 1400) بشكلها النهائي متضمنة عدة إصدارات طوعية دولية ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدارة بيئية مع طريقة التنفيذ.

1. إسماعيل إبراهيم القزاز وعادل عبد المالك كوريل، نظام الإدارة البيئية بموجب المواصفات الدولية، مكتبة الراتب العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص 32.
2. يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظام إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 383.
3. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سبق ذكره، ص 210.

المطلب الثاني: مفهوم سلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

عرفت مواصفة ISO 14000 بأنها "سلسلة مواصفات قياسية عالمية تهتم بنظم البيئة، تتكون من عدة مستويات كل واحدة منها تتضمن مجموعة متطلبات ذات طابع إداري وفني، تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة البيئة ودمج الإعتبارات البيئية بالعمليات الإنتاجية للشركة المنتجة".[1]

كما عرفت بأنها "سلسلة من الوثائق والمواصفات المكتوبة تزود الشركات الصناعية بالأدوات اللازمة لبناء نظام إدارة سليم بيئيا، وتعطي الإرشادات اللازمة لتطبيقه وإستخدامه".[2]

وعرفت بأنها "مجموعة من المقاييس تمثل مدخل أنظمة إدارة عمليات أي مؤسسة مع التركيز على النواحي البيئية لأنشطتها ومنتجاتها التي تقدمها، تسعى من خلالها إلى إرضاء عملائها وإظهار قدر من المسؤولية البيئي للجماعات وأصحاب المؤسسة".[3]

كما عرفت سلسلة مواصفات ISO 14000 بأنها "مجموعة المعايير الصادرة عن منظمة المقاييس العالمية (ISO)، والتي توفر مقاييس لمختلف نظم الإدارة البيئية، وهي مقاييس عالمية إختيارية تؤسس منهجا عالميا لنظام الإدارة البيئية، وتسعى إلى حماية البيئة في نفس الوقت الذي تزدهر فيه التجارة العالمية وتتطور وهي تستخدم كأداة لإدارة برامج المنظمات المخالفة في مجال البيئة وتزويدها بنظام يعترف به على المستوى العالمي للتقييم لتلك البرامج".[4]

وعرفت أيضا بأنها "عبارة عن مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المنظمات، ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة، سواء أكانت ثقافية، إجتماعية، جغرافية".[5]

وعرفت كذلك بأنها "مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي".[6]

1. Sierra, Enrique : The new ISO 14000 series, international trade, forum 3, UN. 1996, P 18.
2. جمال بشير أوهيبة، "المواصفات القياسية إيزو 14001 لإدارة سليمة بيئيا"، على الموقع الإلكتروني www.hii.edu.lu/research/jawal/q5.pdf، تاريخ الإطلاع 2017/03/12.
3. عبد الرحيم علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.
4. سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص 269.
5. نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، مرجع سبق ذكره، ص 212.
6. إيثار عبد الهادي آل فيجان وسوزان عبد الغني البياتي، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، العراق، ص ص 116-117.

فسلسلة المواصفات 14000 **ISO** عبارة عن عائلة من المعايير المعترف بها دوليا لأنظمة الإدارة البيئية القابلة للتطبيق، في أي عمل أو منظمة بغض النظر عن الحجم أو الموقع أو الدخل، طالما لها تأثير وتأثر بالبيئة.[1]

من خلال ما سبق يمكن الإستنتاج بأن سلسة المواصفات 14000 **ISO** هي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية، وتتكون من عدد من المعايير تتمحور حول كل واحدة منها حول مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، والغاية منها تشجيع وتنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة وفعالية في المؤسسات المختلفة بإتجاه تكوير وحماية البيئة.

وقد كان الهدف من وضع سلسلة المواصفات الدولية 14000 **ISO** ما يلي:

- تمكين المؤسسات من إقامة نظام الإدارة البيئية داخلها، يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة.
- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة.
- إرشاد المؤسسات إلى حسن تطبيق سياساتها البيئية.
- إلزام المؤسسات بالإعلان بشكل فعال عن سياستها البيئية وعن إلتزامها بشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والمستهلكين والرأي العام.
- تشجيع المؤسسات في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة، حول السلامة البيئية.

1. ثامر البكري، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ظهور سلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

صدور سلسلة المواصفات الدولية ISO14000 عن المنظمة الدولية للتقييس نتاجا لتفاعل عوامل عدة دفعت المنظمة لتبني المواصفات الخاصة بأنظمة البيئة، وهو مجال ظل لفترة طويلة حكرا على المؤسسات الرسمية، ولعل أهم تلك العوامل هي كالآتي:[1]

1. التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي حفز غرفة التجارة الدولية عام 1991، لأن تطلق ميثاق العمل للتنمية المستدامة، الذي تضمن 16 مبدأ يعني بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، كما اشتمل الميثاق على بعض العناصر الرئيسية لأنظمة إدارة البيئة.

وجاء مؤتمر البيئة والتنمية الذي إنعقد عام 1992 في ريودي جانيرو الذي صدرت عنه أجندة 21 وإعلان ريو كإضافة نوعية لدعم الجهود الدولية الرامية لحماية البيئة، وقد دفعت تلك المبادرات الدولية مجتمع الأعمال والمنظمات غير الحكومية للتأمل بأثر الخطر البيئي والتفكير جديا بإتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك الأثر، ولعل إطلاق سلسلة المواصفة الدولية 14000 **ISO** خطوة جادة على ذلك الطريق.

2. إنتشار المواصفات الوطنية والإقليمية:

إن صدور المواصفة البريطانية 7750 **BS** لأنظمة الإدارة البيئية سنة 1992 –حيث بنيت المواصفة إلى حد كبير عليها–، ثم إنتشار مواصفات مماثلة عديدة في فرنسا، إيرلندا، إسبانيا...إلخ، وكذلك ظهور التشريع الأوروبي **EMAS**، وعدم تماثل متطلبات تلك المواصفات بل وتناقضها أحيانا، قد خلق عوائق تجارية بضرورة إيجاد مواصفة دولية تتغلب على الحواجز التجارية غير الجمركية، وتحظى بقبول عالمي، بما يحقق حرية التجارة الدولية وحماية البيئة في ذات الوقت، وهو مسعى كان لمنظمة التجارة العالمية من خلال إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة **TBT** دور فعال فيه.

1. بالاعتماد على كل من: عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص ص 38-39.

3. تطور الوعي البيئي:

أسهم تطور الوعي البيئي للمجتمعات الحديثة بقدرتها على تشكيل جماعات بيئية ضاغطة على المؤسسات الصناعية والخدمية، ودفعها لإتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث وحماية البيئة، وقد أدركت تلك المؤسسات أن تبني مواصفات دولية لأنظمة الإدارة البيئية سيمكنها من التوافق مع التشريعات والتعليمات البيئية، وذلك سيظهرها بدور أكبر مسؤولية تجاه البيئة، وأن أي إخلال بهذا الدور سيعرضها لضغوط سوقية وقانونية وأخلاقية تهدد سمعتها ومستقبلها في السوق.

4. مشاكل البيئة العالمية:

في ظل الإهتمام العالمي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، أصبحت المشكلات البيئية العالمية أشد صعوبة وتعقيدا في حلها من المشكلات البيئية الوطنية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار عدم وجود سلطة دولية واحدة تشرع في القوانين وترسم السياسات وتتابع تنفيذها، ومن ثم فإن التحديات العالمية النطاق تتطلب حلولا عالمية تسهم المواصفات الدولية بتوفير المناخ المناسب لها.

5. سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000:

إن النجاح الكبير الذي حققته سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000 والخاصة بأنظمة إدارة الجودة والصادرة عام 1987، وتبنيها من قبل منظمات القطاع الصناعي والخدمي والحكومي على إمتداد بلدان العالم، وتحولها أحد المستلزمات الرئيسية لممارسة العمل التجاري على الصعيد المحلي والعالمي، كان أحد العوامل المؤثرة في تبني منظمة ISO لمواصفات تعالج الشأن البيئي، وتعتمد في بنائه على إطار عمل ISO 9000 نفسه.

6. تطور التشريعات البيئية:

شهدت التشريعات البيئية تطورا ملحوظا منذ السبعينيات كنتيجة لقرارات مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972، وقد إنعكس ذلك من خلال زيادة القوانين البيئية، وإنشاء مجالس الحماية والتطبيق الحازم للغرامات بحق المخالفين، وكل ذلك أسهم بخلق مناخ قانوني حازم دفع بإتجاه ظهور مواصفات دولية لأنظمة الإدارة البيئية وتقويمها.

المطلب الرابع: هيكل سلسلة المواصفات القياسية ISO 14000

يمكن تقسيم سلسلة 14000 **ISO** إلى قسمين، الأولى تشمل المؤسسة وثانية تشمل المنتج:[1]

1. تقويم المؤسسات:

يعتمد تقويم المؤسسات على مجموعة من مواصفات **ISO**، وكل مواصفة لها مجموعة من الخصائص.

1.1. نظام الإدارة البيئية14001 ISO:

يعتبر الأكثر شيوعا في مجموعة 14000**ISO**، ففي دراسة أجريت في فرنسا في شهر مارس 2003 في دول أوروبية فإن العينة التي أجريت معها الدراسة ترى أن للمواصفة جملة من الانعكاسات الإجابية على المؤسسة ولعل أهمها:

- 14% من العينة ترى أن المؤسسة التي تحصلت على المواصفة تكون لديها القدرة على إستقطاب يد عاملة مؤهلة قصد توظيفها.
- 27% يرون أنها تساعدهم على تحسين علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال (المستثمرين الماليين).
- 33% يرون أنها أداة من أدوات تحفيز العمال.
- 47% يرون أنها تساعد على تحسين العلاقة مع الحركات الجمعوية والمنظمات غير الحكومية.
- 56%يرون أنها تساعد على تحسين العلاقة مع السلطات العمومية والجماعات المحلية.
- 92% يرون أنها تساعد على تحسين صورة المؤسسة أمام المستهلكين.

2.1. التدقيق البيئي (14010-14011-14012):

يعرف أحيانا بالمراجعة البيئية وحسب تعريف الغرفة التجارية الدولية سنة 1989 هي "آلية إدارية منظمة وموثقة وتتم بصفة دورية، بهدف التقويم الموضعي لكيفية أداء النظم والمعدات البيئية من أجل حماية البيئة والتوافق مع السياسات البيئية للمؤسسة" وتهدف أساسا إلى ضمان الجودة البيئية.

1. جابر ساسي الدهيمي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 111، 109.

3.1. تقييم الأداء البيئي 14031:

تركز على مدى فعالية أداء المؤسسات من الناحية البيئية من جميع النواحي (مشاكل التلوث، المخلفات الخطرة، الإنبعاث في الهواء، الإلتزام بالتشريعات البيئية...) كما تقوم بعض الهيئات والمنضمات غير الحكومية بجمع معلومات ونشرها عن الأداء البيئي للمؤسسات، مما أعتبر أداة فعالة للرقابة من جانب مؤسسات المجتمع المدني.

2. تقويم المنتجات:

يعتمد تقويم المنتجات على مجموعة من المواصفات القياسية نذكرها:

1.2. تحليل دورة حياة المنتج 14040:

تعرف بأنها دراسة لجميع المراحل التي يمر بها المنتج (مادة خام، عمليات الإنتاج، الإستخدام النهائي حتى ينتهي عمره ثم مرحلة التخلص النهائي منه) وكل مرحلة من هذه المراحل يجب أن تدرس وتحلل كل التأثيرات السلبية على البيئة. وقد ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة بعد أزمة الطاقة سنة 1973 وذلك لتحسين كفاءة إستخدام الطاقة في كل الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

2.2. التأثيرات البيئية على المنتجات 14062:

من المعروف أن جميع المنتجات سواء كانت سلعا أو خدمات لها تأثيرات بيئية تحدث خلال مراحل حياتها، ولذا يجب الأخذ بعين الإعتبار التصاميم المتنامية الصديقة البيئة، فتم وضع مجموعة من الإرشادات لكيفية إدخال الإعتبارات البيئية عند تصميم المنتجات الجديدة أو تعديلها، وأخذت بعين الإعتبار هذه الإرشادات حاجيات العملاء في الأسواق وموقف المنتجات المنافسة وأساليب الإتصال المستخدمة للتعريف بالمنتجات. والهدف الأساسي من هذه المواصفة هو الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من إستنزافها وكذا الحد من الملوثات الناتجة عند عمليات الإنتاج المختلفة.

3.2. الملصقات البيئية 14020:

يطلق عليها اسم الملصقات أو العنونة تعتبر آلية مهمة لمراقبة مدى تطابق المنتجات مع المواصفات البيئية، وهي عبارة عن شعار يوضع على السلع والمنشآت الخدمية تدل على مدى كفاءتها البيئية، كما أنها مختلفة عن البطاقات الإعلانية للسلع.

فتزود المستهلك بمعلومات مفيدة وموثقة ذات مصداقية عالية وتساعد على إتخاذ قرارات الشراء، وبالتالي يحاول المنتجين الحصول على هذه البطاقات من أجل تسويق منتجاتهم ويوجد حوالي 25 نوع من هذه البطاقات البيئية في العديد من دول العالم. ونلخص كل ما سبق في المخطط التالي:

الشكل رقم (04): تقسيمات سلسلة المواصفة (ISO 14000)

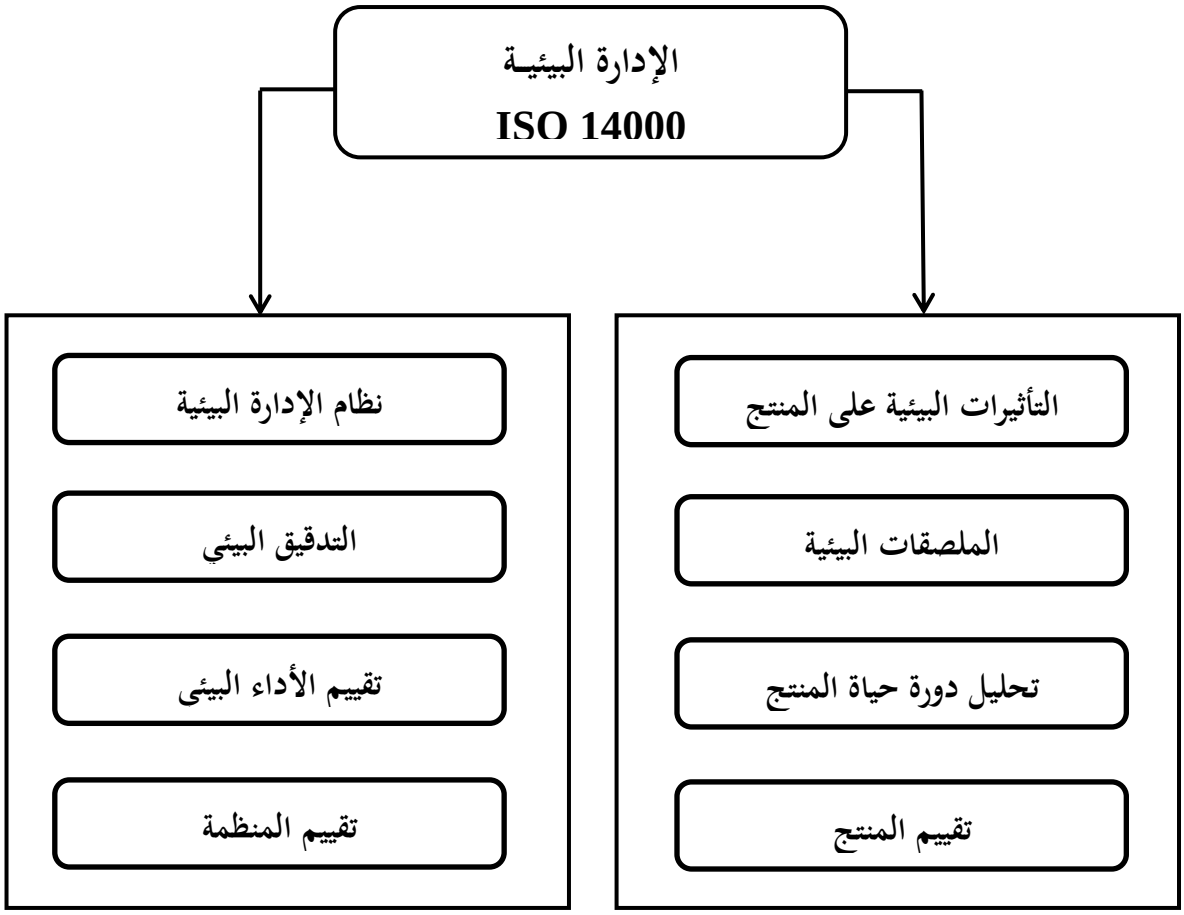

المصدر: أحمد بن مشهور الحازمي، "الإستراتيجية المستقبلية للبيئة وعلاقتها بقطاع الأعمال الصناعي"، على الموقع الإلكتروني **ww.Faculty.ksu.ed.sa/elkhatib**، تاريخ الإطلاع : 2017/03/14.

وفيما يلي ملخص لسلسة 14000 **ISO** في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): هيكل سلسلة المواصفة (ISO 14000)

الحالة	رقم وتاريخ المواصفة	العنوان
ISO	1996:14001	**نظم الإدارة البيئية:** مواصفات مع مرشد الاستخدام
ISO	1996:14004	**نظم الإدارة البيئية:** إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والتقنيات المساعدة
ISO	1996:14010	**تدقيق نظم الإدارة البيئية:** إرشادات للتدقيق البيئي: مبادئ عامة
ISO	1996:14011	**تدقيق نظم الإدارة البيئية:** إرشادات للتدقيق البيئي: إجراءات للتدقيق
ISO	1996:14012	**تدقيق نظم الإدارة البيئية:** إرشادات للتدقيق البيئي: معايير مؤهلات المدققين البيئيين
W/D	14015: لم يحدد	**تدقيق نظم الإدارة البيئية:** التقييم البيئي للموقع
ISO	1998:14020	**الملصقات البيئية:** مبادئ عامة
ISO	1999:14021	**الملصقات البيئية:** الإعلان البيئي الذاتي
ISO	1998:14024	**الملصقات البيئية:** النوع 1: المبادئ والإجراءات
W/D T.R	14026: لم يحدد	**الملصقات البيئية:** النوع 3: مرشد للمبادئ والإجراءات
ISO	1999:14031	**الإدارة البيئية:** تقويم الأداء البيئي: الإجراءات
T.R	1999:14032	**الإدارة البيئية:** تقويم الأداء البيئي: دراسة حالة لتوضيح استخدام 14031 **ISO**
ISO	1997:14040	**الإدارة البيئية:** تقدير دورة الحياة: المبادئ وإطار العمل
ISO	1998:14041	**الإدارة البيئية:** تقدير دورة الحياة: تعريف الهدف والمجال وتحليل المخزون
ISO	2000:14042	**الإدارة البيئية:** تقدير دورة الحياة: تقدير تأثير دورة الحياة
ISO	2000:14043	**الإدارة البيئية:** تقدير دورة الحياة: تفسير دورة الحياة
T.R	1999:14048	**الإدارة البيئية:** تقدير دورة الحياة: توثيق بيانات دورة الحياة
T.R	1999:14049	**الإدارة البيئية:** تقدير دورة الحياة: أمثلة تطبيق 14040 **ISO**
ISO	1998:14050	**الإدارة البيئية:** المفردات
T.R	1998:14061	معلومات لمساعدة المنظمات لرعاية الغابات باستخدام **ISO**-14004 **ISO** 14001
ISO	1997:14064	دليل الجوانب البيئية في مقياس المنتوج
ISO: مواصفة دولية	**W/D**: مسودة عمل	**T.R**: تقرير اللجنة

المصدر: نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات 14000 **ISO**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 126.

المبحث الرابع: المواصفة الدولية ISO 14001

تعتبر ISO 14001 المواصفة العالمية المعترف بها لنظام إدارة البيئة، وهي توفر الإرشادات عن كيفية إدارة المظاهر البيئية لأنشطة ومنتجات المؤسسة وكذلك الخدمات التي تقدمها بطريقة أكثر فعالية، آخذة في الإعتبار حماية البيئية ومنع التلوث وذلك بتحقيق التوازن مع الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية[1]، وبالتالي تساهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة وتحسين تنافسية المؤسسة.

المطلب الأول: متطلبات المواصفة الدولية ISO 14001:2004

مواصفة ISO 14001 :2004 "نظام مواصفة الإدارة البيئية – المتطلبات ودليل الاستخدام" تشرح لنا المتطلبات والشروط التي يجب إستيفاؤها لإقامة نظام إدارة بيئية ISO 14001 والتقييس من بعد ذلك.[2] وبنية على أساس نموذج دورة **Deming** (خطط، إفعل، إفحص، صحح) هذا النموذج الذي يدعم مفاهيم التحسين المستمر[3]، وتصف المواصفة ISO 14001 هذا المخطط كما يلي:[4]

- **خطط Plan**: إنشاء الأهداف والعمليات الضرورية لتوصيل النتائج وفقا للسياسة البيئة.
- **إفعل Do**: تنفيذ العمليات.
- **إفحص check**: مراقبة وقياس العمليات بالنسبة للسياسة البيئية والأهداف والقوانين البيئية والمتطلبات الأخرى والتقارير والنتائج.
- **صحح Act**: إتخاذ الأفعال للتحسين المستمر لأداء نظام الإدارة البيئية.

ويعرض الجزء (4) من المواصفة ISO 14001 :2004 المتطلبات الأساسية لنظام الإدارة البيئية كما يلي:

1. مات سيقر، ترجمة خالد العامري، المرجع العالمي لإدارة الجودة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص 838.
2. Loetitia Vaute/ Marie – Paule Greveche : certification ISO 14001 les 10 pièges à éviter, AFNOR, Paris, 2005, P 92.
3. Yarnell Patrick, Implementing an ISO 14001 environmental management system, school of resource and environmental management, canada, 1999, P 13.
4. ISO 14001 : (2004) environmental, Management system specification with guidance for use, International Organisation for Standardization (ISO), Geneve.

1. متطلبات عامة:

على المنظمة إنشاء وصيانة نظام للإدارة البيئية، يتم تحديثه والمحافظة عليه بصورة دائمة تحقيقا للتحسين المستمر المطلوب للنظام.[1]

2. السياسة البيئية:

تتمثل الخطة الأولى لإعداد نظام الإدارة البيئية بتحديد وتوثيق سياسة بيئية بواسطة الإدارة العليا للمؤسسة[2] والإلتزام بها وإعلانها، فهي توضح أساسيات النظام وعلاقته بجميع مفردات الأداء البيئي، وتقع مسؤولية رسم السياسة البيئية على عاتق الإدارة العليا، أما باقي الإدارات فيتمثل دورها في التنفيذ وتوفير المدخلات لصياغة وتعديل هذه السياسة.

إن السياسة البيئية يجب أن تلزم المؤسسة بالإمتثال للوائح والوقاية من التلوث والتحسين المستمر، فهي يجب أيضا أن تقيم طبيعة ومدى عمليات المنظمة، أي يجب أن لا تتجاهل القضايا البيئية المهمة ذات العلاقة بالمنظمة، وتكون متاحة للعاملين وللجمهور، حيث تعطي السياسة البيئية لمسة واضحة في جميع إتجاهات المنظمة، وبذلك فإن السياسة البيئية هي بيان وإعلان يحدد نوايا ومبادئ المؤسسة، وتؤكد هذه السياسة إلتزام المؤسسة بالآتي:

- إستجابة الإدارة للتشريعات البيئية والصناعية النافذة في المنطقة.
- توثيق السياسة البيئية وإعلانها في المؤسسة ومعرفة العاملين لها.
- شمول السياسة البيئية للأهداف والغايات ومتطلبات المراجعة.

تعد بذلك السياسة البيئية مبدأ مهما من المواصفات الإرشادية والخطوة الأولى، إذ تكشف عن مدى فلسفة ورؤية الإدارة تجاه إيجاد ووضع سياسة بيئية وفقا لتشخيص مشكلة التلوث والحد منها، وهذا يرتبط بكل من التأثير على البيئة وطبيعة أنشطة المؤسسة ومتطلبات السوق للحفاظ على البيئة.

1. صالح علي محسن المدحجي، الخيار التكاملي لبناء نظامي إدارة الجودة والبيئة وفقا للمواصفتين القياسيتين الدوليتين ISO 14001 و ISO 9000، (دراسة حالة في شركة عدن للحديد)، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال: St. lements، 2012، ص 124.
2. شوقي محمد سليمان، تقييم فعالية تطبيق نظم الإدارة البيئية، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2011، ص 170.

3. التخطيط البيئي:

يعد التخطيط البيئي عاملا مهما لا يقل أهمية عن العامل السابق، إذ يتطلب وضع منهجية عمل للوصول إلى تحسينات تدريجية وجذرية لحماية البيئة، كما تساعد المعنيين على تنفيذ السياسة البيئية ذات الصلة بنشاطات المؤسسة وتوقع تأثيراتها، ويتضمن التخطيط الجوانب التالية:

1.3. مصادر التأثير البيئي:

تعرف المصادر المؤثرة على البيئة بأنها عناصر ضمن كل أنشطة ومنتجات وخدمات المؤسسة، والتي يمكن أن تتفاعل مع البيئة وتؤثر عليها، وهذا يتطلب من المؤسسة إصدار إجراءات لتمييز أو تحديد هذه المصادر بصفة مباشرة[1]، هذا ما يفرض على المؤسسة القيام بجمع المعلومات عن مختلف أنشطتها مدخلاتها ومخرجاتها، قصد تشخيص التأثيرات البيئية الفعلية والمحتملة والإيجابية والسلبية مع تحديد مستوى ودرجة التأثير على صحة العاملين والمحيط الخارجي ومدى تكراره وإحتمالات حدوثه.

2.3. القوانين البيئية والمتطلبات الأخرى:

إن التعرف على المتطلبات القانونية هو من الأعمال البديهية فبدونه لا يمكن تحديد إلتزام المؤسسة بالقوانين من عدمه، ولا تشمل المتطلبات القانونية والتشريعات التي تضعها الدولة فقط، وإنما تشمل أيضا المتطلبات التي تلتزم بها المؤسسة نفسها.

ومن هذه المتطلبات: معايير الأداء للنظام الإداري، متطلبات العملاء، متطلبات شركات التأمين، متطلبات الإقتراض، وأية متطلبات أخرى داخلية أو خارجية ليست في نطاق القانون، وتهدف هذه الخطوة إلى تحديد نطاق العمل القانوني لجميع عمليات نظام الإدارة البيئة.[2]

3.3. الأهداف العامة والغايات البيئية:

الخطوة التالية لوضع السياسة البيئية هي تحويل هذه السياسة الناجمة عن المصادر الهامة المؤثرة على البيئية في أنشطة ومنتجات وعمليات المؤسسة إلى أهداف عامة واضحة وأهداف دقيقة محددة، فبدون أهداف محددة

1. أسامة المليجي وعلي عبد العزيز علي، الأيزو 14000 نظام الإدارة البيئية، الشركة العربية للإعلام العلمي، القاهرة، مصر، 1999، ص 45.
2. عبد المنعم أحمد الفقي، الإدارة البيئية للعمران الحضري، رسالة ماجستير في التخطيط العمراني، كلية الهندسة جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص 81.

تظل السياسة البيئية شعارات عامة غير مؤثرة، وتطالب المواصفات القياسية المؤسسات بإصدار وثائق للأهداف البيئية عند كل مستوى في المؤسسة والإحتفاظ بها[1]، على أن تكون تلك الأهداف قابلة للقياس ومتوافقة مع السياسة البيئية، وتعتبر الأهداف العامة طويلة المدى مثل منع التلوث، أما الأهداف الدقيقة فهي خطوات قصيرة المدى مثل تقليل نسبة التلوث بمقدار معين خلال فترة قصيرة.

4.3. برنامج الإدارة البيئية:

حتى يتم تحقيق الأهداف والأغراض فإن خطة التنفيذ لابد أن تتضمن ما يسمى ببرنامج الإدارة البيئية، كما يجب أن تتصل برامج الإدارة البيئية بالأهداف والأغراض مباشرة، وهو ما يعتمد على قدرة الإدارة البيئية على وضع إجراءات فعلية تتحقق بها الأهداف والأغراض، كما يجب أن تحدد المؤسسة برنامج إدارة بيئية يضمن تحقيق جميع أهدافها البيئية، ولكي يكون فعالا يجب أن يتكامل تخطيط الإدارة البيئية ضمن الخطة الإستراتيجية للمنظمة. على المؤسسة أن تنشئ وتحافظ على برنامجا لتحقيق غاياتها وأهدافها ويشمل هذا البرنامج ما يلي:

- تحديد المهام والمسؤوليات لتحقيق الغايات والأهداف لكل وظيفة ولكل مستوى وظيفي بالمؤسسة.
- الوسائل وحدود الوقت المتاح لتحقيق هذه الغايات والأهداف.

وللتأكد من برنامج الإدارة البيئية يجب تحديد ما يلي:[2]

- طرق تحقيق الأهداف.
- جدولة تحقيق الأهداف.

ويجب ملاحظة ما يلي:

- تطور الأهداف والأغراض.
- الإلتزام القانوني بالمعايير البيئية والتشريعات.

1. سلمان حمدان حميد الدغيمات، مشكلات الإدارة البيئية في الأردن وسبل معالجتها، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة آل البيت، الأردن، 2004، ص 59.
2. محمد أبو القاسم محمد، نظم الإدارة البيئية، متوفر على الموقع www.aun.edu.eg/arabic/mag/mag5/a3.htm≠ 20، تاريخ إطلاع يوم: 2017/02/27.

- الخدمات وخواص المنتج والتسهيلات بالنسبة للعملاء.
- بناء البرامج والخطط للإلتزام بالسلامة والصحة المهنية وجودة الإدارة.
- إحتواء برنامج الإدارة البيئية على الخطوات العملية والتعليمات الواضحة والسهلة.
- إعادة تقييم الخطة عند وجود أي متغير سواء الإنتاج أو الخدمات أو غيرها.
- ضرورة وضع برامج الإدارة البيئية بحيث تكون سهلة مع ضمان سهولة تطويرها في أي وقت ومشاركة العاملين في تنفيذ البرنامج.

4. التنفيذ والتشغيل:

الهدف من هذا المتطلب تنفيذ ما تم التخطيط له من جميع العاملين بالمؤسسة وهو يتضمن العديد من الخطوات التي يجب القيام بها من قبل المؤسسة، وهي كما يلي:

1.4. الهيكل والمسؤوليات:

تحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات لكل فرد من أقسام نظام الإدارة البيئية وإعلام المعنيين بالأمر، ويجب تحديد وتوثيق كل مهمة بالتفضيل حتى يدرك الكل مسؤولياته، إضافة إلى مراجعتها وتحديثها دوريا، كما يجب توفير الموارد والقوى العاملة والمهارات المتخصصة والتقنية والتمويل، وتعين الإدارة العليا في المؤسسة ممثلين للإدارة يتولون إلى جانب مسؤولياتهم الحالية مهام وصلاحيات ومسؤوليات غرضها الآتي:[1]

- التأكد من أن متطلبات نظام الإدارة البيئية قد تم وضعها وتنفيذها وصيانتها بموجب هذه الوظيفة.
- تزويد الإدارة العليا بتقرير أداء نظام الإدارة البيئية للفحص وأساس للتحسين المستمر في **EMS**.

1. خميس ناصر محمد، تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14001، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، مجلة جامعة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 08، جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2012، ص ص 223-224.

2.4. التدريب والتوعية وزيادة المهارات:

تلزم المواصفة 14001 **ISO** المنظمة بتحديد إحتياجاتها التدريبية وتشير لنوعين من التدريب، الأول متخصص بالأفراد (عمال، موظفين، مجهزين...) الذين ينجم عن أعمالهم أثارا بيئية مهمة، والثاني يأخذ شكل التوعية بالقضايا الآتية:[1]

- أهمية المطابقة مع السياسة البيئية وإجراءاتها مع متطلبات الإدارة البيئية.
- التأثيرات البيئية المهمة الفعلية والمحتملة لأنشطتهم وخدماتهم، والفوائد البيئية للأداء الفردي المحسن.
- دورهم ومسؤولياتهم لتحقيق تلك المطابقة المطلوبة مع نظام الإدارة البيئية ومتطلباته بما فيها الاستعداد والإستجابة للطوارئ.
- العوائق التي تترتب نتيجة الإنحرافات عن أساليب العمل المحددة.

3.4. الإتصالات:

يجب أن تضع المؤسسة الإجراءات التالية:[2]

- الإتصالات الداخلية بين مختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة.
- إستلام وتوثيق والرد على الإتصالات الخارجية من الجهات التي تتعامل مع المؤسسة (جمهور جهات رقابية منظمات غير حكومية مقاولين موردين).
- إعداد تقرير سنوي يتضمن كافة بيانات نظام الإدارة البيئية وتكون الإتصالات على نوعين هما:

الإتصالات الداخلية:

وتعد مهمة لضمان التنفيذ الفاعل لنظام الإدارة البيئية، وتتمثل في الإجتماعات الدائمة لجماعة العمل، والرسائل الإخبارية والمواقع الإلكترونية.

1. عبد الكريم خليل الصفار: نموذج لقويم نظام إدارة البيئة وفقا للمتطلبات المواصفة الدولية ISO 14001 دراسة بمعمل إسمنت الكوفة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة بابل، العراق، 2011، ص 09.
2. محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

الإتصالات الخارجية:

ينبغي على المؤسسة إستلام، والتوثيق، والإستجابة للإتصالات من الأطراف الخارجية المستفيدة ذات الصلة، وفي هذه الحالة يستلزم وضع، وتنفيذ والمحافظة على طرائق لإتصالات الخارجية المتمثلة في التقارير السنوية، والرسائل الإخبارية، والمواقع الإلكترونية، والإتصالات الشفهية مع السلطات العامة.

4.4. وثائق نظام الإدارة البيئية:

يجب أن تحدد العمليات التشغيلية وتوثق بشكل مناسب وتعدل كلما كان ذلك ضروريا، إذ يجب أن تحدد المؤسسة بشكل واضح الأنواع المستخدمة من الوثائق التي تحدد وتصف إجراءات التشغيل الفعالة وعملية الضبط، يجب أن يتضمن توثيق نظام الإدارة البيئية ما يأتي:[1]

- السياسة البيئية والأهداف والمستهدفات.
- وصف مجال نظام الإدارة البيئية.
- وصف العناصر الأساسية لنظام الإدارة البيئية وتفاعلها ومرجعيتها للوثائق ذات العلاقة.
- الوثائق والسجلات المطلوبة في هذه المواصفة القياسية الدولية.
- الوثائق، وتتضمن السجلات التي حددت من قبل المؤسسة بأن تكون ضرورية لتأكيد فعالية التدريب وضبط العمليات ذات العلاقة بمظاهرها البيئية الهامة.

5.4. مراقبة الوثائق:

يجب على المنظمة أن تضع إجراءات واضحة لمراقبة جميع الوثائق المطلوبة بالمواصفة القياسية **ISO** 14001 التي تفي بمتطلبات نظام إدارة البيئة على أن تكون هذه الوثائق على النحو التالي:[2]

- موضوعة في مكان معلوم وظاهر ومحتفظ بها بطريقة منظمة.
- تراجع بصفة دورية وتعدل وتعتمد التعديلات.

1. بن الطاهر محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 106.
2. القنيعي عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 181.

- تكون متاحة لكل فرد يحتاجها في جميع المواقع الهامة.
- يحتفظ بها لفترات محددة ولا تستخدم عندما تكون تالفة أو ملغاة.

6.4. التحكم في العمليات:

يعد التحم وضبط العمليات من المتطلبات الأساسية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية، حيث يجب على المؤسسة بعد أن تحد العمليات والأنشطة التي ينجم عنها جوانب بيئية خطيرة، والتي تنسجم مع سياستها وأهدافها، القيام بالتخطيط لهذه العمليات للتأكد من إنجازها وفق ظروف محددة، من خلال وضع وتنفيذ إجراءات موثقة تغطي الجوانب البيئية الخطيرة، والتي يؤدي غيابها إلى إنحرافات عن السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة، بالإضافة للإجراءات التي تعطي الجوانب البيئية الهامة للسلع والخدمات.

ولخصت المواصفة ISO 14001 الأنشطة التي ينبغي للمؤسسة ضبطها للتحكم في العمليات ما يلي:[1]

- رقابة أنشطة الإنتاج لمنع حدوث التلوث والمحافظة على البيئة.
- رقابة الأنشطة الإدارية لضمان توافق المتطلبات التنظيمية الداخلية والخارجية، والتأكد من كفاءتها وفعالياتها.
- رقابة الأنشطة الإدارية الإستراتيجية للإستجابة لأي تغيرات محتملة من المتطلبات البيئية.

7.4. الإستعداد والإستجابة للطوارئ:

يتوجب على المنظمة إستنادا للمواصفة ISO 14001 أن تكون على أهبة الإستعداد للإستجابة للظروف الطارئة / للأحداث غير المتوقعة الناتجة عن الحرائق أو الإنبعاث المفاجئ، وتعتمد فلسفة الإستعداد للطوارئ على وضع مخططات للطوارئ مسبقا، تعتمد إلى تقليل الضرر وإنقاص أو إستبعاد الآثار البيئية الخطيرة.

1. ISO 14004 : 2004, environmental management system, General guideline on principals, system and supporting techniques, P 20.

تحدد المواصفة 14001 **ISO** محتويات خطط الطوارئ كالتالي:[1]

- تحديد السلطات والمسؤوليات، وأن تحدد التدريب على الإستعداد للطوارئ والاستجابة لها.
- إعداد الإجراءات الخاصة بتقييم خدمات الطوارئ.
- طرق التعامل مع أنواع الطوارئ المختلفة، والإختبار الدوري لخطط الطوارئ (إذا أمكن).
- توفير معلومات عن مواد خطرة وتحديد الإتصالات الداخلية والخارجية أثناء الطوارئ.

5. الفحص والإجراءات التصحيحية:

يعد الفحص والإجراءات التصحيحية من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، والذي يضمن تطابق أداء المنظمة مع برنامج نظام الإدارة الذي تم وضعه ويتضمن الآتي:

1.5. المراقبة والقياس:

على المؤسسة وضع وتنفيذ إجراءات لرصد وقياس بصفة دورية الصغات المؤثرة في العمليات التشغيلية التي يكون لها أثر كبير على البيئة، بحيث تتضمن الإجراءات توثيق المعلومات لرصد الأداء البيئي، حيث تشمل عملية المتابعة والقياس عمليات المراجعة ورقابة التنفيذ بما يجعلها مطابقة مع أهداف وغايات المؤسسة البيئية، كما يتوجب القيام بمعايرة وصيانة أجهزة الرصد والإحتفاظ بالسجلات الموثقة وإدامتها خاصة بالتقويم الدوري للمواصفة مع التشريعات والتعليمات البيئية.[2]

2.5. عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية:

يجب على المؤسسة أن تضع وتنفذ وتصون إجراءات للتعامل مع عدم المطابقة الفعلي والمحتمل من أجل اتخاذ أفعال تصحيحية وأفعال وقائية، ومن ضمن الإجراءات التي يجب التركيز عليها هي:[3]

- تحديد حالات عدم المطابقة مع أخذ الأفعال اللازمة لتخفيف آثارها البيئية.

1. سلمان حمدان حميد الدغيمات، مرجع سبق ذكره، ص 71.
2. محمد عبد الوهاب الغرواي، مرجع سبق ذكره، ص 208.
3. صلاح محمود الحجار وداليا عبد الحميد صقر، نظم الإدارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 95-96.

- تقصي عدم المطابقة وتحديد أسبابها مع أخذ الأفعال اللازمة لمنع تكرار حدوثها.
- تقييم الحاجة لفعل يضمن عدم تكرار حدوث عدم المطابقة وتنفيذ الأفعال الملائمة والمصممة لتجنب حدوثها.
- سجلات بنتائج الأفعال التصحيحية والأفعال الوقائية المتخذة.
- مراجعة فعالية الأفعال التصحيحية والأفعال الوقائية المتخذة.

3.5. السجلات:

تقوم المنظمة بإنشاء والمحافظة على السجلات كلما كان ذلك ضروريا للبرهنة على مطابقة متطلبات نظام الإدارة البيئية ومتطلبات هذه المواصفة الدولية والنتائج المحققة، ومن بين السجلات التي يجب الإحتفاظ بها هي:[1]

- سجلات للتدريب ونتائج المراجعات والتقييم وسجلات الفحص والمعايرة.
- سجلات المتطلبات التشريعية والقوانين البيئية وسجلات تقارير الأحداث والأعطال.
- سجلات تقارير المراجعة البيئية والتقييم وسجلات معلومات عن الموردين والعملاء.
- سجلات مدى الإستجابة للطوارئ.

4.5. تدقيق نظام الإدارة البيئية:

عرفت اللجنة الفنية للإيزو والمشرفة على مواصفة الإدارة البيئية (التي وضعت مجموعة من المقاييس الخاصة بالتدقيق البيئي وإجراءاته) التدقيق الداخلي البيئي على أنه عملية تحقق منتظمة وموثقة للحصول على مؤشرات موضوعية من أجل تحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئية يتوافق مع متطلبات المواصفة الدولية أم لا ويجب التأكد في عملية التدقيق على ضرورة ما يلي:[2]

- تحديد إجراءات خاصة بالتدقيق لنظام الإدارة البيئية بصفة دورية، وذلك من أجل التأكد من توافق نظام الإدارة البيئية مع متطلبات المواصفة وتنفيذه والمحافظة عليه، وإيصال نتائج التدقيق للإدارة العليا.

1. أسامة المليجي وعلي عبد العزيز علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.
2. راشي طارق، مرجع سبق، ذكره، ص 165.

- يجب أن يكون إختيار المراجعين وتنفيذ المراجعة موضوعيا وحياديا.

- تغطية مجال التدقيق وعدد مراته والطريقة التي بموجبها يتم، وتحديد المسؤوليات والمتطلبات اللازمة لإتمام التدقيق وإعداد التقرير الذي يعرض النتائج.

6. المراجعة البيئية:

تعد المراجعة المرحلة النهائية في نظام الإدارة البيئية، وهي تشمل الإستعراض الدوري المسجل لأداء نظام الإدارة البيئية، وذلك من خلال بناء برنامج للمراجعة من أجل معرفة ما إذا كان النظام يعمل بالطريقة المخطط لها أو إذا كان من الضروري إجراء أي تغيرات لجعله أفضل.

إن الهدف الكلي للمراجعة البيئية هو المساعدة في حماية البيئة وخفض المخاطر على التلوث الناجم عن أعمال المنظمة على البيئة والصحة وسلامة الأفراد والمجتمع عن طريق التقييم المنهجي المنظم لما تحققه المنظمة إزاء هذه المخاطر وإبرازها أمام الإدارة والجمهور لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

وفي هذا السياق يتم تبين الإختلاف بين إصدار المواصفة القياسية الدولية 14001 **ISO** لعام 1996 والإصدار لعام 2004 في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): نقاط الاختلاف بين إصدار المواصفة الدولية ISO 14001 لعام 1996 والإصدار 2004

اصدار 1996	اصدار 2004	مضمون الاختلاف
4.3.4	4.3.3	تم دمج عنصر المتطلب 4.3.4 لمواصفة عام 1996 مع عنصر المتطلب 4.3.3 لإصدار 2004.
4.4.1	4.4.1	كان بعنوان الهيكل والمسؤولية وأصبح في اصدار 2004 الموارد، الأدوار، المسؤولية والسلطة.
	4.5.2	عنصر جديد أضيف للمواصفة لعام 2004، يستوجب ضرورة تقييم الالتزام وبشكل دوري وبإجراء موثق لضمان تنفيذ النشاط البيئي.
4.5.3	4.5.3	أضيف مبدأ ضرورة التحري عن حالات عدم المطابقة وليس معالجتها فقط.

المصدر: يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2009، ص407.

تناولنا في الجدول رقم (03) متطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية **ISO**14001 إصدار 2004 وهو الإصدار الثاني لهذه السلسلة بعد إصدارها الأول عام 1996، وبمقارنة الإصدارين يتضح دمج (الغايات والبرامج) في بند واحد بتسلسل (3.4.4) بعد أن كانا بندين في إصدار عام 1996 هما (3.3.4 الأهداف والغايات)، و(4.3.4 برامج الإدارة البيئية)، فيما تغير تسلسل بند عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية من (2.5.4) إلى (3.5.4)، كما أضيف متطلبات جديدة تحت بند (2.5.4 تقييم التوافق)، وتتضمن متطلبين فرعيين هما (1.2.5.4 تقييم التوافق مع المتطلبات القانونية)، و(2.2.5.4 تقييم التوافق مع المتطلبات الأخرى)، كما أضيف متطلب جديد تحت بند (5.5.4 التدقيق الداخلي). وقد تم تخصيص فقرة منفردة إلى متطلبات المواصفة 2004: **ISO**14001 لغرض تشخيص الفجوة في تطبيق وتوثيق تلك المتطلبات، وواقع حالها في العينة المبحوثة تمهيدا لتحديد أسباب عدم المطابقة، ومن ثم محاولة وضع الحلول المناسبة.

المطلب الثاني: الإصدار الثالث للمواصفة الدولية ISO 14001 لسنة 2015

النسخة الجديد من إصدار **ISO**14001 الذي تم نشرها في 1996 والمعدل في 2004، يعمل على تشجيع المؤسسات للتحسين المستدام لممارستها البيئية، حيث تم إعتمادها من قبل أكثر من 250.000 لـ 155 بلدا،[1] ومن المقرر إجراء عدة تعديلات على النظام للإصدار الجديد الذي من تم نشره في عام 2015.

1. نظام الإدارة البيئية (ISO 14001: 2015)

يعتبر تحقيق التوازن بين البيئة والمجتمع والإقتصاد ضرورة لتلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، ويتم تحقيق التنمية المستدامة كهدف عن طريق الموازنة بين الركائز الثلاث للإستدامة.

وقد تطورت التوقعات المجتمعية للتنمية المستدامة والشفافية والمساءلة مع التشريعات الصارمة على نحو متزايد، وتزايد الضغوط على البيئة من التلوث، وعدم الكفاءة في إستخدام الموارد، وإدارة النفايات بطريقة غير لائقة، وتغير المنهاج وتدهور النظم البيئية وفقدان التنوع البيولوجي.

مما أدى ذلك بالمؤسسات على إعتماد نهج منظم لإدارة البيئة من خلال تنفيذ نظم الإدارة البيئية بهدف المساهمة في الركيزة البيئية للإستدامة.

1.1. خلفية حول نظام الإدارة البيئية وفقا للموصفة الدولية إصدار (ISO 14001: 2015):

يتم مراجعة معايير **ISO** وتنقيحها بصورة دورية، عادة كل 5-10 سنوات، للتأكد من أنها لا تزال ذات صلة بالسوق، والإستجابة لأحدث الإتجاهات، بما في ذلك الإعتراف المتزايد من قبل المؤسسات أن هناك عوامل خارجية وداخلية التي تؤثر على البيئة، مثل تقلبات المناخ والسياق التنافسي الذي يعملون فيه، والتأكد من أن المعيار متوافق مع معايير أخرى لنظام الإدارة.

تحتفظ هذه النسخة بالمبادئ الرئيسية لإصدار 2004، ويتمثل الإبتكار الرئيسي لإصدار 2015 في هيكل 14001 **ISO**، والهدف منه يتمثل في تحقيق ما يسمى بـ"المعيار العالمي" حيث يدعو المؤسسات لتنفيذ

1. http://www.actu-environnement.ccom/ae/news/reducation-impacts-certifications-quels-liens-etablir23503.php 4.

نظام الإدارة البيئية للمساهمة في التنمية المستدامة، وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات لمنع التلوث، وحماية البيئة وتحسين أدائها البيئي، وإظهار إلتزامها لتلبية متطلبات اللوائح، ومع ذلك فإن مشروع (ISO 14001: 2015) سيكشف طرق جديدة حيث يدعو على سبيل المثال أن تكون المؤسسات أكثر إنخراطا أو نفوذا للسماح لها بتحديد أولويات المخاطر والفرص (المرتبطة بالآثار)، أي يضمن المرونة التي تلعب دورا مهما في رصد الأداء البيئي على إمتداد سلسلة القيمة (للموردين والعملاء) وهذا بالتركيز على أنشطة المؤسسة وعملياتها بتقنين وتحديد الجوانب البيئية لدورة حياة المنتج، ويتم ذلك من خلال العمل بالبنود العشرة التي يوفرها الإصدار لعام 2015، المتمثلة في الآتي:

- مجال التطبيق.
- المراجعة المعيارية.
- المصطلحات والتعاريف.
- إطار المؤسسة.
- القيادة.
- التخطيط.
- الدعم.
- العمل التنفيذي.
- تقييم الأداء.
- التحسين.

هذه الطبعة الثالثة للإيزو (ISO14001 : 2015) تلغي وتحل محل الطبعة الثانية (ISO 14001: 2004)، الذي تم تنقيحه من الناحية الفنية.

2.1. الهدف من نظام الإدارة البيئية (ISO 14001 : 2015):

الغرض من هذا المعيار هو تزويد المنظمات بإطار لحماية البيئة وإستجابتها لتغير الظروف البيئية في التوازن مع الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية، وهو بدوره يحدد المتطلبات التي تمكن المؤسسة من تحقيق النتائج المرجوة من تطبيقها لنظام الإدارة البيئية.

ويتطلب تطبيق ISO 14001: 2015 الآتي:[1]

- أن تكون الإدارة البيئية أكثر بروزا في إطار التوجه الإستراتيجي للمؤسسة.
- إلتزام أكبر من جانب القيادة.
- تنفيذ مبادرات إستباقية لحماية البيئة من الأضرار، مثل الإستخدام المستدام للموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ.
- التركيز على فكرة دورة الحياة لضمان النظر في الجوانب البيئية من البداية إلى نهاية الحياة.
- يجب أن يكون هناك اتصال فعال بين أصحاب المصلحة.
- كما يسمح لتسهيل الإندماج في نظم الإدارة الأخرى وذلك بواسطة الهيكل والمصطلحات والتعاريف.

ويمكن لنهج منظم لإدارة البيئة تزويد الإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لبناء ناجح على المدى الطويل وإنشاء خيارات للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال:

- حماية البيئة من خلال منع أو تخفيف الآثار البيئية الضارة.
- التخفيف من التأثير السلبي المحتمل للظروف البيئية في المؤسسة.
- مساعدة المؤسسة في الوفاء بالإلتزامات والإمتثال وتعزيز الأداء البيئي.
- تحقيق المنافع المالية والتشغيلية التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ البدائل السليمة بيئيا والتي تعزز موقف السوق.

1. الموقع الالكتروني: www.iso.org تم الاطلاع في 05-01-2016.

- توصيل المعلومات البيئية للأطراف المعنية ذات الصلة.

3.1. نموذج (PDCA): (ISO 14001: 2015):

يقوم هذا النموذج على مفهوم خطط، نفذ، إفحص، حسن (**PDCA**)، وهو عملية تكرارية تستخدمها المنظمات لتحقيق التحسين المستمر بتطبيقه على كل متطلب من متطلبات نظام إدارة البيئة ويمكن وصفها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (05) يوضح كيف يمكن دمج الإطار الذي قدم في هذا المعيار الدولي إلى نموذج **PDCA** والذي يمكن أن يساعد المستخدمين الحاليين والجدد على فهم أهمية إتباع نهج النظم.

الشكل رقم (05): دورة PDCA: ISO 14001: 2015

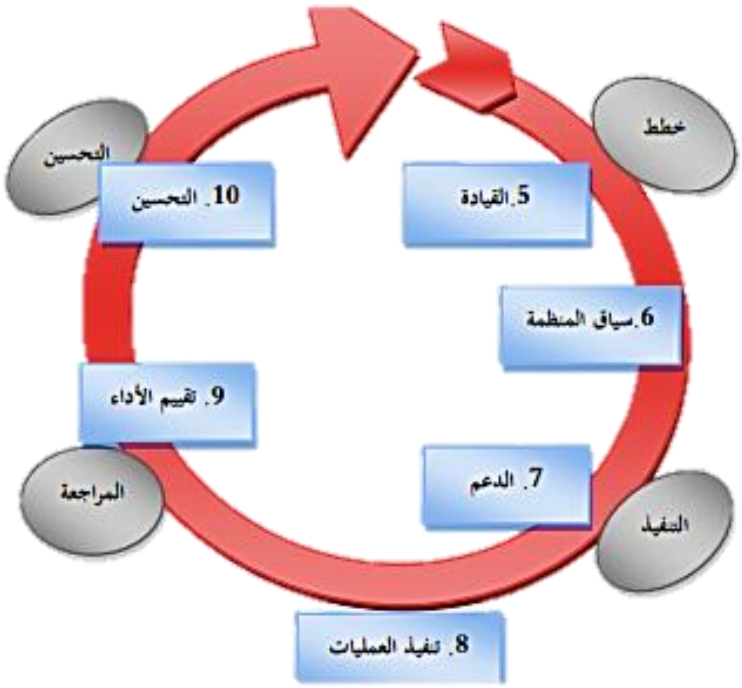

Source: BSI Group 2014 BSI/UK/555/SC/1214/en/BLD, The new international standard for environmental management systems, p03

يتضح من الشكل رقم (05) وجود أربع خطوات أساسية في دورة **PDCA** في المعيار الدولي **ISO** 2015: 14001 بتصرف الإدارة العليا المتمثلة في القيادة:

- **خطط P**: حدد الأهداف والعمليات الضرورية لتحقيق النتائج وفقا للسياسة البيئية من طرف الإدارة العليا للمنظمة.

- **الدعم والتشغيل D**: تنفذ العمليات المحددة بالخطوة السابقة من قبل العاملين التنفيذيين بتقديم الدعم من القيادة.

- **تقييم الأداء C**: راقب وقم بقياس العمليات المتعلقة بالأهداف البيئية طويلة الأجل، السياسة البيئية، الأهداف البيئية قصيرة الأجل، المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى، وقم بإصدار تقرير للنتائج.

- **التحسين A**: اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء المستمر في نظام الإدارة البيئية.

ويجب أن تحدد الإدارة العليا السياسة البيئية وتتأكد من أنها: مناسبة لطبيعة وحجم التأثيرات البيئية لأنشطتها أو منتجاتها، وتتضمن إلتزاما بالتحسين المستمر ومنع التلوث، والتوافق مع التشريعات واللوائح السائدة، وتقدم إطارا لتحديد ومراجعة الأغراض والأهداف البيئية، وتكون متاحة لجميع العاملين والمساهمين والمجتمع.

2. محتويات المعيار الدولي ISO 14001: 2015

هذا المعيار لا يشمل الإحتياجات المحددة لنظم الإدارة الأخرى، مثل تلك المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة المهنية والطاقة والإدارة المالية، ومع ذلك فإنه يمكن المؤسسة من إستخدام نهج مشترك والتفكير القائم على المخاطر لدمج نظام الإدارة البيئية مع متطلبات نظم الإدارة الأخرى.

كما يحتوي هذا المعيار متطلبات تستخدمها المؤسسة لتقييم المطابقة التي ترغب في إثباتها مع هذه المواصفة ويمكن القيام بذلك عن طريق:[1]

- تقديم تقرير المصير وإعلان الذات.

- تأكيد السعي من التوافق من قبل الأطراف الذين لهم مصلحة في المؤسسة، مثل العملاء.

- تأكيد السعي للإعلان عن الوضع السائد من قبل طرف خارجي للمؤسسة.

1. http://www.en-standard.eu/iso-14001-2015-environmental-management-systems-requirement/? gclid= CNv W8Z7 i2MkCFQUewwodXrQlog, 09/2015.

- تسعى لتسجيل نظام إدارتها البيئية من قبل مؤسسة خارجية.

كما يتم إستخدام الأشكال اللفظية التالية:

- "يجب" يشير إلى وجود الشرط.
- "ينبغي" يشير إلى التوصية.
- "يجوز" يشير إلى إذن.
- "يمكن" يشير إلى إمكانية أو قدرة.

1.2. النطاق: ISO 14001: 2015

يحدد متطلبات نظام إدارة البيئة التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة لتعزيز أدائها البيئي، كما يستخدم من قبل مؤسسة تسعى لإدارة مسؤولياتها البيئية بطريقة ممنهجة تسهم في بناء الركيزة البيئية للإستدامة، وهو ينطبق على أي مؤسسة، بغض النظر عن حجم ونوع وطبيعة نشاطها، كما ينطبق على الجوانب البيئية لأنشطتها والمنتجات والخدمات، ولا ينص على معايير محددة الأداء البيئي، كما يمكن إستخدامها كليا أو جزئيا لتحسين منهجية الإدارة البيئية، ويساعد المؤسسة على تحقيق النتائج المرجوة من نظام الإدارة البيئية، والتي توفر قيمة للبيئة والمؤسسة نفسها والأطراف المعنية، وتماشيا مع السياسة البيئية للمؤسسة، والنتائج المرجوة من نظام الإدارة البيئية حيث تشمل:

- تعزيز الأداء البيئي.
- الوفاء بإلتزامات الإمتثال.
- تحقيق الأهداف البيئية.

2.2. المراجعة المعيارية:

كما هو الحال مع ISO 14001: 2004 لا توجد المراجع المعيارية المرتبطة في ISO14001: 2015 ويتم تضمين البند من أجل الحفاظ على محاذاة تتفق مع هيكل ISO.

3.2. المصطلحات والتعاريف:

يتم الرجوع إلى المصطلحات والتعاريف عند الضرورة إلى معايير ISO14001 الأخرى مثل (ISO 14031: 2013) يمتد 2015 معيار قائمة المصطلحات والتعاريف من ISO:14001 شهادة الأيزو 14001: 2004 القياسية، والجمع بين المصطلحات والتعاريف في المعيار الجديد جنبا إلى جنب مع المصطلحات والتعاريف المرتبطة بنظم الإدارة البيئية أكثر تحديدا، ولأغراض هذه الوثيقة، تطق المصطلحات والتعاريف الممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): المصطلحات والتعاريف للمعيار الدولي ISO 14001: 2015

المصطلحات	التعريف بالمصطلح
سياق المنظمة	المنظمة لديها فهم أكبر للقضايا الهامة التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على الطريقة التي تدير بها مسؤولياتها البيئية.
القضايا	يمكن أن تكون القضايا داخلية أو خارجية، إيجابية أو سلبية، وتشمل الظروف البيئية التي إما تؤثر أو تتأثر بها المنظمة.
الأطراف المهتمة	المزيد من التفاصيل حول النظر في احتياجاتهم وتوقعاتهم، ثم يقرر ما إذا كان سيعتمد أي منها باعتبارها التزامات الامتثال.
القيادة	متطلبات محددة للإدارة العليا والعاملين في الأدوار القيادية داخل EMS.
المخاطر المرتبطة مع التهديدات والفرص	سياق المنظمة يوفر إطارا لتقييم المخاطر المرتبطة بها والفرص مع التهديدات.
الالتزامات للإمتثال	المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى.
الأهداف البيئية التي تخطط لتحقيقها	مستوى أكبر من التفاصيل حول الأهداف البيئية التي تعكس عملية التخطيط المتغيرة، وتشمل تحديد المؤشرات المناسبة.
الاتصالات	هناك شروط واضحة وأكثر تفصيلا لمجال كل من الاتصالات الداخلية والخارجية.
معلومات موثقة	وثائق وسجلات
التخطيط والرقابة التشغيلية	متطلبات أكثر تفصيلا، بما في ذلك النظر في الشراء، تصميم الاتصالات، المتطلبات البيئية "بما يتفق مع منظور دورة الحياة".
تقييم الأداء	يغطي قياس من نظم الإدارة البيئية، العمليات التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البيئة، الضوابط التشغيلية والالتزامات الامتثال والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.
تقييم الامتثال	متطلبات أكثر تفصيلا المتعلقة بالحفاظ على معرفة وفهم الوضع من مستويات الامتثال.
عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية	تقييم أكثر تفصيلا لعدم المطابقة والإجراءات التصحيحية اللازمة.
مراجعة الإدارة	متطلبات أكثر تفصيلا عن مدخلات ومخرجات المراجعة.

Source: The new international Standard for environmental management systems, BSI Group 2014 BSI/UK/555/SC/1214/en/BLD p04.

4.2. سياق المؤسسة:

يعتبر بند جديد والذي يتناول في جزء مفهوم بعد الإستهلاك وذلك لإتخاذ إجراءات وقائية، وفي جزء يحدد السياق لنظم الإدارة البيئية وتجتمع هذه الأهداف عن طريق التنسيق مع القضايا الداخلية والخارجية ذات الصلة (أي تلك التي تؤثر على قدرة المؤسسة على تحقيق النتيجة المرجوة من نظم الإدارة البيئية الخاصة بها) في البند 4.1 مع متطلبات الأطراف المعنية في البند 4.2 للمساعدة في تحديد، بين العناصر الأخرى، ونطاق نظم الإدارة البيئية في البند 4.3 وتمثل مختلف خطوات هذا البند في الآتي:

- تحديد القضايا الخارجية التي لها صلة بالمؤسسة.
- تحديد وفهم السياق الداخلي للمؤسسة.
- تحديد الأطراف المعنية التي لها صلة **EMS** للمؤسسة.
- تحديد أولئك الذين يرغبون في الأداء البيئي للمؤسسة.
- تحديد إحتياجات وتوقعات الأطراف المعنية بالمؤسسة.
- تحديد (المتطلبات) التي أصبحت إلتزامات الإمتثال.[1]

5.2. القيادة:

يضع هذا البند متطلبات حول "الإدارة العليا" والإدارة العليا هي شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بالتوجيه والتحكم في التنظيم على أعلى مستوى، ويحدد مسؤولية الإدارة العليا في وضع سياستها البيئية، ويمكن أن تشمل هذه الإلتزامات المحددة في إطار المؤسسة وتتجاوز تلك المطلوبة مباشرة، مثل "حماية البيئة"، كما يشترط على الإدارة العليا تعيين الأدوار والمسؤوليات والسلطة لأولئك الذين يعملون على تطبيق **EMS**، ويكون ذلك كالآتي:

1. ISO 14001: 2015 Environmental management systems – Requirements, DNV GL, NO-1322 Hovik, Norway www.dnvgl.com, P05.

- تحمل المؤسسة لمسؤولية تطبيق نظام الإدارة البيئية.
- إثبات أنها ملتزمة بـ **EMS** الخاص بها.
- التأكد من أن المؤسسة تقوم بوضع سياسة بيئية.
- التأكد من أن المؤسسة تقوم بوضع الأهداف البيئية.
- إلتزام وإستمرار المؤسسة بتطبيق **EMS**.

6.2. التخطيط:

يعمل مع بنود 1.4 (لفهم وتنظيم سياق المنظمة) و2.4 (لفهم إحتياجات وتوقعات الأطراف المعنية)، وذلك بغرض التعامل مع الإجراءات الوقائية. وتركز المؤسسة على تطوير وإستخدام عملية التخطيط لمعالجة كل العوامل والمخاطر المرتبطة بعملية التخطيط. وتتمثل عملية التخطيط في هذا المعيار من خلال الآتي:

- تطوير العمليات التي تحتاجها المؤسسة لتلبية متطلبات نظام الإدارة البيئية.
- وضع العمليات اللازمة لتخطيط وتنفيذ نظم الإدارة البيئية الخاصة بها.
- تنفيذ العمليات اللازمة لتخطيط وتنفيذ نظم الإدارة البيئية الخاصة بها.
- الحفاظ على العمليات اللازمة لتخطيط وتنفيذ نظم الإدارة البيئية الخاصة بها.
- النظر في نطاق البيئة الخاصة بالمؤسسة أثناء التخطيط لتطبيق **EMS**.[1]

7.2. الدعم:

لا يمكن الحفاظ على نظام فعال لإدارة البيئة أو تحسينه دون موارد كافية، ويكون ذلك في وظيفة التخطيط، وينبغي تحديد الموارد المقدمة للخدمة. ويغطي هذا البند بنود أساسية متمثلة فيما يلي:

1. The new international Standard for environmental management systems, BSI Group 2014 BSI/UK/555/SC/1214/en/BLD p04.

- الموار المتمثلة في البند (1.7).
- توفر الكفاءة المتمثلة في البند (2.7).
- الوعي المتمثل في البند (3.7).
- توفر الإتصال الفعال في المؤسسة المتمثل في البند (4.7).
- أن تكون المعلومات موثقة والمتمثلة في البند (5.7).

8.2. تنفيذ العمليات:

هذا البند يتعامل مع تنفيذ الخطط والعمليات التي تمكن المؤسسة من تحقيق السياسات والأهداف البيئية، وهناك متطلبات جديدة أكثر تحديدا تتعلق بالسيطرة أو النفوذ يمارس على العمليات بالإستعانة بمصادر خارجية، ويمثل هذا البند أساس الرقابة والتخطيط لحالات الطوارئ أثناء عملية التنفيذ، وهو يؤيد بشكل وثيق بندي 4.4.6 و4.4.7 في المعيار الدولي ISO 14001: 2004. وتتمثل أهم العمليات المكونة لهذا البند في:

- رصد وقياس وتحليل وتقييم الأداء، والمتمثل بالبند (1.9).
- التدقيق الداخلي، والمتمثل بالبند (2.9).
- مراجعة نظام إدارة البيئة بالمؤسسة، والمتمثل بالبند (3.9).

9.2. تقييم الأداء:

يغطي هذا البند من المعيار الجديد معظم ما ورد في الفقرة (5.4) من المعيار السابق ISO14001: 2004 والمتمثل في قيام المؤسسة بتحديد ما تحتاجه من معلومات لتقييم الأداء البيئي وفعالية نظم الإدارة البيئية الخاصة بها. وتتمثل مختلف الخطوات التي يقوم بها هذا البند في الآتي:

- رصد وقياس وتحليل وتقييم الأداء، والمتمثل بالبند (1.9).
- التدقيق الداخلي، والمتمثل بالبند (2.9).

- مراجعة نظام إدارة البيئة بالمؤسسة، والمتمثل بالبند (3.9).

10.2. التحسين المستمر:

يتم بتحديد عدم المطابقة وإتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الإقتضاء لمراقبة وتصحيح عدم المطابقة والتعامل مع العواقب، وبعدها يتم تحديد ما إذا كان عدم المطابقة محددة في مكان واحد أو من المحتمل أن تحدث في أي مكان آخر في المؤسسة، مما يؤدي إلى القيام بالإجراءات التصحيحية عبر المؤسسة بأكملها إذا لزم الأمر، وعلى الرغم من أن مفهوم العمل الوقائي تطور إلا أنه لا يزال هناك حاجة للنظر في عدم المطابقة المحتملة، وإن كان ذلك نتيجة لعدم المطابقة الفعلية، وقد تم تمديد متطلبات التحسين المستمر لضمان ملاءمة وكفاية نظم الإدارة البيئية فضلا عن فعاليته وذلك لتعزيز الأداء البيئي. وتتمثل أهم العمليات التي يقوم بها هذا البند في:

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين نظم الإدارة البيئية وتحقيق النتائج المرجوة، والمتمثلة بالبند (1.10).
- عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية، والمتمثلة بالبند (2.10).
- التحسين المستمر، والمتمثل بالبند (3.10).[1]

3. مقارنة أحدث إصدار ISO 14001: 2015 مع ISO 14001: 2004

الهيكل الجديد ISO 14001: 2015 يمثل إطار مشترك لجميع أنظمة الإدارة ISO 14001 ويساعد ذلك على إبقاء الإتساق، ومواءمة معايير نظام الإدارة المختلفة، بغرض مطابقة بنود فرعية على الهيكل، وتطبيق لغة مشتركة في جميع المعايير.

وبإستخدام ISO 14001: 2015 في مكان ISO 14001: 2004، سوف تجد المؤسسات أنه من السهل دمج نظام إدارة البيئة الخاصة بها في مختلف عملياتها الأساسية والحصول على المزيد من إهتمام الإدارة العليا بتطبيق هذا النظام.

1. http://www.en-standard.eu/iso-14001-2015-environmental-management-systems-requirement/?gclid=CN vW 8Z 7i2 MkCFQ UewwodXrQlog, 09/2015.

الجدول رقم (05): المقارنة بين المتطلبات المقترحة للنسخة ISO14001: 2015 و ISO14001:2004

ISO 14001: 2015	ISO 14001: 2004
4. سياق المنظمة	
1.4. فهم وتنظيم سياق المنظمة	
2.4. فهم احتياجات وتوقعات الأطراف المعينة	
3.4. تحديد نطاق نظم الإدارة البيئية	1.4. المتطلبات العامة
4.4. نظام الإدارة البيئية	
5. القيادة	
1.5. القيادة والالتزام	
2.5. السياسة البيئية	2.4. السياسة البيئية
3.5. الأدوار التنظيمية والمسؤوليات والسلطات	1.4.4. الموارد والأدوار والمسؤولية والسلطة
6. التخطيط	3.4. التخطيط
1.6. إجراءات لمعالجة المخاطر المرتبطة مع التهديدات والفرص	1.3.4. الجوانب البيئية
1.1.6. عام	2.3.4. المتطلبات القانونية وغيرها
2.1.6. الجوانب البيئية الهامة	
3.1.6. التزامات الامتثال	
4.1.6. المخاطر المرتبطة مع التهديدات والفرص	
5.1.6. تخطط لاتخاذ إجراءات	
2.6. الأهداف البيئية والتخطيط لتحقيقها	3.3.4. الأهداف والغايات والبرامج
1.2.6. الأهداف البيئية 2.2.6. تخطط الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف البيئية	3.3.4. الأهداف والغايات والبرامج
7. الدعم	4.4. تنفيذ وتشغيل
1.7. الموارد	1.4.4. الموارد والأدوار والمسؤولية والسلطة
2.7. الاختصاص 3.7. الوعي	2.4.4. الكفاءة والتدريب والتوعية
4.7. الاتصالات 1.4.7. عام	3.4.4. الاتصالات

2.4.7. الاتصالات الداخلية 3.4.7. التواصل الخارجي	
5.7. معلومات موثقة 1.5.7. عام	4.4.4. توثيق
2.5.7. إنشاء وتحديث	5.4.4. مراقبة الوثائق 4.5.4. السيطرة على السجلات
3.5.7. السيطرة على المعلومات الموثقة	5.4.4. مراقبة الوثائق 4.5.4. السيطرة على السجلات
8. تنفيذ العملية	4.4. تنفيذ وتشغيل
1.8. التخطيط والرقابة التشغيلية	6.4.4. السيطرة على العمليات
2.8. الاستعداد والاستجابة للطوارئ	7.4.4. الاستعداد والاستجابة للطوارئ
9. تقييم الأداء	5.4. الفحص
1.9. رصد وقياس وتحليل وتقييم الأداء 1.1.9. عام	1.5.4. رصد وقياس
2.1.9. تقييم الامتثال	2.5.4. تقييم الامتثال
2.9. التدقيق الداخلي	5.5.4. التدقيق الداخلي
3.9 مراجعة الإدارة	6.4. مراجعة الإدارة
10. التحسين	
1.10. عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية	3.5.4. الإجراءات التصحيحية والإجراءات الوقائية
2.10. التحسين المستمر	

Source: The new international Standard for environmental management systems, BSI Group 2014 BSI/UK/555/SC/1214/en/BLD p08-09.

تناولنا في الجدول رقم (05) أعلاه متطلبات نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية **ISO** 14001 إصدار 2015 وهو الإصدار الثالث لهذه السلسلة بعد إصدارها الأول لعام (1996) والثاني عام 2004، وبمقارنة الإصدار الثاني 2004 مع الإصدار الأخير 2015 يتضح أنه تم إضافة متطلبات تحت بنود جديدة بعدما كان عدد المتطلبات في الإصدار 2004 سنه متطلبات تندرج تحت البند 4، في الإصدار 2015 عشرة متطلبات تندرج تحت 10 بنود، حيث تمثلت البنود الجديدة التي تم إصدارها في عام 2015 في البند (4. سياق

المنظمة) والهدف من هذا البند تحديد السياق لنظم الإدارة البيئية. وذلك عن طريق التنسيق مع القضايا الداخلية والخارجية ذات الصلة (أي تلك التي تؤثر على قدرة المؤسسة على تحقيق النتيجة المرجوة من نظم الإدارة البيئية الخاصة بها)، والبند (5. القيادة) والهدف من هذا البند تحديد مسؤولية الإدارة العليا في وضع سياستها البيئية، ويمكن أن تشمل هذه الإلتزامات المحددة في إطار المؤسسة وتتجاوز تلك المطلوبة مباشرة، مثل "حماية البيئة"، كما يشترط على الإدارة العليا تعيين وتواصل الأدوار والمسؤوليات والسلطة لأولئك الذين يعملون على تطبيق **EMS**، كما تم إضافة البند (7. الدعم) والهدف من هذا البند هو تبيين أنه لا يمكن الحفاظ على نظام فعال لإدارة البيئة أو تحسينه دون موارد كافية. ويكون ذلك في وظيفة التخطيط، وينبغي تحديد هذه الموارد المقدمة للخدمة، أما البند (10. التحسين) والهدف من إضافة هذا البند هو تمديد متطلبات التحسين المستمر لضمان ملاءمة وكفاية نظم الإدارة البيئية، فضلا عن فعاليته وذلك لتعزيز الأداء البيئي.

كما تم تغيير تسلسل بعض البنود نجد مثلا متطلب السياسة البيئية كان في الإصدار 2004 تحت البند (2.4) أصبح في الإصدار 2015 تحت بند (2.5)، كما تم تغيير تسلسل متطلب التخطيط من البند (2.4) إلى البند (2.5) في إصدار 2015.

المطلب الثالث: كيفية التسجيل للحصول على المواصفة ISO 14001:

على الرغم من عدم إشتراط المواصفة **ISO** 14001 وجوب التسجيل إلا أن العديد من المؤسسات تعد الحصول على شهادة المطابقة دلالة على إلتزامها، بمتطلبات هذه المواصفة مما يحقق لها مزايا عديدة، والتسجيل هو عملية يشهد فيها طرف ثالث غير متحيز. إن نظام الإدارة البيئية "**EMS**" في المنظمة يتوافق مع متطلبات المواصفة **ISO** 14001 وفقا لآليات وإجراءات محددة.[1]

وتتباين المؤسسات في أساليب ومداخل تبني المواصفة **ISO** 14001 بين الإعتماد كليا على طرف ثالث "**Third-party**" للقيام بعملية تأهيل المؤسسة وتسجيلها إلى تفضيل بعضهم الإعتماد على ملاكها لإجراء عمليات التأهيل والتدقيق داخليا، ومن ثم اللجوء إلى طرف ثالث للقيام بعملية التسجيل، وبين إختيار البعض الآخر للإعلان الذاتي **Setf-Declaration** في التطابق مع متطلبات المواصفة دون إشراك أي طرف خارجي بالعملية وذلك يتطلب قدرة المؤسسة وإستعدادها لتوفير أدلة تؤكد تلك المطابقة، كما طلبها أصحاب المصالح "**Stakeholders**".

1. زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 321.

ويعتقد بأن الأسلوب الثاني هو الأقل كلفة والأكثر فعالية لاسيما وأنه يسهم بخلق قوى داخلية ضاعفت لتنفيذ النظام وتطويره، إذ تصبح الأكثر فهما لمتطلباتها، والأكثر استشعارا لروح الإنجاز كلما تحققت نجاحات في تطبيقه، مما يهيئ له عناصر نجاحه واستمراره منذ البداية.[1]

وفي الوقت الذي لا تشترط متطلبات أي من المواصفة **ISO**14001 التسجيل من قبل طرف ثالث، فإن هناك جملة من العوامل والمحفزات للتسجيل، أهمها:[2]

- طلب الزبائن للتسجيل كشرط للتعامل مع المؤسسة.
- منح الحكومات إمتيازات للمؤسسات المسجلة.
- الرغبة في دخول أسواق يعد التسجيل شرطا لدخولها.
- تحقق ميزة تنافسية للمؤسسة المسجلة.
- كسب ود المجتمع وأصحاب المصالح **Stakehoders**.
- تقليل الكلف المتعلقة بزيادات الزبائن والأطراف الأخرى للقيام بتقييمات أولية ودورية.
- التحسين المستمر لنظامي إدارة الجودة والبيئة في المؤسسة من خلال التقييم المستمر لهما بصورة مطولة ومعمقة، كمحرك رئيس للتسجيل.
- الحصول على تسهيلات إئتمانية من المصاريف والمؤسسات المالية في حالة التسجيل.

وبالرغم التأكيد على أهمية التسجيل وما يحققه من مزايا للمؤسسة، فإنه يتوجب على المؤسسات أن تدرس المنافع الداخلة والخارجية المتحققة لها من التسجيل دراسة وافية، إذ تشير إحدى الدراسات التي أعدتها مؤسسة "**US-Asia**" على 500 شركة إعتمدت متطلبات مواصفة الإيزو 14000 عدم قيام كافة تلك المؤسسات بالتسجيل لأسباب متعددة (العائد على الإستثمار لم يكن مجزيا، وعدم تحقق مزايا تنافسية لها، وعدم قدرتها على إجتياز التدقيق الشمولي،...إلخ)[3]

1. محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 229.
2. المرجع نفسه، ص ص 229-230.
3. محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

وتسمح المواصفة الدولية 14001 **ISO** بحرية تحديد الوحدة التنظيمية التي ترغب المؤسسة في تسجيلها سواء أكانت على مستوى المؤسسة بكاملها أو أقسام منتخبة أو حتى عمليات مختارة ضمن المرفق الواحد.

بل إن بعض الكتاب يؤشر إمكانية إستثناء بعض المنتوجات والمناطق الجغرافية، شريطة أن تكون تلك الوحدات وظائفها وإدارتها الخاصة بها، وترغب عموما المؤسسات متعددة الجنسيات التسجيل على أساس الموقع الفردي، في حين تفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التسجيل على مستوى المؤسسة ككل.[1]

وتشير الأدبيات إلى وجود إشكالية في تسجيل المؤسسات المصنفة كأعمال تجارية مصغرة لأنها تتصف بإجراءات العمل الأقل رسمية، والمهارات المتعددة لموظفيها، والمهام المتعددة والمتداخلة، الإستجابة السريعة في مواجهة الطوارئ، مع مطالبتهم عند التسجيل بذات الإجراءات الرسمية المطبقة على نحو واسع في المؤسسات الكبيرة ذات التوثيق الواضح لكافة مفردات النظام.[2]

ويجب على المؤسسات أن تختار هيئات التصديق (المسجل **Registras**) بوقت مبكر، وأن يتمتع بخبرة ومصداقية وإعتماد دولي، وإلا ستكون هناك حاجة لإستحصال تسجيلات متعددة ومكلفة، والإعتماد **Axcreditation** هو تلك العملية التي يتم بموجبها تقييم كفاءة ومصداقية المسجل عن طريق هيئات **RAB**، بريطانيا **UKAS**، اليابان **JAB**...إلخ.

ولأن الإعتماد يعزز مصداقية المسجل إلى حد كبير، ولوجود طرائق عديدة في إعتماد المسجلين، فقد ثبتت منظمتي **ISO** و**IEC** لجنة أسمتها "**CASCO**" تعمل على موازنة وتسوية تلك التناقضات، كما قامتا بإصدار سلسلة من الوثائق الموجهة لتحديث المتطلبات العامة للتسجيل:

- **ISO/IEC** دليل 62 المتطلبات العامة لقبول هيئات التسجيل لأنظمة إدارة الجودة "**QMS**".
- **ISO/IEC** دليل 66 المتطلبات العامة لقبول هيئات التسجيل لأنظمة إدارة البيئة "**EMS**".

1. محمد عبد الوهاب العزاوي، المرجع السابق، ص 230.
2. محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

ويمكن تلخيص خطوات التسجيل الواجب إتباعها في العناصر التالية:[1]

1. طلب التسجيل / العقد:

تقدم المؤسسة الراغبة بالتسجيل طلبا توضح فيه أنشطتها والموقع الراغبة بتسجيله، وتقدم الجهة المسجلة عقدا متكاملا يشتمل على كافة الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين.

2. التقييم الأولي أو الإبتدائي / مراجعة الوثائق:

تقدم المؤسسة الوثائق التي تم إعدادها فيما يخص أيا من نظامي إدارة الجودة أو البيئة وبخاصة الدليل "**Manuel**" الذي يوضح سياستها تجاه الجودة أو البيئة إستنادا للمتطلبات الواردة في المواصفة بغية المطابقة معها، ويقوم بمراجعة تلك الوثائق مدقق أقدم **Lead Audition** ليقوم بإعداد تقرير يبين فيه مدى تطابق الموارد الموثقة مع نظيرتها في المواصفة.

وما يجب التأكيد عليه، هو وجوب الفصل بين العمل الإستشاري الذي عادة ما تقوم به مؤسسات متخصصة تساعد المؤسسات على التأهيل لنيل الشهادة، وبين أنشطة التدقيق والتصديق بغية التسجيل، وأن قيام ذات المؤسسة بممارسة ذات الأدوار يولد صراعا بين المصالح.

3. المراجعة الموقعة للنظام:

يقوم المدقق الأقدم بزيارة الموقع المراد تسجيله للتأكد من مطابقة الوثائق كافة والتحقق من تهيئة المؤسسة للتدقيق الشامل، ولتقييم المصادر اللازمة لعملية التدقيق.

4. التدقيق الشامل:

يجري فريق من المدققين تدقيق موقعي للتقييم والتحقق من خلال أدلة موضعية (المقابلات، الإجراءات، التسجيل، الملاحظات...إلخ) من تطابق نظام إدارة البيئة في المؤسسة مع متطلبات المواصفة **ISO** 14001 وإحتوائها على الفقرات الشرطية والأحكام اللازمة، وأن يتم تنفيذه بكفاءة، ويجب على المؤسسة أن تكون قادرة

1. محمد عبد الوهاب العزاوي، المرجع السابق، ص ص 231-233.

على إظهار إلتزامها بتنفيذ تلك المتطلبات من خلال الأدلة والبراهين، وعادة ما تقوم الهيئات التصديقية بإجراء التدقيق الفوري كل 6 أشهر إلى 12 شهر.[1]

5. قرار التسجيل:

يقدم الفريق تقريرا نهائيا للمؤسسة، يشتمل على إحدى النتائج المحتملة التالية:

- **تزكية بالتسجيل**: إذ لا توجد أي حالات عدم مطابقة.
- **تزكية بالتسجيل**: بعد التحقق من القيام بالإجراء التصحيحي إذ وجدت حالة أو أكثر من حالات عدم المطابقة "**NCR**" التي يمكن تصحيحها والتحقق من ذلك من دون إجراء تدقيق شامل.
- **تزكية بإعادة التقييم موقعيا**: هناك حالات عدة رئيسية من حالات يتوجب إجراء تدقيق موقعي شامل آخر، وعند إستلام شهادة المطابقة تكون نافذة لمدة ثلاث سنوات.

6. إدامة التسجيل أو الإشراف:

يجري التدقيق عادة كل ستة أشهر للتحقق من إستمرار المطابقة، ويحتمل أن يقوم فريق التدقيق فقط بتدقيق عناصر محددة من أيا من نظامي إدارة الجودة والبيئة، غير أنه بعد مضي فترة ثلاث سنوات يتوجب مراجعة كافة عناصر النظامين، وعادة ما تقوم المؤسسات بإجراء عمليات تدقيق داخلية تسبق أي تدقيق خارجي حتى تستعد للفريق المدقق.[2]

1. بوحفص رواني، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.
2. محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 233.

المطلب الرابع: مزايا وسلبيات إستخدام مواصفة ISO 14001

لقد أظهر التنفيذ الفعلي للمواصفة ISO 14001 عدة مزايا وإنتقادات يمكن عرضها في العناصر التالية:

1. فوائد الحصول على المواصفة ISO 14001:

يحقق حصول المؤسسات على شهادة تسجيل المواصفة الدولية ISO 14001 جملة من الفوائد يمكن تصنيفها كالآتي:[1]

1.1. إنتاجيا:

- **تحسين كفاءة عملية الإنتاج:** إذ أن إعتماد المدخل النظمي في وضع أهداف وبرامج إدارة الجودة في تحديد الأوجه والتأثيرات البيئية ووضع أهداف تستجيب لها تؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال:
  - الحصول على أفضل المواد الأولية.
  - ضبط العلاقة مع الموردين وتحسينها.
  - تقليل الحوادث وهدر الطاقة.
  - تقليل نسبة المعيب بالإنتاج.
  - زيادة الكفاءة المهارية للعاملين.
- **تحسين الأداء البيئي:** أكدت دراسة أجريت على المؤسسات المسجلة في المواصفة بأنها أشرت تحسين أدائها البيئي كما يلي:
  - تقليص معدل الإنبعاث للهواء.
  - تقليل كمية النفايات.

1. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 170-172.

- ترشيد إستخدام الطاقة، المواد، الماء...إلخ.
- إعادة إستخدام المواد.

2.1. تسويقيا:

- **تعزيز الميزة التنافسية في السوق العالمية:** إذ أصبحت المواصفة متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية الجديدة، وتعزز مكانتها في العطاء والمناقصات، وتساعد في الحصول على الشارة الأوروبية التي تعد جواز سفر يسمح لهذه المنتوجات بالدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة.
- **تسهيل التجارة الدولية:** عالجت المواصفة مشكلة كثرة المقاييس الوطنية التي كانت تعيق التجارة وتضع الحواجز أمامها، فوفرت بذلك فرصة تسهيل التجارة والإندماج بالإقتصاد العالمي.
- **تحسين العلاقة مع المستهلكين:** عادة ما يطالب المستهلكون المؤسسات بأن تلبي أهدافا معينة تتعلق بالجودة والبيئة، وتنفيذ المواصفة يمكن أن يكون سبيلا لتحقيق تلك الأهداف، مما يجعل المستهلكين يقبلون على منتوجات المؤسسة بما يزيد من حصتها السوقية.

3.1. قانونيا:

- **تعزيز التوافق مع التشريعات والتعليمات:** إذ أن الإلتزام بالمواصفة يحسن من إدارة التوافق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة في المؤسسات ويشكل شبكة أمان تحميها من المسؤولية القانونية لاسيما فيما يخص البيئة بسبب تنامي وتصاعد التشريع البيئي.
- **الحصول على حوافز من السلطات المعنية:** كالتفتيش الأقل تكرارا، لتسهيل منح التصريحات الصناعية، وتخفيف الغرامات والعقوبات، ومتطلبات أقل صرامة...
- تساعد في معالجة المنازعات القضائية الدولية ذات البعد البيئي إذا ما وجدت المواصفة مجالها الواسع في التطبيق.

4.1. إجتماعيا:

- تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفعالة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات من كسب ودهم ودعمهم.
- منع التلوث وحماية البيئة عن طريق التنمية المستدامة يشكل الادخار الحقيقي غير المرئي الذي تسهم به المواصفة.
- قد تسهم في معالجة مشكلة الإحتباس الحراري وثقب الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة، من خلال توفيرها للأسس الداعمة لتلك الجهود.

5.1. إداريا:

- **زيادة رضا العاملين:** إن مفهوم التحسين المستمر في الإدارة البيئية يتطلب الإشتراك الفعلي لكافة العاملين في الشركة وإشعارهم بأن إدارة البيئة والإدارة السليمة عموما هي قضية كل واحد منهم وهي من أجلهم ولصالحهم لما فيها من تأكيد على الصحة والسلامة العامة داخل الشركة وخارجها، ومثل هذا المفهوم يساهم في إكتساب رضا وثقة العاملين وزيادة عطائهم وإلتزامهم بشركتهم ويؤدي بالتالي إلى زيادة المبادرات الذاتية التي يقومون بها من أجل رفع مستوى الأداء والتحسين المستمر.[1]
- تحسين الإجراءات المتبعة والتوثيق وتقليل الهدر الإداري.
- الاستفادة من مراجعة الإدارة لأنظمة إدارة الجودة والبيئة داخليا كآلية إدارية متميزة تسهم في التحسين المستمر لأداء المؤسسة.
- تشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة المختلفة وتحسين الإتصالات الداخلية.
- تعرف العاملين الجدد على الأعمال المطلوبة منها بسرعة وهذا بفضل التوثيق الواضح للمسؤوليات والصلاحيات ولتعليمات العمل.

1. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): تقرير عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000)، الأمم المتحدة، نيويورك، مكتبة مجلس الوزراء بالقاهرة،2000، ص ص 07-08.

- **تكامل الأنظمة الإدارية:** إذ أن تنفيذ المواصفة يزود المؤسسة بمدخل نظمي يؤثر على بقية أقسام المؤسسة ويسهم في إستقرارها وثباتها.

6.1. ماليا:

- تقليل قيمة بوليصة التأمين بسبب إنخفاض معدلات المسؤولية التأمينية والمخاطرة، وذلك لتحسين قدرة المؤسسة في الإستعداد والإستجابة للطوارئ.

- الحصول على رأس مال بكلفة منخفضة من المصارف وصناديق القرض للمؤسسات ذات أنظمة إدارة الجودة والبيئة المسجلة، ولا سميا المواصفة الدولية 14001 **ISO**، إذ أصبحت المصارف تضع حواجز بيئية أمام المتقدمين لطلب القروض يتوجب تخطيها، هناك تجارب عديدة في هذا المجال يقف مصرف "رويال" بكندا في مقدمتها.

- تسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للعديد من الدول التي كانت المخاطرة البيئية إحدى عوائق الإستثمار أمامها.

- توفير الكلف: تساعد أنظمة إدارة الجودة والبيئة الجيدة على خفض الكلف ومن ثم زيادة الربحية، وذلك من خلال ضبط كلفة الجودة وإستهلاك الموارد بكفاءة عالية، والتخلص من كلف الدعاوي القضائية والغرامات وإعادة تدوير الموارد، وتقليل كلف التدريب على المدى البعيد.

ولعل الفوائد في القطاع المالي من أهم الجوانب التي تتركز عليها المؤسسات عند دراسة المنافع المتوقع تحققها، لذا تسعى المؤسسات لتعقب أثر أنظمة الجودة والبيئة في تعظيم القيمة السوقية لها حتى تستطيع إقناع الأسواق المالية الممولة بالجدوى الإقتصادية لتلك الأنظمة.

وأخيرا فإن قياس فوائد المواصفة الدولية 14001**ISO** يشكل تحديا للمؤسسات، فالعديد من تلك الفوائد المتوقعة غير ملموسة، ويصعب إعطاؤها قيمة نقدية، بل حتى بالنسبة لتلك الفوائد التي تبدو قاتلة للقياس مثل الوفورات بالكلفة، حيث من الصعب الإستنتاج بأن تأثير المواصفة لوحده كان مسؤولا عن تحقيق وفر بالكلفة بوجود العديد من المؤثرات الأخرى، لاسيما وأن محاسبة كلف الجودة والبيئة لم تأخذ بعد مكانتها اللائقة في المؤسسات.

2. عيوب تنفيذ نظام الإدارة البيئية ISO 14000:

على الرغم من تمكن نظام الإدارة البيئية 14000 **ISO** من تذليل العديد من الصعوبات المتعلقة بإنسيابية التجارة الخارجية ولاسيما ما يرتبط بالحواجز الجمركية المقنعة التي نشأت بفعل إختلاف المعايير البيئية وتعددها، إلا أنه يواجه جملة من الإنتقادات، أبرزها ما يأتي:

- يساعد النظام على إعداد سياسات وأهداف بيئية للمؤسسات الإنتاجية، تأخذ بنظر الإعتبار المعايير والتشريعات البيئية ومختلف المعلومات عن الجوانب البيئية، إلا أنه لا يعطي معيارا محددا للأداء البيئي.[1]
- هناك بعض المعلومات التجارية والصناعية السرية للمؤسسات، لا يمكن الإفصاح عنها، في حين أن النظام يتطلب تعيين أطراف ثالثة حسابية ورقابية وقانونية لها صلاحية الوصول إلى البيانات الخاصة بالمؤسسات كافة.
- بالنظر لإختلاف الأنظمة والقوانين الإقليمية والوطنية النافذة في مختلف أنحاء العالم، فإن المؤسسات المتعددة الجنسيات قد تستغل البلدان المتساهلة بالقوانين واللوائح البيئية، وتزيد أعمالها المدمرة للبيئة، وبذلك فلا يمكن تطبيق نظام موحد يحمل المعايير والمواصفات نفسها في جميع أنحاء العالم.
- تواجه معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على شهادة 14001**ISO** وذلك لعدم توافق الكثير من أنظمتها وأساليبها الإنتاجية مع المتطلبات المفروضة من قبل النظام.[2]
- إن النظام ليس هو إحداث ما موجود في مجال المحافظة على البيئة وصيانتها، إذ أن الإبتكارات المتواصلة تتجاوز الحدود الفنية والتكنولوجية التي يتحدد بها النظام.[3]
- إرتفاع تكلفة الحصول على شهادة 14001 **ISO** والتي يمكن تقسيمها إلى ما يأتي:[4]

1. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: معايير الإدارة البيئية والآثار التجارية والإستثمارية على البلدان النامية، جنيف، سويسرا، 1997، ص 08.

2. Vivian Bertrand, Dr.Tom Conway, Op-cit, P 4.

3. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: معايير الإدارة البيئية والآثار التجارية والإستثمارية على البلدان النامية، مرجع سبق ذكره، ص 09.

4. Pauleette. L : can the ISO 14000 series environmental management standards provide a viable alternative to government regulation. MSU. Centre, Etats-Unis, 1999, P 07.

- رسوم إصدار الشهادة، وهذه تختلف حسب حجم المؤسسة ونوعها، فالشركات متعددة الجنسيات تتراوح رسوم إصدار شهاداتها ما بين (100000-1000000) دولار أمريكي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتراوح رسوم إصدار شهادات 51ها ما بين (10000-100000) دولار أمريكي.

- تكاليف الإمتثال لمتطلبات النظام، وهذه تنقسم إلى تكاليف داخلية تشمل تدريب الموظفين وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتعديل الهياكل الإنتاجية فضلا عن معدلات الرصد والمتابعة والتكاليف الداخلية الأخرى التي تشكل ما يقارب 80% من حجم التكاليف، أما بالنسبة للتكاليف الخارجية فتشمل الإستعانة بخدمات المدققين الخارجين والمستشارين القانونيين الذين يقومون بإعداد الدراسات بشأن إمتثال المؤسسة للقوانين واللوائح المطلوبة، ويذكر أن أسعار تلك الخدمات تكون عالية نسبيا.

خلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن حقيقة العلاقة القوية والمتبادلة التأثير بين كل من التنمية والبيئة لم تعد مجالا للشك في الوضع الحالي فلا يكاد العالم يتجه نحو مستقبل مستدام، حتى يواجه بمجموعة من المشاكل البيئية الحالية والمتوقعة، والتي إعترف بها العالم وبدأ في مواجهتها بشكل فعال ليحقق هدف الإستدامة ليس من المنظور التنموي فقط ولكن من المنظور البيئي أيضا حيث أصبحت هناك إستحالة القيام بتنمية شاملة ومستدامة تلبي حاجات ومتطلبات الإنسان المتنامية، بمعزل عن تدارك الظروف البيئية المحيطة والتي تشكل الأساس المادي للأنشطة الإنسانية المختلفة والمؤثرة على مستوى تقدمه ورفاهيته.

وإذا كان هناك جدل حول العلاقة بين التجارة والبيئة بين مؤيد لتحرير التجارة وأثرها على تزايد الإهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وبين معارض لها يرى أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة فإن الفيصل لهذا الجدل هو مدى تطبيق القواعد والأنظمة المختلفة والإلتزام بالمعايير البيئية.

فتحرير التجارة القائم على مراعاة القواعد والمتطلبات البيئية يساعد على الوصول إلى التنمية المستدامة بالحفاظ على قاعدة الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية وحسن إستغلال الثروة الطبيعية في ظل علاقة مثلى مع العالم الخارجي، في حين أن تحرير التجارة دون مراعاة تلك المتطلبات البيئية يؤدي إلى الإضرار بالبيئة وعدم تحقيق التنمية المستدامة.

في هذا الإطار تبنت مجموعة من الدول أنماطا لتسيير علاقتها بالبيئة وفق أسس علمية، فظهر ما يسمى بنظم الإدارة البيئية، وتظهر آثارها على الدول أولا من خلال تبني ممارسات إدارية للحفاظ على البيئة، كما تظهر تلك الآثار على المؤسسة الإقتصادية من خلال تبني منهجية إدارية للتعامل مع الجانب البيئي في المؤسسة، تبدأ من الإدارة العليا إلى المنفذين، حيث أصبحت نظم الإدارة البيئية 14000 **ISO** تمثل حاليا لغة عالمية موحدة لتحديد مدى إلتزام المؤسسة الإقتصادية بالتعامل الإيجابي مع البيئة، كما أضحت تشكل حواجز جمركية للنفاذ لبعض الأسواق الدولية، خاصة بعد زيادة الإهتمام العالمي بالبيئة وزيادة الوعي بمخاطر التلوث على الحياة الإنسانية.

إن تجسيد نظام الإدارة البيئية يتمثل في الحصول على شهادة 14001 **ISO** التي يمر للحصول عليها بمتطلبات عدة: متطلبات عامة، السياسة البيئية، التخطيط، التنفيذ والتشغيل، الفحص والإجراءات التصحيحية، المراجعة البيئية، وقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن جهود كبيرة تبذل لتطوير هذه النظم وملاءمتها مع نظم الجودة الأخرى، فمنذ ظهورها سنة 1996، عرفت هذه النظم العديد من المراجعات والتعديلات، خاصة في سنتي 2004 و2015.

وبالرغم من تكاليف تطبيق نظم الإدارة البيئية 14000 **ISO** وثقلها على المؤسسة المطبقة والمتبنية للنظام، إلا أنه لا يمنع من تحقيق آثار إيجابية متعددة منها إنتاجيا، تسويقيا، قانونيا، إجتماعيا، إداريا وماليا تساهم بشكل كبير في الحفاظ على مكانتها في السوق وتوسعها في الأسواق الدولية، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تدويل المؤسسات في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية

تمهيد:

إن عملية التدويل أصبحت اليوم أمرا واقعا ومآل منطقي للمؤسسات الإقتصادية لضمان البقاء وتحقيق النمو وزيادة الحصص السوقية.

وتشهد بيئة الأعمال عولمة النشاط الإنتاجي والإقتصادي والإتفاقيات الدولية التي تحكم الأداء البيئي للدولة ومؤسساتها، فقد تنتهي بإستبعاد إنتاج المؤسسة الملوثة من السوق الدولية نتيجة لتشريعات ولوائح تنظيمية تصدر في أقطار بعيدة جدا من دولة المؤسسة، لا تملك هذه الأخيرة أن نتدخل في شأنها، بإعتبارها مسائل خاصة بالسيادة الوطنية، وهناك اليوم قائمة يتزايد طولها للمواد المحظور إستخدامها في العالم لأسباب بيئية أو صحية، وقد يبدو لأول وهلة أنه ليس لهذه الإجراءات تأثير على السوق المحلية، إلا أن مسألة النفاذ إلى الأسواق الدولية مسألة تستحق أن تعالج بمزيد من التفصيل والإهتمام.

مما أدى بالمؤسسات الإقتصادية الراغبة بتدويل نشاطها إلى دمج الإعتبارات البيئية ضمن إستراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل، ويأتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيارا من معايير تحقيق تنافسية مستدامة، ويتبلور مستوى إهتمام المؤسسات بالبيئة الطبيعية من خلال السعي لتطبيق هذه المواصفات على المستوى التكنولوجي ومستوى التنمية الإقتصادية في الدولة ومؤسساتها المنتجة وتطبيق نظم الإدارة البيئية ISO 14000 سيزيد من درجة توغلها وإندماجها في الأسواق الدولية، ويساهم في مواكبة التغيرات المحيطة بالمؤسسة ومواجهة تحديات المنافسة الدولية، على إعتبار أن هذه النظم تعد بمثابة حلقة الربط بين التشريعات البيئية وآليات السوق الدولية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل العلاقة بين النظم والإعتبارات البيئية وتدويل المؤسسات الإقتصادية من خلال توضيح مدى تأثير النظم والإعتبارات البيئية على نفاذ المؤسسات الإقتصادية إلى الأسواق الدولية.

وهذا من خلال التطرق إلى المباحث الموالية:

- **المبحث الأول**: الإطار العام للتدويل.
- **المبحث الثاني**: أشكال النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- **المبحث الثالث**: الإعتبارات البيئية المطلوبة للنفاذ إلى الأسواق الدولية.
- **المبحث الرابع**: آثار تطبيق النظم والإعتبارات البيئية على النفاذ للأسواق الدولية.

المبحث الأول: الإطار العام لتدويل المؤسسات

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن التركيز على سوق واحدة ببلد واحد أصبح لا يضمن البقاء والإستمرارية وذلك لشدة المنافسة بين المؤسسات القائمة فيه، كذلك عدم القدرة على الحفاظ على حصة السوق المعتادة لأن حواجز الدخول تلاشت وبالتالي تطوير المؤسسة وإستمرارها يكون من خلال التفكير في تنويع الأسواق ومحاولة التواجد في أكثر من سوق وفي أكثر من بلد، الأمر الذي يدفع المؤسسة إلى التفكير في عملية التدويل.

المطلب الأول: مفهوم التدويل

ظهر مفهوم تدويل المؤسسة بالسبعينات من القرن الماضي لدراسة عملية التطور والتوسع التي تقوم بها المؤسسة، في سبيل زيادة أنشطتها على المستوى الدولي.

1. تعريف التدويل:

من المهم عند تعريف التدويل أو عملية التدويل أن نحاول أولا تحديد هذا المفهوم لغة، ثم إصطلاحا حتى يتسنى لنا، تحديد مدى التناسب بين المعنى اللغوي لهذا المصطلح وما درج على إصطلاحه.

1.1. التدويل لغة:

معنى التدويل في معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي:[1]

- تَدْوِيل (اسم): مصدر دَوَّلَ.
- تَدْوِيلُ مَدِينَةٍ: جَعْلُهَا تحت المراقبة والإشراف الدولي.
- تَدْوِيلُ البَضَائِعَ: جَعْلُهَا ذات صبغة دولية.
- دَوَّلَ (فعل): دَوَّلَ يُدَوِّلُ، تدويلا، فهو مُدَوِّل، والمفعول مُدَوَّل.

1. بوجمعة سمين، مساهمة لصياغة إستراتيجية لتدويل نشاط المؤسسات الكبرى، المتوسطة والصغيرة (دراسة حول تدويل بعض المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص.ص30،31.

- دول الأمر: جعله دوليا يخضع لإشراف دول مختلفة.
- دول المدينة: جعل أمرتها مشتركا بين الدول كلها.
- دولوا البضائع: جعلوها ذات صبغة دولية.
- دولوا الأمر: صار من شأن مجموع الدول.
- دول الأرض: أممها، جعلها ملكا للدولة.
- دَوَّلَ دالاً: كتبها.

ويمكن تعريف التدويل لغة: هو جعل أمر ما، أو شيء ما، أو مسألة ما تحمل صبغة أو صفة دولية، تتجاوز النطاق الجغرافي لبدل معين أو إقليم معين.

2.1. التدويل إصطلاحا:

يعتبر مفهوم التدويل مفهوما إقتصاديا متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه بحيث أن هناك إختلاف واضح بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد لظاهرة التدويل، فبعض منهم أمثال **Razzier** يرى بأنه: «عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية خارج الحدود الوطنية».[1]

ويرى البعض الآخر بأن التدويل: «عملية أو مراحل متتابعة تسمح للمؤسسة بإنجاز تمهين تدريجي مع الأسواق الأجنبية».[2]

أما حسب **Pudios and Cotler** فيعرفان مصطلح التدويل على أنه: «تطوير المنتجات والخدمات للدخول في الأسواق الخارجية».[3]

كما يعرف أيضا بأنه: «التدويل كعملية تطويرية في أي من المؤسسات تطوير مستويات متزايدة من الإلتزام نحو الأسواق الخارجية».[1]

1. شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات، مجلة دراسات إقتصادية، العدد رقم 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص61.

2. Corrine Pasco Behro, Marketing Internationale, 5éme édition Dunod, Paris, 2006, P32.

3. Kotler Philipe et Dubois Bernard, Marketing Management, 12éme édition, Nouveaux Horizons, Paris, 2006, P779.

وحسب ليلى جاد وآخرون فإن مفهوم تدويل المؤسسة يشير إلى عملية التطور والتوسع التي تقوم بها المؤسسة في سبيل زيادة أنشطتها على المستوى الدولي، ويشمل ذلك:[2]

- التنوع الجغرافي لنطاق عمل المؤسسة، وهو ما يعني زيادة عدد الأسواق التي تعمل بها، سواء بغرض تحقيق مزيد من الأرباح، أو الإستفادة من ميزة إنخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في تلك الأسواق.

- تعميق أساليب العمل داخل السوق الدولي الواحد، بمعنى زيادة حجم الموارد التي يتم توجيهها إلى داخل السوق مثل الإنتقال من التصدير غير المنتظم إلى الأشكال المختلفة من التعاملات الدولية (تصدير منتظم، إستخدام وكلاء وممثلين للأعمال، التصاريح والإمتيازات، المشروعات المشتركة في الدول الأخرى أو الفروع المملوكة بالكامل).

كما يعرف محمد مرعي مرعي التدويل على أنه: «تلك الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسات بالإنفتاح على الخارج من خلال إتباع عدة أشكال لإقتحام الأسواق الخارجية بدءا من التصدير البسيط إلى غاية الوصول إلى إستراتيجية تجارية إقتصادية عالمية».[3]

وبالتالي فإن مفهوم تدويل المؤسسات هو دراسة للعملية الديناميكية التي تمر بها المؤسسة في سبيل زيادة درجة الإندماج في الأسواق الدولية، بما في ذلك من تحديد لأسباب توجه المؤسسات إلى تلك الأسواق الدولية، وكيفية تحديد الأسواق التي تعمل بها، وأساليب العمل داخلها، وأهم المكاسب والمشكلات التي واجهتها أثناء تلك العملية.

1. زرزار العياشي وبراك حنان، مبادئ وإستراتيجيات التسويق الدولي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2016، ص10.
2. ليلى جاد وآخرون، دراسة تدويل الشركات المصرية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مصر، فيفري 2006، ص09.
3. محمد مرعي مرعي، دليل التشخيص وتحديد الأهداف ووضع الخطط في المؤسسات، دار الرضا، ط1، دمشق، سوريا، 1999، ص.ص29،30.

2. تعريف المؤسسة الدولية:

تعددت الآراء بشأن المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على المؤسسة أو الشركة بأنها دولية:

1.2. الشركة الأجنبية:

«هي المؤسسة التي تمتلك، أو تدير بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا إستثماريا، سواء في مجال الإنتاج، أو التسويق أو الخدمات خارج حدود الدولة الأم، وذلك بغض النظر عن عدد من الدول المضيفة، التي تقع في دائرة الأنشطة المذكورة».[1]

2.2. الشركة الدولية:

عرفها لفنجستون بأنها: «الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو أكثر».[2]

3.2. الشركة المتعددة الجنسيات:

عرفها فرنون: «المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مائة مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر».[3]

من خلال المقارنة بين التعاريف نجد أن:

فرنون يركز على عنصر الحجم (حجم الشركة مقاسا برقم أعمالها) بينما ليفنجستون يهتم أكثر بدرجة الحرية في ممارسة الأنشطة والعمليات خارج حدود الدولة (عدم وجود رقابة أو قيود مفروضة على الشركة من الحكومة بشأن ممارسة نشاطها خارج حدود الوطن).

يشترط فرنون ضرورة ممارسة الشركة لنشاط إنتاجي في ست دول أو أكثر، بينما يرى ليفنجستون أن ممارسة الشركة لأي نشاط إنتاجي في دولة واحدة (أو أكثر) يضفي عليها صفة الدولية.[4]

1. عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص17.
2. عبد السلام أبو قحف، دراسات في إدارة الأعمال، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001، ص17.
3. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، الأردن، 2000، ص65.
4. زرزار العياشي وبراك حنان، مرجع سبق ذكره، ص68.

كما ذكر رولف في تعريفه للشركة الدولية أنه لكي تصبح الشركة دولية يجب أن تصل نسبة مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الإستثمارات في الدول الأخرى إلى 25% من إجمالي المبيعات أو عدد العاملين أو حجم الإستثمار الكلي بها بينما يذهب هودوينغ إلى أن الشركة الدولية هي التي تملك وتدير مشروعات إستثمارية في أكثر من دولة أجنبية واحدة بشرط تملك الشركة لكل أو جزء من المشروع.

ومنه فالشركة الدولية هي الشركة التي تتجاوز الحدود القومية، وتمارس أنشطتها وأعمالها في أكثر من دولة واحدة، مع إمتلاك حصة أو كل النشاط.

قياس درجة تدويل الشركات:

يشير حجم إشتراك الشركة في الأعمال الدولية، ومدى نجاحها في تلك الأعمال إلى درجة تدويل الشركة، وقد إستخدمت منظمة الأنكتاد **UNCTAD** مؤشر الشركات الدولية **Transnationality Index** لتحديد مدى إشتراك الشركة على المستوى الدولي، ويتم التعبير عن هذا المؤشر باستخدام المتوسط العام لثلاثة متغيرات رئيسية هي: نسبة المبيعات الخارجية إلى إجمالي مبيعات الشركة، نسبة الأصول في الخارج إلى إجمالي أصول الشركة، ونسبة العمالة في الخارج إلى إجمالي عمالة الشركة.[1]

وقد حاولت بعض الدراسات زيادة عدد المتغيرات المستخدمة في قياس درجة تدويل الشركات، وذلك بهدف التعبير عن كافة العوامل المؤثرة على عملية تدويل الشركة، عن طريق إضافة متغيرين آخرين إلى المؤشر السابق وهما: الخبرة الدولية للإدارة العليا للشركة، والتنوع الجغرافي للأنشطة الدولية للشركة.

1 ليلى جاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص11.

المطلب الثاني: دوافع التدويل

يوجد العديد من الدوافع للتوسع الدولي للمؤسسات، البعض منها إستراتيجي في طبيعته والآخر تفاعلي، وكمثال للدافع الإستراتيجي إستغلال السوق الأجنبية، أو إكتساب معلومات جديدة في هذه السوق. أما الدافع التفاعلي هو الحاجة لخدمة العملاء الأمر الذي إنتشر بالخارج وهنا نرى أهم الدوافع للإنتشار بالخارج:[1]

1. البحث عن فرص النمو من خلال تنوع السوق:

ترتفع بشدة فرص الأسواق الجديدة بالخارج فالكثير من المؤسسات –جيلات، وسيمنز، وصوني، وبيجون على سبيل المثال. تستمد أكثر من نصف مبيعاتها في الأسواق العالمية بالإضافة إلى فرص البيع بالخارج والتي لا يمكن مقارنتها بالبيع محليا فمن الممكن أن تستمر السوق الخارجية في تسويق المنتج أو الخدمة في حين وصولها إلى مرحلة الإشباع بالسوق المحلية، وكمثال على ذلك مؤسسة نستلي "**NESTLE**" طورت بسرعة نشاطها خارج سويسرا نظرا لضيق السوق المحلي وهذا نظرا لكون معدل نمو السكان يقل عن معدل نمو المنتج (المبيعات).[2] هذا التحول إلى السوق الأجنبي يعتبر جذابا خاصة في الأسواق التي مازالت في مراحل نموها الأولى.

2. الحصول على أعلى الهوامش والأرباح:

بالنسبة للعديد من المنتجات والخدمات فإن نمو الأسواق بالدول ذات الإقتصاد المتطور يكون بطيئا حيث أن المنافسة شديدة مما يجعل هامش الربح الذي تحصل عليه الشركات ضئيلا، بالمقارنة مع الأسواق الأجنبية التي دائما ما يكون حجم وصول الخدمات إليها محدودا (مثل الأسواق الجديدة سريعة النمو) أو أن تكون محرومة من تلك الخدمات (مثل الدول ذات الإقتصاد النامي). إن عدم وجود منافسة قوية مصحوبة بإرتفاع الطلب بالأسواق يعطي الفرصة للشركات بفرض هوامش ربح عالية مقابل ما تقوم بتقديمه.

1. إس. تامر كافوجيل، جاري نابت، جون ر. ريزينبرجر، المعاملات التجارية الدولية، ترجمة صائغ عالمية ناشرون، توزيع مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 2014، ص.ص19،21.
2. فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية –حالة المؤسسات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2006/2005، ص125.

3. إكتساب أفكار جديدة حول المنتجات والخدمات والأساليب التجارية:

يتميز السوق العالمي بوجود منافسين أقوياء وعملاء متعددي الإحتياجات، كما أن المناخ الأجنبي الفريد يقدم للشركات أفكارا جديدة للمنتجات، ونشاطات وأساليب تجارية حيث أن تجربة القيام بأعمال بالخارج تؤهل الشركات لإكتساب ما يساعدها من معلومات لتطوير أداء المؤسسة من كفاءة وفاعلية.

4. قدرة أفضل على خدمة العملاء المميزين الذين إنتقلوا إلى الخارج:

تحت مظلة الإقتصاد العالمي قامت كثير من الشركات بالإنتشار دوليا بتقديم خدمة أفضل لعملائها الذين إنتقلوا إلى الأسواق الأجنبية، ومثال على ذلك عقب قيام شركة نيسان بإفتتاح أول مصنع لها في بريطانيا، قام موردو قطع الغيار اليابانيون بنقل أعمالهم هناك.

5. الإقتراب من مصادر التوريد والإستفادة من المصادر العالمية أو إكتساب مرونة في الحصول على مصادر الإنتاج:

فالشركات التي تعمل في مجال الصناعات الإستخراجية كالبترول، والتعدين والحراجة كونت كيانات عالمية في أماكن وجود هذه المواد الخام. قامت على سبيل المثال شركة ألكوا **Alcoa** لإنتاج الألمنيوم، بإفتتاح مصانع لها في البرازيل، وغينيا وجاميكا ومناطق أخرى لإستخراج مادة التوكسيت التي ينتج منها معدن الألمنيوم من هذه المناجم المحلية، كذلك قامت بعض الشركات بالتدويل للحصول على مجال أوسع لتمويل قواعدها.

فشركة دل **Dell** للكمبيوتر أقامت مصانع لها في آسيا وأوروبا وأمريكا وهو ما أتاح لإدارتها الإنتقال السريع للإنتاج من منطقة إلى أخرى، تلك المرونة منحت شركة دل ميزة تنافسية بين منافسين أقل مرونة، تلك الميزة مكنت شركة دل من التفوق بمهارة على منافسيها والتحكم في تقلبات أسعار صرف العملات.

6. الحصول على أقل تكلفة أو عوامل ذات قيمة أفضل للإنتاج:

مكنت العولمة الشركات من الحصول على رأس المال، والتكنولوجيا، ومهارة الإدارة، وعمالة منخفضة الأجر، وجودة عالية، و قيمة أفضل. مثال ذلك قيام بعض شركات الكمبيوتر التايوانية بإنشاء شركات تابعة لها في الولايات المتحدة للحصول على رأس المال بأقل تكلفة، فمن المعروف أن الولايات المتحدة هي مركز للعديد من مصادر رؤوس الأموال في قطاع التكنولوجيا المتطورة كسوق الأوراق المالية ومضاربة الرأسماليين والذي بدوره قام

بجذب عددا لا حصر له من الشركات الأجنبية بهدف الحصول على دعم مادي، كما أن من أكثر الأمور شيوعا مضاربات الشركات بالخارج بحثا عن عمالة منخفضة الأجر أو متميزة وقد إتبعت شركة **Canon** اليابانية هذا النمط حيث قامت بنقل الكثير من إنتاجها إلى الصين للإستفادة من العمالة المتميزة والمنخفضة الأجر.

7. تطوير إقتصاد واسع المصادر والإنتاج والتسويق والبحث والتطوير:

إن الإقتصاد القائم على وفرة حجم الإنتاج يقلل من تكلفة سعر الوحدة فمثلا تكلفة إنتاج 100.000 كاميرا أقل بكثير من إنتاج 100 كاميرا فقط. إن الإنتشار دوليا يزيد من قاعدة عملاء الشركات، وبالتالي يزداد حجم المنتجات التي تقوم بتصنيعها، تعتمد كلفة الوحدة على حجم الكمية المنتجة فكلما زاد الإنتاج قلت تكلفة الوحدة، كما أن الإقتصاد الواسع مصاحب لعمليات البحث والتطوير، والمصادر، والتسويق، والتوزيع وخدمة ما بعد البيع.

8. مواجهة المنافسة العالمية بأكثر فاعلية وإحباط تزايد التنافس في السوق المحلية:

المنافسة الدولية في زيادة بدخول المنافسين من الشركات متعددة الجنسيات التي تغزو الأسواق في جميع أنحاء العالم، ويمكن للشركات أن تعزز موقعها التنافسي لمواجهة المنافسين في الأسواق العالمية أو إقتحام دول المنافسين بطريقة إستباقية لزعزعة مثل هذه الشركات وإعاقتها وكمثال لذلك ما قامت به شركة كاتربيلر **Caterpillar** بالدخول إلى اليابان كمنافس رئيسي لشركة كوماتسو **Komatsu** التي أنشأت عام 1970 في صناعة معدات الحفر، إن التحرك الوقائي لشركة كاتربيلر أعاق التوسع الدولي لشركة كوماتسو اليابانية، لو لم تتصرف شركة كاتربيلر تجاه الشركة اليابانية على هذا النحو لإعاقة تطورها باليابان، والسوق الداخلية لليابان، لكانت واجهت شركة كاتربيلر منافسا أكثر قوة.

9. الإستثمار مع شريك أجنبي ذي شراكة مجزية:

إن الشركات العالمية تقوم بعمل إستراتيجي للإستثمار والمغامرة بالخارج، والمشاريع المشتركة أو المشاريع القائمة على التحالفات مع شريك أجنبي فعال يمكن أن يؤدي إلى منتج جديد وأخذ مكانة في السوق المستقبلية أو تحقيق أرباح على المدى الطويل، مثال على هذا، شركة بلاد آنديكر **Black and Decker** والتي قامت بمشروعات مشتركة مع شركة باجاج **Bajaj** الهندية للتجزئة لتضع لنفسها مكانة ضمن خريطة المبيعات بالأسواق

الهندية الواسعة، كذلك فإن الشركة الفرنسية لصناعة الكمبيوتر جروب بول **Groupe Bull** دخلت في شراكة مع شركة توشيبا اليابانية لإكتساب رؤى لتطوير الجيل القادم مع تكنولوجيا المعلومات.

10. تخصص المؤسسة:

إن تخصص مؤسسة ما في قطاع أو صناعة معينة، يدفعها دائما إلى البحث عن أسواق كثيرة، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى الأسواق الأجنبية، لأنه حقيقة بالنسبة لبعض النشاطات الخصوصية لا يمكن للمؤسسة أن تكتفي بالقطر الوطني، بفعل قلة الزبائن المحتملين، وكمثال على ذلك: شركة "**CELLETTE**" ومهمتها صناعة رخام شامل "**Marbre Universel**" وهي أداة رئيسية لهيكل السيارة (**Carrossier**) الذي يسمح بمراقبة السيارات التي تعرضت لحادث حيث تعمل في قسم ضيق ولهذا لا يمكنها الإقتصار على السوق المحلي، بل لابد عليها من العمل على الصعيد العالمي.[1]

11. الإستفادة من التكنولوجيا (الدخول إلى التكنولوجيا):

إن المؤسسات التي تبحث عن تحقيق عرض جيد ومتميز عن المنافسين، ما عليها إلا حيازة تكنولوجيا رفيعة، ويتم ذلك بتتبع كل المستجدات التكنولوجية التي تهم المؤسسة وبالأخص في القطاع الذي تنشط فيه ولهذا نجد في بعض الأحيان أن المؤسسة تتوجه إلى الأسواق العالمية من أجل الوصول إلى تكنولوجيا عالية غير متوفرة في البلد الأصلي، وهنا تسعى المؤسسة عند إختيارها لعملية تكنولوجية معينة، البحث عن أفضل تكنولوجيا متاحة في العالم من أجل ضمان الحصول على ميزة تنافسية، وعادة ما تحدث هذه الإختراعات والتكنولوجيات في أسواق ثلاثية (اليابان، أمريكا وأوروبا) وهذا ما يعني ضرورة وأهمية تواجد المؤسسة داخل هذه المجمعات، بما يسمح لها بمتابعة التكنولوجيا سواء بتوطين مخابر البحث من أجل نقلها أو تقليدها فيما بعد وهو ما قامت به الشركة الكورية (**Samsung**)، حيث تمركزت في كاليفورنيا في ما يسمى وادي السليكون (**SiliconValley**) للإستفادة من التكنولوجيا العصرية للحاسبات الآلية في فترة لم يكن يصنع فيها إلا المذياع، وهو الشأن كذلك بالنسبة للشركات اليابانية.[2]

1. طويل آسيا، المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة، قطاع البتروكيماويات –دراسة حالة مؤسسة سونطراك- أوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص133.
2. نفس المرجع السابق، ص133.

المطلب الثالث: مخاطر التدويل

على الرغم من الدوافع والعوامل التي تساعد وترغب الشركات في تدويل نشاطها، لكنها تجد نفسها أمام مخاطر عديدة ومتنوعة والتي من بينها:

1. متطلبات العولمة والإستثمار خارج البلاد: وتتمثل في:[1]

- القدرة على التمويل (نقص الموارد المالية).
- المقدرة التقنية (إنخفاض القدرة التكنولوجية).
- عدم وجود برنامج حكومي لدعم العولمة (مساعدات مالية، ضمانات، تأمين، تمويل، زيارات لدراسة السوق).
- إختلاف سعر الصرف والفوائد على القروض.
- إرتفاع تكلفة العمالة بالأسواق الأجنبية.

2. المنافسة:

- المنافسة من المنتجات في الأسواق المستهدفة.
- المنافسة في فروع الشركات الأجنبية الأخرى لهذه الأسواق.

3. الطلب في السوق المحلي:[2]

- القدرة على تلبية الطلب بالكم المطلوب بشكل مستمر.
- القدرة على تلبية الطلب بالجودة المطلوبة بشكل مستمر.
- القدرة على تنمية السوق وفتح أسواق جديدة.

1. منير نوري، التسويق الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص143.
2. نفس المرجع السابق، ص144.

- نقص المعلومات عن فرص الإستثمار.

4. المعرفة بقوانين وضوابط الإستثمارات بالأسواق المستهدفة:

- نقص المعرفة والمعلومات عن قوانين الإستثمار.
- القيود المفروضة على التجارة.

5. القدرة على التكيف مع الأسواق:[1]

- المشكلات الناشئة عن إختلاف اللغة والثقافات والعادات.
- المشكلات الناتجة عن صعوبة إختيار وكلاء أو موزعين بالسوق المستهدف.

6. صعوبة تقدير التكاليف:

خطر عدم التقدير الجيد للتكاليف، وعدم قدرة المؤسسة على جمع معلومات مؤكدة عن البيئة الدولية ومراقبتها وأيضا التقدير السيء للتكاليف والإيرادات المتوقعة من الأسواق المستهدفة قد يوقعها في مشاكل عديدة، وقد ينشأ خطر التكلفة من:[2]

- وجود تكاليف خفية لدخول السوق الدولية.
- التقييم السيء لتكاليف التصدير للأسواق المستهدفة نظرا للتقييم السيء للمزايا التنافسية للمنافسين، التحالفات الموجودة في الأقاليم الخارجية بين الشركاء المحليين والأجانب والخواص الأجانب.
- التقييم السيء للتكاليف الأخرى بسبب البعد الجغرافي مثل (تكلفة النقل والإعلان) والبعد الثقافي (تعدد اللغات والثقافات، والتطور الإقتصادي).

1. عبد السلام أبو قحف، دراسات في إدارة الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص57.

2. Corrine Pasco Behro, Op.cit, P:32.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن نميز بين نوعين من أخطار التدويل، وتتمثل أساسا في الأخطار الإقتصادية والأخطار السياسية:

فالأخطار الإقتصادية ناتجة عن عدم إستقرار أسعار الجملة وتقلب السياسة النقدية والمالية المتبعة، وعجز (القروض والإستثمارات) الديون وآجال تسديدها، وكذا إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، الإجراءات الحمائية مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى أخطار أخرى كظهور منافسين جدد يمتلكون مزايا تنافسية، تغيير في قنوات التوزيع، تغيير في سلوك المستهلكين.[1]

في حين تنشأ المخاطر السياسية بسبب التغيرات في الأوضاع السياسية في البلدان المصدرة والمستوردة مثل: الإستقرار السياسي للدولة المضيفة مثل الحروب الأهلية، تغيرات النخب السياسية الحاكمة وأيديولوجياتها، الحروب بين دولتين أو عدة دول، إحتمالات حدوث تأميم أو مصادرة أو الإستيلاء على الشحنات.[2]

وتؤثر هذه القيود والتغيرات السياسية في التجارة الدولية ليس فقط مع الدول المعادية وإنما أيضا مع البلدان الصديقة، ويمكن تجنب بعض هذه المخاطر الدولية أو تخفيضها عن طريق الإختيار الدقيق للبلدان، كذلك اللجوء إلى تأمين المؤسسات أو طلب معدل عائد مرتفع من البلدان التي توجد فيها مخاطر إستثنائية يمكن أن يوفر غطاء لبعض من هذه المخاطر.[3]

وتختلف المخاطر حسب طريقة ودرجة التوسع في السوق الدولية، لذلك يستحسن عدم التسرع في إتخاذ قرار الدخول فالمعلومات المتوفرة قد لا تتناسب وإحتياجات المؤسسة مما يوجب الإعتماد على مصادر متعددة للحصول على معلومات أكثر دقة، وبالنسبة للأسواق القريبة يفضل السفر إليها وقضاء عدة أيام ومقابلة أشخاص مؤهلين يعطون فكرة جيدة للمؤسسة حول الحواجز والإمكانات الموجودة.[4]

ويمكن أن نحصر بشكل أساسي أهم المخاطر التي تعترض عملية تدويل المؤسسات في الشكل التوضيحي التالي:

1. Jean Pierre Helffer, Jaques Orsoni, « Marketing », 5éme édition, Vuibert, Paris, 1998, P: 190.
2. Jameel Ahmed Khader, International Marketing Management, 1ére édition, Dar Wael Printing-Amman, 2002, P: 251.
3. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص252.
4. Eric de Fontgalland, Intelligence des marchés et développement International, Hermes sciences, Paris, 2005, P:79.

الشكل رقم (06): المخاطر الأربع في تدويل المؤسسات

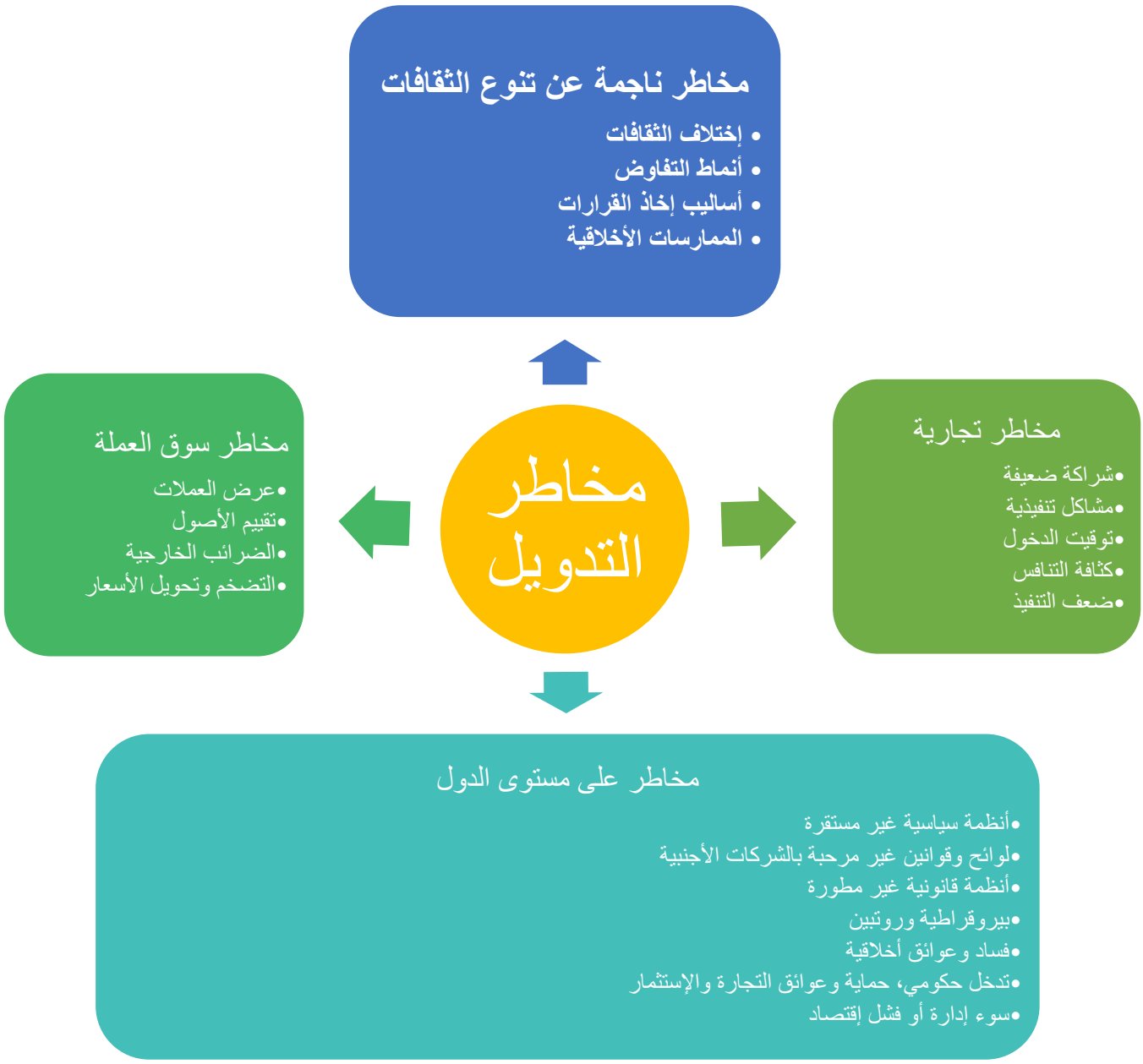

المصدر: إس. تامر كافوجيل، جاري نايت، جون ر، ريزينبرجر، المعاملات التجارية الدولية، ترجمة صائغ عالمية ناشرون، توزيع مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، لبنان، 2014، ص13.

المطلب الرابع: نماذج مراحل التطور الدولي للمؤسسة

مهما كان حجم ومكانة المؤسسة فإنها تمر بمراحل حتى تتطور إلى مؤسسة عالمية قادرة على دخول الأسواق العالمية، وعلى الرغم من تعدد النماذج التي تناولت عملية تدويل المؤسسة، إلا أنها تتفق جميعا على وصف التدويل بأنه عملية تدريجية، ومن أهم هذه النماذج ما يلي:

1. نموذج المراحل:

تعد عملية التدويل في هذا النموذج عملية تدريجية تؤدي إلى زيادة التنوع الجغرافي وعدد الأسواق التي تعمل بها، مع زيادة حجم المعرفة والموارد الموجهة داخل السوق،[1] لذا تبدأ المؤسسة بالسوق المحلي أولا، لتتخذ فيما بعد قرار التوسع دوليا بالعمل داخل الأسواق القريبة أولا أو الشبيهة بها بهدف الحفاظ على أدنى حد من المخاطر في ظل ثبات العناصر الإقتصادية والعملية المحيطة بعملية التدويل، ومع إكتساب المعرفة والخبرات تزيد المؤسسة توسعها بإتجاه الأسواق البعيدة أو المختلفة.

ويتأثر التدويل بمجموعة العوامل الآتية:[2]

- الإلتزامات السوقية التي يقصد بها حجم الموارد المادية والبشرية التي توجهها المؤسسة إلى السوق.[3]
- المعرفة السوقية التي تشمل معرفة ظروف السوق والقدرة على تحديد الفرص والتهديدات.
- أنشطة العمل الحالية التي تزيد من فرصة إكتساب المعرفة من خلال الممارسة.
- مقدرة المؤسسة على تحمل المخاطر المستقاة من نقاط قوتها وكفاءة منظميها في إتخاذ القرارات.

2. النماذج ذات الصلة بالإبتكار:

تبدي الكثير من المؤسسات تخوفها من تدويل نشاطها فتركز توجهاتها على السوق المحلي إلى حين إعادة ترتيب مواردها وأولويات العمل بها بما يعزز التوجه نحو التدويل فتبدأ أولا بالأسواق القريبة بالإعتماد على نمط التصدير عبر مراحل والإنتقاء بينها بناءا على تحليل المعلومات والبيانات المتاحة عن الأسواق الدولية الأخرى،

1. سي بي راو، العولمة الكونية وأبعادها الإدارية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص.ص107،114.
2. ليلى جاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص20،22.
3. سي بي راو، مرجع سبق ذكره، ص101.

وعنصر المخاطرة المرتبطة بعملية التدويل، وما يترتب عليه من تغيير في توجهاتها على المستوى الدولي، لتدفع فيما بعد درجة الإهتمام بالتصدير لإكتسابها الخبرة التي تؤهلها للإنتقال إلى مراحل أخرى.

ويلاحظ أن هذا النموذج يركز أكثر على المراحل الأولية في عملية تدويل المؤسسة بإعتبارها مراحل تجريبية تكسبها الثقة أكثر بنجاح هذه الإستراتيجية، والقدرة على المفاضلة بين البدائل وعليه يتوقف بدء عملية التدويل على زيادة الطلب على منتجات المؤسسة في الأسواق الدولية مقارنة بالأسواق المحلية.[1]

3. نموذج الشبكة:

يركز هذا النموذج على تحليل شبكة العلاقات التبادلية(*) والروابط الأمامية والخلفية الفنية والإدارية والإقتصادية التي تربط بين المؤسسات المختلفة على المستوى الدولي، وذلك بإعتبار أن حجم وموارد المؤسسة غير كافية وحدها للقيام بعملية التدويل، ويعتمد النموذج على التفاعل داخل شبكة من العملاء والمنافسين والموردين ومع العائلات ووكالات الدعم المختلفة الخاصة والعامة حتى يمكن زيادة درجة معرفة المؤسسة بالأسواق الدولية وزيادة حجم الإلتزام بداخلها.

ويتوقف بدء عملية التدويل على الوقت الذي تستغرقه المؤسسة في بناء علاقات مع الشبكات الأخرى وموقعها داخل الشبكة الذي يمكن تحديده من خلال الجدول التالي:

1. زرزور براهمي وعبد الحميد حفيظ، دور الشراكة في تدويل إقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفاط (SOMIPHOS)، الملتقى الدولي: آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص06،08.

(*) تنقسم العلاقات التبادلية داخل الشبكات إلى علاقات مباشرة تتم بين مؤسستين مباشرة وعلاقات غير مباشرة تتم بين مؤسسة وأخرى من خلال طرف ثالث.

الجدول رقم (06): موقع المؤسسة داخل الشبكة

درجة تدويل باقي المؤسسة / درجة تدويل المؤسسة		درجة تدويل باقي المؤسسات في الشبكات	
		منخفض	مرتفع
درجة تدويل المؤسسة	منخفض	• وجود علاقات دولية ضعيفة. • تركيز المؤسسة على حجمها ومواردها. • الاتجاه إلى الأسواق القريبة. • الاعتماد على التصدير من خلال الوكلاء. • السعي لتحقيق التوازن بين الموارد الداخلية للمؤسسة والفرص المتاحة دوليا.	• تتمتع المؤسسة بعلاقات دولية ضعيفة. • ارتفاع الاستثمارات المحلية للمؤسسة. • إقامة المؤسسة لعلاقات غير مباشرة مع الشبكات الأجنبية. • انتشار منتجات المؤسسة من خلال المؤسسات الأخرى.
	مرتفع	• امتلاك المؤسسة للخبرة اللازمة لبناء العلاقات الدولية لارتفاع درجة تدويلها. • قدرة المؤسسة المختلفة على تجميع الموارد في الأسواق. • صعوبة التحول إلى الشبكات المتماسكة.	• درجة عالية من التدويل. • تمكن المؤسسة من تحقيق تكاملات دولية. • اعتماد المؤسسة على الاستثمارات المباشرة. • اعتماد المؤسسة على البحث والتطوير.

المصدر: ليلى جاء وآخرون، دراسة تدويل الشركات المصرية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مصر، فيفري 2006، ص27.

إلا أن درجة المخاطرة ضمن النموذج كبيرة لإرتباطها بإنشاء العلاقات التراكمية مع المؤسسات الأخرى داخل الشبكات الدولية والحفاظ عليها وتطويرها أو هدمها والتي تأخذ الوقت والجهد مع إرتفاع إحتمال عدم إستمرار تلك العلاقات في الأجل الطويل.

4. النموذج الإنتقائي:

تركز المؤسسات للقيام بعملية التدويل ضمن هذا النموذج على كافة الأنشطة المولدة للقيمة المضافة على المستوى الدولي، خاصة تدفقات الإستثمارات التي تتطلب توافر ثلاثة مزايا، يتمثل أهمها في الآتي:[1]

- تتمتع المؤسسة بمزايا الملكية في الأصول، تكلفة الإنتاج، قدرة المؤسسة على إنشاء وإدارة شبكات الإنتاج والتوزيع من خلال التصاريح، عقود الإنتاج، المشروعات المشتركة.
- تتمتع المؤسسة بمزايا خاصة بالسوق مثل: كبر حجم السوق، إمكانية استخدام السوق، مركز لأسواق مجاورة، التسويق، التكنولوجيا.
- تتمتع المؤسسة بمزايا كفاءة الإدارة والقدرة على تشغيل الموارد في الأسواق الدولية، وتخفيض تكاليف المعاملات.

وتتوقف مخاطر التدويل على إستمرار مزايا الملكية والمزايا الذاتية للمؤسسة خلال الفترات الزمنية المختلفة وكذلك إستقرار أوضاع الأسواق الدولية.

5. نظرية المؤسسات ذات البداية الدولية:

تعتمد المؤسسات ذات البداية الدولية على التكنولوجيا الحديثة لإكتساب ميزة تنافسية تمكنها من مباشرة النشاط الدولي مع بدء عملها بصورة مباشرة، مستغلة التغير في ظروف السوق الدولية مع إتفاقيات التجارة الحرة وإنخفاض القيود والحواجز الجمركية، وهي إذن تعتمد على كفاءات إدارية لتخطيط وإدارة أنشطتها في الأسواق الدولية وحجم الموارد المتاحة لديها وقدرة إستجابتها للتغيرات في بيئة الأعمال.

وبالنظر إلى المزايا والقرارات التي تمتلكها المؤسسات ذات البداية الدولية يمكن إيجاد مؤسسات صانعة للأسواق الدولية الجديدة مستغلة في ذلك التفاوت بين تكاليف الإنتاج، التشغيل، أسعار المنتجات، تكاليف النقل وشبكات من العلاقات للنفاذ لعدد أكبر من الأسواق المتواجدة في مختلف الدول، فهناك مؤسسات أخرى

1. رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2007، ص.ص53،54.

لها ميزة تنافسية بخدمة مجموعة محددة من المستهلكين في مناطق محددة، وأخرى تستغل مواردها المتاحة والموارد الأخرى المتواجدة في أسواق جديدة من خلال إنشاء شبكات الأعمال على المستوى الدولي.[1]

6. المدخل المنظمي:

لا يتوقف نجاح مؤسسة على الموارد التي تمتلكها وحسب وإنما تتوقف أيضا على المنظم الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التدويل، والذي يقصد به الفرد أو مجموعة الأفراد القادرة على تأسيس وإدارة المشروعات التي تعمل عبر الحدود، وتحمل المخاطر المرتبطة بها، والمتسم بالخصائص الآتية:[2]

- القدرة على التحكم في موارد المؤسسة بالأسواق الدولية.
- القدرة على إدارة الإستراتيجية لوحدات وفروع المؤسسة.
- القدرة على إكتشاف وإستغلال الفرص المتاحة في الأسواق الدولية.

وعليه فإن قدرة المنظم على فهم نقاط قوة وضعف المؤسسة في إطار محيطها الخارجي تمكنه من الإجابة على الأسئلة التي يوضحها الشكل الموالي لإتخاذ قرار إستراتيجي.

1. ليلى جاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص30،31.
2. نفس المرجع السابق، ص32.

الشكل رقم (07): الأسئلة المحددة لنمط التدويل

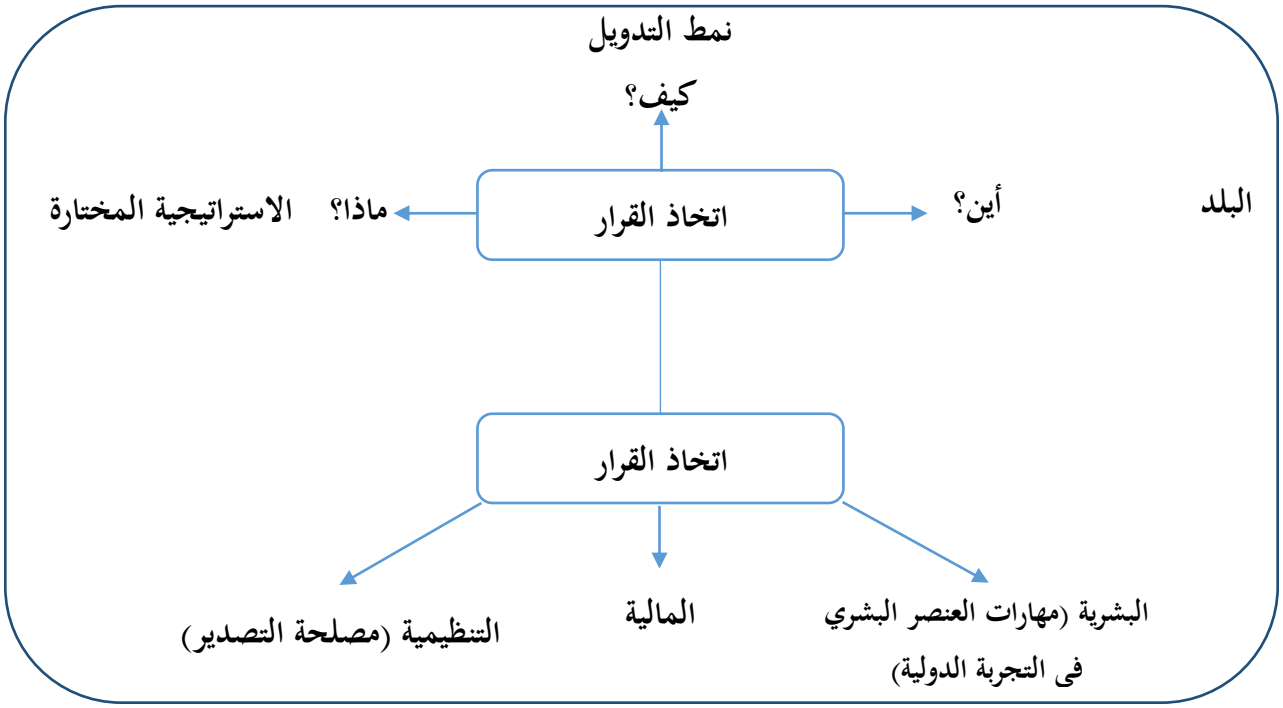

Source: Jean.Paul Lemaire, Stratégie d'internationalisation, Dunod, Paris, 1997, P:106.

فالمنظم مطالب بتحليل مختلف الجوانب للإجابة على الأسئلة الآتية:

- أين نحن؟ تحليل الموقع التنافسي للمؤسسة.
- إلى أين يمكن الذهاب؟ تحليل المحيط.
- إلى أين نريد الذهاب؟ تحليل طموحاتنا الذاتية ونظام قيمنا.
- إلى أين يمكن الوصول؟ تحليل نقاط قوة المؤسسة ونقاط ضعفها.

في الأخير يمكن القول أنه مهما إختلفت النماذج والنظريات المفسرة لعملية تدويل المؤسسات إلا أن معظمها يشترك في نقطة ضرورة تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمؤسسة لغتخاذ قرار العمل على المستوى الدولي، هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): مراحل القرار الاستراتيجي على المستوى الدولي

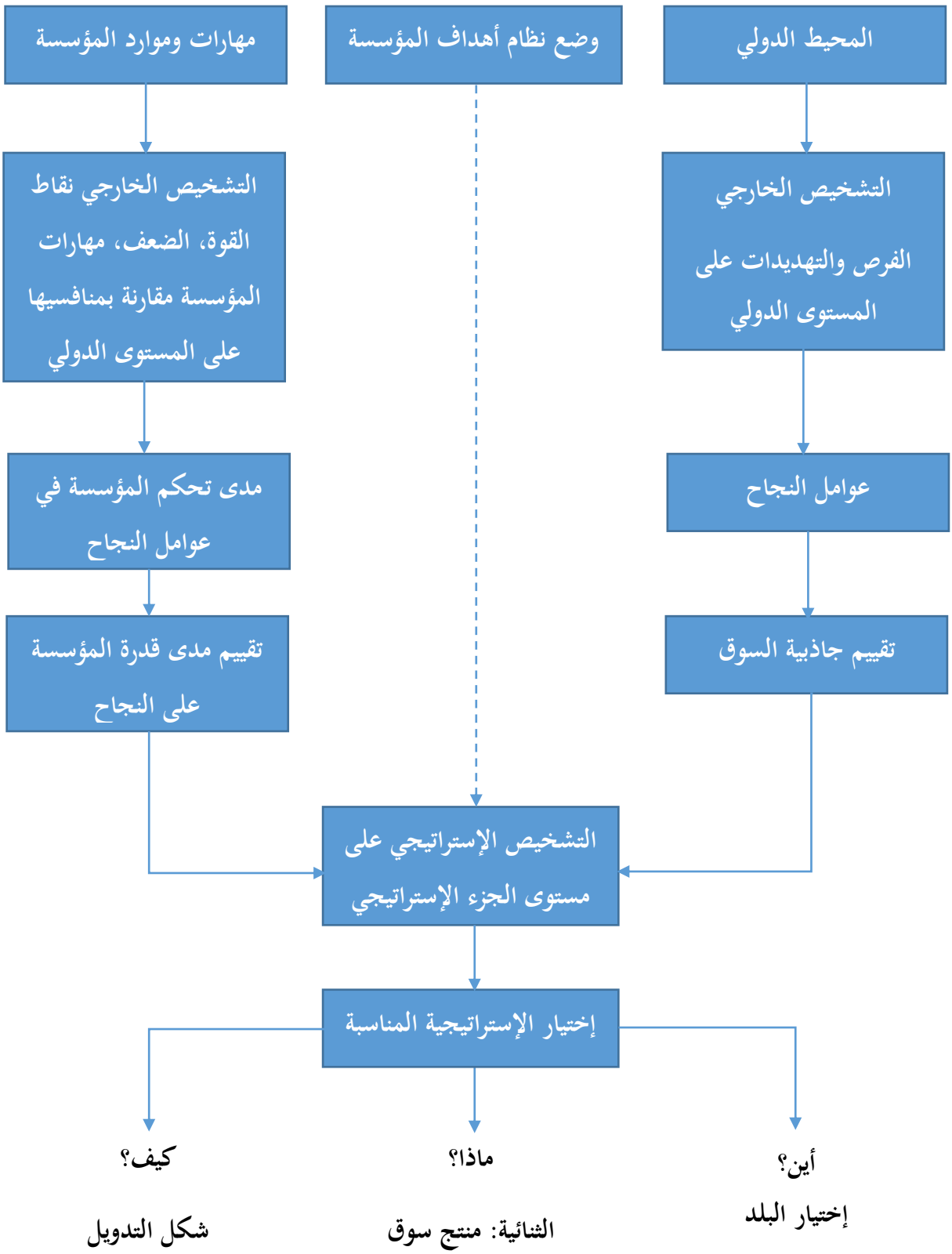

Source : Natalie Prime, Jean Usimier, Marketing International, Vuibert, Paris, 2003, P:87.

المبحث الثاني: أشكال النفاذ إلى الأسواق الدولية

تستطيع المؤسسة تسجيل حضورها في الأسواق الدولية من خلال إختيار واحد أو أكثر من البدائل التنظيمية المتاحة لديها والتي تمنحها أكبر قدر من السيطرة على عملياتها، ويعد قرار التوسع في الأسواق الدولية من القرارات الإستراتيجية لما له من أثر على باقي قرارات المؤسسة.

المطلب الأول: التصدير

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في إختراق الأسواق الأجنبية، لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر، ونجد معظم المؤسسات تبدأ توسعها من خلال إعتمادها على عملية التصدير ثم تنتقل إلى أساليب أخرى لخدمة السوق الأجنبي، فهي تعتبر المرحلة الأولى التي تمر بها المؤسسة نحو التدويل، كما أنها الطريقة الأفضل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تقلل من مخاطر التعامل دوليا عن طريق تصدير منتجاتها المصنعة محليا إلى الأسواق الدولية.

1. التصدير المباشر:

يحتل التصدير المباشر المكانة الأولى في نشاط الشركات عبر العالم، خاصة تلك التي يمتاز نشاطها بميزة تنافسية داخل بلدها الأم.

تضمن المؤسسة في إطار التصدير المباشر خلق علاقات تجارية في الخارج، التصدير المباشر يتيح غالبا تحقيق تحكم أفضل لتسويق المنتجات والخدمات المصدرة من قبل المؤسسة، ولهذا يمكن أن تختار البيع المباشر لزبائنها، كما يمكن أن تقوم بتوكيل بيع منتجاتها وخدماتها للوكلاء المحليين بالخارج، وتتم عملية التصدير من خلال القنوات التالية:[1]

1.1. الممثل في الخارج:

وهو موظف للمؤسسة المصدرة بموجب عقد عمل يحدد بدقة أجل وشروط نشاطها، مهمته تمثيل المؤسسة في الأسواق الخارجية، إستلام الطلبيات، تزويد المؤسسة بالتطورات المستجدة في السوق كدخول منافسين

1. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص136.

جدد، سياستهم التجارية، بعث منتجات جديدة...الخ، إقتراح الوسائل الترويجية لتحفيز المبيعات والمشاركة في التظاهرات التجارية مثل المعارض، الصالونات، كما يقوم أيضا بتقديم خدمات ما بعد البيع.[1]

2.1. الوكيل التجاري:

الوكيل التجاري في البلدان المستوردة هو تاجر مكلف من الشركة المصدرة، يرتبط بالمؤسسة بواسطة عقد وكالة (حصري) الأمر الذي يمنحه حق التفاوض على الأعمال تحت اسمه الخاص،[2] في منطقة جغرافية محددة، يعمل الوكيل التجاري بصفة مستقلة لكن تبقى المؤسسة مسؤولة قانونيا في حالة النزاعات، ومن وظائفه: البحث عن الزبائن، التفاوض وترويج المنتجات، الشحن أو تحويل الطلبيات إلى المصدر...الخ.

3.1. فرع الجمعيات الدولية أو الخارجية (المؤسسة التابعة):

يمكن لهذا الأسلوب أن يعزز من حضور وسيطرة المنتج أو المصنع في السوق الدولية أو الأجنبية من خلال إقامة فرع في الخارج يختص بالمبيعات الدولية ويتعامل بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات مما يساهم في الترويج للمنتجات بشكل كبير.[3]

لقد أصبح التصدير واحد من الأنشطة الإقتصادية الأسرع نموا في الأسواق الناشئة، وتجاوز بإستمرار معدل النمو في الناتج الإقتصادي العالمي خلال العقدين الماضيين[4] والهدف المشترك لكل البلدان هو زيادة الصادرات حيث تحظى تنمية الصادرات بأهمية كبيرة من قبل كل من صانعي السياسات العامة والشركات، ويرجع ذلك أساسا إلى المنافع العائدة للإقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي والمستمدة من التجارة الخارجية.

1. Boronad Vet et autres, Commerce International Marketing et Négociation, Bréal Rosney, France, 1998, P:250.
2. Ulrike Mayrhofer, Management stratégique, Edition economica, Paris, 2004, P:108.
3. زرزار العياشي وبراك حنان، مرجع سبق ذكره، ص128.
4. Zafar U.Ahmed, Craig C.Julian, Abdul J. Mahajar, Export barriers and firm internationalisation from an emerging market perspective, (Emerald, Journal of Asia business studies, Vol.3, No.1.2008), PP33-41.

وهناك العديد من العوامل التي تجعل من النشاط التصديري ضرورة ملحة للدول وبخاصة الدول النامية وهي:[1]

- المساهمة بشكل إيجابي في الميزان التجاري.
- إستغلال الموارد المحلية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.
- إنخفاض الطاقة الإستيعابية للسوق المحلية.
- الحاجة لتخفيض نسبة البطالة.
- الحصول على العملات الأجنبية.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي.
- زيادة معدلات النمو والرفاهية الإجتماعية والإقتصادية.
- المساهمة في تراكم رأس المال.
- المساهمة في زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- إن الموارد الطبيعية تتوزع بشكل غير متساوي بين الدول وبدون نشاط التصدير تصبح هذه الموارد قليلة المنفعة.
- يعتبر طريقة فعالة للتغلب عن الظروف الإقتصادية (الكساد).
- يلعب التصدير دورا كبيرا في الدول النامية من خلال مساهمته في نمو الدخل القومي وإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الحصول على العملات الصعبة.
- تنمية الصناعات المحلية وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- رفع القوة الشرائية للمستهلك المحلي.

1. بوجمعة سمين، مرجع سبق ذكره، ص185.

- زيادة أجور العاملين في صناعة التصدير.
- إكتساب الإدارة خبرة في كافة المجالات.

2. التصدير غير المباشر:

يعد التصدير غير المباشر من أهم الإستراتيجيات التي تناسب المؤسسات التي تمارس عملية التدويل لأول مرة، حيث يساعدها على تجنب الكثير من المخاطر، ويجعلها تتعلم كيفية الدخول للأسواق المالية، بتجنب عدم المعرفة المصاحبة لبداية هذه التجربة.

يتم التصدير غير المباشر بإستخدام الوسطاء، بحيث تقوم مؤسسة ما بتعهيد نشاطها التصديري إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجانب يعملون لحسابهم الخاص من أجل ضمان دعم وتعزيز منتجات المؤسسة في الأسواق الخارجية.[1]

وهناك عدة أنواع من الوسطاء نذكر منها:[2]

1.2. السمسار:

هو تاجر مستقل يقوم بالربط بين المنتج والمستورد والتوفيق بينهما لقاء رسم أو عمولة يتفق عليها الطرفان، ولا يتحمل السمسار أية مسؤولية مالية أو قانونية سوى قيامه بإنجاز بعض الإجراءات الخاصة بالوثائق والمستندات الخاصة بالتصدير.

2.2. المفاوض المصدر:

تتخذ مهمته في شراء منتجات مصنعة ثم بيعها في الخارج وذلك لحسابه الخاص.

3.2. شركة التجارة الدولية:

تلعب هذه الشركة دورا مهما في تطوير التبادل العالمي، وتتدخل بأشكال محددة في الشراء والبيع بالخارج لمواد لم تقم بتصنيعها سواء بالمقاولة أو أي شكل من أشكال المتاجرة، ويمكن الإعتماد عليها في بداية فترة

1. رضوان محمد العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص37.
2. زرزار العياشي وبراك حنان، مرجع سبق ذكره، ص128.

التصدير، أو من قبل المؤسسات التي تتردد بإمتلاك قسم خاص بالتصدير، وتقوم هذه المؤسسات بدور تعليمي والسماح للمصدرين القيام بأنفسهم بإدارة وظيفة التصدير بعد مضي فترة التدريب.

4.2. شركة إدارة التصدير:

حيث توافق مؤسسة وسيطة على أنشطة التصدير للمؤسسة الوطنية مقابل مبلغ معين، تتحمل غالبا جميع المخاطر والمشاكل التصديرية، ومن مزاياها: تقديم خدمات إضافية غير النشاطات البيعية كالإعلان أو الترويج، تزويد المنتج بالمعلومات لمعرفتها بالمتغيرات في مختلف الأسواق عن طريق الاتصال الدائم.

محاسن وعيوب التصدير غير المباشر:

تتميز أساليب التصدير غير المباشر بمزايا عديدة منها:[1]

- الوفرة والسرعة النسبية وسهولة العمل.
- إكتساب المؤسسة للخبرة والمعرفة وتكوين علاقات تجارية مع الشركاء المقيمين في الخارج.
- ضمان السرعة في توزيع المنتجات المصدرة وعدم الحاجة لتأسيس شبكة توزيع خاصة بالمؤسسة.
- تحمل الموزع الأجنبي عن المؤسسة إدارة وتمويل المخازن ومخاطر عدم الدفع (عجز الزبائن).
- تسهيل عملية تجميع البيانات والمعلومات الخارجية من قبل رجل التسويق أو ممثل المؤسسة في السوق الخارجي.
- عدم حاجة المؤسسة إلى تأسيس قسم تصدير أو فرع مبيعات دولية خاص بها أو الإستعانة بالوكلاء الأجانب.
- تقليل غحتمال إتخاذ قرارات خاطئة نتيجة تعاون وسطاء التسويق الدولي من خلال تقديم معرفتهم وخبرتهم للمؤسسة الأم.

1. رضوان محمد العمر، مرجع سبق ذكره، ص141.

أما الإنتقادات الموجهة لهذا الأسلوب هي:

- لا يتوجب إعلام المؤسسة عن المشتري النهائي لمنتجاتها، وبالتالي صعوبة إنفصالها عن الوسيط بدون تحمل خطر خسائر زبائنها.
- عدم الإلتزام بالبيع المتواصل يتضمن مخاطر كبيرة.
- صعوبة تكييف المنتجات مع تطور إحتياجات الزبائن نتيجة إبتعاد المصدر عن المستخدم النهائي.
- البيع بأسعار المستوردين.
- الإختيار الخاطئ للوسطاء يؤثر على دخول المنتجات للسوق.

3. التصدير المشترك:

هو تضامن عدة مصدرين ذوي إهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا بهدف تحسين أنشطتهم التصديرية، يسمح هذا الأسلوب بتوزيع التكاليف والمخاطر بين مختلف الشركاء، ويمكن أن يظهر بأشكال قانونية (التصدير المحمول **Piggy Back**، النشاطات الجماعية).[1]

1.3. التصدير المحمول:

يخص المؤسسات التي تعمل لدخول سوق جديد "العامل" تتعاقد مع مؤسسة أخرى تعمل أصلا في السوق "المحمول" والتي تقوم بتوفير منتجات لبنيتها الخاصة (شركات تابعة، قوة البيع...الخ) وبالمقابل يسمح الحامل للمحمول من الإستفادة من شبكة التوزيع الدولية، التصدير المحمول يضمن للحامل تحصيل الفوائد على الفور مقابل دفع إتاوات أو عمولات، كما يستفيد من تنظيم قوة البيع والمعرفة بالسوق بالنسبة للمحمول[2] مما يساعده على القيام بإجراءات تكييف منتجاتها بما يتلاءم مع الأنظمة وإحتياجات الأسواق الدولية، وبالتالي تمكينها من دخول الأسواق بسهولة وربح الوقت، أيضا تستفيد المؤسسة الحاملة من توسيع خطوط منتجاتها وتسويقها عبر شبكتها التجارية، ومن مخاطر هذا النوع من التصدير هو محاولة المؤسسة الكبيرة السيطرة على المؤسسة الصغيرة أو إهمال منتجاتها.

1. زرزار العياشي وبراك حنان، مرجع سبق ذكره، ص130.
2. A.Barelier et autre, Exporter Pratique du commerce International, 13ed, ed foucher, Paris, 1997, P:159.

نجاح هذه الطريقة يتطلب:

- المنتجات تكون فعلا سلع مكملة مما يساعد قوة البيع بالنسبة للمحمول على تشكيلها بسهولة وتحريكها.
- المؤسسات تكون متشابهة الحجم، بحيث تكون العلاقات متوازنة.

2.3. النشاطات الجماعية:

تقوم على أساس التعاون بين عدة مؤسسات راغبة بالتصدير، ويكون إقتصاديا وأكثر فعالية وماليا أكثر منفعة لسلسلة من الأعمال الفردية، والهدف منه هو التصدير بكثرة وبشكل أفضل، مع الإحتفاظ بالإستقلال المالي والقانوني للمؤسسة، كما أن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، وبالتالي سيكون البيع بسعر أفضل وفي أسواق أوسع. ومن فوائده تخفيض التكاليف، وتدريب الشركاء وكسب خبرة، وله آثار سلبية من بينها: فقدان بعض الفرص (الحد من المنافسة بين الأعضاء)، فقدان الفعالية والكفاءة التجارية، الشعور بعدم الثقة بين الأعضاء، عدم المساواة في ترويج المنتجات لمختلف الأعضاء وعجز بعض أعضاء الإتحاد عن الإستمرار.

المطلب الثاني: الإتفاقيات التعاقدية

وهي عبارة عن إرتباط طويل الأجل بين مؤسسة دولية ومؤسسة في دولة أخرى يلتزم بمقتضاها الطرف الأول بنقل التكنولوجيا وحق المعرفة إلى الطرف الثاني مع ضمان عدم قيام الطرف الثاني بإستثمارات مادية، ومن بين أشكال هذه التعاقدات ما يلي:[1]

1. عقود التراخيص:

عندما تجد المؤسسة التصدير غير فعال وتكون مترددة في الإستثمار المباشر خارجيا، قد يكون الترخيص حلا وسطا معقولا، والترخيص هو إتفاق يسمح للشركة الأجنبية بإستخدام أصول معنوية غير ملموسة (المعرفة الفنية والتكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، العلامة التجارية، براءة إختراع، أسرار مهنية، اسم الشركة، أي

1. عصام الدين أبو علفة، التسويق الدولي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003، ص99.

عنصر آخر له قيمة سوقية)،[1] وعليه تقوم الشركة الأجنبية بتصنيع منتج للبيع في بلدها وأحيانا في الأسواق المحددة الأخرى،[2] مقابل إستحقاق مالي مطلوب لمانح الترخيص بما يتوافق وحجم الكميات المباعة وغير المباعة.

يعد الترخيص إستراتيجية مناسبة في بعض الظروف مثل: وضع بعض البلدان المستوردة قيود على الواردات والتي تزيد من تكلفة المنتج، تخوف بعض البلدان لملكية الأجانب، خطر تقليد براءات الاختراع والعلامات التجارية والرغبة في حمايتها.

من وجهة نظر المرخص يفيد الترخيص في:[3]

- عند وجود نقص في رأس المال، الموارد الإدارية والتنظيمية، المعرفة بالسوق.
- هو أسلوب لإختبار السوق وتطويره من أجل الإستثمار المباشر لاحقا.
- الإستفادة من نظام التغذية العكسية للتكنولوجيا المستخدمة بعد الترخيص وبالتالي إمكانية إجراء تحسينات وتعديلات ضرورية من قبل المؤسسة المرخصة والمالكة.
- يفيد أسلوب الشراكة عن طريق الترخيص عند إحتمال تحول المرخص له إلى منافس جديد في هيكل الصناعة أو في السوق المستهدفة.

كذلك يحقق الترخيص الدولي عدة فرص من منظور المرخص له منها:

- فرصة إمتلاك تكنولوجيا أو منتجات رخيصة بصورة سريعة وبمخاطر قليلة.
- توفير الوقت والجهد والمال للمرخص له.
- إعطاء فرصة إجراء تنويع في المنتجات المستخدمة عن طريق تحقيق توليفة جيدة من المواد التي يمتلكها المرخص له.

1. Kotler Philip et Dubois Bernard, Marketing management, 11éme édition, Person Education, Paris, 2004, P:408.
2. Sak Onkvisit John J.Shaw, international marketing : Strategy and theory, fifth edition, north edge, London, 2009, P:297.
3. سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص52.

أما المخاطر المرفقة للترخيص الدولي فهي:

- إمكانية سرقة حقوق الملكية والأسرار التكنولوجية، إضافة إلى سوء إستخدام هذه الحقوق وعدم الإلتزام بإتفاق الترخيص الموقع من قبل المرخص له.
- إمكانية تحول المؤسسة المرخص لها إلى منافس قوي يهدد وجود مصالح المؤسسة الأصلية في السوق.
- تحديد فرص الطرفين في السوق.[1]
- فقدان السيطرة على العمليات والجودة والسوق.
- إحتمال فقدان الأسواق المجاورة للدولة الحاصلة على التراخيص.
- إنخفاض العائد أو الربح بالمقارنة بالإستثمار المباشر.

2. عقود الإمتياز:

الإمتياز كتقنية وأسلوب تجاري مستخدم في مجال التوزيع والصناعة والخدمات يقوم على منح شركة دولية حق إمتياز أداء عمل معين مع تحديد كل من طريقة الزمان والمكان، وذلك لمؤسسة محلية في دولة أخرى.

حدد الإتحاد الفرنسي الإمتياز في «الإمتياز هو أسلوب مشاركة بين شركة مانحة وعدة شركات ممنوحة لإستغلال علامة أو إبتكار، يتألف من ثلاثة عناصر: الملكية تضم علامة أو شعار، إستعمال خبرة ما كسب المهارة والمعرفة، مجموعة من المنتجات أو الخدمات».[2]

وقد يأخذ الإمتياز العالمي عدة أشكال تبعا لميزات مانح الإمتياز، ويمكن التمييز بين ثلاث فئات للإمتياز: المنتجات، العلامة التجارية، الخدمات.

1. عبد السلام أبو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص239.
2. رضوان محمود العمر، مبادئ التسويق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص423.

1.2. إمتياز المنتجات:

يسمح للمؤسسة بسرعة توزيع منتجاتها من خلال بيعها عن طريق الحاصلين على الإمتياز وتحت اسمها الخاص ويمكن أن نميز الأشكال التالية للإمتياز:

- الإمتياز بين مصنع ومورد: مثل ترخيص بين **Shell**.**Renault**.
- الإمتياز بين تجار جملة وتجار تجزئة.
- الإمتياز بين مصنعين إثنين في بلدين مختلفين.

2.2. غمتياز العلامة التجارية:

يقوم هذا الأسلوب على منح اسم أو علامة مشهورة لشخص آخر مع فرض مواصفات أو معايير محددة للطرف الممنوح وذلك تفاديا لحدوث إساءة لشهرة العلامة، مع ضمان العلامة والإمداد (التموين) خلال الزمن.

3.2. إمتياز الخدمات:

يعد من الأساليب الأكثر إنتشارا، يقوم على تبادل مهارة أو معرفة تجارية بين مؤسسة خدمات وتجار تجزئة، ونجاح هذا الأسلوب يعتمد على أهداف المؤسسة، منتجاتها، مهاراتها، خصائص السوق المستهدفة.[1]

تتيح عقود الإمتياز عددا من المزايا والعيوب أهمها:[2]

- إمكانية التوسع السريع في الأسواق الدولية بتكلفة منخفضة.
- تقديم طريقة موحدة للتسويق ذات طابع وصورة مميزة.
- تقليل المخاطر السياسية.
- الإمتياز لعدة أسواق يحفز المؤسسة على التجديد، البحث والتطوير التكنولوجي بغية الحفاظ على جاذبية وجودة إمتيازاتها.

1. زرزار العياشي وبراك حنان، مرجع سبق ذكره، ص134.
2. عصام الدين أبو علفة، مرجع سبق ذكره، ص103.

أما العيوب:

- السيطرة غير الكاملة على عقد الإمتياز.
- إحتمال خلق منافس قوي يستطيع منافسة المؤسسة صاحبة الإمتياز.
- الصعوبة في صياغة إتفاقية تضمن حقوق الطرفين.[1]
- ضآلة الأرباح مقارنة بالإستثمار المباشر.
- الموانع والمحددات التي تضعها الحكومات على عقود الإمتياز.

3. عقود التصنيع:

عبارة عن إتفاقية مبرمة بين المؤسسة الدولية وإحدى المؤسسات في الدولة المضيفة، تقوم المؤسسة الوطنية بمقتضاها بتصنيع وإنتاج سلعة معينة نيابة عن المؤسسة الدولية أي أنها إتفاقيات إنتاج بالوكالة، وعادة ما تكون هذه الإتفاقيات طويلة الأجل مع تحكم الطرف الأجنبي بإدارة عمليات المشروع والأنشطة المختلفة. عقد التصنيع قد يكون ضروريا من أجل التغلب على الحواجز التجارية، وأحيانا قد يكون السبيل الوحيد لدخول البلد الذي تحاول فيه الحكومة تأمين العمالة المحلية بالإصرار على الإنتاج محليا، أو إذا كان عدم الإستقرار السياسي يجعل من قرار الإستثمار الأجنبي غير حكيم قد تكون عقود التصنيع أفضل وسيلة لتحقيق وجود التسويق دون مخاطر للإستثمار في التصنيع.[2]

- تتميز عقود التصنيع بعدم الحاجة إلى موارد مالية كبيرة، انخفاض تكاليف الإنتاج والتسويق، يلائم أكثر المؤسسات التي تتوفر على مزايا تنافسية في المجالات الفنية والهندسية، الإدارية بالمقارنة بنظيرتها الإنتاجية.
- الجمع بين الإنتاجية ومزايا الترخيص وبعض مزايا الاستثمار المباشر.
- العيب في عقود التصنيع كطريقة دخول لا يسمح للمشتري بالسيطرة على الأنشطة التصنيعية.
- توقف المزايا السابقة على مدى توافر الطرف الوطني الذي يتميز بالكفاءة والفعالية في الإنتاج والتسويق.

1. Corinne Pasco-Behro, Marketing International, 3éme edition, Dunod, 2000, P: 180.
2. Isobel Robin, Doole Lowe, international marketing strategy: Analysis, Development and implementation, Cengage Learning EMEA, 2008, P: 301.

4. عقود الإدارة:

قد تدفع بعض حالات ضغط الحكومة والقيود المفروضة على المؤسسة الأجنبية إما لبيع عملياتها المحلية أو التخلي عن السيطرة، تحت هذه الظروف يجوز للمؤسسة وضع وسيلة أخرى لتوليد عائداتها بتوقيع عقد إدارة مع الحكومة أو مالك جديد من أجل إدارة كل أو جزء من أعماله، لكن قد يفتقر المالك الجديد للخبرات الفنية والإدارية، أيضا قد يحتاج إلى نموذج جديد لإدارة الإستثمار حتى يتم تدريب الموظفين المحليين على إدارة المشروع،[1] وذلك لقاء عائد مادي (أجور ورسوم معينة) أو مقابل المشاركة في الأرباح أو نسبة من عائد المبيعات.[2]

تستخدم عقود الإدارة كإستراتيجية سليمة لدخول السوق بإستثمارات أقل ومخاطر سياسية أقل، كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال، وتساعد في الحصول على مشروعات إستثمارية مشتركة أو مملوكة بالكامل، أيضا تسهل دخول أسواق أجنبية أخرى محيطة بالدولة المضيفة، والمحافظة على السوق.

بالمقابل فإن عقود الإدارة قد تؤدي إلى: إحتمال تدخل الطرف الوطني في شؤون الإدارة بدعوى الحفاظ على الأموال المستثمرة، التضارب في المصالح بين طرفي الإستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية وإنتاجية وتسويقية.

المطلب الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر

يجري تدويل المؤسسة في مراحل تدريجية على مدار فترة طويلة من الزمان، عادة ما تبدأ المؤسسات في التصدير دون تحليل أو دون الكثير من التخطيط وهو أبسط شكل من أشكال النشاط الدولي، ومن ثم التقدم للإستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل أعلى درجات المخاطرة عند دخول الأسواق الدولية.

1. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**U.N.C.T.A.D**) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إستثمار يفترض وجود علاقة إستمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجناب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي للدولة المضيفة.[3]

1. Sak Onkvisit et John J.Shaw, Opcit, P:301.
2. عبد السلام أبو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص242.
3. UNCTAD, world investment Report, (Geneva and new York, UN, 1998), P.P:350-352.

ويمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، وهناك خاصية هامة للإستثمار الأجنبي المباشر هي أن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية هذه المنشأة الأجنبية، ولكن يحتفظون أيضا بحق الإدارة والتحكم في كل عمليات المنشأة الأجنبية.[1]

كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.[2]

ومن بين التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة.
- إستثمار يفترض وجود علاقة إستمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب.
- تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة.
- ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.

2. مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر:

وهنا لابد من معرفة المكونات الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر (**F.D.I**) أي الأساس التمويلي له وهي:

رأس المال المساهم به: وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم).[3]

ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج.

1. جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، ص.ص699-700.
2. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004، ص03.
3. ESCWA, comparatives study of national strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region, (New York: United Nations, 2001), P: 03.

الأرباح المعاد إستثمارها: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح الغير معادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة إستثمارها في إقتصاد البلد المضيف.[1]

القروض داخل الشركة: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.[2]

3. شروط الإستثمار الأجنبي المباشر:

يحدد دانينغ ثلاث شروط أساسية، يجب توافرها جميعا لكي تقوم الشركة الدولية بالإستثمار المباشر:[3]

- يجب أن تمتلك الشركة مجموعة مزايا خاصة، تشمل: المعارف، الخبرات التكنولوجية والتسويقية، المهارات والكفاءات الإدارية، القدرات والكفاءات التمويلية، والعمل في سوق يتميز باحتكار القلة.
- الحفاظ على هذه المزايا داخل نطاق الشركة، مما يجعلها تفضل عدم اللجوء إلى منح حق التراخيص، أو الامتياز، أو ما شابه ذلك.
- توافر مزايا التواجد في مكان محدد، وتشمل هذه المزايا إمكانية التغلب على موانع الإستيراد، أو إمكانية الإستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة، وإرتفاع مهاراتها، أو الإستفادة من التشجيعات والتحفيزات التي تمنحها الدولة المضيفة.

1. UNCTAD, world investment report, (Geneva and new York, UN, 1998), P.P:219-220.
2. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص15.
3. عمرو خير الدين، التسويق الدولي، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1996، ص.ص87-88.

4. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن توضيح أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

1.4. الإستثمار المشترك:

يرى كولد أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال، يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر المشاركة على إمتلاك حصة في رأس المال بل أيضا المشاركة في الإدارة أو الخبرة وبراءات الإختراع.[1]

أما **Terpstra** فيرى أن الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، يكون أحد أطراف الإستثمار فيها مؤسسة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[2]

ومن بين الأسباب التي تدفع إلى إقامة مشاريع مشتركة هي:

- بعض البلدان مثل الفلبين، بعض الدول الأفريقية، تفرض قوانين لتقييد الملكية الأجنبية، هذا الأسلوب يسمح للمؤسسة الأجنبية امتلاك بعض الأصول التجارية والإنتاجية.
- العديد من المؤسسات تجد أن الشراكة في البلد المضيف يمكن أن تزيد من سرعة دخول السوق.
- التكنولوجيا التكميلية أو المهارات الإدارية التي يقدمها الشركاء تؤدي إلى فرص جديدة في القطاعات القائمة.
- العمليات العالمية في البحث والتطوير والإنتاج باهظة التكاليف لكنها ضرورية لتحقيق مزايا تنافسية.[3]

1. علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص153.
2. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص296.
3. Isabel Robin, Doole Lowe, Op.cit, P:254.

مزايا وعيوب المشروعات المشتركة:[1]

يساعد الإستثمار المشترك في تخفيض المخاطر المحيطة بمشروع الإستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل: التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة عن التعرض لأي خطر تجاري.

يفضل الإستثمار المشترك في حالة عدم توفر موارد مالية وبشرية ومعرفة تسويقية خاصة بالسوق الأجنبي.

التعرف على طبيعة السوق المضيفة، إنشاء قنوات للتوزيع، حماية مصادر المواد الخام الأولية للشركة الأم، وقبل الدخول في أي إستثمار مشترك يجب على المؤسسة دراسة وتقييم المشروع من كافة جوانبه:

- وضع تصور للصفقات المرغوبة في الشريك.
- تحديد ومسح الشركاء المحتملين.
- التفاوض على بنود المشروع المشترك.

أما عن عيوب هذا النوع من المستثمرات بالمقارنة بالإستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الإستثمار، فتكمن في الآتي:[2]

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة، إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف ثاني في الإستثمار.
- إن تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذي الإستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية، على المشاركة في المشروعات الإستثمارية المشتركة خاصة في الدول المتخلفة.
- إن مساهمة مشروعات الإستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس مال أجنبي)، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفا، أقل بكثير بالمقارنة بمشروعات الإستثمارات المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

1. سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص200.
2. عبد السلام أبو قحف، دراسات في إدارة الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص483.

- نظرا لإحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى ضعف حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثلا بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية.

2.4. الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تتمثل هذه الإستثمارات في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة، تكون مملوكة لها بالكامل،[1] وتعد أكثر الإستثمارات تفضيلا من طرف المؤسسات الكبيرة على الرغم من مخاطرها وإرتفاع تكلفتها.

يتوقف قبول الإستثمار في البلدان النامية على تحليل بعض المتغيرات كوضعية البلد، المزايا المقدمة، القيام بتحليل مؤشرات إقتصادية هامة (تكلفة إستخدام اليد العاملة، النقل، المواد الأولية، فوائد الشروط الإستثنائية كالإمتيازات الضريبية، الضمانات).[2]

ويحقق هذا الشكل للمؤسسة الدولية مزايا عدة منها:[3]

- توفر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للمؤسسة (تسويقية، إنتاجية، مالية، السياسات الخاصة بالموارد البشرية).
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها نتيجة إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج.
- خلق صورة أفضل لدى الجمهور في البلد المضيف نتيجة توفير فرص العمل، مما يسمح لها بوضع وتنفيذ سياسات تصنيع وتسويق تضمن لها تحقيق أهدافها على المدى الطويل.
- حفاظ المؤسسة على علاقات وطيدة مع الإدارة، العملاء، الممولين، الموزعين المحليين يضمن لها تحسين قدرتها على تعديل مجهوداتها التسويقية ومنتجاتها بسرعة لمواجهة تفضيلات المستهلك.
- التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

1. عبد السلام أبو قحف، مبادئ التسويق الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط2، مصر، ص110.
2. Philip Kotler et autres, Marketing Management, 11éme édition, Op.cit, P:782.
3. زرزار العياشي، براك حنان، مرجع سبق ذكره، ص140.

كما يمكن خصر عيوب هذا النوع من الإستثمار فيما يلي:[1]

- الحاجة إلى موارد رأسمالية وإدارية كبيرة فضلا عن زيادة درجة المخاطرة بزيادة رأس المال المستثمر هذا ما يفرض على المؤسسة القيام بتخطيط إستراتيجي لتقدير درجة المخاطرة وعوائد الإستثمار.
- يحتاج المشروع الإستثماري إلى تكلفة عالية للبدء تقابله فترة إسترداد طويلة مع صعوبة الإنسحاب من السوق في حالة فشل المشروع.

المطلب الرابع: التحالفات الإستراتيجية

في كثير من الحالات تلجأ المؤسسات الراغبة في التدويل إلى إختيار أسلوب التحالف الإستراتيجي كشكل من أشكال الدخول للأسواق الدولية بدلا من الأشكال الأخرى (التصدير، الاستثمار المباشر...)، وربما يطرح تساؤل جد مهم وهو لماذا تتحالف المؤسسات؟

والإجابة بسيطة في عالم التدويل تتبنى المؤسسة هذه الإستراتيجية لأربعة أسباب:

- تقليل المنافسة.
- المشاركة في المخاطر المحتملة.
- التكامل في الإنتاج.
- التغلب على مصاعب وعقبات التسويق.

1. تعريف التحالفات الإستراتيجية:

يقصد بالتحالف الإستراتيجي «عقد إتفاق تعاوني بين إثنين أو مجموعة من المؤسسات التنافسية، والتي تحافظ على إستقلاليتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون طويلة، تضع بالإشتراك أو تبادل الموارد من أجل التحقيق المستمر للأهداف المشتركة حسب مراحل سلسلة القيمة».[2]

1. عمرو خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص68.
2. شيشة نوال، آثار التحالفات كإستراتيجية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –شعبة الصناعات الغذائية- حالة الدول المغاربية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص81.

يتميز التحالف الإستراتيجي بناء على هذا التعريف بما يلي:

- الإنجاز المشترك للمشروع والأهداف المحددة.
- إستقلالية الشركاء.
- مدة المشروع طويلة الأجل.
- وضع بالإشتراك، أو تبادل الموارد.

وبالتالي فالتحالف الإستراتيجي أكثر من إتفاق تعاقدي بين مؤسستين أو أكثر حول التعاون لإستغلال موارد الآخر وخبراته من أجل تحقيق توسع سريع للسوق الدولي.

2. فوائد التحالفات الإستراتيجية الدولية:

تهدف المؤسسات الدولية من تحالفاتها الإستراتيجية إلى الحصول على عائد منظور من الموارد المالية أو غير منظور من القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية، إضافة إلى هذه المزايا يفيد التحالف الإستراتيجي في تحقيق ما يلي:[1]

- سهولة الدخول على السوق الدولي نتيجة تقليل تأثير القيود والمحددات مثل: تكاليف العمليات التشغيلية والإدارية مثل: بهدف دخول أسواق وسط وشرق أوروبا تقوم المؤسسات الغربية بإختيار مؤسسات محلية للستفادة منها في جمع المعلومات التسويقية عن المستهلكين وشبكات التوزيع المحلية.
- المشاركة في المخاطر فمؤسسات الأعمال الرائدة لا تستطيع أن تكون بمنأى عن المنافسة الشديدة عند دخولها إلى الأسواق الدولية أو عند تطوير منتجات جديدة، ويستخدم التحالف الإستراتيجي لتقليل المخاطر المترتبة على المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية أو المحدودة للآثار السلبية والتهديدات المرتبطة بها، مثل: تطوير شركة **Boeing** لتحالف إستراتيجي دولي مع عدد من الشركات اليابانية لتقليل المخاطر المالية في عملية تطوير وإنتاج جيل جديد من طائراتها.
- المشاركة بالمعرفة والخبرات مثل: الشراكة بأسلوب المشاريع المشتركة بين **Toyota** و **GM**.

1. سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص.ص57،59.

- التعاضد والميزة التنافسية أي الأثر الناتج عن تشكيل مجموعة من الإرتباطات الجديدة بين أنشطة أو مجالات أعمال سواء داخل المؤسسة أو مؤسسات أخرى في نفس ميدان الصناعة، والإرتباط بين مؤسستين في تحالف إستراتيجي يعزز من قدرتها على المنافسة وتعزيز كفاءتها في دخول السوق بمفردها.

3. أشكال التحالفات الإستراتيجية:

يمكن أن نميز بين عدة أشكال للتحالفات الإستراتيجية فيما يلي:

1.3. التحالف بين المتنافسين:

تستلزم وجود مؤسسات متنافسة بصورة مباشرة في نفس قطاع الصناعة، يكون التحالف قصير الأجل وغير محقق لأهداف الطرفين الإستراتيجية.

2.3. تحالفات الضعف:

تكون بين مؤسستين أو أكثر بهدف توحيد إمكانياتهم وتوحيد موقعهم في السوق، هذا النوع من التحالف قد يفشل أو يتلاشى في النهاية أو ينتهي إلى إنتقال ملكية أحد الأطراف إلى الطرف الآخر.

3.3. تحالفات المتمايزين:

يكون بين مؤسسة ضعيفة وأخرى قوية وفي معظم الأحيان تنتقل ملكية الطرف الضعيف إلى الطرف الأقوى، لا يتعدى عمر هذا النوع من التحالف 5 سنوات.[1]

وتختلف التحالفات الإستراتيجية من حيث المدى ومجال التحالف فقد يكون تحالف إستراتيجي موجها للإنتاج بهدف الإستفادة من المزايا المطلقة أو النسبية التي يتمتع بها كل طرف (مواد خام، أسواق المال، التكنولوجيا...الخ) ولتحقيق ذلك تقيم العديد من الشركات الأمريكية اليابانية والآسيوية مصانع خارج حدودها الإقليمية مثل: تحالف مجموعة **Rover** البريطانية مع شركة **Honda** اليابانية على أساس الإنتاج وتصنيع بعض الموديلات بصورة مشتركة.

1. سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص64.

التحالفات الإستراتيجية التكنولوجية غايتها الأساسية الإستفادة من الخبرة التكنولوجية لدى مؤسسة ما في بلد ما مقابل الدخول إلى السوق الدولية مثل: التحالف الإستراتيجي بين شركتي (أي تي أند تي) الأمريكية و(أوليفيتي) الإيطالية.

يوجد تحالفات إستراتيجية تسويقية يتم الإندماج فيها بين شركتين مملوكتين لدولتين مختلفتين لتشكيل تحالف إستراتيجي بإستخدام شبكة التوزيع العائدة لشركتين للإستفادة من التخفيض في تكاليف نقل البضائع والمنتجات.[1]

4. أسباب فشل التحالفات الإستراتيجية:

قد تفشل التحالفات الإستراتيجية لأسباب عدة نذكر منها:[2]

- مشكلة التوافق في التحالف الإستراتيجي والتي قد تظهر بسبب:
  - غياب الإتفاق حول التفاصيل المهمة أو الأساليب الأساسية في العمل.
  - الإختلاف في تطبيق إستراتيجية وظيفية معينة، هذا ما يؤدي في معظم الأحيان للصراع والتنافس وبالتالي نتائج ضعيفة في الإنجاز.
- مشكلة إدارة المعلومات حيث يقتضي التحالف الإستراتيجي إلتزام طرفي التحالف بالتعاون المثمر، وتبادل المعلومات بينهما لكن في بعض الأحيان يفضل أحد الشركاء الإحتفاظ بنوع من المعلومات ذات العلاقة بالأسرار التكنولوجية، المالية والتسويقية مما يؤدي إلى حدوث خلاف بين الطرفين وفجوة معلوماتية تؤثر سلبا على إدارة التحالف الدولي.
- مشكلة توزيع الأرباح وتظهر هذه المشكلة عادة حينما لا يتم الإتفاق بصورة تفصيلية منذ البداية على مسائل فنية وإجراءات محاسبية ذات تأثير مباشر على حصة الأرباح التي يحصل عليها كل شريك مثل: أسلوب تحويل العملاء، طريقة حساب الأرباح والخسائر.

1. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر، ط1، سوريا، 2008، ص56.
2. عماد صفر سالمان، مرجع سبق ذكره، ص170.

- فقدان الإستقلالية: يشترك المتحالفون في مجالات ووظائف عديدة مثل: التكاليف، الرقابة، السيطرة على العمليات والأنشطة موضوع التحالف، لكن حدوث تغييرات في إستراتيجيات الأعمال وظهور قوى منافسة جديدة يؤدي بالضرورة إلى تغيير طرق إنجاز الأعمال وأساليب وأنظمة الرقابة على العمليات الدولية مما يؤدي إلى نشوء خلافات داخل التحالف.

إن تغير الظروف وظهور متغيرات وإتجاهات إقتصادية وتكنولوجية جديدة في بيئة الأعمال الدولية، أو ظهور متغيرات جديدة في الأطراف الرئيسية في التحالف الإستراتيجي، أيضا قد تتغير المبررات الموضوعية التي تشجع المؤسسات على التحالف فيما بينها.

ومما سبق من خلال ما ذكرنا من مزايا وعيوب لكل بديل من بدائل دخول الأسواق الدولية يجب على المؤسسات التي تخطط للدخول إلى الأسواق الدولية تقييم درجة المخاطرة المصاحبة لكل بديل من بدائل دخول الأسواق الدولية، ودرجة الإلتزام بخدمة الأسواق المستهدفة المصاحبة لكل بديل، وإختيار البديل الذي يتلاءم مع أهداف المؤسسة ومواردها.

ويمكن تقييم درجة المخاطرة ودرجة الإلتزام بأخذ هذه العوامل في الإعتبار:[1]

- خصائص المنتج.
- خصائص السوق المستهدف ومتطلباته.
- المتطلبات المالية وخاصة تكلفة الموارد المختلفة ومدى توافرها.
- مركز المؤسسة التنافسي ودورة حياة المنتج إلى جانب نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- الإتجاه الداخلي للمؤسسة والذي يؤثر على تفسير المعلومات والبعد النفسي بين متخذي القرارات في المؤسسة وعملائها في الأسواق المستهدفة.

1. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة الأعمال الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص238.

المبحث الثالث: الإعتبارات البيئية المطلوبة للنفاذ للأسواق الدولية

لقد تصاعد الإهتمام في العقود الأخيرة من القرن العشرين بتحسين الممارسات البيئية من قبل القطاع العام والخاص، وقد إنعكس هذا الإهتمام بالإعتراف بالصلة الوثيقة بين التجارة والبيئة، إذ أدركت المؤسسات المنتجة التي تريد البقاء في السوق والمحافظة على حصتها السوقية الدولية بأن عليها أن تدرج بشكل متواصل الإعتبارات البيئية في سياستها الإنتاجية، ولعل من أبرز معالم دمج الإعتبارات البيئية هي إقامة نظام لإدارة البيئة **ISO**14000 كونه يشكل القاعدة الأساسية للمعايير والإشتراطات البيئية الأخرى، وقد تم التعرف على تفاصيل هذا النظام في الفصل الأول، أما بالنسبة للمعايير والاشتراطات البيئية الأخرى فسيتم التعرف عليها بشكل مفصل في هذا المبحث.

المطلب الأول: المعايير البيئية

على الرغم من تحول المعايير البيئية إلى مطلب دولي في السنوات الأخيرة إلا أنها نشأت لأول مرة في دول الإتحاد الأوروبي لكونها من أكثر مناطق العالم إهتماما بالنظام البيئي والإجتماعي، وقد إزدادت تلك المعايير تشددا وصرامة مع النمو المتسارع لحجم المعروض من السلع والخدمات في السوق العالمية، إلا أنها مازالت تفرض من قبل شركات القطاع الخاص والحكومات الوطنية في بعض الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد من مخاوف البلدان النامية من إستخدامها كمعوق أمام نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية.

1. مفهوم المعايير البيئية:

يقصد بكلمة معيار إجراء محدد ينبغي الإمتثال له وهذا الإجراء قد يكون طوعيا أو إلزاميا، غير أنه من الناحية القانونية يشير إلى حالة طوعية لحين إدراجه ضمن قانون وطني يؤكد إلزاميتها عندئذ يتحول إلى لائحة تنظيمية إلزامية. أما بالنسبة للمعايير البيئية فهي مجموعة من التدابير يفرضها السوق على المستوردين والمنتجين بشكل يتجاوز أحيانا حدود اللوائح المحددة في القوانين الوطنية، ويبقى الخيار للمنتجين في الإمتثال لها من عدمه، ولكن في الأسواق التي تزيد ترابطا وتنافسا عالميا لابد للمنتجين من الخضوع لها والإمتثال لما فيها من متطلبات بيئية وإلا فإن منتجاتهم لا يمكن لها أن تصل إلى الأسواق العالمية.[1]

1. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الإقتصادية الرئيسية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص03.

وتعرف المعايير البيئية أيضا على أنها تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات وكل ما تعلق بإنتاجها من المواد المكونة لها وأساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المقاييس المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها.[1]

2. أنواع المعايير البيئية:

تتمثل أهم صور هذه المعايير وأنواعها فيما يلي:[2]

1.2. معايير نوعية البيئة:

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج الذي ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

2.2. معايير الإنبعاث:

وهي تحدد كمية الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال إستخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

3.2. معايير العمليات والإنتاج:

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب إستخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملاءمتها...الخ، كما تشمل أيضا على مستويات الإنبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في إستغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

1. سهيل حسن الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص35.
2. عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، نوفمبر 2012، ص53.

4.2. معايير المنتجات:

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من إستعمال أو إستهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي.

5.2. معايير الأداء:

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

3. أسباب إختلاف إستخدامات المعايير البيئية بين الدول:

تبعا لتعدد أنواع المعايير البيئية في التجارة الدولية ظهر هناك إختلاف كبير في إستخداماتها ما بين الدول، ولقد إجتمعت أسباب مختلفة أدت إلى هذا الإختلاف في الإستخدام أهمها:[1]

1.3. طبيعة ومستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل دولة:

حيث يوجد هناك تباينا في التفضيلات الإجتماعية بسبب تباين مستويات المداخيل بين البلدان، ومنه قد لا يصلح للدول النامية ما قد يصلح للدول المتقدمة، وهذا ما يفسر بتشدد البعض وتساهل البعض الآخر في تطبيق السياسات البيئية.

2.3. طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها:

حيث قد يكون الغرض بيئيا بحتا وقد يكون للتأثير على التجارة الدولية أو للحصول على دخل مالي.

3.3. مستوى الأضرار التي لحقت بالبيئة:

حيث كلما كانت الأضرار كبيرة كلما كانت الدولة في أمس الحاجة إلى إتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة لحل مشكلة تدهور البيئة.

1. عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.ص54-55.

4.3. القدرة التنظيمية:

أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقررها، وهذا يترتب على ما بحوزة الدولة من إمكانيات بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية وتكنولوجيا متقدمة.

5.3. درجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:

حيث كلما كانت الدولة متدخلة كلما إزداد لجوئها للأساليب التنظيمية وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الإقتصادي كلما إزداد لجوئها إلى قوى السوق والأساليب الإقتصادية.

6.3. المقدرة التمثيلية الطبيعية للدولة:

وهي مدى قدرة الدولة على تحويل المخلفات والنفايات بجعلها غير مضرة وهذا يعتمد على حجم ما لدى الدولة من موارد طبيعية قادرة على تجديد نفسها تلقائيا.

4. إعداد المعايير البيئية:

يتم إعداد المعايير البيئية على عدد من المراحل:[1]

- دراسة الأثر البيئي للمشروعات.
- دراسة دورة حياة المنتج.
- تضمين الأهداف البيئية عند وضع المعايير.

ومن الشروط الأساسية لضمان شفافية وضع المعايير وفعاليتها إشعار الشركاء التجاريين به وتوزيع المعلومات عن أحكامه على المعنيين.

وتلزم منظمة التجارة العالمية الدول تبليغ المنظمة بأي معيار يقترح إعتماده قد يكون له آثار على التجارة مما يتيح للأعضاء فرصة طلب توضيحات أو تغييرات في المعيار المقترح.[2] وعلى الرغم من أن منظمة التجارة

1. العربي غريسي، بلهاشمي جهيزة، "واقع تطبيق المعايير البيئية وتوجه الجزائر نحو الإلتزام بها تحديات ورهانات لدعم القدرة التنافسية لصادراتها"، الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي عين تيموشنت، 20/19 أفريل 2017، ص05.
2. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الإقتصادية الرئيسية، مرجع سبق ذكره، ص10.

العالمية لم تتناول المعايير البيئية بشكل مباشر، إلا أنها إشتملت ضمنيا على مجموعة من المعايير والمحددات وذلك في إطار إتفاق الحواجز الفنية للتجارة وكذلك في إطار إتفاقية الصحة والصحة النباتية، والتي كان من آثارها فتح المجال أمام إعطاء هذه المعايير أهمية خاصة في الإطار المتعدد الأطراف للنظام التجاري.

وفي إطار وضع المعايير البيئية خاصة للدول النامية يتعين الأخذ في الإعتبار النقاط التالية:

- تصنف الدول النامية كدول متلقية للمعايير وليست واضعة لها مما يعني ضمنيا ضرورة تكثيف المساعدات الفنية للدول النامية من قبل الدول المتقدمة والعمل على مساعدتها على زيادة حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على قدرتها في النفاذ إلى الأسواق.[1]

- إن آثار المعايير البيئية أكثر تفاقما في الدول النامية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي يصعب عليها التماشي مع المتغيرات التكنولوجية السريعة والمتطلبات والاشتراطات البيئية الجديدة نظرا لإفتقارها للخبرات ورأس المال اللازم لتحديث آلياتها.

- إن المعايير الدولية الفنية والبيئية يمكن أن تكون أداة لزيادة صادرات الدول النامية ودعم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية إلا أنها يمكن أن تمثل ضغطا جديدا على الدول النامية وآلية معوقة للتجارة الدولية حيث تشكل قيدا جمركيا على التجارة خاصة وأنها تتعامل مع عمليات وطرق الإنتاج متكاملة. وهذا الأمر يتوقف على الإهتمام بمتطلبات التنمية في الدول النامية والتأكيد على الإجراءات الضرورية لتحسين النفاذ إلى الأسواق بنقل التكنولوجيا المناسبة وبناء القدرات والتي تعد شروطا أساسية ومسبقة لتطبيق المعايير والإشتراطات البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها.[2]

1. ماجدة شاهين، منظمة التجارة العالمية: تقييم الإتفاقيات وتحديات التطبيق، منشور بالتعاون مع الغرفة الأمريكية للتجارة في مصر، 2006، ص44.
2. السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص29.

المطلب الثاني: العلامة البيئية Eco.Labels

يحتل موضوع العلامة البيئية أهمية كبيرة في الوقت الحالي حيث تعتبرها الدول المتقدمة هامة جدا فيما يتعلق بتنافسية السلع من حيث الكفاءة والنوعية والقيمة وتعد عاملا مساعدا في النفاذ إلى الأسواق لقياس درجة جودة السلع بالإضافة إلى التأكد من إلتزام المنتجين بتطبيق المعايير البيئية التي تحقق حماية البيئة والتنمية المستدامة، كما تهدف إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلكين بأهمية الحفاظ على البيئة مما يدفعهم إلى تغيير أنماط إستهلاكم وإختيار المنتجات صديقة البيئة.

1. مفهوم العلامة البيئية:

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم العلامة البيئية **Eco.Labels** كأداة جديدة للإدارة البيئية وخلق التعاون فيما بين أطراف المنتج والعميل، وتعددت تسمياتها لكن الهدف واحد وهو الحماية البيئية. وهناك من أطلق عليها اسم البطاقة البيئية **Eco.Labels**، وآخرون أطلقوا عليها اسم العنونة البيئية **Environmental label**، وأيضا هناك من أطلق عليها اسم العنونة الخضراء **Green Mark**، وسنقدم بعض التعريفات كما يلي:

تعريف المنظمة العالمية للتوحيد والقياس للعلامات البيئية والتصاريح بإعتبارها أحد أدوات الإدارة البيئية معناه وضع علامات أو بطاقات توفر معلومات عن المنتج أو الخدمة نسبة إلى خصائصها البيئية بحيث يستطيع المشتري إستخدام هذه المعلومات عند المفاضلة بين المنتجات أو الخدمات.[1]

كما عرفت المفوضية الأوروبية للبيئة **European Commission Environement** العلامة البيئية **Eco.Label** على أنها ماركة توضع على بعض المنتجات، تسمح للعملاء بالتفضيل من بين تلك التي تم الإعتراف على أنها أقل ضررا بالبيئة، **Eco.labels** هي أشكال توضع بشكل طوعي وفق معايير بيئية محددة، وهي مفتوحة أمام كل الشركات وتمنح بطريقة غير تميزية.[2]

وعرفها وزير البيئة والتنمية المستدامة في إجتماع خبراء العرب في الجامعة العربية حول العلاقات بين التجارة والبيئة المنعقد في سنة 2007 على أنها منظومة متكاملة تهدف لإبراز تميز بعض المنتجات على أقصى

1. ISO14021: Environmental labels and declarations…:Self-declared environmental claims, International Organization for Standardization (ISO), Geneve, 1999, P.P:01-02.
2. European commission environment, The concept of Eco-Labels, sur site : http://ec.europa.eu/environment/gpp/gpp-and-ecolabels-en.htm visité le: 15/04/2015

مستويات الجودة من ناحية المحافظة على البيئة وتبرز القيام بمجهودات ملحوظة في مجال إستعمال التكنولوجيا النظيفة، وتتضمن عند الإقتضاء أوفر فرص الدوام خلال حياتها وذلك مع مراعاة الترتيب الجاري به العمل في مجال التقييس والجودة، وقد تكون هذه المنتجات سلعا أو خدمات وتمثل منظومة العلامة البيئية نظاما قانونيا للإستشهاد الإختياري تستند بموجبه العلامة البيئية بعد التأكد من مطابقة المنتج لمجموعة المعايير البيئية خلال دورة حياتها.[1]

من خلال المفاهيم الواردة سابقا يمكن تعريف العلامة البيئية **Eco.Labels** بأنها البيانات المدونة على العبوات والتي يمكن للمستهلك من خلالها التأكد من أن المنتج آمن وصديق للبيئة وأنه صنع من مواد لا تهدد البيئة والصحة العامة ويتم الحصول على هذه العلامات بتصريح خاص أو شهادة من مانحيها (الحكومة أو الجهات المختصة) بعد إجراءات أو إختبارات معينة تقوم بها الجهة المانحة على حسب طالب العلامة.

2. مشاكل العلامة البيئية:[2]

يثير موضوع العنونة البيئية الكثير من التساؤلات للدول النامية وذلك لأن إمتداد نطاقه يشمل دورة حياة المنتج ككل مع الأخذ في الإعتبار عمليات الإنتاج الوسيط لذلك تخشى الدول النامية من إستغلال بعض الدول للعنونة البيئية لأغراض حمائية مما يؤثر على صادراتها في المستقبل ومن ثم على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

ورغم أن قواعد النظام التجاري الدولي تهتم بخصائص المنتج النهائي دون التدخل في مراجعة دورة حياة المنتج، إلا أن عددا كبيرا من الدول المتقدمة تطالب بتعديل الهيكل الحالي لإتفاقية الجات وإعطاء دورة الإنتاج نفس أهمية المنتج النهائي ومن ثم إعتبار تطبيق المعايير البيئية على طرق وعمليات الإنتاج خرقا لإتفاقية الجات.

وقد إعترضت الدول النامية ورفضت أن تشمل قواعد منظمة التجارة العالمية دورة الإنتاج ككل وليس فقط المنتج النهائي كما هو متبع حيث إرتأت أن ذلك سيؤثر بالسلب على النظام التجاري الدولي، ويحد من حرية التجارة فيه، ويؤدي إلى إدخال إعتبارات لا ترتبط بالتجارة أو بنطاق منظمة التجارة العالمية مثل معايير العمل وحقوق الإنسان وغيرها من الإعتبارات الأخرى التي ترتبط بعمليات وطرق الإنتاج والتي ليس لها دخل بالمنتج النهائي، بالإضافة إلى تأثيره العكسي على صادراتها وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وأمام إعتراض

1. منية براهم يوسفي، العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة: التجربة التونسية خطوات نحو الإستدامة، إجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007.
https://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/11.pdf visité le: 15/04/2015.

2. معهد التخطيط القومي: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 196، مصر، أغسطس 2007، ص.ص51،53.

الدول النامية على مطالبة الدول المتقدمة بتعديل الهيكل الحالي وتطبيق المعايير البيئية على دورة حياة المنتج وما سيترتب عليه من آثار، عدلت الدول المتقدمة عن موقفها وأوضحت أن العلامة البيئية ما هي إلا أداة لمساعدة المستهلك على إتخاذ قرارات صحيحة تقوم على معلومات وافية وأن قواعد النظام التجاري الدولي تطبق على خصائص المنتج النهائي ومدى تأثيره على حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات دون التدخل في دورة الإنتاج خاصة وإن لم يكن لها أي تأثير على المنتج النهائي.

3. شروط ومواصفات العلامة البيئية:

يشترط لمنح العلامة البيئية لأي منتج توفر معايير محددة للحفاظ على البيئة والجودة في الإنتاج، وذلك بناء على تقييم دورة حياة المنتك كاملة منذ إستخراج الخام ثم الإنتاج والتوزيع والإستهلاك والتخلص من النفايات،[1] وهناك مجموعة من الإشتراطات المحددة للعلامة البيئية أهمها:[2]

- أنها تمنح بواسطة طرف ثالث محايد بناء على مجموعة محددة من المعايير.
- مصداقية المعلومات التي توفرها العلامة البيئية عن المنتج، فالعلامة البيئية تنقل المنتج (عقل العميل) إلى عوالم أبعد بكثير من الماديات، فهي تقيم علاقة بين المنافع الخاصة والعامة، والتي يجب على العملاء أن يعتقدوا بأنها حقيقة، أو على الأقل تستحق هذا الثمن الذي يطلب منهم، وعليه توفر معلومات موثوق بها، أمر أساسي لإقامة هذه العلاقة، وتحقيق الثقة في العلامة البيئية.[3]
- دقة المعلومات التي توفرها عن الجوانب البيئية للمنتج وقابليتها للثبات وسهولة فهمها، حيث أن الجوانب البيئية هي أي تغير بيئي ضار أو نافع نتج عن تفاعل عناصر المنتج.
- ألا تؤدي إلى خلق معوقات في حركة تبادل التجارة الدولية.
- يجب إستخدام البيان التوضيحي إذا كانت العلامة البيئية غير مفهومة إلا إذا كانت هذه العلامة البيئية سارية المفعول في جميع الظروف وبدون شرط.

1. معهد التخطيط القومي: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص53.
2. زينب عبد الله أحمد جميل، إطار مقترح لتحقيق التكامل بين نظم جمع ومعالجة المخلفات وصناعة التعبئة والتغليف بتطبيق على المخلفات البلاستيكية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص135.
3. Renato J.Orsato, sustainability strategies: When does it pay to be green? First edition, palgrave Macmillan, New York, U.S.A, 2009, P: 102.

4. أهم نماذج العلامة البيئية:

ظهرت مجموعة من النماذج المختلفة للعلامات البيئية منها ما هو وطني، ومنها ما هو إقليمي أو دولي، لعل من بين أهمها:

- نموذج المنظمة العالمية للتوحيد والقياس في سلسلة **ISO**14020.
- نموذج برنامج الاتحاد الأوروبي للعلامات البيئية **EU Ecolabel**: تم وضع نظام لمنح العلامة البيئية (**EU Ecolabel Award Scheme**) للمنتجات المعنونة والتي لها أثر بيئي قليل وهو نظام إختياري لا يلزم المنتجين بوضع العلامة البيئية لمنتجاتهم بل يشجع المستهلكين على شراء المنتجات الخضراء (المحمية بيئيا) بهدف الضغط على المنتجين الإمتثال للمعايير البيئية وإدماج البعد البيئي في العمليات الإنتاجية. والوردة البيئية هي العلامة البيئية الأوروبية المميزة وهي بمثابة المنهج المتبع من أجل سلع ومنتجات خضراء، 23 منتج يمكن له بمقتضى القوانين الأوروبية الحصول على هذا المنهج.[1]
- علامة **Blue Angel** الألمانية وتشمل جميع المنتجات المستوردة بما فيها السلع الغذائية.
- علامة **Nordic Sivan** وإشتركت في إصدارها كل من السويد والنرويج وفنلندا وايسلندا وهي تغطي كافة المنتجات وتتشابه مع العلامة الألمانية، ولكن مع إضافة بعض المعايير المتشددة في عناصر المدخلات ونقاء المنتج.
- علامة **NF** الفرنسية وتشمل جميع المنتجات العلامتين الألمانية والسويدية ولكن مع بعض الجوانب السهلة في الإجراءات وتقييم دورة حياة المنتج.
- علامة **ISC.Control** الهولندية وهي خاصة بجميع منتجات اللحوم من كافة الأنواع.
- بعض العلامات الخاصة بجودة التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات مثل علامة **Green Dot** الألمانية وعلامة **Eco.Emballages** الفرنسية وعلامة **Foist Plus** البلجيكية.

1. ساوش الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص282.

- بعض العلامات الخاصة بالمنسوجات مثل علامة **Eco.Tex**100 وهي علامة تمنح للمنتج النهائي، وعلامة **Tex.Proof** وتشمل التصنيع والمنتج وهذه العلامات هي الأكثر إنتشارا في ألمانيا والدول الأوروبية.

- العلامة البيئية **CE** التي تطبق في الدول الإتحاد الأوروبي ودول مجموعة النافتا ويتطلب الحصول على هذع العلامة التي تسمح بمرور المنتجات داخل السوق الأوروبي توافر بعض القواعد الفنية والبيئية في المنتج التصديري، أهمها الإلتزام بمعايير جودة المنتج المرتبطة بالشروط الصحية والسلامة ومتطلبات الإدارة البيئية والحصول على إحدى شهادات الجودة الشاملة للإيزو.[1]

وأخيرا يمكن القول أن زيادة العلامات البيئية وتشعبها وإختلافها من دولة إلى أخرى وأسلوب منحها وتشددها قد يجعل الإلتزام بها صعبا ومكلفا خاصة بالنسبة للدول النامية ويحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. وقد أشارت دراسة (**Mason** 2006) [2] إلى أن تطبيق العلامة البيئية يعتمد على مرونة المؤسسة في تغيير التكنولوجيا وعلى الوقت المتاح لذلك في الأجل القصير وهو ما يكون صعبا خاصة في الدول النامية ومن ثم لابد من إعتبارها أداة في مجال البيئة وألا تستخدم كعائق للتجارة والعمل على تنظيم قواعد هذه العلامات البيئية على أساس مبدأ تكافر الفرص والإعتراف المتبادل بحيث تطبق كل دولة ما يتماشى مع قيمها الخاصة وقدرتها على التكييف.

1. منى أبو العطا محمد حليم، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، أطروحة دكتورالفلسفة في الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص،ص 50،49.
2. نفس المرجع السابق، ص50.

5. فوائد العلامة البيئية:

أصبحت العلامة البيئية أداة مفيدة للحكومات في تشجيع الممارسات البيئية السليمة، أما بالنسبة للمؤسسات فهي تفيدها في تحديد وخلق الأسواق على المستوى المحلي والدولي لمنتجاتها المفضلة بيئيا، في حين أن القائمين على وضع العلامات البيئية يعبر عنها بأشكال مختلفة، بغرض تحقيق أحد الأهداف التالية:[1]

1.5. الحماية البيئية:

المحافظة على البيئة وحمايتها عموما هو الهدف الأساسي، من خلال برامج العلامات البيئية، والبرامج الحكومية والغير حكومية تسعى إلى التأثير في قرارات المستهلك، وتشجيع إنتاج وإستهلاك السلع المفضلة بيئيا، وتوفير والإستفادة من الخدمات المفضلة بيئيا، في هذا الصدد العلامة البيئية بمثابة أحد القوى السوقية التي تهدف إلى إحداث تحسين البيئة. محدد البيئة قد يشمل الأهداف التالية:

- تشجيع كفاءة إدارة الموارد المتجددة لضمان توافرها لأجيال المستقبل.
- تعزيز كفاءة إستخدام الموارد غير المتجددة، بما في ذلك أنواع الوقود الأحفوري.
- تسهيل تخفيض، إعادة إستخدام وإعادة تدوير النفايات الصناعية والتجارية للمستهلكين.
- تشجيع وحماية النظم البيئية وتنوع الأنواع.
- تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في المنتجات.

2.5. تشجيع الابتكار والقيادة الصديقة للبيئة:

برامج العلامات البيئية، من خلال منح وتعزيز وجود العلامات البيئية، تقدم حافز للسوق وللمؤسسات المبتكرة للبيئة والتجديد، من خلال تقديم المنتجات التي تقلل من الضغط على البيئة، يمكن للمؤسسات إنشاء أو تعزيز مكانتها في السوق والصورة الإيجابية للمؤسسات في أوساط المستهلكين، محققة بذلك ميزة. عموما يتم وضع معايير العلامات البيئية على مكافأة فقط الأداء الأفضل بيئيا في فئة من فئات المنتجات، معظم البرامج

1. Global Ecolabelling Network, INTRODUCTION TO ECOLABELLING. Sur site: http://www.globalecolabelling.net/docs/documents/intro-to-ecolabelling.pdf visité le : 25/06/2015.

بشكل تدريجي ومتزايد تهدف إلى رفع المعايير التي تشجع المنتجين ومقدمي الخدمات لمواكبة الجديد والفرص الناشئة لتحسين الأداء وتحولات السوق.

3.5. بناء وعي إستهلاكي للقضايا البيئية:

يمكن لبرامج العلامات البيئية، أن تستخدم أيضا لزيادة وعي المستهلك حول قضايا البيئة والآثار المترتبة على خياراتهم، في البلدان التي توجد فيها درجة عالية من الوعي الإستهلاكي العلامات البيئية موثوق بها أن توفر معلومات موثوقة بشأن التأثيرات البيئية للمنتجات في السوق ذلك أنه مطلوب لتعزيز مجموعة من المنتجات ذات العلامات البيئية، في البلدان التي لا يملك المستهلكين إقبال كبير على الإهتمامات البيئية يمكن إستخدامها لتعزيز الإجراءات المفيدة بيئيا.

4.5. تحقيق ميزة تنافسية:

العلامة البيئية تمنح المصنعين فرصة لتصميم سلعتهم وخدماتهم لشريحة معينة من السوق أظهرت تفضيلا وإستعدادا لدفع ثمن الإمتثال لمجموعة محددة من المعايير، ويمنح هذا التخصص المؤسسات القادرة على النفاذ إلى تلك الأسواق ميزة تنافسية، ذلك أن العلامة البيئية تمكن من إبراز القيمة التنافسية للمنتجات التي تحملها.

وزيادة الطلب عليها بإبراز مزاياها البيئية وبالتالي خفض الآثار السلبية على البيئة بحيث يصبح دافع الحصة السوقية، هو إستمرار التحسين البيئي.[1]

ويرى (**D'souza et Al**, 2006) أن العلامة البيئية وسيلة فعالة للإتصال بالعملاء وتزويدهم بالمعلومات عن فوائد المنتج ومميزاته والسلامة البيئية له والتي تساعدهم في مرحلة صنع القرار، كما أن العلامات البيئية يمكن عرضها بإستخدام (آمنة بيئيا) رموز أو رسائل، والعلامات البيئية تقدم الدعم للمؤسسة بطريقتين هما:

- إستعادة ثقة المستهلك في المنتجات الخضراء من خلال توافق المنتجات بيئيا.
- تقديم صورة خضراء للمؤسسة، وهذه الصورة تسمو بسمعة المؤسسة.

1. زينب عبد الله أحمد جميل، مرجع سبق ذكره، ص135.

المطلب الثالث: الإعتبارات البيئية الإضافية

بالإضافة إلى العلامات والمعايير البيئية السابقة التي يجب أخذها في الحسبان هناك أيضا إلتزامات وإشتراطات أخرى يجب مراعاتها والتي أصبحت ضرورية للنفاذ إلى العديد من الأسواق الدولية المختلفة.

1. متطلبات التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات:

يقصد بمتطلبات التعبئة والتغليف، حماية قيم مستخدم المنتوج (المستهلك النهائي) أثناء تسلمه المنتوج من منتجه وقد شهدت القوانين والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع تطورا كبيرا يتعلق بمواد التعبئة، تدويرها وإعادة إستخدامها وكل ما يتعلق بها، حيث أن الدول المتقدمة كانت السباقة في إصدار قوانين تلزم المنتجين بأن يكون نظام التعبئة ملائما لتدبير إعادة الإستخدام حتى يتسنى السماح لسلعتهم من دخول السوق ومن ثم فإن عدم توافر مثل هذه الإشتراطات سيحرم السلع من حق المنافسة في السوق، فمنذ سبعينات القرن العشرين أدركت الدول والأقاليم المتقدمة الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي الذي تسببه التعبئة والتغليف وكذلك النفايات المتولدة عنها، لذلك بدأت في تطوير طرق تعبئة وتغليف خضراء.[1] ففي ظل حركة النمو الإقتصادي والتجاري ومع زيادة الوعي البيئي أصدر الإتحاد الأوروبي الدليل الخاص به في مجال التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات عام 1994. وبدأ تطبيق متطلبات هذا الدليل ضمن القواعد الخاصة بالتعبئة والتغليف في الدول الأوروبية إستنادا إلى المعايير البيئية وإدارة المخلفات، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:[2]

- تعبئة وتغليف المنتج المصدر بشكل مقبول بيئيا بما يتوافق مع سياسات إدارة المخلفات في الأسواق الأوروبية في ظل تسهيل إعادة الإستخدام وتدوير المخلفات والإسترجاع لتقليل مخلفات التعبئة والتغليف إلى أدنى حد ممكن.
- تقييد إستخدام المعادن الثقيلة ضمن المواد المستخدمة في التعبئة والتغليف فهناك حد أقصى معين مسموح به لتركيزات مواد معينة.

1. ديب كمال، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص.ص95-96.
2. إبراهيم أحمد حسن، أهمية المتطلبات الدولية للتعبئة والتغليف للصادرات المصرية، الإدارة العامة للإحصاء، وزارة التجارة الخارجية، مصر، 2004، ص.ص12-15.

- إستعادة المخلفات حيث يلتزم كل منتج أو مستورد بإسترجاع نسبة تتراوح بين 50.60% من مواد التغليف التي أدخلها السوق عن طريق التدوير أو التحليل الكيميائي أو الإستخلاص الحراري على ألا تقل نسبة المواد المعاد تدويرها عن 25.45% من المواد التي تدخل السوق وبحد أدنى 15% لكل مادة.

وأهم الضوابط العامة التي يضعها الإتحاد الأوروبي في شأن تصنيع وتركيب وإسترجاع مواد التعبئة والتغليف التي يلتزم بها مصدرو الدول النامية ومنها ما يلي:[1]

- حظر إستخدام المكونات السامة وما نحوها من مواد خطرة من رماد وعوادم وإنبعاثات في تصنيع العبوة وسواء كانت في حالة عبوات النقل أو عبوات البيع، وهناك مواد محظورة مثل الزنك والرصاص والكاديوم وسداسي الكروم لما ثبت لها من آثار مسرطنة لإستخدام مركباتها ضمن مكونات مواد العبوات فضلا عن إعاقتها عمليات التدوير.

- ضمان مستوى مناسب من القبول البيئي السلامة والصحة والأمان بما يحقق سلامة المستهلك.

- أن تكون العبوة منتجة ومتداولة على نحو يسمح بالتدوير أو إعادة الإستخدام أو الإسترجاع مع تحجيم الأثر البيئي على الصحة وعلى الأفراد القائمين بالعمل.

- أن تصنع العبوات بحيث تحتوي على نسب معينة من وزنها كمواد قابلة للتدوير، وهذه النسب تختلف من مادة إلى أخرى (الزجاج، الصفيح، الألمنيوم، الورق المقوى، الكرتون، المواد التركيبية) كما ينبغي أن تحتوي على حد أدنى من السعرات الحرارية كي يتسنى الحصول على معدل أعلى للإسترجاع من خلال التحليل الكيميائي أو الإستخلاص الحراري، وأيضا يتعين قابلية المواد المستخدمة للتحلل دون إعاقة لهذه العملية.

وهذه الضوابط تركت تفصيلاتها بالنسبة للمواد وعناصر التركيب ومعدلات التدوير والإسترجاع المطلوبة وفقا لنوعيات المواد المستخدمة للدول الأعضاء في الإتحاد بما يتلاءم مع كل دولة ولكن دون الخروج عن الأهداف الأساسية التي وضعها الإتحاد الأوروبي.

1. منى أبو العطا محمد حليم، مرجع سبق ذكره، ص.ص80-81.

ويجب على أية مؤسسة مصدرة لأي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي الأخذ في الإعتبار المتطلبات الخاصة بالتعبئة والتغليف وذلك للعلاقة الإرتباطية بين العبوة ومحتواها نظرا لأهمية الإهتمام بها في حماية محتوى المنتجات ودورها في زيادة الكفاءة التسويقية وجذب المستهلك.

2. نظام تحليل مخاطر التحكم في النقاط الحرجة (HACCP) هاسب:

يرتبط مفهوم نظام تحليل مخاطر التحكم في النقاط الحرجة (**HACCP**) **[Hazard Analysis and Critical Control Points]** بالسلامة الغذائية الدولية، إذ أنه يمثل مفتاح جودة المنتجات الغذائية، وقد وضعت الأسس الأولى لنظام (**HACCP**) عام 1950 عندما كان يستخدم كمعيار لضمان الغذاء الملائم والكافي لبرنامج وكالة الناسا الحديثة التكوين في ذلك الوقت وقد تم تطويره من قبل شركة (**Pillsbury**) ليتحول إلى معيار لسلامة الأغذية والمياه الدولية، إذ أخذ يعتمد في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتم إقراره من قبل اللجنة الوطنية الإستشارية الخاصة بالمواصفات الميكروبيولوجية للأغذية والمياه عام 1997، ويتكون هذا النظام من سلسلة خطوات وهي كما يأتي:[1]

- إجراءات تحليل المخاطر.
- تحديد نقاط التحكم الحرجة.
- وضع الحدود الحرجة التي لا يمكن تجاوزها.
- وضع نقاط لمراقبة السيطرة على نقاط التحكم الحرجة.
- وضع الإجراءات التصحيحية الواجب إتباعها عند رصد نقاط تحكم حرجة خارج السيطرة.
- وضع إجراءات للتحقق من كفاءة عمل نظام (**HACCP**).
- توثيق جميع الإجراءات التي يتم تطبيقها وحفظ السجلات اللازمة.

يعمل معيار (**HACCP**) على تحديد الحدود الدنيا لأداء المؤسسات ليتم على أساسها تعيين النقاط الحرجة للجودة النهائية من خلال التجريب وإستخدام النماذج الحسابية أو مزيج من الإثنين معا، لإعطاء صورة

1. كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص80.

عن خصائص المنتجات من الأغذية والمياه، إذ يأخذ على عاتقه متابعة نشاط الشركات الغذائية والتعريف بحجم المخاطر المحتملة التي قد ترافق عملية إنتاج السلع الغذائية في المراحل كافة إبتداء من التصنيع والتعبئة والتغليف وإنتهاءا بمرحلة الإستهلاك.[1]

لقد تحول نظام تحليل مخاطر التحكم بالنقاط الحرجة (**HACCP**) في السنوات الأخيرة إلى منهج دولي مرادف للسلامة الغذائية التي توصي بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة كودكس (**CODEX**)(*) ليتم من خلاله التأكد من مدى توافق الصناعات الغذائية مع المواصفات المعتمدة في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وبذلك فإن تطبيق هذا النظام لضمان سلامة وأمان الأغذية أحد المتطلبات التي يحكم من خلالها على الجودة ومن ثم النفاذ إلى الأسواق وبالتالي فإنه من المهم قيام مصدري الدول النامية ومنها الجزائر بالتأكيد على إتخاذهم كافة الإحتياطات وتقديم ما يؤكد إلتزامهم بتلك المتطلبات وذلك من خلال تقديم شهادات أو تقارير لفحص وضمان تقديم منتجات غذائية آمنة وصحية.

ومن فوائد تطبيق نظام الهاسب ما يلي:[3]

- يعتبر من الأنظمة المعتمدة من الهيئات الدولة كأفضل وسيلة لضمان سلامة الغذاء، ووسيلة وقائية مبنية على أسس علمية وفنية تقلل من إحتمالية وقوع أخطار تنجم عن أية أعمال داخل المؤسسة لتحسين سلامة الغذاء بإكتشاف المشاكل قبل حدوثها.

- يأخذ في الاعتبار جميع مصادر الخطر في جميع المراحل حيث يعد طريقة منظمة ومتابعة جيدة للمنتج ورقابة مستمرة لسلامة الغذاء من بداية مراحل الإنتاج وحتى التداول التوزيع والإستهلاك.

- يزيد ثقة المستهلك من المنتج المقدم إليه وبما يسمح للمنتج أن ينافس ويتحدى ويثبت كفاءته ويفتح المجال أمام المؤسسات للتصدير للأسواق العالمية.

1. Unites States Environmental Protection Agency (EPA), Efficacy of Ballast Water treatment systems, Washington D.C, July 12, 2011, P: 93. Sur le site: Nepis.epa.gov/exe/JyPORL.cgi?Dokey=p100dcwa.txt Visité le: 25/06/2016.

(*) منظمة كودكس (CODEX) وتسمى هيئة الدستور الغذائي أنشأت في عام 1963 من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، تهتم بالمواصفات الدولية للأغذية وصحة المستهلك وضمان ممارسة تجارية عادلة في المنتجات الغذائية.

2. الأمم المتحدة، هيئة الدستور الغذائي: التحضيرات للدورة الأولى للجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى، الأمم المتحدة، نيويورك، بلا سنة، ص03.

3. نبيه عبد الحميد إبراهيم وآخرون، الدليل الإرشادي لسلامة الغذاء، المركز المصري لمعلومات سلامة الغذاء، القاهرة، مصر، 2006، ص40.

- تقليص التكاليف عن طريق ترشيد إستهلاك الموارد وتركيزها على الخطوات المهمة في العملية التصنيعية ومن ثم تقليل الفاقد الذي يحدث خلال مراحل التصنيع المختلفة.
- يخدم نظام الإيزو حيث أن سلامة الغذاء تعني تحسين نوعيته وجودته أيضا.
- الإرتقاء بنظام سلامة الغذاء يؤدي إلى إتساق الجزائر مع السلاسل العالمية للقيمة من خلال بناء قدرات تنافسية للمؤسسات المحلية وجذب المؤسسات الدولية لها.

3. شهادة المطابقة لمواصفات ISO 9000:

إن المواصفات الدولية للإيزو 9000 تمثل نظاما لإدارة الجودة وتوكيدها في المؤسسات ويمكن تعريفها على أنها سلسلة من المواصفات المكتوبة التي أصدرتها المنظمة العالمية للمواصفات القياسية **ISO** سنة 1987، والتي تحدد وتصف العناصر الرئيسية المطلوب توفرها في نظام إدارة الجودة الذي يتعين أن تصممه وتتبناه إدارة المؤسسة للتأكد من أن منتجاتها (سلع أو خدمات) تتوافق أو تفوق حاجات ورغبات وتوقعات الزبائن والمستهلكين ومقبولة عالميا.[1]

يتطلب حصول أي مؤسسة على شهادة الإيزو 9000 بداية الإلتزام بالمواصفة نفسها وتفرعاتها على أساس الجودة في الإنتاج عبارة عن حلقة متكاملة تضم كل الأنشطة وكافة الأمور والأساليب المستخدمة في الإدارة والإنتاج، وينتج عن تطبيق سلسلة المواصفات الدولية للأيزو 9000 تحقيق الفوائد التالية:[2]

- تحقيق الأرباح كهدف نهائي لأي مؤسسة سواء كانت صناعية أو خدمية.
- إمكانية فتح أسواق جديدة لتسويق السلع والخدمات المنتجة على المستوى الدولي.
- توفير الثقة بقدرة المؤسسة على صنع سلع تطابق المتطلبات التي يحددها الزبون.
- الإستمرار في تحقيق الجودة العالية للسلع والخدمات.
- تحقيق الرقابة الفعالة للنشاطات التي تتم داخل المؤسسة، أي على أرض المصنع.

1. سمير محمد عبد العزيز، جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000، 10011 رؤية إقتصادية وفنية وإدارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص147.
2. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، سلسلة الرضا للمعلومات 119، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، شباط 2001، ص80.

- رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف التشغيلية.
- تخفيض تكاليف الجودة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه فيما يخص هذه الفوائد في مجال التجارة الدولية هو:

- كيف أصبح ينظر إلى شهادة 9000 **ISO** من وجهة النظر الدولية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتمثل في: أن العديد من المؤسسات تدرك وتعي بوضوح أنها وبدون تطبيق نظام للجودة ستفقد الكثير من أعمالها وذلك بسبب ما يلي:[1]

- جعل الإتحاد الأوروبي أمر الحصول على شهادة الأيزو 9000 أمرا إلزاميا مما يؤثر على عمليات التسويق الدولي وحجم الصادرات والواردات بالنسبة لأي دولة ترغب بالتسويق والتصدير في أسواقه.
- أن أغلب الزبائن يطلبون شهادة الأيزو من جميع الموردين.
- أن الكثير من المنافسين تبنوا مواصفات الأيزو للجودة، وهذا ما يزيد حدة وشدة المنافسة خصوصا في الأسواق التجارية الدولية.

هذا بالإضافة إلى أن إمكانية الدخول إلى الأسواق الدولية هي إحدى فوائد تطبيق الأيزو 9000 وأن الإستفادة من الأيزو 9000 تتجلى إلى حد كبير بطريقة تطبيق النظام، لأن من أهم أهداف النظام هو إدارة الجودة والتي من خلالها تكون مواصفات الأيزو 9000 وثيقة عمل للنظام الداخلي للجودة في المنظمة، إضافة إلى تحقيق الأهداف التعاقدية التي يطلبها بعض الزبائن من الموردين وهي أن يكونوا حاصلين على الشهادة وبشكل خاص الزبائن في الأسواق التجارية الدولية.

1. رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص80.

4. الإعتبارات الخاصة بظروف العمل:

تطورت المعايير البيئية في السنوات الأخيرة لتربط بظروف العمل السائدة في بلد الإنتاج تعرف هذه المعايير بالمسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا الشأن أصدرت هيئة التجارة الأوروبية ميثاقا **Code of Conduct** يحتوي على مجموعة المتطلبات المرتبطة بالبيئة والصحة والعمالة، والتي تنبثق في الأصل من مجموعة القوانين المنظمة للعمل وتلك الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة وذلك بهدف تحقيق تحسن ملحوظ في بيئة العمل وحصول المستهلك عن منتج آمن بيئيا، وقد أصبحت هذه الإشتراطات الآن ضرورية للنفاذ للعديد من الأسواق الدولية المختلفة.[1]

ومن أهم الجوانب التي تغطيها المتطلبات المتعلقة ببيئة العمل هي ساعات العمل الرسمية، والمكافآت والضمان الإجتماعي، والحد الأدنى لعمر الأيدي العاملة، ومنع الإجراءات التعسفية ضد العمال وإجراءات سلامة وصحة العاملين، وتحسين ظروف العمل وعمالة الأطفال والنساء، وغيرها من المتطلبات الأخرى.

وقد إستهدف هذا الميثاق تغطية كافة السلع والمنتجات التي تستخدم بصفة عامة والمنتجات النسيجية بصفة خاصة كما إستهدف تطبيقه على كافة الدول المتقدمة والنامية إلا أنه ركز بصورة أكثر على الدول النامية ويوضح الميثاق أن التحسن في النواحي الإجتماعية وظروف العمل سيكون له مردود واضح على الأداء الاقتصادي في الدول المصدرة.

1. منى أبو العطا محمد حليم، مرجع سبق ذكره، ص52.

المطلب الرابع: أهمية الإعتبارات البيئية

لقد تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع النظم والإعتبارات البيئية وتأثيراتها في الأسواق الدولية مع التوسع في إستخدامها وشموليتها وصرامتها، الأمر الذي إنعكس على وضع السياسات الداخلية لاسيما البيئية منها وعلى إنسيابية التجارة الخارجية وفرص الوصول إلى الأسواق والإندماج في الاقتصاد العالمي فضلا عن تزايد المخاوف من إستخدام تلك المعايير كحواجز غير جمركية، ومن جانب آخر فإن التحول في الأنماط الإستهلاكية وتزايد الإهتمام بالجودة وما يرتبط بالعمليات الإنتاجية أصبح أحد مقومات القدرة التنافسية الدولية وصياغة الإستراتيجيات التجارية، ونعرض فيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى ضرورة الإهتمام بالبعد البيئي في العملية الإنتاجية:[1]

- تعتبر المتطلبات والإشتراطات البيئية وما تستلزمه من شهادات توافق بيئية من أهم عوامل تفعيل القدرات التنافسية، كما أنها من أهم العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة أمام التجارة العالمية خاصة في ظل إنخفاض الحواجز الجمركية.

- الطاقات الإنتاجية المحدودة للعديد من الدول النامية ومنها الجزائر بالرغم من توفر العديد من المزايا النسبية لهذه الدول والتي تتمثل في توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة، لذلك لابد من الإهتمام بسياسات التوافق البيئي التي تهدف إلى تقليل الفاقد الناتج عن العملية الإنتاجية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق وفرات في المياه والكيماويات والطاقة وتخفيض زمن التشغيل ومن ثم الحد في تكاليف التشغيل بما يمكن أن يعوض أي تكاليف ناجمة عن استخدام طرق صديقة للبيئة.

- إتجاه الدول المستوردة في حالة عدم إهتمام المصدرين بالمتطلبات البيئية إلى دول أخرى قادرة على الوفاء بها مما يعني إمكانية الخروج شيئا فشيئا من السوق أو أنها قد تلجأ إلى الضغط لخفض السعر نتيجة عدم الإهتمام بالمعايير البيئية.

لقد أدركت دول العالم كافة لاسيما الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والإتفاقيات التجارية والإقليمية الأخرى أهمية الدور الذي تلعبه المعايير والأنظمة البيئية في إعاقة إنسيابية التجارة الخارجية، لذا فقد عملت على تدوين الأحكام البيئية ضمن الإتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، ففي بعض الإتفاقيات لاسيما تلك التي

1. محمود العكة، إدارة الأعمال الدولية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص227.

أبرمت في أوقات مبكرة تمت الإشارة إلى مسألة البيئة في ديباجة الإتفاقية، غير أن تزايد الوعي البيئي والإهتمام بالقضايا البيئية أصبح يحتم على تلك الإتفاقيات معالجة المسألة البيئية في النص الرئيس لتلك الإتفاقيات، فعلى سبيل المثال ورد في ديباجة إتفاقية التجارة الحرة ورابطة التجارة الحرة الأوروبية النص الآتي: (إدراكا للحاجة للدعم المتبادل بين السياسات التجارية والبيئة من أجل تحقيق هذه التنمية المستدامة).[1] وغالبا ما تشمل تلك الإتفاقيات القضايا ذات الصلة بالتفاوض من أجل تنفيذ الترتيبات المؤسسية والتعاون وبناء القدرات وحل الخلافات والرصد والتقييم فضلا على الإلتزام بالمعايير والتشريعات البيئية ومدى تأثيرها على إنسيابية وتنافسية صادرات الدول الأعضاء، فقد ورد في إتفاقية الشراكة الاقتصادية (**EPA**) بين الاتحاد الأوروبي ومنتدى الكاريبي عام 2008 فقرة تشير إلى ضرورة التفاوض وتقديم الدعم في المجالات الآتية:[2]

تقديم الدعم والمساعدة التقنية للمنتجين من أجل تلبية متطلبات المعايير والأنظمة البيئية المعمول بها في الأسواق العالمية.

- تشجيع الخطط الطوعية العامة والخاصة التي تصب في تطوير نظام العلامات البيئية والجودة.
- تمكين القطاع العام من تنفيذ الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف لاسيما ما يتصل بحركة التجارة العالمية.
- تسهيل تجارة المواد الطبيعية كالأخشاب والمنتجات الأخرى ضمن إطار الإستدامة والتشريعات القانونية.
- مساعدة المنتجين على تطوير وتحسين إنتاج السلع والخدمات التي من شأنها صيانة البيئة.
- تشجيع ونشر التوعية والبرامج التعليمية المتعلقة بالسلع والخدمات البيئية.

1. Gallagher Pand Serret : Implementing Regional Trade Agreements with Environmental provisions, Framework for Evaluation OECD publishing, France, 2011, P:08. Sur le site :www.oerd.org visité le : 04/03/2016.
2. Ibid, P : 10.

المبحث الرابع: أثر تطبيق النظم والإعتبارات البيئية على النفاذ إلى الأسواق الدولية

أصبح تطبيق نظام الإدارة البيئية ضرورة حتمية لأي دولة تريد التكيف والتوافق مع التشريعات البيئية التي تطبقها التكتلات الإقتصادية على دخول المنتجات إلى دولها وخلق القدرة التنافسية اللازمة للتواجد في تلك الأسواق، وخاصة الغتحاد الأوروبي الذي يقوم بإصدار دليل موحد للمواصفات ومعايير الجودة البيئية، بما يتطلب من المؤسسات الإقتصادية أن تساير التطور الذي يحدث في نظام الإدارة البيئية والذي يهدف إلى تحقيق وتلبية رغبات المستهلكين والتوافق مع الإلتزامات القانونية والإجتماعية وتحقيق النمو المتواصل والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

يمكن تحليل تأثير الأداء البيئي إلى مستويين الأول يمثل دور المعايير البيئية على مستوى الأداء الإقتصادي للمؤسسات الإنتاجية والآخر يمثل مستوى القطاع الإنتاجي والإقتصاد الوطني، ويبين المخطط الوارد في الشكل رقم (09) التأثيرات المتبادلة والترابط بين أداء المؤسسات الإنتاجية البيئي والإقتصادي وأداء القطاع الإنتاجي والإقتصاد الوطني.

الشكل رقم (09): الإطار التحليلي للترابط بين البيئة والأداء الإقتصادي

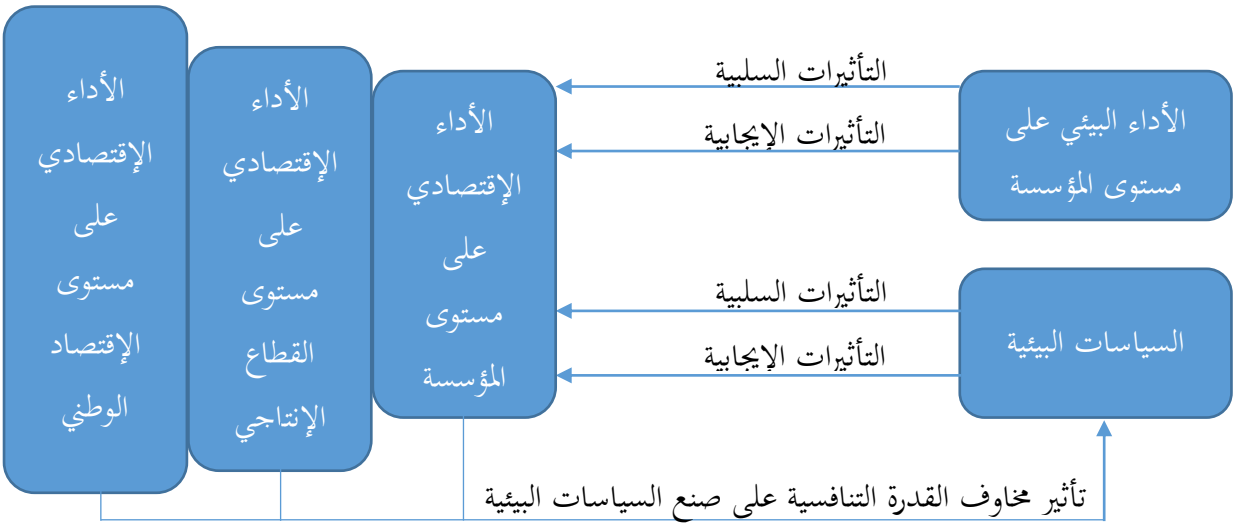

Source: Leena Lankoski, « Linkages Between Environmental Policy and Competitiveness », OECD Environment working papers, No.13, OECD publishing, University of Helsinki, Finland, 2009, P13. Sur le site: http://dx.doi.org/10.1787/2184468820583 visité le: 04/03/2016

يتضح من الشكل (09) أن الأداء البيئي والإقتصادي للمؤسسة يشكل الخطوة الأولى والأهم في الأداء على مستوى القطاع الإنتاجي أو الإقتصاد الوطني، كما نلاحظ بأن للأداء البيئي آثار سلبية وأخرى إيجابية ومن خلال التفاعل فيما بينها يتبلور صافي الأثر إما سلبيا أو إيجابيا حسب حالة المؤسسة.

يمكن أن تؤدي المعايير والأنظمة البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وأن تشكل حواجز تعوق النمو، لكن يمكنها أيضا أن توفر إطارا للتنمية الإقتصادية المستدامة بيئيا وأن تعزز القدرة التنافسية، ويتوقف إستفاء الناتج الإيجابي من هذه النظم والمعايير على التحديد المناسب لها في الأسواق المحلية والدولية وتطبيقها بفعالية المجتمع المدني على المعلومات، ورغم صعوبة إستفاء هذه الشروط في معظم البلدان النامية، يمكن أن يشكل الإمتثال لتطبيق نظام الإدارة البيئية وإستفاء المعايير البيئية ميزة تنافسية للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز إنتاجيتها وزيادة حصتها في الأسواق الدولية في ظل عولمة الإقتصاد.

المطلب الأول: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بالقدرة التنافسية

أصبحت عولمة الأسواق وزيادة الترابط بين الإقتصادات أفكارا مألوفة حول الشؤون الدولية، كما يؤدي فتح الحدود الذي يضاعف من فرص الأعمال التجارية إلى إتساع المنافسة والذي يقوم بإستمرار بإختبار القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق المحلية والدولية، وفي هذا السياق سوف يرتبط نجاح المؤسسات بقدرتهم على تمييز أنفسهم عن المنافسين من خلال تقديم ميزة نسبية من حيث الجودة والسعر والخدمة وكذلك التكيف مع الطلب المحلي، وحتى وقت قريب كانت الإهتمامات البيئية مستثناة من هذه الجهود الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية، وكان التلوث الصناعي يظهر كنتيجة ثانوية غير مرغوب بها للأنشطة الصناعية والتي لم يكن من شأنها أن تؤثر على الأداء الاقتصادي، وعلى نحو متزايد مثلت الجهود المبذولة للحد من الآثار البيئية مكونا لا يستهان به للكفاءة والقدرة التنافسية الدولية للمؤسسات.[1]

1. Olivier Boiral, ISO14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration, Xème conférence de l'association international de management stratégiques, faculté des sciences de l'administration, université Laval, Québec, Canada, 13.14.15 Juin 2001, P:07. Sur le site :
www.strategie-aims.com/events/conferences/13-xeme-conference-de-l-aims/themes#communication_2384 visité le: 04/03/2016.

وتتناول الدراسات المتخصصة بتقييم تأثير المعايير والأنظمة البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة مؤشر الأداء البيئي وعلاقته بسوق الأسهم الخاص بالمؤسسة موضوع البحث من جانب، والقدرة على تسويق المنتجات والحصة السوقية الدولية والقابلية على البقاء في السوق من جانب آخر.[1]

ومن الممكن أن يكون لنظام الإدارة البيئية تأثيرات إيجابية أو سلبية على الأداء الإقتصادي للمؤسسة ويبين المخطط الوارد في الشكل رقم (10) قنوات الإتصال الإيجابية والسلبية بين الأداء البيئي والإقتصادي على مستوى المؤسسة.

الشكل رقم (10): الصلات الإيجابية والسلبية بين الأداء البيئي والإقتصادي للمؤسسة

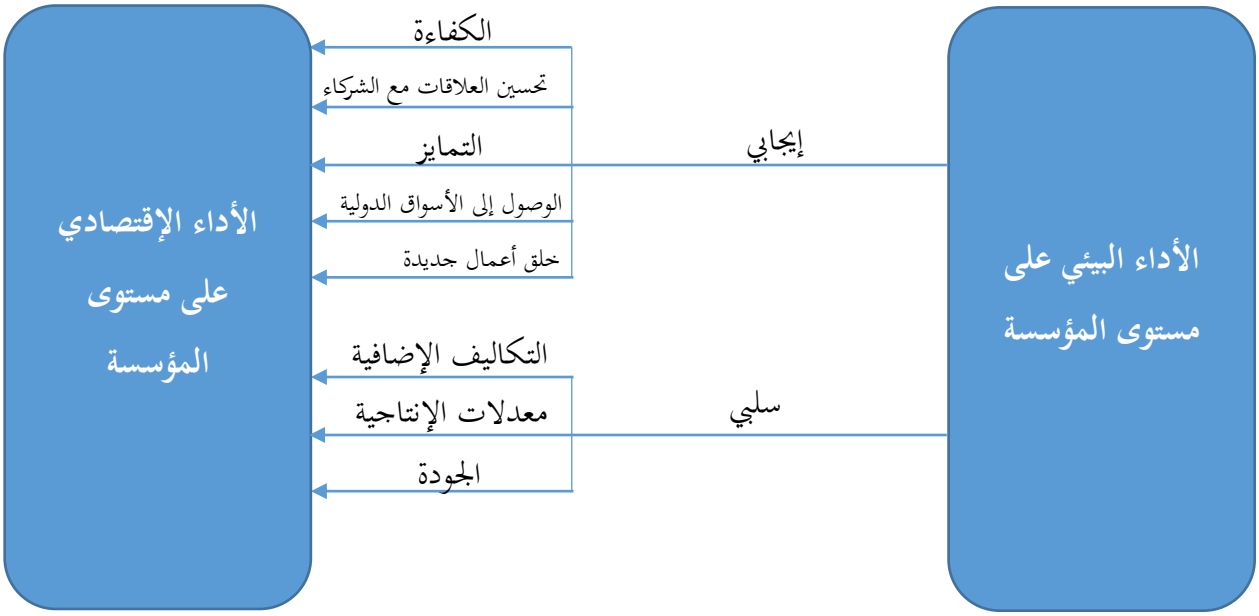

Source: Leena Lankoski, « Linkages Between Environmental Policy and Competitiveness », OECD Environment working papers, No.13, OECD publishing, University of Helsinki, Finland, 2009, P15. Sur le site: http://dx.doi.org/10.1787/2184468820583 visité le: 04/03/2016

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السابعة، الأمم المتحدة، جنيف، 2003، ص09.

نلاحظ من الشكل رقم (10) أن الآثار الإيجابية للأداء البيئي يمكن أن تكون ناجمة عن جملة من العوامل أبرزها:

أ. **الكفاءة:** إن الإستخدام الأكفأ للموارد الإقتصادية بسبب الإمتثال للمعايير والأنظمة البيئية ينعكس على تحقيق وفرات إقتصادية في التكاليف وذلك للأسباب الآتية:[1]

- وفرات ناجمة عن الإستخدام الأمثل للموارد وإعادة تدوير النفايات.
- زيادة عائدات الإنتاج (تزايد الغلة).
- تخفيض مدة التوقف والتعطل بسبب تنامي عمليات الرصد والصيانة.
- تخفيض إستهلاك الطاقة.
- تخفيض تكاليف التخزين والمناولة.
- وفرات ناجمة عن تأمين مكان العمل.
- إنتفاء الحاجة إلى تكاليف أنشطة تصريف ومعالجة النفايات.

ب. **تحسين العلاقات مع الشركاء:** يؤدي الإمتثال للمعايير والأنظمة البيئية إلى تحسين العلاقات مع الشركاء التجاريين من خلال التنسيق المشترك فيما بينهم الأمر الذي ينعكس على تحقيق وفرات في تكاليف المعاملات بمختلف أنواعها مثل الحصول على القروض أو التأمين أو الحد من التكاليف الناجمة عن الضرائب والرسوم البيئية والتصاريح القابلة للتداول فضلا عن تحسين العلاقات مع السكان المحليين والسلطات وإنخفاض تكاليف التقاضي.

ج. **التمايز:** يؤدي الإمتثال للمعايير والأنظمة البيئية إلى جودة أعلى للمنتجات وإنسجامها مع متطلبات السوق العالمية لاسيما مع تزايد أعداد المستهلكين الراغبين بشراء المنتجات السليمة بيئيا والذي ينعكس على زيادة الإيرادات من خلال علاوة الأسعار، فعلى سبيل المثال كان لوضع العلامات الإيكولوجية دور كبير في دعم

1. نفس المرجع السابق، ص10.

التمايز البيئي لمبيعات المنتجات في دول الإتحاد الأوروبي، فقد إرتفعت قيمة مبيعات هذا النوع من المنتجات من 51 مليون يورو عام 2000 إلى 644 مليون يورو عام 2004.[1]

د. الوصول إلى الأسواق الدولية: من الممكن أن تتسع الحصة السوقية للمؤسسة وتزداد فرص وصولها إلى الأسواق في حال طرحها لمنتجات تمتاز بالقبول في السوق العالمية، ففي ظل العولمة والنظام الإقتصادي الجديد فإن المستهلك يحق له ممارسة خياراته بالحصول على المنتجات التي تستوفي قواعد وشروط السلوك البيئي،[2] لقد أثبتت الدراسات الميدانية تزايد الوعي البيئي وإتساع دائرة المستهلكين الخضر **Green consumerism**، فقد تناولت إحدى هذه الدراسات عينة من المستهلكين في ألمانيا بين عامي 1981.1991 وتوصلت إلى تزايد نسبة المستهلكين الذين يفضلون المنتجات الملائمة للبيئة بدلا من غيرها من 57% إلى 72%، وفي المملكة المتحدة وجدت الدراسة بأن 53% من الأشخاص يمتنعون عن شراء المنتجات التي تشكل تهديدا للبيئة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أثبتت الدراسة بأن 90% من الأشخاص لديهم الإستعداد لدفع أسعار بنسبة 6,6% للمنتجات الملائمة للبيئة.[3]

كما أظهرت دراسة أجريت عام 2010 في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (**OECO**) تناولت 4000 مؤسسة وجدت أن 43% من هذه المؤسسات تقوم بتقييم دوري للأداء البيئي لمستورديها.[4]

هـ. خلق أعمال جديدة: إن الإمتثال للمعايير والأنظمة البيئية يسهم في خلق أعمال جديدة، فما كان يعد نفايات في السابق حول إلى مصدر جديد للدخل من خلاله تحويله إلى مدخلات لشركات أخرى (إعادة تدوير النفايات) الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق أعمال جديدة وحقوق للمؤسسة في بيع تصاريح الإنبعاثات القابلة للتداول في حال إمتثالها للمعايير البيئية والتي تحقق إيرادات جديدة.

أما بالنسبة للآثار السلبية للأداء البيئي على عمل المؤسسات فإنها من الممكن أن تكون ناجمة عن العوامل الآتية:

1. Leena Lankoski, Op.Cit, P:16.
2. Jeffery Frankel and Others: Environmental Effects of International Trade, Expert Report No31 To Sweden's Globalisation Coucil, Harvard Kennedy School, Harvard university, 2009, P:12. Sur le site: http://sites.hks.harvard.edu/fs/jfrankel/swenvirinlaga31proofs.pdfvisité le: 04/03/2016.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تحديد السبل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات الفوائد البيئية، تخفيف وطأة الاستهلاك على البيئة دون المساس برضا المستهلك، الأمم المتحدة، جنيف، 1994، ص.ص05،06.
4. LeenaLankoski, Op.Cit, P:17.

أ. **التكاليف الإضافية:** قد يؤدي الإمتثال للمعايير والتشريعات البيئية إلى تكاليف إضافية ناجمة عن إدخال آلات ومعدات ومباني جديدة فضلا عن تكاليف التشغيل وإستبدال مصادر الطاقة وهذا يتطلب مدخلات جديدة باهظة الضمن في بعض الأحيان.

ب. **معدلات الإنتاجية:** إن الإمتثال لتطبيق نظام الإدارة البيئية قد يؤدي إلى إنخفاض في معدلات الإنتاجية في الأمد القصير وذلك بسبب إحلال الآليات الجديدة محل القديمة، كما أن الإستثمار في تحسين الأداء البيئي قد يزاحم الإستثمارات الموجهة نحو العمليات الإنتاجية الأخرى.[1]

ج. **الجودة:** قد يؤدي الإمتثال لنظم والمعايير البيئية إلى التأثير سلبا على الجودة، فعلى سبيل المثال من الممكن أن يسود إعتقاد خاطئ لدى المستهلكين بأن الفاكهة المنتجة عضويا تتعرض للتلف أكثر من غيرها أو إن أحد المنظفات الصديقة للبيئة لا يقوم بإزالة البقع بفعالية مثل غيره من المنتجات الكيماوية الأخرى.[2]

مما سبق يمكن القول أنه إذا كانت تكلفة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية وما يتطلبه ذلك من تغير في أساليب الإنتاج وضرورة توفر الخبرات الفنية والتكنولوجية سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن تكلفة عدم تطبيق هذه النظم والإعتبارات سيؤدي إلى تدهور الوضع البيئي وتحقيق المزيد من الخسائر في الموارد الطبيعية والعديد من الأضرار المختلفة بالصحة العامة للأفراد، هذا بالإضافة إلى فقدان القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية مع تزايد المنافسة من جانب المؤسسات الأخرى والإهتمام بالجودة.

ولقد أجريت إحدى الهيئات الدولية المتخصصة في مجال البيئة دراسة مسحية لمجموعة من المؤسسات التي طبقت نظام الإدارة البيئية **ISO**14000 وإتضح من هذه الدراسة أن كافة هذه المؤسسات قد إستفادت بشكل فعلي من تطبيق النظام ومن النتائج التي توصل لها هذه الدراسة مايلي:[3]

- 65% من المؤسسات حسنت سمعتها.
- 61% إستفادت ماديا وبشكل مباشر.

1. Leena Lankoski, Op.Cit, P:18.
2. Marcus Wagner: Effects on competitivenes and innovation activity from the integration of strategic aspects with social and environmental management, faculty of administrative and economic sciences, university of Louis Pasteur, France, 2007, P:05. Sur le site:
http://www.beta-mr75022.fr/productions/publications/2007/2007-08.pdf visité le: 04/03/2016.
3. عمر بن لخضر خلفاوي، مرجع سبق ذكره، ص40.

- 40% حسنت علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة.
- 28% حصلت على ميزة إيجابية مقابل المنافسين.
- 23% ساهمت الشهادة في الإبقاء على المؤسسة من الإنهيار.
- 12% حسنت ظروف العمل لديها.

كما أوضحت دراسة (**Dum et Bradstreet 1999**) والتي أجريت بين جميع المؤسسات الفرنسية التي سبق وإعتمدت نظام الإدارة البيئية وفق متطلبات المواصفة **ISO**14001 أن 75% من المؤسسات الحاصلة لشهادة **ISO**14001 تقوم بالتصدير وأن 59% منهم مملوكة لرؤوس أموال أجنبية.[1]

وإلى جانب القدرة التنافسية في أسواق السلع والخدمات، يمكن لشهادة **ISO**14001 تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق المالية الدولية، ولذا فقد إهتمت العديد من الدراسات بإظهار الإرتباط بين الإلتزام البيئي للمؤسسات وبين تحسين قيمة الأسهم في الأسواق المالية، ويمارس العديد من المستثمرين الضغوط للحصول على معلومات بيئية موثوقة حرصا منهم على معرفة "الدين البيئي الكامن" لدى المؤسسات (أخطار فرض العقوبات أو الأزمات المتعلقة بالتلوث) أو لتنفيذ الإستثمارات الأخلاقية وفي هذا السياق يمكن لإعتماد **ISO**14001 من قبل الشركات المتعددة الجنسيات المدرجة في البورصة أن يطمئن الأسواق المالية بشأن مراقبة الجوانب البيئية وبشأن المسؤولية الإجتماعية لهذه الشركات إلى حد كبير.[2]

1. Olivier Boiral, Op.Cit, P: 10.
2. Obid, P:08.

المطلب الثاني: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بالصادرات

إن طبيعة العلاقة بين الأداء البيئي والأداء الإقتصادي للقطاعات الإنتاجية والإقتصادات الوطنية تعد أكثر تعقيدا منها على مستوى المؤسسة أو المنتج، إذ هناك إختلافات واسعة بين المفهومين فالمؤشرات الإيجابية على مستوى المؤسسات قد تكون سلبية على مستوى الإقتصاد الوطني، فعلى سبيل المثال إن قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها من خلال الإنخفاض في التكاليف الإجمالية يعد عاملا إيجابيا على القدرة التنافسية، لكنه يعد عاملا سلبيا على مستوى الإقتصاد الوطني والقطاع الإنتاجي كونه يساهم في تفاقم مشكلة البطالة وإنخفاض المستوى المعيشي للسكان، علما بأن وضع الميزان التجاري والمستوى المعيشي أصبح من العناصر الأساسية لقياس القدرة التنافسية للإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ويختلف مستوى ذلك الأثر من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر وبحسب مجموعة من العوامل الرئيسية المؤثرة والتي من أبرزها ما يأتي:[1]

1. هيكل الصادرات:

يكون تأثير المعايير والنظم البيئية واضحا في القدرة التنافسية للصادرات في حال إعتماد نسبة كبيرة منها على منتجات ترتبط بتفضيلات المستهلكين الملائمة للبيئة كونها ترتبط بمدى إحتوائها على منتجات من المواد الكيميائية والخطرة أو منتجات مثل الأخشاب والأغذية والمنسوجات والجلود، أما في حالة تنوع الصادرات وإنخفاض نسبة المنتجات الخاضعة للمعايير البيئية فإن الأثر يكون منخفضا على القدرة التنافسية.

2.التكاليف:

تعد التكاليف أحد العوامل المهمة في تحديد تأثير العوامل البيئية في القدرة التنافسية. ففي حالة إعتماد الصادرات على الميزة النسبية في حصتها السوقية لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة أو المواد الأولية المتاحة فإن للمعايير البيئية دورا كبيرا في تحديد القدرة التنافسية لتلك الصادرات، كما أن المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة تتأثر كثيرا بالمعايير والتشريعات البيئية على العكس من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

1. كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص208،209.

3. العوامل الهيكلية:

وتشمل العوامل الأخرى المؤثرة في القدرة التنافسية كالعلاقات مع الشركاء التجاريين والإنفتاح على العالم الخارجي والقابلية على التكيف مع تغيرات الأسعار العالمية، فعلى سبيل المثال أدى حظر إستخدام مادة (الفينوكلوروفينول **Phenol Chlorophenol**) وهي مادة كيميائية تستخدم في صناعة الجلود في السوق الألمانية إلى رفع تكاليف دباغة الجلود في الهند ما أفقدها ميزتها التنافسية مع شريكها التجاري، في حين تمكنت الأرجنتين من التكيف مع هذا التغيير ولم ترتفع تكاليف الإنتاج فيها وسجلت إرتفاعا في التكاليف لسبب آخر وهو تحرير سياسة الإستيراد فيها مما زاد من المنافسة غير المتكافئة.[1]

إضافة لما وضعته الولايات المتحدة الأمريكية من قيود على إستخدام غاز (الكلوروفلوروكربون)، وهو غاز يستعمل للتبريد وأهم المنتجات التي يستخدم هذا الغاز في تصنيعها (الثلاجات، المكيفات بأنواعها، العطور...) وبالتالي فقد أثرت هذه القيود على العديد من هذه الصناعات التي يدخل هذا الغاز في إنتاجها والتي تقدر ببلايين الدولارات، مما أثر على صادرات الدول الأخرى إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المنتجات، وكذا على إستثماراتها المباشرة في الخارج وعقود تراخيصها.[2]

4. حجم المؤسسات:

يلعب حجم المؤسسات الإنتاجية داخل القطاع الإقتصادي الوطني دورا كبيرا في تحديد أثر المعايير والنظم البيئية في القدرة التنافسية للصادرات، فالإستثمار في التكنولوجيا السليمة بيئيا يتركز في المؤسسات الكبيرة أكثر مما هو عليه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب توفر الإمكانات اللازمة كالحصول على التمويل والوصول إلى مصادر المعلومات والمواد الخام، فكلما كان الإقتصاد الوطني أو القطاع الإنتاجي يضم مؤسسات كبيرة كان للمعايير والأنظمة البيئية دور أقل في تحديد القدرة التنافسية للصادرات.

إن آثار النظم والإعتبارات البيئية على القدرة التنافسية للصادرات تظهر واضحة على القطاعات الإنتاجية والإقتصادات الوطنية التي تضم عددا كبيرا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتتركز هذه الظاهرة في الإقتصادات النامية بشكل أكبر منها في الإقتصادات المتقدمة مما يزيد من الآثار السلبية للنظم والإعتبارات البيئية

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عند دورتها السابعة، مرجع سبق ذكره، ص16.
2. السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بلح، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، ط1، القاهرة، مصر، 2002، ص170.

على القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية الأمر الذي يحتم على حكوماتها تقديم المساعدة من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمواد الخام ونتائج الأبحاث ذات الآثار الفعالة على التكاليف وفرص الوصول إلى الأسواق وتحجيم الآثار السلبية للنظم والإعتبارات البيئية على القدرة التنافسية للصادرات.

المطلب الثالث: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بجذب الإستثمارات

ترى النظرية الإقتصادية التقليدية بأن الإستثمار الأجنبي يتجه نحو البلدان التي تعتمد معايير وتشريعات بيئية متساهلة وهذه ما تعرف بفرضية ملاذ التلوث، إلا أن هذه الفرضية لم يثبت صحتها وأخذت تسقط شيئا فشيئا في الأوساط الأكاديمية، إذ أن ضعف الأنظمة البيئية المعتمدة في البلدان العربية والإفريقية لم يسفر عن تدفق رؤوس الأموال إلى هذه المناطق بل شهدت إنحسارا في مثل هذا النوع من الإستثمار، في حين شهد قطاع التصنيع في تركيا وأوروبا الشرقية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في هذا القطاع رغم أنها تعتمد تشريعات وأنظمة الإتحاد الأوروبي المتشددة في مجال البيئة كشرط مسبق لقبول عضويتها في الإتحاد.[1]

فرضية ملاذ التلوث في تفسير العلاقة بين النظم البيئة والإستثمار:

إن فرضية ملاذ التلوث (**PHH**) **[Pollution Haven Hypothesis]** هي مفهوم أساس من مفاهيم التجارة والبيئة، وقد استخدمت عدة تعاريف لهذه الفرضية أبرزها هي تحول في أنماط التجارة الخارجية من خلال تكوين ميزة نسبية للبلدان النامية لإتباعها معايير وأنظمة بيئية منخفضة مقارنة بالأنظمة المتبعة في الدول المتقدمة، وبتعبير آخر إن البلدان النامية هي الأقل تشددا في تطبيق المعايير البيئية ما يعطيها ميزة نسبية في الصناعات الملوثة في حين تكون الدول المتقدمة متشددة بيئيا مما يجعلها تتخصص في المنتجات النظيفة بيئيا.[2]

كما تم تفسير فرضية ملاذ التلوث من قبل باحثين آخرين على أنها تستند إلى البديهية القائلة بأن الأنظمة والمعايير البيئية الصارمة تعد بمثابة زيادة في تكلفة المدخلات الرئيسية للعمليات الإنتاجية، ومن ثم فإن التساهل في هذا المجال يشكل ميزة نسبية لمثل هذه المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة الصناعات الملوثة بإتجاه هذه الأماكن والتي غالبا ما تكون بلدان منخفضة الدخل (البلدان النامية).[3]

1. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الإقتصادية الرئيسية، مرجع سبق ذكره، ص17.

2. Nikole Andréa Mathys, Marius Burkhart: a simple test for the pollution haven hypothesis, university of Lausanne, Switzerland, 2003, P: 03. Sur le site:
www.hec.unil.ch/mbrelhar/sea2/mathys37.pdf visité le: 10/04/2016.

3. Adam B.Jaffe and Others, Environmental regulation and the competitiveness of U.S Manufacturing: What does the Evidence tell us? Journal of economic literature, VOL33, N01, USA, 1995, P: 157. Sur le site:

ويوفر نموذج (هيكشر.أولين) الأسس النظرية لهذه الفرضية من خلال إظهار مناطق تصدير المنتجات التي تستخدم عوامل ذات وفرة محلية لكونها متخصصة في الصناعات الكثيفة التلوث، وتجدر الإشارة إلى أن هناك قلقا متزايدا بشأن فرضية ملاذ التلوث يتمثل في قيام بعض الحكومات بالدخول في منافسة لجذب الإستثمار الأجنبي بالتسارع في إضعاف معاييرها البيئية وإستضافة المزيد من الصناعات كثيفة التلوث إعتمادا على نظرية المنافع والتكاليف.[1]

والشكل رقم (11) يوضح آلية عمل فرضية ملاذ التلوث وكيفية تخصص كل من الدول المتقدمة بالصناعات السليمة بيئيا والبلدان النامية بالصناعات كثيفة التلوث.

الشكل رقم (11): فرضية ملاذ التلوث

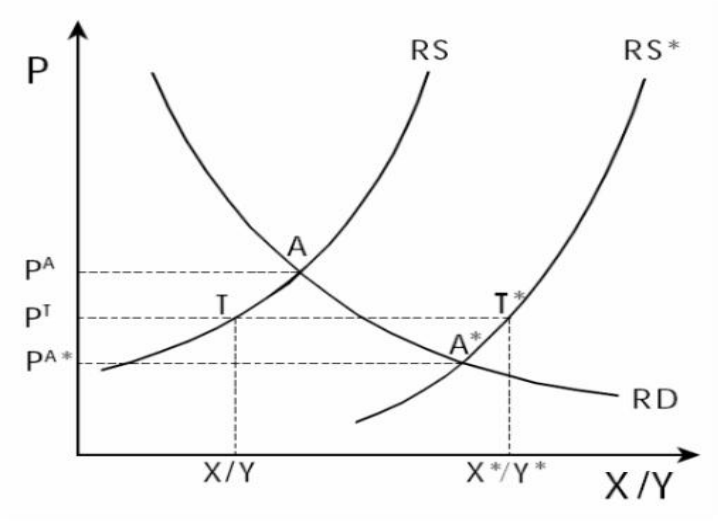

*: تشير إلى البلدان النامية.

Source: Guglielmo Maria Caparole and Others, Environmental regulation and competitiveness: Evidence from Romani a, Discussion paper No 5029, the institute for the study of Labor (IFA), university of Bonn, Germany, 2010, P: 08. Sur le site:ftp.ifa.org/dp5029.pdf visité le: 15/04/2016.

يفترض أصحاب هذه الفرضية أنه في حالة تماثل منتجات البلدان في الأسعار والكميات فإن منحنيات العرض تكون متطابقة في كل منها وهذا يعني عدم وجود تجارة خارجية، أما إذا كانت كثافة الإنبعاث أعلى في البلدان النامية بسبب التساهل في المعايير البيئية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في إنتاج السلع كثيفة التلوث ولتكن سلعة **x** وإنخفاض الإنتاج من السلعة السليمة بيئيا ولتكن سلعة y وبذلك يتم توجيه الموارد في البلدان النامية نحو

http://links.jstor.org/sici?sici=0022-0515%28199503%2933%3A1%3c132%3AERATCO%3E2.0.c0%3B2-Gvisité le : 10/04/2016.

1. Nikole Andréa Mathys, Marius Burkhart, Op.Cit, P:05.

إنتاج السلعة x بدلا من السلعة y لوجود ميزة نسبية في إنتاجها، ونلاحظ من الشكل البياني بأن سعر السلعة x في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول النامية ***PA>PA** والسبب في ذلك يعود إلى التكاليف الإضافية الناجمة عن ضرائب التلوث والمعايير والأنظمة البيئية الصارمة، ومن ثم فإن منحنى العرض النسبي للبلدان النامية ينتقل نحو اليمين من **Rs** إلى ***Rs** دلالة على زيادة الإنتاج من هذه السلعة وأن الدول المتقدمة تنتج وتصدر السلعة y، الأمر الذي ينعكس على مستوى التلوث في البلدان النامية وإنخفاضه في الدول المتقدمة، وهذه النتيجة تنسجم مع فرضية ملاذ التلوث وأن أي تشدد في الأنظمة والمعايير البيئية في البلدان النامية سيؤدي إلى فقدان قدرتها التنافسية في الصناعات الملوثة وإنخفاض حجم صادراتها من هذه المنتجات.[1]

لقد توصلت مجموعة من الدراسات والبحوث إلى نتائج متباينة عن ثبوت صحة فرضية ملاذ التلوث، فمنها من يدعم هذه الفرضية ومنها من توصلت إلى وجود علاقة غير مؤكدة وذات دلالة إحصائية ضعيفة بين مستوى النظم والمعايير البيئية وتدفقات التجارة الخارجية، كانت أهم الدراسات كما يلي:[2]

أ. دراسة ليونارد Léonard: قام بدراسة إستراتيجيات التنمية لأربعة دول مختلفة واستنتج أن إيرلندا هي الوحيدة التي تنتهج إستراتيجية واضحة لجلب الصناعات الملوثة نظرا لفقرها النسبي مقارنة بالدول الثلاثة الأخرى ولإنعزالها الجغرافي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر هذه الصناعات إلى الخارج محدثة آثار متعددة هي:

- تزيد إستثماراتها الملوثة في الخارج مقارنة بباقي الإستثمارات وتتقلص إستثماراتها في الداخل بنفس المقدار.
- تكون الدول النامية الملجأ الأول لهذه الإستثمارات الملوثة.
- ستنمو واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الإستثمارات بسرعة أكبر من واردات الدول الأخرى.

ب. دراسة لو / يتس Law and Yeats: توصلت الدراسة إلى أن الدول النامية تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العالمية للسلع كثيفة التلوث مثل: الحديد والصلب، التعدين، الصناعات التحويلية، وصناعة الورق.

ج. دراسة البنك الدولي: في دراستين مختلفتين سنة 1992 كان الغرض منهما إعداد "مؤشر لقياس نسبة التسمم الصناعي"، حيث ومن عينة تحتوي على 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية وخلال الفترة

1. Guglielmo Maria Caparole and Others, Op.Cit, P:08.
2. كمال ديب، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص.ص54،56.

الممتدة ما بين 1960 إلى 1988. توصلت الدراستين إلى أن تحرير التجارة في ظل المعايير البيئية المختلفة سيؤدي إلى هروب الصناعات من الدول المتشددة إلى الدول المتراخية بيئيا، حيث تأكد رسميا أن الدول ذات السياسات الحمائية تجاريا تعد مأوى للصناعات كثيفة التلوث.

كما تناولت إحدى الدراسات عينة تتكون من 52 دولة وقامت بجمع بيانات لأكثر من عشر سنوات (1984.1995) وتوصلت إلى دلالة إحصائية تشير إلى وجود علاقة قوية بين المعايير البيئية وتدفقات التجارة الخارجية، إذ أن أربع من أصل خمس صناعات كثيفة التلوث تخضع بالفعل لتأثير فرضية ملاذ التلوث، وهذا يعني أن إنخفاض المعايير البيئية في البلدان النامية أعطى بالفعل ميزة نسبية إنعكست على صافي الصادرات في الصناعات كثيفة التلوث في هذه البلدان.[1]

لقد إستخدمت الدراسات والبحوث المبكرة التي أجريت قبل عام 1995 للتحقق من صحة فرضية ملاذ التلوث العديد من مقاطع البيانات الأفقية وتناولت مختلف الصناعات والقطاعات الإنتاجية في محاولة لإيجاد حالة من التجانس بين هذه البيانات غير أنها وجدت بأن هناك دلالات إحصائية قليلة الأهمية لتأثير المعايير البيئية على القدرة التنافسية، كما وجدت بعض هذه الدراسات أن هناك علاقة إيجابية غير مؤكدة بينهما، لذلك يمكن القول بأن هذه الدراسات لم توفر دعما كافيا لفرضية ملاذ التلوث، وفي السنوات الأخيرة بدأ خبراء الإقتصاد بإستخدام قاعدة بيانات ونماذج متخصصة للسيطرة على تجانس هذه البيانات من أجل الوصول إلى دلالات إحصائية تدعم فرضية ملاذ التلوث وقد وجدت هذه الدراسات بأن الإختلاف في المعايير والأنظمة البيئية لا يؤثر في نمط التجارة الخارجية وأن تكاليف الحد من التلوث هي تكاليف منخفضة مقارنة بإجمالي التكاليف ومن ثم فإنه ليس من المرجح أن تؤثر هذه المعايير في قرارات المؤسسات،[2] وتجدر الإشارة إلى أن وجهات النظر المعارضة لفرضية ملاذ التلوث إستندت إلى حجج مضادة لهذه الفرضية وهي كما يأتي:[3]

- أن نسب الإنتاج والإستهلاك من المنتجات الكثيفة التلوث كانت منخفضة في الدول المتقدمة مما يوحي بأن نمو تلك المنتجات وتطورها هي مسألة محلية خاصة بالبلدان النامية فقط.
- تلعب مرونة الطلب الدخلي دورا كبيرا في إنخفاض الطلب على المنتجات الكثيفة التلوث في الدول المتقدمة، فكلما إزداد الدخل إنخفض الطلب على هذا النوع من السلع لكونها سلع رديئة وبالتالي فإن

1. Nikole Andréa Mathys, Marius Burkhart, Op.Cit, P: 05.
2. Adam B.Jaffe and Others, Op.Cit, P: 158.
3. كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص192.

زيادة الطلب عليها في البلدان النامية هو بسبب إنخفاض مستوى الدخل فيها ومن ثم فإن إنخفاض مستوى الدخل في البلدان النامية سوف يتمخض عنه زيادة الطلب على هذه السلع.

وتأكيدا لهذه الحجج توصلت دراسة أجريت عام 2010 من قبل **Guglielmo Maria Caparole** بعنوان **Environmental regulation and competitiveness: Evidence from Romani** تناولت حالة رومانيا وتأثير المعايير البيئية الصارمة على قدرتها التنافسية وقد خلصت إلى نتائج تطابق هذه الحجج وتدحض فرضية ملاذ التلوث، إذ إستخدمت هذه الدراسة نموذج الجاذبية في تقدير الآثار المترتبة على إستخدام المعايير الصارمة وخلصت إلى أن معظم القطاعات التي تم دراستها تشهد تأثيرا إيجابيا للمعايير البيئية المتشددة على القدرة التنافسية للصادرات وبذلك يصبح من الصعب الإبقاء على فرضية ملاذ التلوث،[1] وتؤكد هذه التجربة الإستنتاجات التي توصلت إليها دراسات أجريت تعتبر أن تأثير النظم البيئية المتساهلة على إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي ضعيف، لا سيما مقارنة بسائر المعايير المتعلقة بتقييم فرص الإستثمار الأجنبي، فبعض الدراسات تظهر بالفعل أن تطبيق المعايير المشتركة بما فيها المعايير البيئية وسط الشركاء في التجارة وضمن الشركات المتعددة الجنسيات يحسن في الواقع الكفاءة ويسهل التجارة مما يزيد القدرة التنافسية حتى في الحالات التي تكون فيها المعايير أشد صرامة من تلك المفروضة في السوق المحلية.[2]

1. Guglielmo Maria Caparole and Others, Op.Cit, P:19.

2. طارق نعمان إبراهيم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص80.

المطلب الرابع: علاقة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية بالنمو الاقتصادي

توصلت بعض الدراسات إلى أن السياسات البيئية المتشددة تحفز النمو الاقتصادي (*)، وتظهر إحدى هذه الدراسات وجود رابط متبادل بين الجودة البيئية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك إستنادا إلى تحليل شمل أكثر من 70 بلدا، وخلافا لمنحنى كوزنت البيئي الذي يسلم بأن الجودة البيئية تتحسن نتيجة الزيادة في الدخل القومي تستعين هذه الدراسة بمؤشرات بيئية وأدوات إحصائية لتثبت أن التحسينات في الأداء البيئي (منها مثلا كفاءة الطاقة) هي من العوامل التي تستطيع أن تساهم في زيادة النمو والدخل القومي،[1] وخير مثال على ذلك النجاحات التي حققتها ألمانيا والدول الإسكندنافية إذ يلتزم الصناعيون بالمعايير البيئية ويحرصون على إستخدام طرق إنتاجية لها تأثير أقل على البيئة من الأساليب الأخرى المستخدمة من منافسيهم ويحققون ربحية أكبر من الآخرين ومن أبرز أسباب ذلك ما يأتي:[2]

- كلما زاد الوعي البيئي وتم التعرف على المشكلات البيئية فإن المجتمع يتجه نحو التمسك بمعايير بيئية وتنظيمات جديدة تفرضها الدولة، وذلك يؤدي إلى خلق أسواق جديدة للمنتجات الصديقة للبيئة ومعدات إنتاجها.

- في الإقتصادات التي تحقق معدلات نمو عالية فإن معدل الإستثمار في المصانع الجديدة والمكائن والمعدات المنتجة للسلع المفضلة من المستهلكين والتي تسمى بالمنتجات الخضراء (**Green Products**) يميل إلى أن يكون عاليا نسبيا، وهذا يخلق فرصا جديدة من الممكن أن تكون محفزا للربحية الإقتصادية والنمو.

- إن الدول ذات الدخول العالية تبدو أكثر تعاطفا مع فرض معايير بيئية متشددة وهذه السببية ربما تكون باتجاه آخر، أي أنه ليست القيود والمعايير البيئية المتشددة تقود إلى الأرباح الكبيرة بل إن الأرباح العالية والدخول العالية تقود إلى معايير بيئية شديدة.

ويقدم البنك الدولي الحجة نفسها في الدراسات التطبيقية التي تناولت تكاليف التدهور البيئي في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2002 و2004 حيث أظهرت هذه الدراسات أن التكلفة تراوحت بين 2% و5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، أي أن الأداء البيئي الضعيف يؤدي إلى خسارة الدخل

(*) ينظر الاقتصاد البيئي إلى النمو الاقتصادي على أنه أي زيادة في الأبعاد المالية للإقتصاد.
1. طارق نعمان إبراهيم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص80.
2. محمد صالح تركي القريشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص371.

القومي، وبالتالي تسمح الإدارة البيئية الفعالة من خلال تحديد المعايير البيئية وإنفاذها بالشكل الملائم بتفادي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي وإتاحة الفرص لتحسين التنافسية للدولة.[1]

إن نوعية السياسات البيئية السائدة في أي إقتصاد قومي تؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو الإقتصادي، إذ أن هناك أثر سلبي يتمثل في توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الإستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة.[2]

وحرمان القطاعات الإنتاجية من جزء معتبر من ذلك الإنفاق وهذا ما يطلق عليه (بأثر المزاحمة)، لذلك فإن هناك ضرورة لإيجاد توازن بين فوائد هذه السياسات وتكلفتها الإجتماعية والإقتصادية، وهناك أثر إيجابي للسياسات البيئية على معدلات النمو الإقتصادي يتمثل في الإستثمار في التكنولوجيا النظيفة وزيادة معدلات الإنتاجية نتيجة إدخال تقنيات وتكنولوجيا حديثة فضلا عن الإستغلال الأفضل للموارد الطبيعية وتخفيض التكاليف[3] وهناك مجموعة من العوامل تدخل في تقييم السياسات البيئية والخصائص السلبية والإيجابية الناجمة عنها، وأبرزها ما يأتي:[4]

- حجم ونطاق السياسة البيئية والمدى الزماني والمكاني الذي تمتد إليه آثارها السلبية والإيجابية.
- مستوى التكامل بين القطاعات المشمولة بالسياسات البيئية وإمكانية إحلال منتجاتها وتأثيرها في الأسواق.
- درجة الإنصاف والعدالة بين المتضررين والمنتفعين من السياسة البيئية.
- الأهمية النسبية للسياسة البيئية على الصحة العامة.
- تأثير السياسة البيئية في السياسات الإقتصادية الأخرى (المالية، النقدية، التجارية).

1. برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والبنك الدولي، "الدراسات القطرية حول تكلفة التدهور البيئي"، مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر المتوسط، 2004، ص25.
2. لعمى أحمد، شنبني عبد الرحيم، بين متطلبات التنمية الإقتصادية والإنفاق البيئي (تجاذب أو تنافر)، المتلقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011، ص557.
3. كمال كاظم جواد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص48.
4. Bloomfield Road : Induces and Opportunity cost and benefit potter in the context of cost –Benefit Analysis in the field of Environment, European commission, 1999, P:05. Sur le site: ec.europa.eu/environment/enveco/others/pdf/costbenfit-patterns.pdf visité le : 25/06/2016.

لقد أثبتت التجارب العالمية أن السياسات البيئية الناجحة تعد حافزا للتحول التدريجي نحو الإبتكار السريع وتحسين كفاءة إستخدام الطاقة والموارد الإقتصادية الأخرى، ففي دراسة عن شركات التكنولوجيا البيئية السويدية وجدت إرتفاعا في عائدها بنسبة 11% بين عامي (2005.2006) كما إرتفعت صادرات هذا القطاع بنسبة 75% بين عامي (2003.2006)، وكان ذلك بفعل السياسات البيئية التي أقرها البرلمان السويدي عام 1999، والتي حدد بموجبها 16 هدفا في مجال الجودة البيئية وقامت الحكومة بتشكيل هيئة خاصة أخذت على عاتقها المتابعة الدورية وتقييم الأهداف التي تم تحقيقها، وبموجب السياسة البيئية الناجحة تحولت السوق السويدية إلى واحدة من الأسواق العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا البيئية.[1]

تعتمد السياسات البيئية الناجحة على تطبيق النظم والمعايير البيئية الفعالة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية وحماية البيئة والصحة العامة وبالتالي يستلزم بالضرورة إهتمام المسؤولين في الدول المختلفة وخاصة الدول النامية ومنها الجزائر بدعم تطبيق هذه المعايير وذلك لزيادة قدرتها التنافسية من ناحية ولتعزيز نموها الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

ويتطلب ذلك نشر وزيادة الوعي البيئي وخلق مناخ يشجع على الإمتثال بإستحداث معايير محلية تساعد في تطبيق المعايير البيئية الدولية وتتوافق معها وتعزيز دور حوافز الإمتثال والمحافظة على البيئة كالتخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الجمركية على المواد المقدمة للدول النامية من خلال دعم العلاقة الإيجابية، بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة للعمل على زيادة حماية البيئية وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية مع الأخذ في الإعتبار إحتياجات الدول النامية وإفتقارها للإمكانيات المالية والقدرات الفنية التي يقتضيها الإلتزام بتطبيق هذه المتطلبات.

1. Matt Rayment and Others, The economic benefits of environmental policy, a project under the framework contract for economic analysis, final report, institute for environmental studies, university of Amsterdam, November 2009, P:77. Sur le site:
www.academia.edu/220068/the-economic-benefits-of-environmental-policy visité le: 25/06/2016.

خلاصة:

لقد ظهر مفهوم تدويل المؤسسات بالسبعينات من القرن الماضي لدراسة عملية التطور والتوسع التي تقوم بها المؤسسات، في سبيل زيادة أنشطتها على المستوى الدولي، عن طريق كل من: تحقيق التنوع الجغرافي في الأسواق التي تعمل بها المؤسسة سواء بهدف زيادة الأرباح أو تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج، وكذلك عن طريق تعميق عمليات المؤسسة داخل السوق الدولي الواحد. وقد تعددت النماذج والنظريات التي إهتمت بتفسير عملية تدويل المؤسسات تبعا لإختلاف الأساليب التي إتبعتها المؤسسات في القيام بالتدويل ولإختلاف تحديد العنصر المؤثر في عملية التدويل، ولتحقيق عملية التدويل هناك العديد من الأشكال التي تساعد المؤسسة على ذلك منها: التصدير، الإتفاقيات التعاقدية، الإستثمار المباشر، التحالفات الإستراتيجية.

وقد تناولنا في هذا الفصل أهم الإشتراطات البيئية المطلوبة للنفاذ إلى الأسواق الدولية وتحدياتها ودورها في إنسيابية التجارة الخارجية وفرص الوصول إلى الأسواق والإندماج في الإقتصاد العالمي وتفعيل القدرات التنافسية للمؤسسات في الأسواق الدولية، ويختلف هذا الدور من إقتصاد لآخر بحسب مستوى التنمية الإقتصادية وقابلية المؤسسات الإنتاجية على إستيعاب وتوطين التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في بناء قدرات المؤسسات وتذليل الصعوبات التي تعترض إمتثالها للمعايير والمتطلبات البيئية.

وإذا كان تطبيق النظم والإعتبارات البيئية يتضمن في البداية زيادة في تكاليف الإنتاج إلا أنه يؤدي إلى الحفاظ على البيئة وصيانتها وحماية مواردها من النفاذ بما يحقق الوصول إلى الأسواق الدولية والتوسع فيها كما أن عدم تطبيق هذه النظم والإشتراطات البيئية يؤدي إلى تدهور الوضع البيئي وإلحاق الضرر بصحة الإنسان بالإضافة إلى خسائر كبيرة في الموارد الطبيعية مما يؤثر على الإقتصاد الوطني وكذلك قدرة المؤسسات الإقتصادية على النفاذ للأسواق الدولية حيث أصبح البعد البيئي هو جواز المرور لأي سلعة أو خدمة يتم تداولها في الأسواق الدولية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

تمهيد:

نعرض في هذا الفصل دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية العالمية التي إستغلت التوجه البيئي وإعتبرته فرصة لتحقيق نجاحات على المستوى المحلي والدولي، وإكتساب مزايا تنافسية تميزها عن باقي المؤسسات الدولية وتعمق درجة إندماجها في الأسواق الدولية، وهي مؤسسة تويوتا **Toyota**، مؤسسة **HP** (**Hewlett & Packard**)، مؤسسة فيليبس **Philips**، ومؤسسة ميورا **Muira**.

كما نحاول في هذا الفصل التطرق لحالة البيئة والإدارة البيئية في الجزائر والوقوف على واقع تدويل مؤسسات الإقتصاد الجزائري والتعرف على حجم الدور الذي تلعبه النظم والإعتبارات البيئية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من خلال دراسة مدى تأثر هذه الأخيرة بالإشتراطات البيئية الصارمة ومستوى أدائها في الأسواق الدولية. وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية.
- **المبحث الثاني**: البيئة والإدارة البيئية في الجزائر.
- **المبحث الثالث**: واقع تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- **المبحث الرابع**: آليات تفعيل تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية.

المبحث الأول: دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية

إتبعت معظم المؤسسات الرائدة عالميا سياسات بيئية ونظم إدارة بيئية فعالة مكنتها من تحقيق النمو المتواصل والنفاذ إلى الأسواق العالمية، وسنحاول في هذا المبحث عرض بعضها.

المطلب الأول: حالة مؤسسة تويوتا TOYOTA

1. لمحة عن مؤسسة تويوتا:

تعتبر مؤسسة تويوتا اليابانية من بين أول مؤسسات صناعة السيارات في العالم، وشهدت هذه المؤسسة عدة تطورات منذ نشأتها سنة 1933، وتتواجد تويوتا حاليا في معظم بلدان العالم، أين تلقى قبولا وإعجابا من قبل المستهلكين، وذلك للصورة الحسنة والسمعة الجيدة التي تمتلكها هذه المؤسسة، وتمتع مؤسسة تويوتا بشخصية قوية ومبادئ زادت من شهرتها وإحترام وتقدير جميع المجتمعات لها.

والمراحل التالية تبين نشأة وتطور المؤسسة عبر أكثر من سبعين سنة من الوجود:[1]

- 1933: **Kiichiro Toyoda** يكون فرع لصناعة السيارات في مؤسسة صناعة النسيج التي أسست سنة 1897 من قبل أبيه **Sakichi Toyoda** في مدينة **Nogoya** والتي كانت تحمل اسم **Toyoda Automatique Room Works**.
- 1935: ظهور أول سيارة للمؤسسة تحت اسم **Toyoda1**، ولصناعة هذه السيارة إستعان **Khichiro** بمدير العلاقات العامة لمؤسسة **Général Motors** وهو **Shotora Kamiya**، وكانت هذه السيارة شاحنة أكثر من هي سيارة، وذلك لكبر حجمها.
- 1936: في هذه السنة كانت أول عملية تصدير للمؤسسة، وذلك ببيع أربع شاحنات G1 للبلد المجاور الصين.
- 1937: **Toyota Motors Corporation** تصبح مؤسسة مستقلة، واسم **Toyoda** العائلي يتغير إلى اسم **Toyota**.

1. شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، أهمية المنتجات الخضراء في المؤسسات الصناعية –مؤسسة تويوتا نموذجا-، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2016، ص.ص294،295.

- 1952: بعد وفاة **Kuchiro Toyoda** قام كل من **Eiji Toyoda** و **Shoichi Saito** وهما على التوالي مدير تويوتا العالمية **TMC** ومدير المبيعات بزيارة بحث وإستكشاف حول سوق السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وعادا بفكرة وقناعة مفادها أنه لابد من الإستثمار في الآلات والوسائل الحديثة، وذلك للوصول إلى الإنتاج الأمثل والأحسن والجودة في تحقيق الميزة التنافسية.

بعدها بقليل، إندلعت حرب كوريا، والتي شكلت منطلقا وحافزا أساسيا لصناعة السيارات في اليابان، وأصبحت تويوتا تنتج وتبيع أكثر وأكثر ويرجع السبب في ذلك أيضا إلى سياسة الإنعاش الإقتصادي التي إنتهجتها الدولة اليابانية خلال تلك الفترة.

وفي سنوات الستينات، شاركت المؤسسة في معرض السيارات في مدينة جنيف السويسرية **Genéve**، وكان هذا المعرض المنطلق الحقيقي لمبيعات المؤسسة في العالم عامة وأوروبا خاصة.

اليوم، تقف تويوتا كأكبر منتج للسيارات بحصة 40% في سوق السيارات اليابانية، و12% من السوق الأمريكية و06% من السوق الأوروبية.[1] وهي تمتلك فرعا للسيارات الصغيرة والسياحية (**Dahitsu**) وفرعا للآلات والشاحنات (**Hino**)، وشرعت سنة 1989 في صناعة السيارات الفاخرة وذلك من خلال علامة (**Lexus**)، كما تمتلك المؤسسة فرعا لصناعة السيارات "الشابة" والمتمثلة في علامة (**Scion**).

الإنتشار الواسع لمؤسسة تويوتا في الأسواق العالمية وتميزها في الأعمال يقترن بالتميز في الحماية البيئية، حيث أن مؤسسة تويوتا بفعل قدرتها على متابعة التطورات في السوق تدرك جيدا أن البيئة آتية إلى قلب الإهتمامات وأن ما لا تقبله المؤسسات اليوم طوعا سوف يفرض عليها غدا باللوائح البيئية، وأن البيئة نفسها بالنسبة لتويوتا يجب أن تكون مجالا آخر للتميز وكسب السوق، لذلك كانت السباقة في تبني المنتوجات الخضراء وحل القضايا البيئة العالمية من خلال مجموعة من الخطط ترمي إلى تطوير تقنية توليد الطاقة، والذي يعد الأساس لتحسين الأداء البيئي للمركبات، ويجري تطوير هذه التقنية على ثلاثة أسس وهي:[2]

- تحسين كفاءة الوقود من أجل الحد من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.
- جعل إنبعاث الغاز أنظف للمساعدة في التقليل من تلوث الغلاف الجوي.

1. بكوش كريمة، رفع كفاءة الأداء التسويقي من خلال تخضير إستراتيجية المؤسسة –شركة تويوتا كنموذج-، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 09، جامعة خميس مليانة، سبتمبر 2013، ص56.
2. منير نوري، لجلط إبراهيم، واقع وآفاق توجه شركة TOYOTA نحو إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة، الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012، ص07.

- السعي لتنويع مصادر الطاقة.

2. التقنيات البيئية التي تستخدمها مؤسسة تويوتا:

تعمل تويوتا جاهدة على تطوير التقنية البيئية لتكون هي الأساس المستخدم في جميع المحركات وهي:[1]

1.2. تقنية الهجين:

تعتبر تويوتا من أكبر المؤسسة التي تمد الأسواق بالسيارات الهجين، وكانت هي الأولى في صنع سيارات الإنتاج الهجين ممثلة في طرازها بريوس، تطورت كثيرا هذه التقنية وامتدت إلى الطرازات المتوسطة الرئيسية مثل كامري هايبرد ومؤخرا بالسيارات الفاخرة مثل "**Lexus Hybrid Drive**".[2]

2.2. تقنية تويوتا الهجين الثاني:

بعد أن قامت تويوتا بتطوير نظامها الهجين والذي زودت به عدة طرازات كطرازي بريوس وكامري هايبرد، تقوم تويوتا بتطوير نظام جديد معتمد على النظام الأول وأطلقت عليه نظام تويوتا الهجين الثاني " **II THS Toyota Hybrid System**" والذي يحقق مستويات عالية من التوافق بين الأداء البيئي وقوة المحرك الذي زادت قوته بحوالي 1,5 مرة، وزيادة جهد إمدادات الطاقة لتحقيق تقدم أفضل في نظام التحكم، بهدف التآزر بين قوة المحرك الكهربائي وقوة المحرك البنزيني.

3.2. تقنية الكهروهجين:

بعد إعلان شركة جنرال موتور إصدارها لطرازها فولت الكهروهجين أعلنت تويوتا أيضا أنها ستصدر واحدة، وقد إختبرت سيارتها "**Plug-in HV**" باليابان وأمريكا وأوروبا والتي تعتمد على مجموعة بطارية أيون الليثيوم، ثم أعلنت عن عزمها إنتاجها تحت اسم بريوس بلج إن هايبرد عام 2010، ومن المتوقع أن يكون تأثير هذه التقنية وضررها على البيئة أقل من تأثير تقنية الهجين.

1. شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص295.
2. Philip Kotler et autres, Marketing Management, Pearson éducation, France, 12éme édition, 2006, P:267.

4.2. إعادة التصنيع:

منذ إنشاء لجنة إعادة التصنيع في أكتوبر 1990 تعمل تويوتا بنشاط لجعل تصميم المركبات يسهل إعادة تصنيعها وذلك بدراسة دورة حياة السيارة من مرحلة التطوير حتى التخلص منها.

تقوم تويوتا بتطوير تصاميم ومواد يسهل إعادة تصنيعها (مرحلة التطوير) أخذا بالإعتبار إمكانية التفكيك أثناء تطوير وتقديم تقنيات إعادة التصنيع المتنوعة في (مرحلة الإنتاج)، أنشأت تويوتا نظاما للموزعين (مرحلة الإستخدام) للتشجيع على إعادة إستخدام قطع غيار السيارات ولتجميع وإعادة تصنيع المصدات التي تم إستبدالها. تم تطوير الأبحاث لتقنيات التفكيك وإعادة إستخدام مخلفات التقطيع (مرحلة التخلص من السيارة).

5.2. تقنية حيوية زراعية:

تسعى تويوتا للمحافظة على البيئة وخصوصا مع التقدم والتطور العالمي وقامت بالإهتمام والتركيز على هذا النوع من التقنيات الحيوية وذلك للأسباب التالية:

- الزيادة الكبيرة في التعداد السكاني العالمي وخصوصا في قارة آسيا.
- زيادة الإستهلاك الشخصي للغذاء وذلك لإرتفاع مستوى الدخل.
- تقلصت مساحات المزارع والغابات نتيجة لزيادة إستهلاك المياه وزيادة تلوث البيئة.

لذا قامت تويوتا بإنشاء فرع أعمال التقنية الحيوية الزراعية والتشجير وبدأت بالبحث والتطوير في جانفي عام 1998م. وقامت بإنشاء معمل تويوتا للتقنية الحيوية الزراعية والتشجير في ماي عام 1999م لمساعدة ومواكبة أعمال البحث والتطوير في مجال التقنية الحيوية الزراعية.

كما أنها تقوم بالإستثمار في عدة أعمال صغيرة والمشاركة بتقديم تقنياتها في عدة مشاريع في عدة دول منها إندونيسيا وأستراليا.

3. سيارة TOYOTA PRIUS الصديقة للبيئة:

Toyota PRIUS هي سيارة هجين تكنى بالسيارة الخضراء وتسمى الصديقة للبيئة أيضا، متوسطة الحجم بدأت الشركة في إنتاجها عام 1997م باليابان لتكون بذلك أول سيارة إنتاج هجين، وتتميز السيارة الخضراء عن غيرها بأنها تتوفر فيها تقنيات تحد من إنبعاثات الغازات السامة وغاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 كما أنها إقتصادية في إستهلاك الوقود ولا تصدر أصواتا مزعجة، وتعمل هذه المركبة على تقنية حديثة تدعى **HSD- Hybrid Synergy Drive**.[1]

وهي عبارة عن دمج بين محركين في نفس المركبة، محرك بنزين وآخر كهربائي، في تقنية كهذه يتم إعتماد المحرك المناسب حتى تتحقق النجاعة المطلوبة فأثناء قيادة المركبة بسرعات بطيئة يعمل المحرك الكهربائي وبالتالي يكون إستخدام الوقود صفريا كما ولا يكاد يسمع للسيارة صوت، أما في السرعات العالية يعمل محرك البنزين ليحرك السيارة وليحرك المولد الكهربائي الذي سيوفر الطاقة اللازمة للمحرك الكهربائي، أي المحرك التقليدي يعمل بنظام الإحتراق الداخلي والمحرك الآخر كهربائي يقوم بتخزين الطاقة المتولدة من حركة محرقة الإحتراق الداخلي ويحولها إلى حركة.[2]

مميزاتها: يمكن تلخيص مميزات سيارة **Toyota PRIUS** في النقاط التالية:[3]

- تحتوي السيارة محركين، أحدهما بنزيني والثاني كهربائي كما تحتوي على مجموعة بطارية أيون الليثيوم وذلك لتخزين الطاقة أثناء عمل المحرك البنزيني لإستخدامها بعد فترة عندما يتوقف ذلك المحرك، وذلك لتوفير إستهلاك الوقود وتقليل تأثير السيارة الضارة بالبيئة.
- التسارع من 0-100 كلم في الساعة يستغرق أقل من 11 ثانية.
- إستهلاك لتر واحد فقط من البنزين لكل 25 كيلومتر مقارنة مع إستهلاك 10 لتر في السيارات العادية التي نعرفها وهناك سيارات تصل إلى 5 لتر.

1. HSD- HybirdSynergy Drive: هو مجموعة من التقنيات المستخدمة في السيارات الهجينة التي وضعتها تويوتا، وهي تستخدم في بعض نماذج تويوتا، بما في ذلك تويوتا أوريس، باريسوبريوس1 Hybride وفي بعض النماذج لعلامة لكزس، كما تم بيع هذه التكنولوجيا لشركة نيسان واستخدمت في نيسان ألنيما، التكنولوجيا HSD في قلب السيارة "هجين كامل" (وتسمى أيضا: الهجين "سلسلة موازية") الذي يسمح للسيارة أن تعمل فقط عن طريق محرك كهربائي، أما المركبات "الهجينة خفيفة" فهي تعتبر هجينة جزئيا.
2. بروك مريم، مرجع سبق ذكره، ص315.
3. نوري منير، لجلط إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص09.

- معدل إنبعاث غاز الـ**CO_2** وغازات سامة أخرى: 104 غرام للكيلومتر أي توفير 1 طن في السنة وهذا إنجاز عظيم.

تم تسويق سيارة **Toyota PRIUS** الصديقة للبيئة في الأسواق العالمية مع مطلع الألفية الجديدة حيث تباع الآن في أكثر من 40 دولة ومنطقة حول العالم، ويتمركز سوقها الرئيسي الآن باليابان وأمريكا الشمالية.[1]

4. مؤشرات نجاح Toyota Prius السيارة الصديقة للبيئة:

1.4. تطور مبيعات السيارة الصديقة للبيئة:

كشفت شركة تويوتا عن بيع مليون سيارة تعمل بالدفع الهجين في اليابان، وأكثر من 2,86 مليون عالميا وذلك حتى تاريخ 31 يوليو 2010، وبلغت أكثر من 4 مليون سيارة مباعة عبر العالم سنة 2014، وكانت تويوتا قد أطلقت مبيعات أولى سياراتها بالدفع الهجين إلى السوق الياباني في أوت 1997، وتمثلت في حافلة حجم صغير "**EV**"، وفي ديسمبر لنفس العام أطلقت الجيل الأول من سيارة الدفع الهجين الأكثر شهرة ومبيعا في العالم "بريوس" ثم توسعت في توظيف أنظمة الدفع الهجين للمزيد من سياراتها لتشمل سيارات الركاب، والمركبات النفعية الرياضية **SUV**، نجحت الشركة اليابانية وخلال الفترة من عام 1997 وحتى يوليو 2010 في تخليص البيئة في اليابان من 4 ملايين طن من إنبعاث ثاني أكسيد الكربون الضار بالبيئة، وتخليص البيئة حول العالم من قرابة 15 مليون طن، وهي كميات هائلة من الغاز الذي يتسبب بشكل رئيسي في ظاهرة "الإحتباس الحراري".[2]

والجدول التالي يبين مدى تطور مبيعات السيارة الصديقة للبيئة **Toyota PRIUS**.

1. نفس المرجع السابق ذكره، ص09.
2. شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص298.

الجدول رقم (07): مبيعات السيارات الصديقة للبيئة من تويوتا خلال الفترة 1997-2015. الوحدة: 1×1000 وحدة

السنة	اليابان	خارج اليابان	الإجمالي	التراكمي
1997	0,3	-	0,3	0,3
1998	17,7	-	17,7	18
1999	15,3	-	15,3	33,3
2000	12,5	6,5	19	52,3
2001	18,5	18,5	37	89,3
2002	20,0	21,4	41,4	130,7
2003	27,2	26,1	53,3	184
2004	68,7	66,0	134,7	318,7
2005	58,5	176,4	234,9	553,6
2006	72,4	240,1	312,5	866,1
2007	82,0	347,5	429,5	1295,6
2008	104,4	325,3	429,7	1725,3
2009	251,1	279	530,1	2255,4
2010	258,9	170,8	429,7	2685,1
2011	271,2	300,6	571,8	3256,9
2012	263,1	306,4	569,5	3826,4
2013	291,3	292,1	583,4	4409,8
2014	245,4	288,9	534,3	4944,1
2015	251,3	327,4	578,7	5522,8

المصدر: شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، أهمية المنتجات الخضراء في المؤسسات الصناعية –مؤسس تويوتا نموذجا-، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2016، ص.ص298،299، متاحة في الموقع: www.toyota.fr/cars/new_cars/prius/index.tmes.pdf

الشكل رقم (12): يوضح مبيعات السيارات الصديقة للبيئة لشركة تويوتا خلال الفترة (1997-2015)

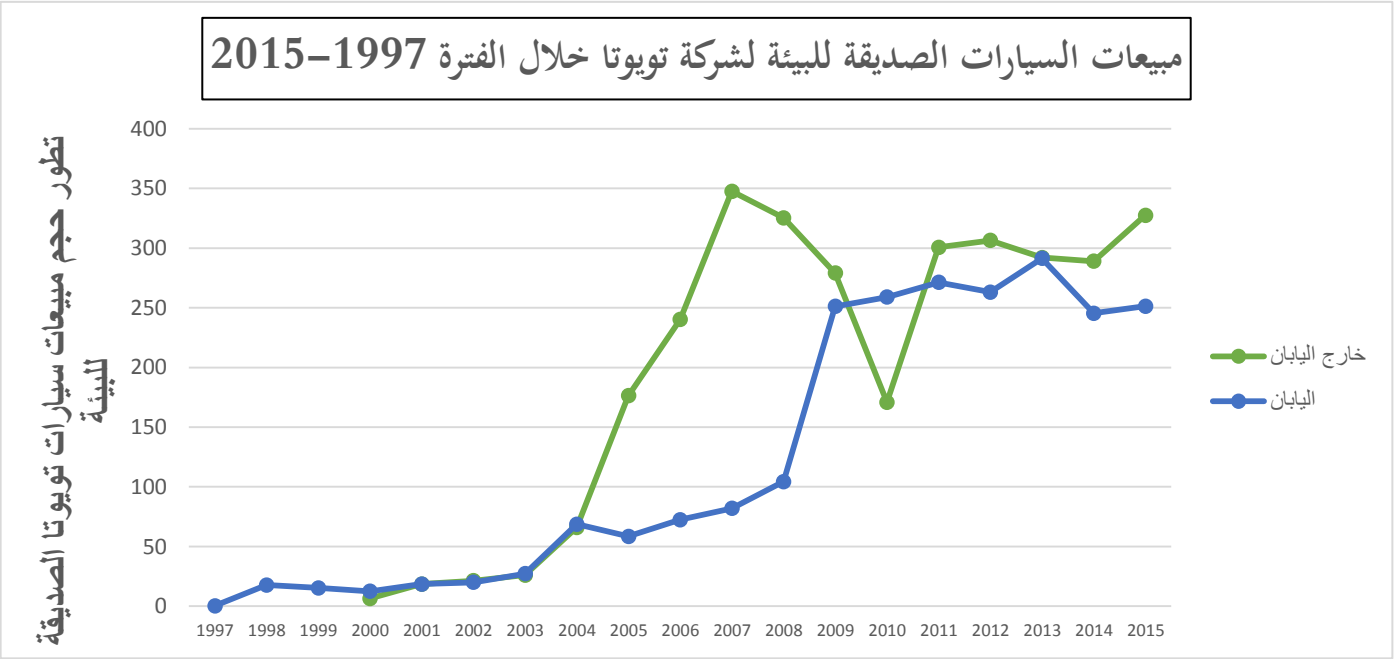

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

ولن تتوقف جهود تويوتا عند هذا الحد من الإنجازات، بل تهدف الشركة اليابانية إلى بيع مليون سيارة سنويا تعمل بالدفع الهجين خلال العقد الحالي، وتوفير خيار الدفع الهجين لكل منتجاتها خلال العقد القادم. وفي هذا الخصوص توصلت دراسة أجريت من قبل (**William Masket**) سنة 2007 عن حالة مؤسسة جنرال موتورز (**GM**) الأمريكية ومؤسسة تويوتا (**Toyota**) اليابانية لصناعة السيارات إلى أن المؤسسات التي تعمل في ظل أنظمة بيئية صارمة على المدى الطويل تحقق ميزة تنافسية ونجاح مالي في حين أن المؤسسات التي تعمل تحت معايير بيئية ضعيفة ومتساهلة لا تحقق أي نجاح، وأن أحد الأسباب الرئيسية لتفوق السيارات اليابانية على السيارات الأمريكية هو إمتثال الأولى لمعايير بيئية صارمة، فمن المعروف بأن اليابان تعتمد معايير ولوائح أشد صرامة مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 2006 صرح (**Marc Braymer**) كبير مستشاري الأبحاث والإبتكارات في شركة أبحاث متخصصة بتحليل الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسات وقضايا الإدارة الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية قائلا: «إذا كانت لأمريكا لوائح بيئية صارمة ولليابان لوائح أضعف لصارت جنرال موتورز تويوتا ولصارت تويوتا جنرال موتورز» في إشارة إلى التقدم السريع والمتصاعد لمؤسسة تويوتا

على منافستها جنرال موتورز والإنهيار المالي الذي أصاب الثانية على خلفية إرتفاع أرباح مؤسسة تويوتا في صناعة السيارات العالمية.[1]

2.4. شهادات النجاح والأوسمة التي حصلت عليها Toyota Prius الصديقة للبيئة:[2]

- طبقا لوكالة حماية البيئة الأمريكية: تويوتا بريوس هي أكثر سيارة إقتصادا في إستهلاك الوقود لعامي 2007-2008م.
- قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية بمنح شركة تويوتا لهندسة السيارات والصناعة بأمريكا الشمالية وسام نجمة الطاقة 2007.
- فازت تويوتا بوسام صانع السيارات الخضراء عام 2008.
- قدم قسم المواصلات البريطاني تقريرا عن تويوتا بريوس هي ثالث أقل مركبة إشعاعا لغاز ثاني أكسيد الكربون تباع في بريطانيا.
- فازت السيارة تويوتا بريوس بلقب السيارة الصديقة للبيئة للعام في اختيار مجموعة من الخبراء الألمان.
- فاز محرك تويوتا 1,5ل الهجين على وسام أفضل محرك إقتصادي في إستهلاك الوقود من عام 2004 حتى عام 2007 كما حصل على وسام أفضل محرك جديد وأفضل محرك لعام 2004 وأفضل محرك للفئة 1,4ل لعام 2005 وأفضل محرك أخضر لعام 2008.
- حصلت طراز **Toyota PRIUS** على 05 نجوم عام 2004.
- في 11 مارس 2011 ضرب زلزال على ساحل المحيط الهادئ في توهوكو وتسونامي لاحقا، ودمر جزء كبير من المصانع والأوراق المالية لتويوتا، فتقلصت مبيعاتها عبر العالم إلى حد كبير، لكن سرعان ما تعافت المؤسسة وعاد الإنتاج إلى طبيعته صيف عام 2011، وبلغت مبيعاتها أرقاما قياسية في جميع أنحاء العالم وخاصة في اليابان عام 2012.
- عام 2012 أعلنت تويوتا عن بلوغ مبيعاتها من السيارات الهجينة إلى 4 ملايين سيارة.

1. كمال كاظم جواد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص.ص206،207.
2. شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص299،300.

- عام 2014 حققت تويوتا رقم مذهل في مبيعاتها من السيارات الهجينة، حيث باعت أكثر من 1,26 مليون سيارة هجينة عبر العالم.

3.4. آفاق مؤسسة تويوتا في إنتاج السيارات الصديقة للبيئة:

بات لدى تويوتا اليابانية ما يكفي من الخبرة لإدراك أهمية المنتجات الصديقة للبيئة ومكانتها لدى العملاء لذلك تحرص تويوتا الآن على وضع خطة إستراتيجية تهدف بحلول عام 2030 إلى تزويد كل طراز من طرازات تويوتا بالتقنية الهجينة سواء كانت الصغيرة أو العائلية أو الرباعية الدفع.

كما أنها تصمم طراز جديد "بيوموبايل ميشا" للعام 2057م، نموذجا إضافيا على هذا الصعيد، يساهم في تأكيد مكانتها الرائدة في المركبات الصديقة للبيئة فعوضا عن ضخ الغازات الملوثة في الهواء، فإن هذه السيارة تستخدم تلك الغازات بعينها كوقود في عملية "إعادة التوازن إلى الطبيعة" وأخذت الشركة اليابانية بعين الإعتبار أن التطور الذي سيلحق بتصاميم البناء خلال العقود الخمسة المقبلة سيؤدي إلى ضيق الشوارع وإزدياد ناطحات السحاب فوفرت في مركبتها الجديدة ميزة تعديل الحجم بما يتناسب مع وضعية الطريق ففي حال مرور السيارة داخل شارع ضيق، يمكن لها الإنكماش بسهولة، قبل أن تعود لتتسع في المساحات المفتوحة لتتحول إلى ما يشبه غرفة إستقبال.[1]

1. نوري منير، لجلط إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص11.

المطلب الثاني: حالة مؤسسة HP: Hewlett & Packard

1. لمحة عن مؤسسة HP:

مؤسسة **Hewlett & Packard** والمعروفة إختصارا على وفق ما مؤشر في بورصة نيويورك بالرمز **HP** هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات ومتخصصة في مجال الأجهزة الإلكترونية والبرمجيات للحاسوب، ومقر المؤسسة في مدينة **Palo Alto** في ولاية **California** وأنها تقوم بتوفير المنتجات والتكنولوجيا وتصميم البرمجيات، حيث تتمثل خطوط منتجاتها الرئيسية بأجهزة الكمبيوتر الشخصي، خوادم معايير الصناعة، أجهزة التخزين ذات الصلة بالحاسوب، منتجات الشبكات، البرمجيات، مجموعة متنوعة من الطابعات وأجهزة التصوير...الخ.[1]

تاريخيا تأسست المؤسسة في مرآب لسيارة واحدة في ذات المدينة من قبل **William Hewlett and Dave Pachard** وذلك سنة 1939 برأسمال أولي بلغ مقداره 538 دولار، وقد أدرجت منتجات المؤسسة في قائمة المبيعات لسوق الأعمال سنة 1947، وقد بلغت إيرادات المؤسسة سنة 2008 ما يقرب من 118 مليار دولار، ولتحتل المرتبة التاسعة من بين أفضل 500 مؤسسة في العالم وذلك سنة 2009، وتنتشر حاليا في أكثر من 172 بلد من بلدان العالم.[2]

وقد إستطاعت المؤسسة أن تبني برنامج ذو توجه عالمي في مجال الإستدامة والذي يستند إلى معايير صارمة في مجال الربحية والمسؤولية والإبداع لمواجهة التحديات التي خططتها في رؤى المؤسسة المعتمدة، والتي تعبر عن إلتزام كافة المستويات التنظيمية في المؤسسة والتي يعمل بها أكثر من 320 ألف موظف وعامل، وتعتمد المؤسسة إستراتيجية متوازنة ما بين الربحية والإستدامة والفاعلية، والتي تسير جنبا إلى جنب مع تحقيق إلتزامها بحماية البيئة والسعي الدؤوب لتخفيض تأثيراتها السلبية من خلال الأعمال والأنشطة التي تقوم بها.[3]

1. ثامر بكري، خالد بني حمدان، الإطار المفاهيمي للإستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة HP في إعتمادها لإستراتيجية الإستدامة، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص08.
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/hewett-packard. Consulté le: 10/08/2017.
3. ثامر بكري، خالد بني حمدان، مرجع سبق ذكره، ص09.

2. الإستراتيجية البيئية لمؤسسة HP:

1.2. السياسة البيئية في المؤسسة:

وضعت مؤسسة **HP** رسالة لها منذ سنة 1957 أشارت فيها إلى أنها «تسعى لمقابلة إحتياجات المجتمع من خلال منظور المواطنة ولتسهم في حماية البيئة التي نعيش فيها جميعا»[1] وقد طورت المؤسسة هذه التوجهات لكي تكون أكثر إلتزاما تجاه الجمهور والإستجابة لإستراتيجية التنافس في السوق من خلال التركيز على الميزة التنافسية المستدامة(*) أو التميز في حماية البيئة، والعمل على تحقيق الموازنة ما بين القيم المعتمدة في المؤسسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومدى تأثير ذلك على المجتمع والبيئة. وقد إعتمدت مؤسسة **HP** التميز في حماية البيئة كأساس للتميز في الأعمال والمنافسة وكان ذلك على ثلاث مراحل:[2]

المرحلة الأولى: كانت في بداية سنة 1980 عندما إعتمدت التوجهات البيئية في مسار عملها والمنصبة على منع التلوث، والعمل على تخفيض الإشعاعات في عمليات التصنيع التي تقوم بها.

المرحلة الثانية: إرتكزت السياسة البيئية المعتمدة من قبل المؤسسة **HP** على إدارة المخاطرة ومنع التلوث البيئي وإجراء التحسينات على أساليب العمل.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة وتحديدا في سنة 1990 إنتقلت مؤسسة **HP** إلى مرحلة جديدة تمثلت في تطوير عمليات الإنتاج لتقديم منتجات صديقة للبيئة من حيث قدرتها على إعادة التدوير، التغليف الأخضر، التصميم البيئي، والإلتزام التنظيمي بالقواعد البيئية في العمل.

وتضع مؤسسة **HP** أولويات أساسية في توجهها نحو تحقيق سياستها البيئية تتمثل في الآتي:[3]

- **إعتماد سلسلة التجهيز:** تقوم مؤسسة **HP** بتهيئة القيادات الإدارية المتوافقة مع التوجهات التي تعتمدها لرفع مستوى أداء العاملين والإلتزام بالمعايير البيئية، وذلك من خلال حلقات سلسلة التجهيز وبناء علاقة متينة وتعاون ما بين جميع حلقات العمل.

1. تقليص التأثير البيئي للطباعة "طابعات الشركات المزودة بتقنية HP Page Wide"، متاحة عبر موقع الانترنت: H20195.www2.hp.com/v2/getpdf.aspx/4AA5-7567ARE.pdf تم الاطلاع بتاريخ: 2017/08/10.
(*) الميزة التنافسية المستدامة: مصطلح الميزة التنافسية المستدامة هو توصيف للأداء المتفوق المعتمد على المصادر أو الموارد التي لا يمكن تقليدها من قبل المنافسين الحاليين أو المحتملين ذات الصناعة.
2. ثامر بكري، خالد بني حمدان، مرجع سبق ذكره، ص04.
3. نفس المرجع السابق، ص09.

- **المناخ والطاقة:** تسعى مؤسسة **HP** إلى تخفيض تأثيراتها السلبية إلى أدنى حد ممكن على المناخ والبيئة، ولذلك فإنها تعمل على تطوير عمليات الإنتاج وإيجاد الحلول المناسبة لتقليل تأثيرات إستخدام الطاقة وتخفيض ثاني أكسيد الكربون في الجو.
- **إعادة الإستخدام والتدوير:** تعمل مؤسسة **HP** على تقديم حلول ومقترحات وتطبيقها للجمهور يمكنهم من خلالها إعادة إستخدام منتجاتها وإعادة تدويرها وبما يتوافق مع توجهاتها البيئية وتقليل الإستنزاف المفرد للموارد الطبيعية.
- **الإستثمار الإجتماعي:** تدعم مؤسسة **HP** مختلف الجهات المجتمعية في مجال التشغيل والتركيز على الجوانب التربوية في الأداء، فضلا عن الإستدامة البيئية الإقتصادية.
- **العمليات:** تستخدم مؤسسة **HP** نظام الإدارة البيئية لتقييم وتخفيض التأثير البيئي السلبي المتحقق من مجمل العمليات التي تقوم بها، وبما يؤدي إلى جعل عملياتها صديقة للبيئة من جانب، وتجنب العقوبات التي قد تفرض عليها في حالة إنتهاكها لقواعد العمل البيئي من جانب آخر.
- **العاملون:** تتبنى مؤسسة **HP** معايير مرتفعة لمستوى أداء العاملين وعبر التنوع في قدرات القوى العاملة، مع العمل على إيجاد نظام للرعاية الصحية وتوفير بيئة آمنة للعاملين والتي من شأنها أن تساعدهم على إنجاز عملهم بالصورة الصحيحة.
- **المنتجات:** تنتهج مؤسسة **HP** تصميم للمنتجات والعبوات بما يتوافق مع تخفيض الإستخدام للموارد الطبيعية وإمكانية إعادة تدويرها مرة أخرى ودون إحداث تلوث بيئي.

2.2. نموذج الأداء البيئي في المؤسسة:

لكي تضع مؤسسة **HP** إستراتيجيتها البيئية قيد التنفيذ قامت بوضع نموذج متقدم في تحقيق الأداء البيئي المتوافق مع التوجه نحو تطبيق الميزة التنافسية المستدامة والذي يتضمن خمسة مفاتيح رئيسية يوضحها الشكل رقم (13).

الشكل رقم (13): نموذج الأداء البيئي لمؤسسة HP

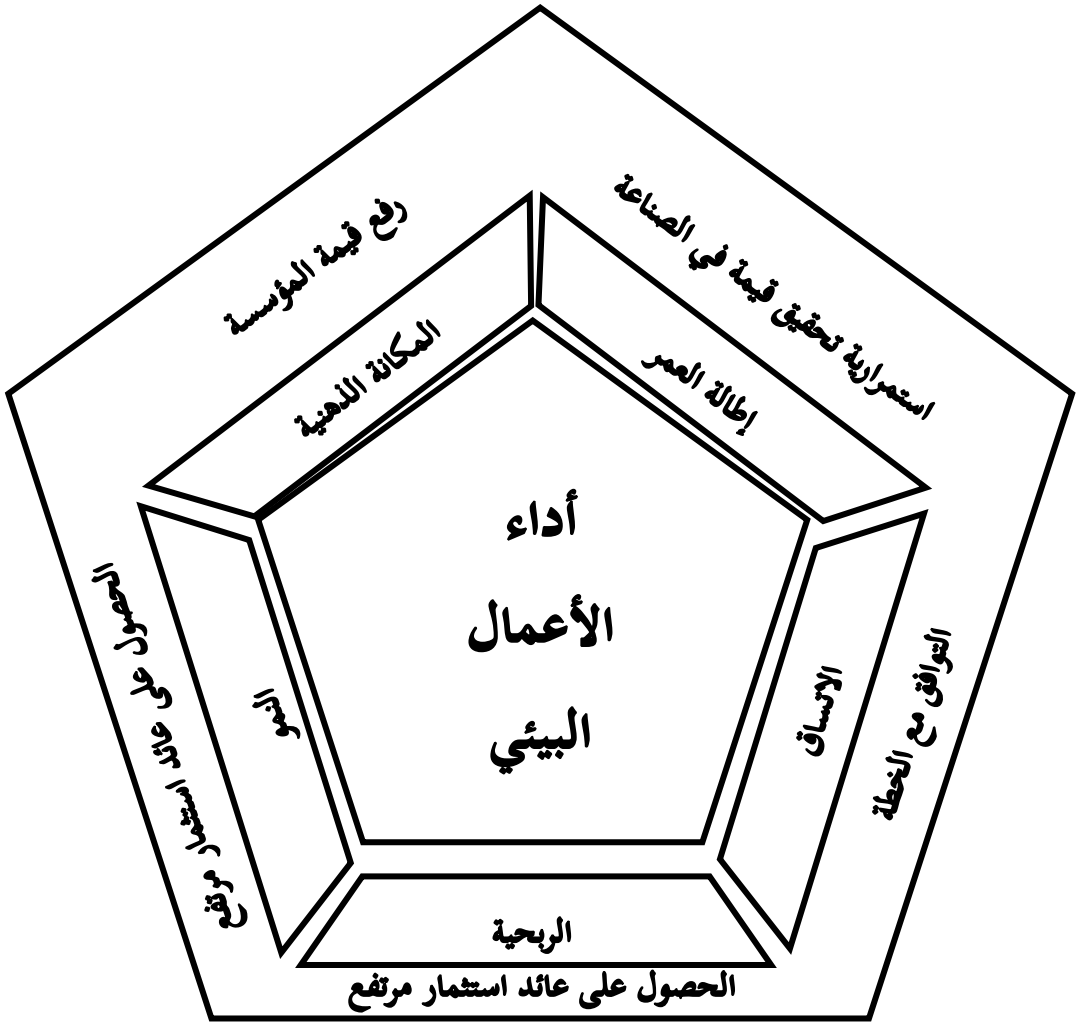

المصدر: ثامر بكري، خالد بني حمدان، الإطار المفاهيمي للإستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة **HP** في إعتمادها لإستراتيجية الإستدامة، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص10.

تتمثل المفاتيح لنموذج الأداء البيئي لمؤسسة HP في:[1]

- **النمو**: يقاس من خلال الدخل والمصاريف المتحققة في عمل المؤسسة.
- **الربحية**: تقاس من خلال العائد على رأس المال وكلف رأس المال المترتبة على الأداء.

1. ثامر البكري، خالد بني حمدان، مرجع سبق ذكره، ص10.

- **المكانة الذهنية:** تقاس بمقدار الحصة السوقية للمؤسسة قياسا بالمنافسين في ذات الصناعة وحجم التأثير المتحقق في السوق.

- **الإتساق:** يقاس من خلال النتائج المالية المتحققة لعدد من السنوات وتوافقها مع المسار المخطط لذلك.

- **إطالة العمر:** يقاس من خلال إجمالي العائد المتحقق لحملة الأسهم والقيمة السوقية لأسهم المؤسسة.

لقد إتخذت مؤسسة **HP** من فلسفتها في التركيز على الميزة التنافسية المستدامة بعد إستراتيجي مكنها من خلاله تحقيق الريادة والتميز وتنمية حصتها السوقية قياسا بالمنافسين، حيث أعلنت مؤسسة **HP** عن أرباحها سنة 2006 بقيمة 91,6 مليار دولار مقابل أرباح مؤسسة **IBM** التي قدرت بـ91,4 مليار دولار، مما جعلها أكبر مؤسسة بائعة للتكنولوجيا لسنة 2006، وفي سنة 2007 حصلت مؤسسة **HP** على 104 مليار دولار مما جعلها أول مؤسسة تقنية المعلومات تقطع حاجز 100 مليار دولار، وتعتبر مؤسسة **HP** أكبر مؤسسة تبيع حواسيب شخصية متفوقة على منافستها **DELL** وفقا لأبحاث السوق التي أنجزتها شركة البيانات الدولية **IDC** سنة 2008 حيث أن الفجوة بين المؤسستين إتسعت في نهاية سنة 2007، وأصبحت مؤسسة **HP** متصدرة بنسبة 3,9% في نصيبها في من السوق، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر مؤسسة **HP** خامس أكبر مؤسسة برمجيات في العالم.[1]

1. https://ar.wikipedia.org/wiki/hewett-packard, OPCIT, Consulté le: 10/08/2017.

المطلب الثالث: حالة مؤسسة فيليبس Philips

1. التعريف بمؤسسة فيليبس: ويمكن عرضه فيما يلي:[1]

تأسست مؤسسة **Philips** عام 1891، من قبل الأخوين **Anton & Gerard Philips** وكانت تسمى **Philips & CO** مقرها في أيندهوفن (هولندا).

- 1891-1915: صنع مصابيح خيوط الفحم.
- 1915-1925: إبتكار وتنويع، أشعة X، تكنولوجيا الراديو.
- 1925-1940: أول تلفاز، آلات الحلاقة الالكترونية.
- 1940-1970: تقدم ملحوظ في تكنولوجيا المعرفة **Introduction of compact Audio cassette**.
- 1970-1990: الإستمرار في إختراع منتوجات الصور، الصوت، والإعلام بالإضافة إلى صنع القرص المضغوط.
- فيليبس اليوم: مع بداية القرن 21 باشرت المؤسسة بإسقاط صورة جديدة لمنتجاتها بالتوجه نحو مجال كل من: الرعاية الصحية، نمط العيش، التكنولوجيا.

2. السياسة البيئية لمؤسسة فيليبس: وتتمثل في:[2]

م وضع السياسة البيئية الشاملة لمؤسسة فيليبس عام 1987 وتم تعديلها عام 1991، وهي جزء من سياسة المؤسسة.

1.2. الفلسفة:

- مؤسسة فيليبس تؤمن بأن التنمية المستدامة واحدة من بين أهم التحديات التي تواجه العالم عامة والمؤسسة خاصة.

1. www.philips.com/history.httm. Consulté le: 20/08/2017.

2. بروك مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص307-308.

- تتعهد المؤسسة في الإستمرار في البحث عن الحلول للتوفيق بين الإقتصاد والبيئة.

2.2. المبادئ الأساسية:

- التنمية المستدامة: إيجاد التوافق الأمثل ما بين الآثار البيئية والنمو الإقتصادي.
- الوقاية خير من العلاج: تجنب المشاكل عند المنبع.
- متابعة دورة الحياة: بدء من المواد الأولية، التصنيع، الإستعمال، ثم التخلص.
- التعاون: مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

3.2. السياسة:

وضعت مؤسسة فيليبس أهدافا تقنية وإقتصادية واقعية لغرض تعظيم الأداء البيئي لمنتوجاتها، وخدماتها، ونشاطاتها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أهداف تطوير المنتوج تعنى بتقييم الأضرار البيئية على دورة حياة المنتوج كاملة، آخذة خطوة جد فعالة في إستعمال المواد، التغليف، تقليل النفايات، تقليل إستهلاك الطاقة والمساهمة في تحسين كل من إعادة التدوير والإستغناء.
- أهداف التصنيع تعنى بالمعالم البيئية لنشاطات المؤسسة، مثل الإنبعاث في الهواء والماء، وإستعمال الطاقة والماء، والتخلص من النفايات.
- وضعت المؤسسة نظام لإدارة البيئة والمراجعة بوسائل نظامية (الفحص الوثائقي العمليات) لضمان التحسين المستمر.
- تلتزم المؤسسة بتطبيق القوانين والتشريعات المحلية والعالمية.
- قامت المؤسسة بإيصال السياسة البيئية لجميع العاملين والشركاء، ونشرها في التقارير البيئية، وتقوم المؤسسة بتدريب العاملين للعمل بمقتضيات السياسة البيئية.

3. الأداء البيئي لمؤسسة PHILIPS:

ويمكن إبراز بعض مؤشرات الأداء البيئي لمؤسسة **PHILIPS** في العناصر التالية:[1]

1.3. الطاقة:

إستعمال الطاقة إستقر عند 15,214ت.ج (**T.J**) سنة 2007، مع الإشارة إلى أنه تم فحص تخفيض الإنتاج بنسبة 2% إستعملت خلالها المؤسسة 1% كطاقة إضافية في الإنتاج خاصة في مجال الإنارة والتجهيزات الالكترونية.

2.3. الإنبعاثات المباشرة لغاز Co_2:

قامت المؤسسة بمعالجة 321 كيلوطن من إنبعاثات غاز **Co_2** المباشر سنة 2007 للتصنيع مقارنة ب 326 كيلوطن سنة 2006 الناتجة أساسا عن إستعمال الغاز الطبيعي.

3.3. الماء:

يستعمل الماء أساسا لغايات صعبة، خاصة في مجال الإنارة حيث يستعمل الماء في الإنتاج ما يعادل 80% من إجمالي الماء المستعمل، وقد تم تخفيض الماء المستعمل من 4.21 مليون م^3 سنة 2007 إلى 4.17 مليون م 3 سنة 2006 (نسبة الإنخفاض تمثل 1%).

4.3. النفايات:

إرتفعت نسبة النفايات من 125.4كيلوطن سنة 2006 إلى 127.5 ك.طن سنة 2007 (الإنارة تمثل 62%، التجهيزات الكهربائية 25%) ساهمت بـ87% من إجمالي نفايات المؤسسة، وسبب هذه الزيادة هو إرتفاع نفايات التغليف جراء تزايد الطلب الخارجي خاصة على أجهزة التلفاز الواسعة.

بالإضافة إلى أن المواد المستلمة من إعادة التدوير المستعملة من المتعاقدين الخارجيين كانت 100 كيلو طن أي ما يمثل 70% من إجمالي النفايات.

1. www.philips.com/sustainabilityreport2007.Op.Cit, consulté le: 20/08/2017.

5.3. المنتوجات الخضراء:

أظهرت دراسة قامت بها شركة فيليبس (**Philips**) أن ربط الإسهامات البيئية للإنتاج يؤدي إلى زيادة طلب الزبائن على المنتجات الخضراء البيئية، وتحقيق النمو المتواصل في الأسواق الدولية نتيجة لطرحها منتوجات تمتاز بالقبول العالمي،[1] وهو ما ترجمته مبيعات فيليبس سنة 2007 من المنتوجات الخضراء التي إرتفعت إلى 20%من إجمالي المبيعات مقارنة بـ15% في سنة 2006، والتي تمثل جزءا معتبرا من دخل المؤسسة.[2]

المطلب الرابع: حالة مؤسسة ميورا Miura corporation

1. لمحة عن مؤسسة ميورا Miura

ظهرت مؤسسة ميورا **Miura** للوجود في سنة 1927 باليابان، تنشط هذه الأخيرة في مجال إنتاج المراجل البخارية (**boilers**) الموجهة للمؤسسات الصناعية، وقد إستطاعت أن تغزو بمنتجاتها إقتصاديات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول شرق آسيا إما عن طريق فتح فروع إنتاجية (إندونيسيا) أو عن طريق إيجاد وكلاء لها في الدول التي تنوي توجيه منتوجاتها لها.

تبنت المؤسسة فلسفة التوجه البيئي والذي هدفت من ورائه إلى الإقتصاد في إستعمال الموارد التي تحتاجها مثل الغاز والزيوت من أجل توفير الأموال وتقليل النفايات من خلال تكنولوجيا مراجلها البخارية التي إستطاعت بفضلها أن توسع حصتها السوقية وتنمو لتصبح في طليعة المؤسسات الصناعية في أمريكا الشمالية والرائدة في السوق الآسيوية.[3]

2. الإستراتيجية البيئية لمؤسسة ميورا Miura:

لقد إتخذت مؤسسة ميورا من فلسفتها الخضراء بعد إستراتيجي مكنها من تحقيق الريادة والتميز وتنمية حصتها السوقية في الأسواق التي تنشط فيها.

إن أول ما ركزت عليه ميورا في سياستها الإنتاجية هي تقديم منتوجات خضراء ذات مواصفات عالية الجودة وبالتركيز على الفعالية والجودة في الأداء بحيث قدمت مراجلها البخارية ذات التكنولوجيا المتطورة والتي يمكن

1. بلهادف رحمة، التسويق الأخضر: التسويق الصديق للبيئة، متاحة عبر موقع الانترنت: platform.almanhal.com/files/2/105237 تم الاطلاع بتاريخ: 2017/08/20.
2. www.philips.com/sustainabilityreport2007.Op.Cit, consulté le: 20/08/2017.
3. http://www.miuraboiler.com. Consulté le: 09/09/2017.

من خلالها أن تخفض في إستهلاك المواد الطاقوية (الزيت والغاز) بمتوسط 20% عن باقي المنتوجات الأخرى المتواجدة في السوق، ويمكن أيضا لهذه المراجل أن تقدم خدمة ذات فعالية أكبر وذلك بتدويرها للمياه في ظرف 5 دقائق (بحيث تقابل هذه المدة ساعات من باقي منتوجات المنافسين) ما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض ثاني أكسيد الكربون (**Co_2**).وعلى صعيد آخر وضعت المؤسسة في أولوياتها تخفيض غاز أكسيد النينزوس (**nox**) المضر بالبيئة وقد ساهمت هذه التكنولوجيا في توفير الكلف والإقتصاد في إستغلال الموارد وهو ما أدى بالمؤسسة إلى بلوغ الأهداف المحددة من طرفها والمتمثلة أساسا في تنمية حصتها السوقية، إلا أن هذه المنتوجات لم تتوصل إليها المؤسسة من باب الصدفة وإنما كانت نتاج إهتماماتها بالإبداع التكنولوجي الأخير الذي ساهم في تموقعها الجيد في سوق العلامات التجارية الخضراء في أمريكا الشمالية ودول شرق آسيا من خلال التركيز على الترويج لقضايا بيئية مثلت مواضيع حساسة في مستقبل الكون كالتغيرات المناخية وإتساع ثقب الاوزون...الخ، والدعوة إلى حماية الكون والحفاظ على موارده، والترويج لمنافع التوجه البيئي كفلسفة إعتنقتها المؤسسة وكفرصة وفرت من خلالها منتوجات ساهمت وتساهم في تخفيض الآثار البيئية من جهة وتكاليف الانتاجية للمشترين الصناعيين، وقد رفعت المؤسسة عدة شعارات في هذا الشأن منها: "كثير من المؤسسات توفر الأموال من خلال حفاظها على الكون"، "فكر بالأخضر تحافظ على الأخضر". فهذا الأخير يعكس الإهتمام الكبير للمؤسسة بشأن تقديمها لمنتوجات صديقة للبيئة وذلك بإبراز خصائص مراجلها البخارية بأنها اقتصادية في استهلاك الطاقة.[1]

ومن بين أهم ما ركزت عليه مؤسسة **Miura** في ترسيخ الصورة الذهنية لعلامتها على أنها خضراء هي سعيها الجاد في الحصول على الشهادات البيئية والإنضمام إلى عدة هيئات حكومية وغير حكومية تهتم بقضايا البيئة والموارد من بينها: منظمة السلامة والمقاييس التقنية **technical standards and safety Authority**، منظمة المقاييس الكندية (**Canadian standards association**) والتي منحت المؤسسة بدورها شهادة تثبت فعالية منتوجاتها المتمثلة في المراجل، منظمة الغاز الكندية (**Canadian Gas association**) الجمعية الأمريكية للهندسة الميكانيكية **American society of mechanical Engineers**، كما تحصلت المؤسسة على شهادة iso 14000 سنة 2007 عبر فرعها المتواجد في إندونيسيا.[2]

1. http://www.miuraboiler.com/green-technologgy. Consulté le: 09/09/2017.

2. بروك مريم، مرجع سبق ذكره، ص328.

3. عوامل نجاح مؤسسة ميورا Miura :

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- إن نجاح مؤسسة ميورا في الإستفادة من مزايا التوجه البيئي مقترن بإتخاذه كبعد إستراتيجي في رسالتها.
- لكي تعكس مؤسسة ميورا إهتماماتها البيئية كان لابد عليها من مراعاة البعد البيئي في سياستها الإنتاجية وذلك بإعادة تصميم عملياتها ومنتوجاتها وهو ما حصل أين قدمت المؤسسة مراجل بخارية ذات إستهلاك أقل للمواد الطاقوية، وجعل التوجه البيئي مربحا من خلال الرفع من حصتها السوقية، والتقليل من النفايات الناتجة عن منتوجاتها وهو ما حصل بالفعل أين أصبحت منتوجاتها أقل إفرازا لثاني أكسيد الكربون وأكسيد النتروس.
- لقد ساعد التوجه البيئي مؤسسة ميورا على تحقيق عدة مزايا تنافسية لها في الأسواق التي تنشط بها منها: تنمية الحصة السوقية وهو ما يعكس ريادتها في الأسواق التي تخدمها، توليد القيمة لها ولزبائنها خاصة فيما يتعلق بتوفير منتوجات ذات إستهلاك مقتصد للطاقة (الغاز) بحيث يتمثل الفرق في الإستهلاك السنوي للغاز بين مراجلها البخارية وباقي المنتجات المنافسة ما قدره 590 الف دولار سنويا وبنسبة 10% كفرق بين فعالية مراجلها وباقي المنتجات المنافسة، كما يمكن للمؤسسات المستعملة لهذه المراجل البخارية أن تخفض من أثارها البيئية بالإضافة للتموقع الجيد لعلامتها التجارية على أنها العلامة الخضراء رقم واحد في سوق المراجل البخارية (**b2b**).
- إن تبني مؤسسة ميورا للتوجه البيئي لم يكفي أن يكون فلسفة داخلية فقط وإنما لابد أن يتم الترويج لهذه الإهتمامات البيئية بما تعكس مسؤولياتها البيئية والإجتماعية (التنمية المستدامة) وهو ما حصل فعلا أين سارعت مؤسسة ميورا بالإنضمام إلى الهيئات والمنظمات ذات الإهتمامات البيئية والحصول على الشهادات التي تثبت تجسيدها الفعلي لفلسفة التوجه البيئي.
- إن نجاح مؤسسة ميورا في تحقيق مزايا تنافسية من خلال تبنيها لفلسفة التوجه البيئي مرهون بمدى الإهتمام الذي توليه المؤسسة للإبداع والتطوير والبحث على مستواها أي تدعيم ما يسمى ب: الإبداع الأخضر (البيئي) (**Eco- innovation**).

1. http://www.miura.co.id/company-profie.html. Consulté le: 09/09/2017.

المبحث الثاني: البيئة والإدارة البيئية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الإستقلال تطورات كبيرة في المجال الصناعي وفي عدد السكان، وقد رافق هذا التطور مشاكل بيئية متعددة.

لذا دفعت المشاكل البيئية وكذا الإهتمام العالمي بقضايا البيئة وتطور أنماط الإدارة المركزية للبيئة في العالم الحكومات الجزائرية المختلفة إلى إتخاذ خطوات عملية في سبيل الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وفي هذا الصدد تتنوع إجراءات الحكومة في إنشاء هيئات حكومية مركزية مهمتها الحفاظ على البيئة وبين إصدار تشريعات تضبط النشاطات المختلفة المؤثرة على البيئة وزيادة الإهتمام بالواصفات البيئية الدولية.

المطلب الأول: التحديات البيئية في الجزائر.

بإعتبار الجزائر جزء من هذا العالم فهي تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتغيرات البيئية الحاصلة، ويعاني المجتمع الجزائري العديد من المشاكل البيئية والتي ظهرت نتيجة لمشروعات وخطط التنمية التي إنتهجتها الدولة دون مراعاة للإعتبارات البيئية، وعليه تعيش الجزائر تحديات بيئية على عدة مستويات نتناولها كما يلي:

1. نوعية الهواء:

يشكل الهواء أحد العناصر الأساسية للحياة، وبسبب ما عرفته الجزائر من تطور على الصعيد الحضري والصناعي، فقد تولد تلوث هوائي يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، ومن بين المصادر الملوثة للهواء نذكر:

1.1. التلوث الناتج من وسائل النقل المختلفة:

من خلال ما يتعهده قطاع النقل الحضري في الجزائر فإنه يعد المصدر الرئيسي لإنبعاث الغازات الدفيئة والمتسبب الأول في تلوث الهواء كونه من أبرز مستهلكي الوقود الأحفوري في الجزائر، وهو يساهم في مشكلة تغير المناخ والأمطار الحمضية وإستنزاف الموارد الطاقوية، إضافة إلى مشكلة الضجيج نظرا لمجموعة من العوامل أهمها قدم المركبات وإنخفاض كفاءتها، نوع الوقود المستخدم الملوث للبيئة، كثافة حركة المرور وإتساع المدن الجزائرية والإختناقات المرورية والزيادة المستمرة في عدد المركبات والشكل رقم (14) يبين تطور إنبعاث غاز أكسيد الكربون في الجزائر في فترة 1960-2011 الناتج عن مختلف الأنشطة البشرية.

الشكل رقم (14): إنبعاث غاز أكسيد الكربون (كيلو طن).

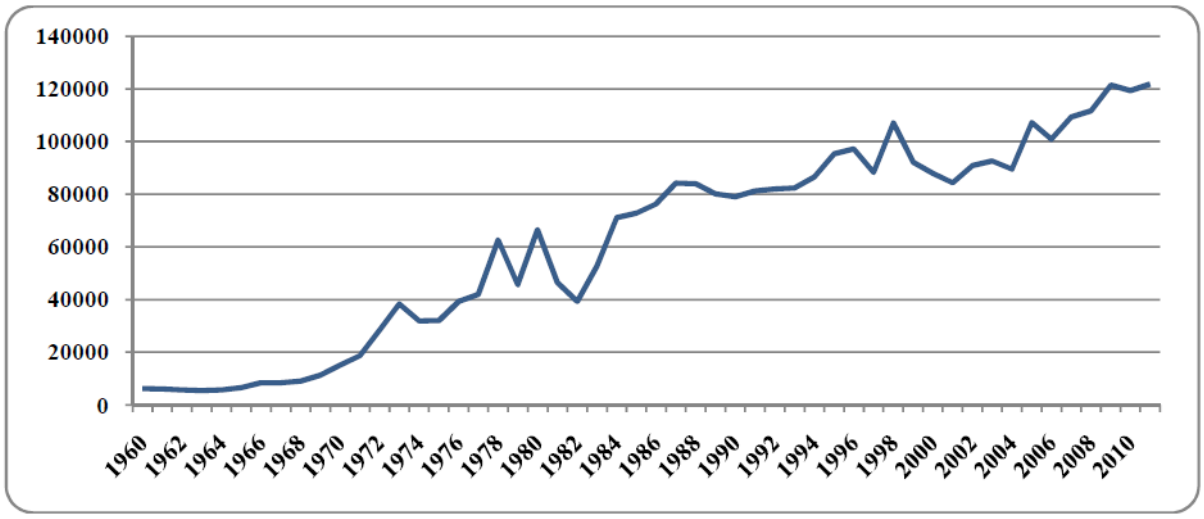

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل السابق أن إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في تزايد مطرد، خاصة بعد سنة 1982 أين نلاحظ زيادة كبيرة في حجم الإنبعاثات، ليبلغ في سنة 2011 مستوى قياسي (121555.401 كيلو طن) ويفسر ذلك بإرتفاع معدل النمو الديمغرافي وزيادة الحضيرة الوطنية للسيارات ووسائل النقل، كما يعود ذلك إلى إرتفاع الإنبعاثات الناتجة من النشاط الصناعي.

2.1. تلوث الهواء بسبب الإنبعاثات الصناعية:

يتعرض الغلاف الجوي في الجزائر إلى العديد من الإنبعاثات الملوثة كغاز ثاني أكسيد الكربون، الغبار وثاني أكسيد الأوزون، ثاني أكسيد الكبريت، المركبات الهيدروكربونية وغيرها من الملوثات الجوية، وتعتبر مصانع الإسمنت الموزعة على مجموع الإقليم مصادر هامة للتلوث الهوائي، حيث أن مصانع الإسمنت لراسي حميدو، سور الغزلان، مفتاح، الشلف، زهانة، بني صاف، سعيدة، حامة بوزيان، حجر السود، عين الكبيرة، عين توتة وتبسة. تنتج تدفقا سنويا يقدر بـ 4569 طن من أكسيد الأوزون، 1200 طن من أكسيد الكربون، 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة غير الميثانية، و1020.000 طن من أكسيد الكبريت، وبغرض تقليل من التدفقات الملوثة لمصانع الإسمنت جهزت كل مصانع الإسمنت بمصفيات خاصة لإزالة الغبار، غير أنها في أغلب الأحيان معطلة

نتيجة مشاكل متعلقة بالصيانة.[1] والشكل رقم (15) يبين تطور الإنبعاثات الملوثة من قطاع الصناعة الجزائري، في الفترة الممتدة بين سنتي 1970-2012.

الشكل رقم (15): تطور الإنبعاثات الغازية في الجزائر في الفترة 1970-2012

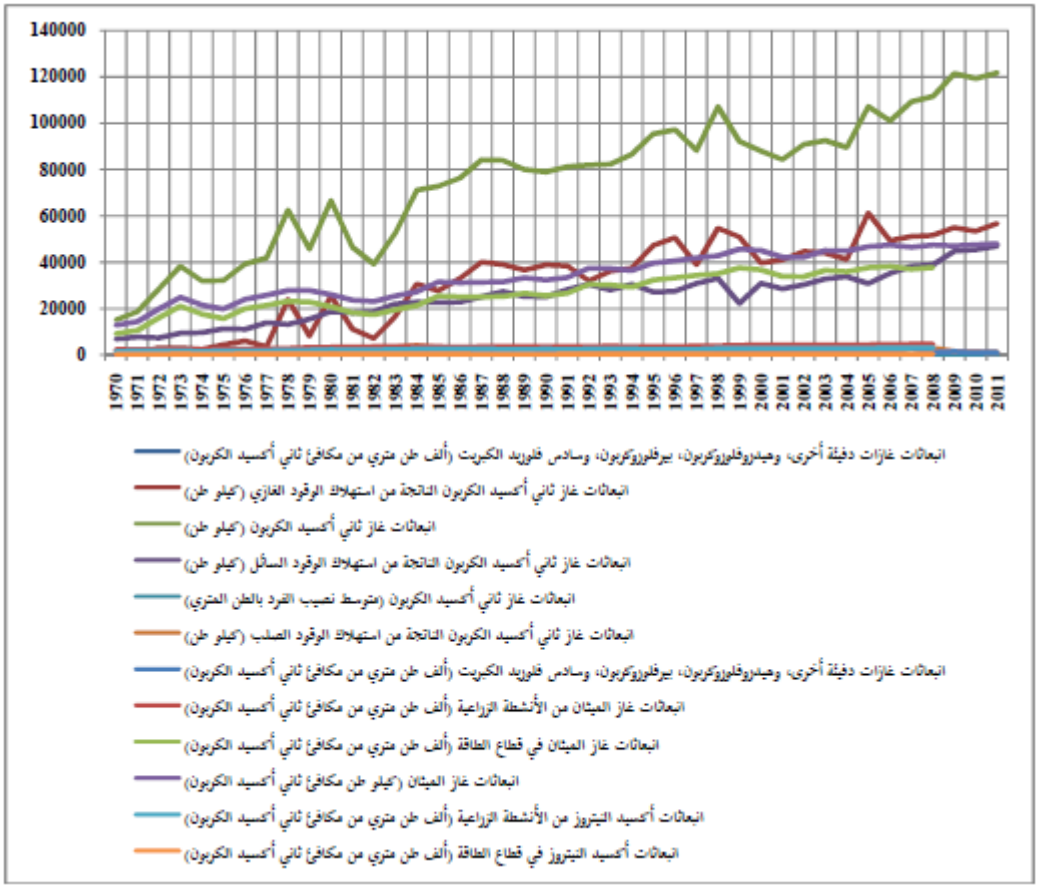

المصدر :إحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ أن الغازات السامة المنبعثة من قطاع الصناعة ذات توجه إلى الإرتفاع منذ سنة 1970، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- النمو الديمغرافي.
- زيادة الأنشطة الصناعية وتنوعها.
- إرتفاع الحظيرة الوطنية للسيارات ووسائل النقل والمعدات.

1. رشيد علاب، مرجع سبق ذكره، ص 97.

2. نوعية المياه:

تعاني شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالجزائر من التبذير والإستعمال غير العقلاني للموارد، وجود العديد من التسربات في الشبكات دون إصلاحه وبقائه لمدة طويلة وأحيانا تختلط المياه الصالحة للشرب مع تسربات شبكات الصرف المياه القذرة، كما توجد أنابيب لصرف المياه وأخرى لنقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير مما أدى إلى إرتفاع نسبة إنتشار الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، فمثلا إرتفعت خلال الفترة ما بين 1993-1996 نسبة إنتشار هذه الأمراض من 28.5% إلى 35.45% لكل 100.000 نسمة، تعتبر الإصابة بمرض التيفوئيد من الأمراض الأكثر إنتشارا، حيث نسبة ما بين 44% إلى 47% من مجموع هذه الأمراض.[1] وسنتناول في هذا الجانب وضعية المياه العذبة والمياه القذرة.

1.2. المياه العذبة:

تعتبر مسألة الموارد المائية في الجزائر ذات أهمية لأن نسبة 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، ولكون موارد مياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض لا تعبئ إلا جزئيا، إضافة للجريان غير المنتظم للوديان التي تجف تقريبا كلها في فصل الصيف، توزع الموارد المائية في الجزائر كما يوضحه الشكل رقم (16)

الشكل رقم (16): نوعية المياه في الجزائر

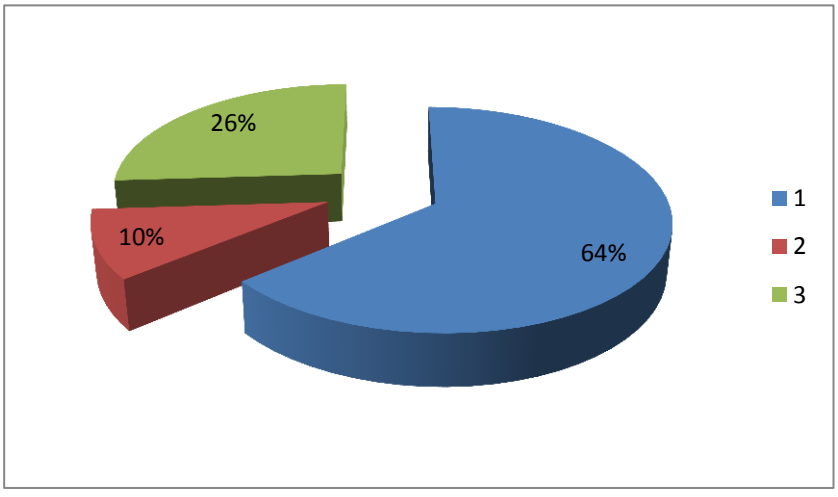

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص 30.

1. أحمد طلحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000، ص 90.

وفيما يخص الموارد المائية القابلة للتعبئة، تتوفر الجزائر على سقف سنوي يقدر بـ 11.5 مليار متر مكعب موزعة كما يلي:[1]

- تعبئة المياه السطحية (السدود): 4.7 مليار م^3.
- إستغلال الحقول الجوفية:

في الشمال: 1.8 مليار م^3.

في الجنوب: 0.5 مليار م^3.

مما يبين أن المياه متوفرة ولكن بحاجة للإستغلال العقلاني لتوظيفها بصفة إيجابية بحسب نوعيها:

1.1.2. المياه السطحية: يقدر حجم المتوسط السنوي لمياه الامطار بـ 12.4 مليار م^3، لأن هذه المغياثية تعني أساسا شمال الجزائر بنسبة 90% في حين لا تستقبل الأحواض المدخرة في الهضاب العليا سوى 10%، لا يصل إلى المناطق الصحراوية إلا كمية ضئيلة جدا، ولا يتم توفير للمواطن الجزائري معدل الكمية العالمية لكل ساكن المحددة من طرف البنك العالمي المقدرة بـ 1000م^3، سنويا لكل ساكن، ويبلغ إنتاج الماء 1.3 مليار م^3، أي ما يمثل ثلثي الطاقة الموجودة فقط، ذلك بسبب التناقص الذي تشهده بعض الطبقات المائية وتجهيزات الحفر غير الملائمة وتأثير الجفاف، لذلك لا بد من توفير الإمكانيات اللازمة لتوفير هذا العنصر الحيوي مع إحترام الشروط الصحية.

يتم تعبئة المياه السطحية من خلال إنجاز السدود، حيث تم إحصاء 52 سدا في الجزائر مثل (سد بن هارون في ميلة، قدارة وبني عمران في بومرداس، بابار بخنشلة، وادي الفضة بالشلف)، وتقدر القوة الإستيعابية للسدود الكبرى والمتوسطة في الجزائر أكثر من 10 مليون م^3، بينما عند السدود التي تقل قدرتها الإستيعابية عن 10 مليون م^3 65 سدا، أما الحواجز التلية المائية فيبلغ عددها 1000 حاجز تشغل في مجملها في مجال الري، وهي بحاجة دائمة للصيانة والتجهيز.

2.1.2. المياه الجوفية: إحتياطات المياه الجوفية في الجنوب الجزائري تسمح بإستغلال حجم سنوي يقدر بحوالي 5 ملايير م^3، في حين لا يمكن إستغلال إلا مقدار 1.5 مليار م^3 من الحقول الباطنية في الشمال وتعبئة المياه

1. وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005، ص 72.

السطحية تحتاج إلى السدود الباهظة التكاليف والمياه الجوفية كذلك تتطلب تحقيق تنقيب يكلف أموال باهظة لا سيما في الجنوب حيث الإحتياطات الأساسية كامنة في الحقول المائية العميقة التي لا تتجدد إلا بأحجام ضعيفة.

3.1.2. الصرف الصحي للمياه القذرة: تقدر المياه القذرة الحضارية بحوالي 600 مليون م^3 سنويا، كانت نسبة الموصلين بشبكات الصرف المياه العمومية تعادل نسبة 8.5% سنة 1996، وهذا بالنسبة لسكان المدن، فلا يزال يلاحظ تزايد تدفقات المياه القذرة الحضارية في الوديان، الأمر الذي يشكل تهديدا على نوعية المياه السطحية فهناك أجزاء هامة من الوديان تعاني من التلوث مثل (تافنة، المكرة، الشلف، الصومام، السيبوس) قبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة سنة 1983 كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة الآثار على البيئة، فالصناعيون كانوا يفضلون المواقع المهملة التهيئة القريبة من أماكن تواجد اليد العاملة، الطرق وشبكات المواصلات، إضافة إلى الظروف المسهلة للتخلص من النفايات، حيث ساهمت هذه الوحدات في تلويث المياه والسدود مثل تلوث كل من سد بحدة وسد لكحل.

بخصوص المؤسسات الإقتصادية فبعض هذه الوحدات تتواجد بالقرب من مناطق تشكل خطرا محتملا على تلوث الموارد المائية، فالمركبات والوحدات الصناعية تخلف يوميا أكثر من 200 مليون م^3 من المياه القذرة المحتوات على مياه ملوثة (مواد عضوية، المعادن الثقيلة، والهيدروكربون) والولايات التي تولد أكبر حجم من المياه القذرة هي (عنابة، بسكرة ووهران) بحيث تصب هذه المياه غالبا في الوسط الطبيعي دون أن تخضع لأي معالجة مسبقة، فلا يعالج في أحسن الحالات سوى 20 مليون م^3 سنويا، أي ما يعادل 10% من حجم المياه الناجمة عن المركبات والوحدات الصناعية.

4.1.2. مياه البحر: ينتج عن تدفقات السوائل الحضارية مضاف إليها تلك التي تنجم عن الأنشطة الصناعية التي تصب مباشرة في البحر دون أي معالجة مسبقة، تلوث بكتيريا وبيولوجيا متزايدا، كما تساهم بعض السفن وناقلات البترول في تلويث مياه البحر بزيت البترول المهدد للثروة السمكية، الجزائر تضررت من جراء هذا الوضع فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية، 10000 طن منها تفقد وتتسرب إلى البحر أثناء هذه العمليات وهذه التسربات تشكل خطرا بيئيا حيث أن طنا واحدا من البترول يمكن أن يغطي سحابة رقيقة إلى غاية 12000 هكتار واحد من سطح البحر وعندما يتبخر الجزء القابل للتبخر من السطح فإن أجزاءه الثقيلة تتسرب في الأعماق فتتلف الحيوانات والنباتات البحرية.

3. نوعية التربة:[1]

من أكبر التحديات الحالية للتربة ليست فقط ما تنتجه من محاصيل وإنما تأثرها بالتطور الصناعي والبيولوجي والنقل البري، البحري والجوي لهذه المحاصيل وما يتنج عن ذلك من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وكذلك إستخدام الطرق التقنية لزيادة هذه المحاصيل وما ينتج عنها من أضرار محتملة على التربة، أما على الإقليم الجزائري فيشتمل على مناطق صحراوية شاسعة بنسبة 86% من الإقليم ومناطق سهبية جافة تشكل 9% منه ونسبة 4% يتقاسمها الشريط الساحلي والمرتفعات الجبيلية، ضمن 238 مليون هكتار التي تضمها مساحة هذا الإقليم توجد 40 مليون هكتار قابلة للزراعة، والمساحة الزراعية المستغلة منها لا تشكل سوى 7.5 مليون هكتار أي نسبة 18.75%، توجد في مجملها تقريبا بالمناطق الشمالية، هذه الأراضي عرضة للتدهور والإنجراف والتصحر كما يلي:

1.3. الإنجراف المائي:

تتعرض له بصفة رئيسية الأراضي الإنحدارية كما يشكل أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في المرتفعات الجبيلية، وقد زادت هذه الظاهرة جراء إتلاف الغطاء النباتي والأدغال، ويمس المرتفعات التلية التي تحتوي على 83% من الأراضي المنحدرة، 17% المتبقية تقع في مرتفعات الأطلس الصحراوي، القليلة العطوبية بسبب ضعف حدة تضاريسها.

2.3. الانجراف الناتج عن عمل الرياح:

يصيب بصفة رئيسية المناطق الجافة ونصف الجافة، ومع مرور الوقت إتخذت هذه الظاهرة أبعادا واسعة حيث يحتمل أن تتصحر حولي 500.000 هكتار من أراضي المناطق السهبية، كما أن 7 ملايين هكتار مهددة مباشرة لهذه الظاهرة، ويؤدي الإنجراف إلى التقليص التدريجي للغطاء النباتي في المناطق السهبية وتجريد الأراضي من تربتها بفعل الرياح.

1. الطاهر صديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص.ص 120، 123.

3.3. التملح:

يصيب بصفة رئيسية السهوب الزراعية للغرب الجزائري التي بلغت بعض أراضيها مستويات كبيرة من التدهور، وهي مرتبطة بالري غير المراقب، وبنقص صيانة شبكات الصرف الصحي، مما أدى إلى صعود الحقول الجوفية وتزايد الملوحة وإتساعها.

4.3. التصحر:

هو زيادة رقعة الصحراء على حساب الرقعة الخضراء، سواء كانت زراعية أو غابات أو مراعي وتردي الأراضي في المناطق القاحلة، الشبه القاحلة والجافة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الإختلافات المناخية والأنشطة البشرية، والظاهرة تهدد في الجزائر 20 مليون هكتار من الأراضي، كما تهدد 3 ملايين ساكن يعيشون المناطق السهبية وخاصة المرتبطين بإستغلال هذه الأراضي.

5.3. العوامل البشرية المؤدية إلى تدهور الأراضي:

أدت الأنشطة البشرية غير الملائمة على الأراضي الهشة إلى إضطراب توازنات الطبيعة كإتلاف الغطاء الغابي للاستعلال الزراعي وكذا عدم تكيف التجهيزات الفلاحية، يضاف إلى ذلك تأثير التصنيع والعمران غير المطابق للشروط البيئية، والزيادة غير المنتظمة في الماشية بالسهوب، والإفراط في الرعي المقلص للغطاء النباتي (10 ملايين رأس غنم بالسهوب)، إضافة إلى توسيع زراعة الحبوب بصفة لا عقلانية وإستعمال المبيدات بطريقة غير منتظمة وغيرها من الممارسات التي أضرت بالتربة، فالنشاط الزراعي فقد منذ الإستقلال حوالي 250000 هكتار من المساحة الزراعية، وهذه الوضعية بحاجة إلى إجراءات عملية وردعية قصد الحفاظ على الأراضي وكذا القيام بحملات توعية وتحسيس الفلاحين ومربي الماشية لترشيد نشاطاتهم.

6.3. التخلص من النفايات الصلبة:

تعتبر عملية جمع ومعالجة النفايات من المهام ذات الأولوية من حيث فعالية طرق جمعها ومعالجتها وما يترتب عن ذلك من أثار على المحيط والصحة العمومية، ويؤدي سوء تسيير النفايات إلى التأثير على سلامة البيئة ونظافتها، ويعود ذلك إلى ما تحتويه من كميات مختلفة من المواد السامة، ويمكن تقسيم النفايات كما يلي:[1]

1.6.3. النفايات المنزلية: ينتج الجزائري يوميا ما يعادل 0.5 كغ من النفايات، وفي المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ترتفع الكمية إلى 1.2 كغ في اليوم، وتقدر كمية النفايات المنزلية المتولدة سنويا 5.2 مليون طن أو 10.5 مليون م^3، أما عن طرق التخلص منها فيشكل تفريغ الفضلات الحضارية في المفارغ العمومية الحل الأسهل تقنيا ولكنه يسبب إنبعاث الروائح الكريهة وإنتشار الحشرات والقوارض.

2.6.3. النفايات الصناعية: تصنف النفايات الصناعية إلى ثلاثة فئات وهي: النفايات العضوية (كالمحروقات والمخلفات الكيمياوية)، النفايات المعدنية السائلة كالأحماض، النفايات المعدنية الصلبة، كلها تساهم في التأثير على العناصر البيئية، بالإضافة إلى خطرها على صحة الإنسان، وتتمثل عملية تسيير النفايات الصلبة من أهم العوائق في المناطق الصناعية والحضارية، بفعل المنشئات المصنعة التي تنتج 20 مليون طن من النفايات الصناعية سنويا، أما عن الإنعكاسات السلبية للنفايات الصناعية على المواطنين فتتمثل في إرتفاع عدد المصابين بالأمراض كالربو والحساسية، وهناك مؤسسات في الجزائر عملت على تحويل نفايات مصانعها أو إستغلال النفايات بصفة عامة مثل ما قامت به مؤسسة "تونيك" المتخصصة في الورق والتغليف، حيث قامت مصانعها بعملية إستغلال بقايا وفضلات الورق بطاقة إنتاجية تقدر بـ 16500 طن سنويا.

3.6.3. النفايات الإستشفائية: تتكون من النفايات التي قد تكون معدية، النفايات الكيمياوية أو الصيدلانية والنفايات الخاصة كتلك المحتوية على الغازات المضغوطة، والنفايات المشعة وكذا المحتوية على المعادن الثقيلة (البطاريات، مقياس الحرارة) وعدم إحترام التنظيم المتعلق بمعالجة هذه النفايات ونقلها نحو المفارغ العمومية دون فرز أو معالجة مسبقة يترتب عنها نقل عدوى إلتهاب الكبد ومرض فقدان المناعة المكتسبة وأنواع التسمم المختلفة والأمراض بصفة عامة.

1. تومي ميلود، معالجة إقتصادية لنفايات الإنتاج الصناعي حالة مركب الكوابل بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص6.

المطلب الثاني: السياسة البيئية في الجزائر

تعتبر السياسة البيئية شكل من أشكال تنظيم الدولة للأنشطة البيئية وتشمل إنشاء الوزارات والهيئات المتخصصة في المجال البيئي، كما تشمل إقرار تشريعات حماية البيئة والمحافظة عليها.

1. الإطار الإداري لحماية البيئة في الجزائر:

1.1. تطور الهيئات المركزية:

منذ إنشاء أول هيئة تتعلق بالبيئة سنة 1974، إلى سنة 1996 استحدثت أول هيئة حكومية مختصة بشؤون البيئة (كتابة الدولة المكلفة بالبيئة)، عرفت الهيئات الإدارية المركزية في الجزائر تغيرات عديدة أملتها الظروف الداخلية والخارجية (الإتفاقيات، المعاهدات... إلخ).

وفيما يلي جدول يلخص التطور المؤسساتي المركزي لحماية البيئة في الجزائر:

الجدول رقم (08): التطور المؤسساتي المركزي لحماية البيئة في الجزائر.

السنة	اسم الهيئة
1974	اللجنة الوطنية للبيئة
1977	وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة
1979	كتابة الدولة للغابات والتشجير
1980	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي
1983	وزارة الري والبيئة والغابات
1983	وزارة الفلاحة
1990	وزارة البحث والتكنولوجيا
1994	وزارة التربية والتعليم
1994	وزارة الجامعات
1994	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة
1999	وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران
2001	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
2002	وزارة التهيئة العمرانية والبيئية
2004	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
2007	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة
2010	وزارة التهيئة العمرانية والبيئية
2012	وزارة التهيئة العمرانية والبيئية والمدنية
2013	وزارة البيئة والتهيئة العمرانية
2015	وزارة الموارد المائية والبيئية

المصدر: حسين زواش، تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2013 (بتصرف) على الرابط:

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=276:-envrn-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10#_ednref4

نلاحظ أن الحكومات المختلفة في الجزائر قد أولت إهتماما واضحا لموضوع البيئة منذ سنة 1974، غير أنها لن تفرد البيئة بوزارة خاصة بل دوما تترافق مع الهيئة العمرانية، تهيئة الإقليم، المياه، الري، الغابات... إلخ.

2.1. دور الجماعات المحلية في الحفاظ على البيئة:

نقصد بالجماعات المحلية، الهيئات التي تشرف على التعامل المباشر مع المواطن وهي: البلدية والولاية.

1.2.1. دور البلدية في الحفاظ على البيئة: نظرا إلى الموقع العام الذي تحتله البلدية بين الإدارة والمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة لها في مختلف الميادين بما فيها ميدان حماية البيئة وإنشاء المشاريع المتنوعة قصد حماية الأراضي الزراعية وحماية الموارد المائية بالإضافة إلى مساهمة المجلس الشعبي البلدي إلى جانب الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والأمن وحماية البيئة فهي بذلك تشكل جزء أساسي للجماعات المحلية وتتعدد إختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال حماية البيئة بما يلي:[1]

- معاقبة كل من يساهم في الإزعاج أو المماس بالراحة العمومية.
- السهر على إحترام التعليمات ونظافة المحيط وحماية البيئة.
- توقيف إنشاء كل مشروع يحتمل أضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية وإنشاء المشاريع التي لها منفعة وطنية وتخضع لأحكام مرتبطة بحماية البيئة.
- محاربة البناءات الفوضوية وصيانة الطرق وحماية المناطق الفلاحية.

إختصاصات البلدية المتعلقة بحماية البيئة في القانون البلدي:

تلعب البلدية دورا هاما في الحفاظ على البيئة نظرا لإمتيازاتها بهيئات مكونة لها، والمتمثلة في الهيئة التنفيذية أي رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يعتبر الفرع الأول، ويعتبر همزة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولائي، ويعتبر ممثلا للدولة على المستوى المحلي، يمارس صلاحياته تحت إشراف الوالي، ويسهر على احترام

1. علي محمد، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، رسالة ماجستير في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011، ص 133.

التعليمات الصادرة من الدولة، وهو بمثابة ضابط للحالة المدنية على خلق نوع من الأمن والنظافة والحفاظ على النظام العام وسلامة الأشخاص.[1]

وبالرجوع إلى أهم قوانين البلدية التي حددت إختصاصات البلدية في مجال حماية البيئة قانون 81-09[2] حول البلدية صلاحيات معتبرة لإتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ السياسة العامة لحماية البيئة وتحين نوعية الحياة ومكافحة جميع أشكال التلوث وحماية المحيط الوطني.[3]

وبالرجوع إلى المادة 139 منه، قد أتاحت للمجلس الشعبي البلدي المشاركة في كل عمل يرمي إلى حماية المحيط، وأضافت في نفس المادة مكرر 2، صلاحية البلدية بدعم النشاط الفلاحي وتطوير الثروة الغابية وتدعيم سياسة حماية البيئة، منها ما هو متعلق بالآثار والمواقع الطبيعية والتاريخية وصيانة المتاحف وغيرها.

كما أولى المشرع الجزائري عناية خاصة بحماية البيئة، من خلال قانون 08/90 حيث يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي جملة من الإختصاصات في إطار حماية البيئة ومنها ما يلي:[4]

- السهر على النظام والأمن والنظافة العمومية.
- السهر على تنفيذ إجراءات الإحتياط والوقاية والتدخل فيما يخص الإسعافات.
- المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والممتلكات.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الأمراض المعدية.
- السهر على إحترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.

كما يتولى المجلس الشعبي البلدي في ميدان البيئة، جملة من الصلاحيات، تتمثل في التهيئة والتنمية المحلية، من خلال إعداد مخططاتها التنموية والتعمير والتجهيز لا سيما في مجال الأجهزة الإجتماعية كإنجاز الهياكل الصحية.

1. فريد ياقوت، الإستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حالة ثلاث بلديات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص.ص116-117.
2. قانون رقم 81-09 المعدل والمتمم لأمر 67-24، ج.ر.ج.ج، المؤرخ في 15 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي، عدد 27.
3. سهام بني صافية، الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010، ص72.
4. وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003، ص68.

ومسايرة للتغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة، وسع المشرع الجزائري من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي من خلال قانون 11-10 وذلك برفع البلدية نحو التكفل وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على إحترام التشريع والتنظيم المعمول بهما بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولا سيما في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها وتهيئة المساحات الخضراء.[1]

إختصاصات البلدية في إطار قوانين البيئة:[2]

تعتبر الدولة الجهاز القاعدي الأول المعني بحماية البيئة، وقد ظهر ذلك جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها المشرع للبلدية، ويعتبر قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، رقم 10-3 ثري بأحكام تهدف إلى ضمان سلامة البيئة وحمايتها من الأخطار المهددة لها.

فقد منح القانون سلطة البلدية في تسليم الرخص بالنسبة للمنشآت المصنفة في الحالات التي يتطلبها القانون.

- تلقي التصريح بالمنشآت التي تتطلب إقامتها دراسة مدى التأثير وإلا موجز التأثير.
- تقوم البلدية بإبداء رأيها حول تسليم الرخصة للمنشأة التي تقوم بإلحاق الأذى أو تضر البيئة وتكون خطرا على الصحة والنظافة العامة.

2.2.1. دور الولاية في الحفاظ على البيئة: تعد الولاية من بين أهم الهيئات المحلية التي تشرف على المجال البيئي، بإعتبارها مقاطعة إدارية إقليمية تابعة للدولة، تتمتع بشخصية معنوية وإستقلال مالي، وقد أكدت العديد من القوانين على دور الولاية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية من جهة، ودور الولاية في الحفاظ على البيئة من جهة أخرى، وذلك من خلال إبراز أهم إختصاصات الولاية في هذا المجال.

1. المادة 123 والمادة 124 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، ص37.
2. بن علي زهيرة، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، نوفمبر 2016، ص ص137،138.

يعتبر قانون 02/81[1] تكريس دور الولاية في حماية البيئة فقد صدرت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بكيفية المحافظة على البيئة، مثل قانون 02/82[2] والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، وقانون 05/85 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وضمن كل هذه القوانين يعد إصدار قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة أهم خطوة ساهمت في تكريس اللامركزية، والذي نص صراحة أن المجموعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة وتحديد كيفية مشاركة المجموعات المحلية بموجب النصوص التشريعية والتطبيقية.[3]

كما أن الإختصاصات التي منحت للولاية في ظل قانون 09/90 لعبت دورا هاما في حماية البيئة فأشارت المادة 58 منه على أنه «يشمل إختصاصات المجلس الشعبي الولائي، بصفة عامة أعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية، مما يتضح أن قانون الولاية 09/90 كرس بشكل فعلي دور الولاية في الحفاظ على سلامة البيئة».[4]

كما أن قانون الولاية 07/12 قد نص على مساهمة الولاية مع الدولة بإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. كما حدد مجموعة من الإصلاحات المخولة للولاية حسب المادة 33 منه، التي نصت على أنه «يعمل المجلس الشعبي الولائي على إنشاء لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال إختصاصه ولا سيما في مجال الصحة والنظافة وحماية البيئة...».

هذا فيما يخص أهم قوانين الولاية التي نصت على إهتمام وصلاحية الولاية في مجال البيئة، ودعما لهذا الحق، كرست مجموعة من القوانين الأخرى مجال حماية البيئة من خلال توسيع إختصاصات الولاية في شكل قانون حماية البيئة.

فكان قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة للولاية قد حدد صلاحيات الولاية في هذا المجال مثل:[5]

- صلاحية الوالي في مجال الإعلام البيئي، وتسليم الرخص لإقامة المنشآت المصنفة، أو رفض تسليمها بما يتطابق مع الشروط القانونية لحماية البيئة.

1. قانون 02/81 معدل ومتمم لأمر 03/69.
2. عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص172.
3. بن علي زهية، مرجع سبق ذكره، ص134.
4. المواد 60-62-66-69 من القانون 09/90، ج.ر.ج.ج، العدد 15، الصادر في 07-04-1990، المتضمن قانون الولاية.
5. علي بن زهية، مرجع سبق ذكره، ص135.

- صلاحية الوالي بإنجاز المنشآت وهياكل الحماية والمبادرة بكل التدابير الوقائية ومساعدة السكان قصد المحافظة على الإطار المعيشي.

- صلاحية الوالي بإتخاذ التدابير الهادفة لحماية صحة الإنسان والبيئة وإيجاد الحلول للتقليص من النشاطات الملوثة.

كما أن الولاية تسعى إلى حماية التربة والتنوع البيولوجي ومنع التربة من الإنجراف والتصحر بإتخاذ التدابير الكفيلة بحمايتها، للمحافظة في نفس الوقت على الكائنات الحية كالنبات والحيوان وفقا للمادة 9 من المرسوم التنفيذي 02/06[1] والرسم التنفيذي رقم 87-45 الذي ينظم وينسق الأعمال في جمال حماية الغابات.

وفي نفس السياق أوكل المرسوم التنفيذي رقم 227/07 الوالي بالمحافظة على الثروة الحيوانية، وذلك بالمصادقة على رخصة الصيد للصيادين الأجانب، لممارسة الصيد السياحي، ومثل هذه المبادرة من شأنها حماية الأصناف الحيوانية من الانقراض.

حماية البيئة الحضرية:

إتسعت دائرة حماية البيئة من طرف الولاية لتمس الجانب الحضري، فمنحت صلاحيات بمقتضى نصوص قانونية تتعلق بالتهيئة والتعمير لكل من المجلس الشعبي الولائي والوالي لحمايتها من مختلف أشكال التلوث والتهدم منها:[2]

- مجال التهيئة العمرانية.

- الحفاظ على الصحة العمومية.

وتتسع صلاحيات الولاية في القوانين المرتبطة بالحفاظ على البيئة:

- الوقاية من الكوارث الطبيعية.

- حماية التراث.

1. المادة 9 من المرسوم التنفيذي 02/06 المعدل بقانون 12/91.
2. رمضان عبد المجيد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق، جامعة ورقلة، 2011، ص95.

2. الإطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر:

تطورت المنظومة التشريعية لحماية البيئة في الجزائر تبعا للحاجة إلى سن تشريعات جديدة بسبب تطور الإهتمام بالجانب البيئي محليا ودوليا، وأولى بوادر الإهتمام لدى المشرع الجزائري كانت من خلال صدور قانون البلدية لسنة 1967،[1] الذي عين صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره يسعى إلى حماية النظام العام[2] بما يتضمنه ذلك من حماية للبيئة ومنع التلوث، ثم قانون الولاية لسنة 1969،[3] الذي منح الولاية بعض الصلاحيات التي من خلالها تلتزم الولاية بحماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث ومكافحة الأمراض المعدية والوبائية،[4] إضافة إلى هذا فقد وردت نصوص تشريعية أخرى تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة عليها مثل الأمر 67-69 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون الصحة.[5]

وفي نفس السنة صدر الأمر المتعلق بالقانون البحري 67-80 وكذلك الأمر 76-90 المتضمن إحداث المعهد الوطني لصحة الحيوانات،[6] والقانون المتعلق بالصيد المؤرخ في 21 أوت 1982.[7] وفيما يلي عرض للقوانين والمراسيم التي تنظم حماية البيئة في الجزائر في الوقت الراهن:

- قانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- قانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002: المتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
- قانون 04-20 المؤرخ في 24 ديسمبر 2004: المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- قانون 01-20 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001: المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- قانون 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011: المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة.

1. الأمر 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالقانون البلدي، ج.ر، عدد 06، المؤرخ في 18 جانفي 1967.
2. رشيد علاب، مرجع سبق ذكره، ص113.
3. الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 22 ماي 1969 المتعلق بقانون الولاية "معدل"، ج.ر، عدد 44، مؤرخة في 23 ماي 1969.
4. رشيد علاب، مرجع سبق ذكره، ص113.
5. الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، يتضمن قانون الصحة العمومية، ج.ر، عدد 101، مؤرخة في 19 ديسمبر 1976.
6. الأمر رقم 76-90 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، يتضمن إحداث المعهد الوطني لصحة الحيوانات، ج.ؤ، عدد 89، المؤرخة في 07 نوفمبر 1976.
7. الأمر 82-10 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالصيد، ج.ر، عدد 34، مؤرخة في 24 أوت 1982.

- قانون 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2011: المتعلق بتسيير، حماية وتطوير المساحات الخضراء.
- قانون 04-03 المؤرخ في 03 جوان 2004: المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 19 ماي 2007 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 ماي 2007: مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.
- المرسوم التنفيذي 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

3. الإطار الجبائي لحماية البيئة في الجزائر:

كان لبروتوكول كيو تو الذي تم إعتماده في ديسمبر 1997 الدور الأبرز في إلزام الدول بتطبيق رسوم بيئية على الأنشطة الملوثة، فقد ألزم هذا البروتوكول 38 دولة متقدمة بتخفيض إنبعاث الغازات المسببة لتأثير الدفيئة وذلك بنسب تختلف من دولة لأخرى، وتطبيقا لمتطلبات هذا البروتوكول قامت مختلف الدول بإجراءات لإجبار الشركات الصناعية للحد من التلوث، ومن أبرز هذه الإجراءات إخضاع أنشطة هذه الشركات لرسوم وضرائب بيئية وفق مبدأ الملوث يدفع.

وتعرف الجباية البيئية بأنها: «نوع من الأدوات الإقتصادية لإستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز إقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا».[1]

تم إصدار أول رسم بيئي في الجزائر في قانون المالية لسنة 1992، وسمي بـ "الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، أما في الوقت الراهن فيوجد ما يزيد عن 10 أنواع من الضرائب البيئية، نتعرض لها بالتفصيل كما يلي:[2]

1. بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي لسلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية المنعقد بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص155.
2. نفس المرجع السابق، ص ص159-163.

1.3. الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

هو ضريبة تفرض على جميع الأنشطة المصنفة كملوثة أو الأنشطة التي تشكل خطرا على البيئة، وفيما يلي قيمة الضرائب تبعا لمجموعة من المعايير والخصائص،[1] علما أن هذا الرسم يطبق عن كل نشاط من الأنشطة المصنفة:

- 120.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها لرخصة من وزير البيئة.
- 90.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها لرخصة من الوالي المختص إقليميا.
- 20.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- 9.000 دج بالنسبة للمنشآت التي تخضع إحدى نشاطاتها لتصريح.

أما إذا كانت المؤسسة توظف أكثر من شخصين فإن المبالغ القاعدية تخفض إلى ما يلي:

- 24.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها لرخصة من وزير البيئة.
- 18.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها لرخصة من الوالي المختص إقليميا.
- 3.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع إحدى نشاطاتها لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- 2.000 دج بالنسبة للمنشآت التي تخضع إحدى نشاطاتها لتصريح.

2.3. الرسم على تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة:

ويقصد به المبالغ التي تفرضها الدولة على تخزين النفايات ذات الطابع الصناعي، وتهدف إلى تشجيع التخلص من هذه النفايات لأن تخزينها مسبب للتلوث، وقد تم إعتماد هذا الرسم بموجب المادة 203 من قانون

1. أنظر المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000.

المالية لسنة 2003، وحدد مبلغ 10.500 دج عن كل طن من النفايات المخزنة، وتوزع عائدات هذه الضريبة كما يلي:

- 10% لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

3.3. الرسم على تخزين النفايات الطبية الخاصة بالمستشفيات والعيادات الطبية:

تخلف نشاطات المستشفيات والعيادات الطبية مخلفات كيميائية وغير كيميائية ملوثة للبيئة، وتشكل خطرا على الصحة العامة، وقد تم إعتماد ضريبة على تخزين هذه المخلفات بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، وذلك بمبلغ 24.000 دج للطن، وتوزع عائدات هذه الضريبة كما يلي:

- 10% لفائدة البلديات.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

5.3. الرسم على الوقود:

تم تبني هذا الرسم بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002، وتحدد قيمته بدينار واحد لكل لتر من البنزين الممتاز والعادي.

6.3. الرسم على الأكياس البلاستيكية:

تقدر قيمة هذا الرسم بـ: 10,5 دج للكيلوجرام الواحد من الأكياس البلاستيكية المصنعة محليا أو المستوردة، ويتم تحصيل هذه الرسوم لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

7.3. الرسم على الزيوت والشحوم الصناعية:

تم اعتماد هذا الرسم للأول مرة في المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006.

8.3. الرسم على النفايات المنزلية:

يؤسس سنويا لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامة المنزلية، رسم خاص بذلك وباسم صاحب الملكية أو المنتفع، وتحدد قيمة الرسوم وفقا لما يلي:

- بين 500 دج إلى 1.000 دج من كل محل ذا طابع سكني.
- بين 1.000 دج إلى 10.000 دج من كل محل ذا طابع مهني أو تجاري.
- بين 5.000 دج إلى 20.000 دج للأماكن المهيأة للتخييم.
- بين 10.000 دج إلى 100.000 دج عن كل محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية النفايات تفوق الأصناف المذكورة سابقا.

9.3. الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

كان أول إعتماد لهذا الرسم سنة 2003، بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، ويتم تخصيص موارد تحصيل هذا الرسم كما يلي:

- 30% لفائدة البلديات.
- 20% لفائدة الخزينة العمومية.
- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

10.3. ضريبة المحافظة على جودة المياه:

تم إستحداث المادة 174 من قانون المالية 1996 التي تنص على إخضاع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لرسم على جودة المياه، وذلك لصالح المؤسسات البلدية والولائية لإنتاج المياه وتوزيعها، حيث:

- يحصل 4% من مبلغ فاتورة المياه (الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة) بالنسبة لولايات الشمال.
- يحصل 2% من مبلغ فاتورة المياه (الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة) بالنسبة لولايات الجنوب التالية: الأغواط، الوادي، غرداية، إيليزي، تمنراست، بشار، بسكرة، أدرار، وورقلة.

المطلب الثالث: السياسة البيئية المتصلة بالتجارة الخارجية في الجزائر

لقد أولت الجزائر إهتماما كبيرا للجانب البيئي في ظل شعيها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من خلال المواءمة بين سياستها التجارية المتعلقة بالبيئة وبين إتفاقيات المنظمة، حيث لن تستطيع الإستفادة من فترات السماح في حالة إنضمامها، مثلما كان عليه الأمر بالنسبة للدول النامية التي إنضمت سنة 1995، كما أن تحسين تشريعاتها وإنشاء وكالات تسند لها مهمة تقييم المطابقة ومراقبة المعايير الفنية سيسمح لها تنويع صادراتها بفضل نفاذ المنتجات الوطنية للأسواق الدولية.

ومن جهة ثانية تحاول الجزائر الإستفادة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية، فمنذ دخول إتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الذي يتميز بصرامة السياسات البيئية حيز التنفيذ، تعمل السلطات الجزائرية على تأهيل مؤسساتها سواء من خلال برامج الشراكة أو عن طريق برامجها المحلية لمواكبة المتطلبات البيئية عامة والمتطلبات البيئية للإتحاد الأوروبي خاصة، حيث عكفت على تنصيب مخابر لمراقبة الجودة، وكذا المعهد الجزائري للتقييس، بالإضافة إلى المعهد الوطني للملكية الصناعية من أجل الإسراع في ولوج الأسواق الدولية.

1. الجانب البيئي في مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة:

قدمت الجزائر في جويلية 1996 أول مذكرة بشأن التجارة الخارجية، وقد تضمنت في فصلها الرابع المتعلق بالسياسات المؤثرة على التجارة في السلع محورين، يتعلق الأول بالسياسة المتصلة بالجودة واللوائح الفنية والمعايير، أما المحور الثاني فتطرق إلى معايير الصحة والصحة النباتية:

1.1. السياسة المتصلة بالجودة، اللوائح الفنية والمعايير:[1]

من خلال تقديم نظرة حول سياسة المراقبة وتعزيز الجودة "**Supervision and quality promotion**" حيث قامت الدولة في مسعاها لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية وتحرير التجارة الخارجية بتعزيز أهمية مفهوم الجودة من خلال قواعد جديدة في التسويق والمنافسة، وقد سطرت الدولة منذ 1989 سياسة وطنية بشأن المراقبة وتعزيز الجودة تقوم على:

- تعزيز الإطار القانوني الذي يحكم مجال الجودة والإحتيال.
- تطوير قدرات المراقبة وتنفيذ برامج المساعدة لصالح المتعاملين الإقتصاديين من جهة، والمصالح المسؤولة عن المراقبة من جهة ثانية.

أما النقطة الثانية فتتعلق بالمعايير والشهادات حيث يتكفل بها المعهد الجزائري للتقييس والملكية الصناعية الذي تم إنشاؤه سنة 1973، كما وضعت الدولة جملة من القوانين والأنظمة بشأن التقييس حيث ينقسم النظام الجزائري للتقييس إلى:

- المعايير المعتمدة إلزامية **Approved – mondatory**.
- المعايير المسجلة طوعية **Recorded – voluntary**.

2.1. معايير الصحة والصحة النباتية:[2]

وتضمن نقطتين الأولى تتعلق بالمعايير الصحية من خلال توضيح اللوائح والقوانين التي تحكم إستيراد الحيوانات، المنتجات الحيوانية أو ذات منشأ حيواني، حيث تشرف مديرية الخدمات البيطرية على مستوى وزارة الفلاحة بتطبيق تلك اللوائح بالإستناد إما إلى الإتفاقيات الثنائية أو بناءا على المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية «**International office of epizootics**» كما يخضع إستيراد المنتجات الصيدلانية للإستعمال البيطري لأحكام القوانين، حيث لا يسمح بإستيراد تلك المنتجات إلا من خلال رخصة تسلمها وزارة الفلاحة تثبت سلامة المنتج.

1. خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها في الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص،ص 105، 106.
2. نفس المرجع السابق، ص106.

أما النقطة الثانية فتتعلق بمراقبة الصحة النباتية وإستخدام المبيدات في الزراعة حيث يعتبر المعهد الوطني لوقاية النبات **-INPN-** السلطة المخول لها ممارسة مهام مراقبة الصحة النباتية على مستوى التراب الوطني، ولقد قدمت الجزائر عرض حول اللوائح والقوانين التي تحكم التدابير المتعلقة بالصحة النباتية وهي:

- مراقبة صحة النبات محليا.
- مراقبة صحة النبات على مستوى الحدود.
- مراقبة المبيدات ذات الإستخدام الزراعي.
- العلاقات الدولية.

2. الجانب البيئي في إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية:

رغم كون إتفاق الشراكة حمل معه العديد من المواد التي تتعلق بسياسة الدفاع التجاري « **Trade defense**» وخاصة المادة 22 المتعلقة بالمعايير المضادة للإغراق، المادة 23 المحددة للمعايير التعويضية، المادة 24 الخاصة بمعايير الوقاية، المادة 11 المتعلقة بالمعايير الإستثنائية في صالح الصناعة الوطنية، وبعض القطاعات في مرحلة إعادة الهيكلة،[1] إلا أن الجانب البيئي لم يتم التطرق له بشكل كافي، بإستثناء المادة 55 الخاصة بالمقاييس وتقييم المطابقة، المادة 58 الخاصة بالزراعة والصيد والمادة 65 الخاصة بالتعاون في مجال حماية المستهلك.

حيث نصت المادة 55 المتعلقة بالمقاييس وتقييم المطابقة على خفض الإختلافات الموجودة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمعايير والشهادات، حيث شجعت المادة المذكورة الجزائر على إستخدام المعايير الأوروبية، وكذا إجراءات وتقنيات تقييم المطابقة، كما نصت على تطوير الهيئات الجزائرية الخاصة بتقييم المطابقة والمقاييس والتعاون في مجال الجودة بما في ذلك تقديم المساعدة بالنسبة للمقاييس، الجودة والملكية الفكرية الصناعية والتجارية، أما المادة 58 الخاصة بالزراعة والصيد، فقد نصت على المساعدة الفنية وتوحيد المعايير ومراقبة الصحة

1. خوني رابح، بلعز خير الدين، التجارة الخارجية للجزائر بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، واقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، 23-24 نوفمبر 2014، ص6.

النباتية والبيطرية في إطار عصرنة وإعادة هيكلة القطاع، وفيما يخص التعاون في مجال حماية المستهلك ركزت المادة 65 على إنشاء نظم دائمة للمعلومات المتبادلة حول المنتجات الخطرة.[1]

وعليه فإن الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية تخضع لقواعد عامة –وليست استثنائية– فالاتحاد الأوروبي وضع ثلاثة معايير أساسية خاصة بحماية البيئة ضمن سياسته التجارية وهي:

- المتطلبات البيئية بالنسبة للمواد الكيميائية.
- المتطلبات التقنية أو الفنية.
- متطلبات الصحة والصحة النباتية.

3. التشريعات البيئية ونظام التجارة الخارجية في الجزائر:

حاولت الجزائر جاهدة العمل على وضع ترسانة من التدابير والتشريعات من أجل المحافظة على البيئة، في ظل تخليها عن سياسة إحتكار عمليات التجارة الخارجية بموجب القانون 78-02 الصادر في 11 فيفري 1978، وكذا مع تقديمها طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي محاولة الإنتقال من المواءمة إلى المطابقة.[2]

1.3. العوائق الفنية أمام التجارة في الجزائر:[3]

يعتبر القانون 89-02 المؤرخ في 7 فيفري 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك حجر الأساس بالنسبة للتدابير المتعلقة بالجودة والمعايير، حيث كان هدف هذا القانون حو تحديد القواعد العامة المتعلقة بحماية المستهلك بداية من عرض المنتج إلى غاية إستهلاكه، حيث يتوجب على المنتج أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي تمس صحة المستهلك، كما يجب أن يتوفر على المقاييس المعتمدة، والمواصفات القانونية ليأتي القانون رقم 03-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ليضع حيز جديد

1. دحماني عزيز، عياط سعاد، تأثير المعايير البيئية على تحديد القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 19-20 أفريل 2017، ص.ص12،13.
2. بلعز خير الدين، خوني رابح، المتطلبات البيئية في الجزائر على ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، المجلة الدولية للبيئة وتغيير المناخ العالمي، المنظمة الأورو العربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء، المجلد 2، العدد 04، مانشستر، المملكة المتحدة، 2014، ص153.
3. بلعز خير الدين، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص ص113-116.

يحدد شروط الصحة خاصة المتعلقة بالخصائص الميكروبيولوجية للمنتجات، وكذا نسب الملوثات الموجودة في المواد الغذائية، والإستجابة للشروط المنتظمة في اللوائح الفنية والمتطلبات الصحية والبيئية والسلامة والأمن الخاصة به.

ويعتبر القانونين السابقين الإطار القانوني الذي يضمن الجودة، أما فيما يخص الهيئات المكلفة بحماية المستهلك، فقد تم إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلك سنة 1992، بناء على المرسوم التنفيذي رقم 272-92، الذي يحدد تكوين المجلس الوطني لحماية المستهلكين وإختصاصاته، وتتمثل مهامه في:[1]

- إتخاذ كل التدابير الكفيلة بالمساهمة في تحسين الوقاية من المخاطر التي قد تتسبب فيها السلع والخدمات المعروضة في السوق، وذلك لحماية مصالح المستهلكين المادية والمعنوية.
- تقديم البرامج السنوية لمراقبة الجودة وقمع الغش.
- السهر على إعلام المستهلكين وتوعيتهم وحمايتهم.
- إعداد برامج المساندة المقررة لصالح جمعيات المستهلكين وتنفيذها.
- كل المسائل المرتبطة بنوعية السلع والخدمات.

أما فيما خص تطوير قدرات المراقبة فقد تم تنصيب مديرية الجودة وضمان المنتجات، وكذا المفتشية المركزية للتحقيقات الإقتصادية وقمع الغش، وذلك على المستوى المركزي، أما على المستوى المحلي فقد تم إنشاء المديريات الولائية للمنافسة والأسعار، وكذا المفتشيات الجهوية للتحقيقات الإقتصادية وقمع الغش التابعة لوزارة التجارة.

أما الهيئة المسؤولة عن المراقبة فتتمثل في المركز الجزائري لمراقبة الجودة (**CACQE**) حيث تم إنشاءه بناء على المرسوم التنفيذي رقم 89-147 المؤرخ ي 8 أوت 1989، والذي عدل وتمم بمرسوم تنفيذي رقم 03-318 المؤرخ في 30 سبتمبر 2003، وهو عبارة عن فضاء وسيط يقوم بتقديم الدعم الفني لصالح الهيئات المسؤولة عن مراقبة الجودة وسلامة المنتجات من جهة، ويشكل دعم لصالح المتعاملين الإقتصاديين من جهة أخرى، أما عن المهام الموكلة له فتتمثل في:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-272، المؤرخ في 6 جويلية 1992، الجريدة الرسمية، العدد 52، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 8 جويلية 1992، ص1415.

أ. **المراقبة التحليلية:** من خلال مراقبة مختلف المنتجات الإستهلاكية الموجودة في السوق، سواء تلك المستوردة أو المحلية، وذلك من خلال أكثر من 40 مركز على المستوى الوطني، حيث تغطي المراقبة الحالات التالية:

- مراقبة المنتجات الغذائية.
- مراقبة مواد التجميل والعناية الشخصية.
- مراقبة المنتجات الصناعية.

ب. **تشجيع الجودة:** حيث تهدف إلى وضع أنشطة مساعدة لصالح المتعاملين من أجل تشجيع تنفيذ برامج الجودة.

ج. **الإعلام والتوعية:** حيث يسهر المركز على نشر وتعميم القوانين واللوائح المتعلقة بالجودة من خلال تنظيم ندوات، أيام دراسية، المواقع الإلكترونية، الحملات الإشهارية...

كما توجد هيئة أخرى وهي الديوان الوطني للمترولوجيا القانونية (**ONML**) الذي يعتبر كمؤسسة عمومية ذات طبيعة إدارية تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 86-250 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986، تتمثل مهمتها في ضمان موثوقية أجهزة القياس التي يمكن أن تؤثر على التبادلات التجارية، الصحة، الأمن، البيئة وكذا جودة الإنتاج الصناعي.

كما جاء الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-366 والمرسوم التنفيذي 90-367 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 والمتعلق بالعلامات في المواد الغذائية، وكذا المرسوم التنفيذي 93-47 المؤرخ في 6 فيفري 1993 المتعلق بمراقبة الجودة الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 90-39 المؤرخ في 30 جانفي 1990 يضع مزيدا في الشفافية على إجراءات مراقبة الجودة.

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 14-153 المؤرخ في 30 أفريل 2014 الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 13-328 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 والمرسوم التنفيذي رقم 91-192 المؤرخ في 11 جوان 1991 ليضع شروط فتح وإعتماد مخابر التجارب وتحليل الجودة.

أما الجزء الثاني بعد سياسة الإشراف وترقية الجودة، هناك المعايير والشهادات، فالقانون رقم 23-89، الصادر في 19 ديسمبر 1989 وكذا المرسوم التنفيذي 90-132، المؤرخ في 15 ماي 1990 جاء ليجدد مهام التقييس التي عددها في التالي:[1]

- تحسين جودة السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا.
- التخفيف من العوائق الفنية أمام التجارة وعدم التمييز.
- إشراك الأطراف المعنية في التقييس وإحترام مبدأ الشفافية.
- تجنب التداخل والإزدواجية في التقييس.
- التشجيع على الإعتراف المتبادل باللوائح الفنية والمواصفات وإجراءات التقييم ذات الأثر المطابق.
- إقتصاد الموارد وحماية البيئة.
- تحقيق الأهداف المشروعة.

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 05-465 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005 والمتعلق بتقييم المطابقة ليحدد:

- تنظيم تقييم المطابقة وسيرها.
- إجراءات الإشهاد على مطابقة المنتوجات وخصائص العلامات الوطنية للمطابقة.
- الإشهاد الإجباري على مطابقة المنتوجات.

حيث أن تقييم المطابقة إجراء يهدف إلى إثبات أن المتطلبات الخاصة بالمنتج تم إقتراحها، حيث تتكفل المخابر، هيئات التفتيش وهيئات الإشهاد على المطابقة على عملية التقييم التي تشمل:

- تسيير الجودة.
- تسيير البيئة.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-04، المؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية، العدد 41، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 27 جوان 2004، ص16.

- تسيير السلامة الغذائية.
- تسيير الصحة والسلامة في الوسط المهني.

أما عن الهيئات المسؤولة عن عملية التقييس والشهادات فهي: المعهد الوطني للملكية الفكرية **INAPI**، المعهد الوطني للتقييس **IANOR**، فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري 1998، تم إعادة هيكلة المعهد الجزائري للتقييس والملكية الفكرية، ليصبح هناك هيئتين مستقلتين:

أ. المعهد الوطني للملكية الفكرية INAPI": ويعتبر المعهد كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (**EPIC**) تتمثل مهمتها في:

- تحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات.
- تشجيع إستخدام الملكية الفكرية.
- تحسين البيئة القانونية والمؤسساتية.
- محاربة التقليد.

ومن أجل تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله قام المعهد بوضع أنظمة وطنية تتعلق بالملكية الفكرية:

- النظام الوطني للعلامات.
- النظام الوطني لبراءات الاختراع.
- النظام الوطني للنماذج.

ب. المعهد الوطني للتقييس IANOR: أنشأ المعهد الوطني للتقييس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري 1998،[1] الهيئة الوحيدة المخولة قانونا بمنح شهادات الجودة في الجزائر، لكنها يمكن أن تستعين بهيئة مطابقة معتمدة، حيث ورد في المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 05-465 المؤرخ في 06

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري 1998.

ديسمبر 2005، أن «المعهد الجزائري للتقييس هو المخول الوحيد لتسليم شهادات المطابقة الإجبارية للمنتوجات المصنعة محليا التي ترخص وضع علامة المطابقة الوطنية الإجبارية ويمكن للمعهد الجزائري للتقييس –عند الحاجة– الإستعانة بكل هيئة مطابقة معتمدة لإنجاز أشغال خصوصية محددة في دفتر شروط يعهده المعهد الجزائري للتقييس لهذا الغرض».[1]

كما يعتبر المعهد الجزائري للتقييس الهيئة المعترف بها من طرف منظمة **ISO**، يعمل المعهد تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار وهو مكلف بـ:[2]

- تحضير، إشهار ونشر المعايير الجزائرية.
- التنسيق لجميع أعمال التقييس التي باشرتها الهياكل القائمة وتلك التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض.
- إعتماد العلامات التجارية المطابقة للمعايير الجزائرية وتسميات ذات نوعية، فضلا عن الإذن بتسليم تصريح بإستخدام هذه العلامات التجارية، ومراقبة إستخدامها في إطار التشريع المعمول به.
- ترقية الأعمال، والبحوث، والتجارب في الجزائر أو في الخارج وكذلك وضع مرافق الإختبارات اللازمة لإنشاء المعايير وضمان تنفيذها.
- صيانة الدستور والبقاء تحت تصرف الجمهور لأي توثيق أو معلومات تتعلق بالتقييس، التكوين والتحسيس في مجالات التقييس.
- تطبيق الإتفاقيات الدولية في ميادين التقييس، التي تكون الجزائر طرفا فيها.
- إدارة المركز الوطني للمعلومات حول العوائق التقنية للتجارة، الذي يندرج تحت غطاء منظمة التجارة العالمية.

وبالإضافة إلى أن المعهد يشارك في أشغال المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس ويمثل الجزائر عند الإقتضاء.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي رقم 05-465 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005.
2. Hama Yamina, présentation du système algérien de normalisation, IANOR, Avril 2016, P6.

2.3. معايير الصحة والصحة النباتية:[1]

تشمل إستيراد وتصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية او منتجات ذات منشأ حيواني، إستيراد المواد الصيدلانية للإستخدام البيطري، مراقبة الصحة والصحة النباتية والمبيدات المستخدمة في الفلاحة وكذا العلاقات الدولية في مجال الصحة والصحة النباتية.

فبالنسبة لإستيراد وتصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو المنتجات ذات المنشأ الحيواني فقد تم إصدار القانون 88-08 الصادر في 26 جانفي 1988 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية التي تشمل:

- التنظيم البيطري.
- ممارسة الطب البيطري.
- الصيدلة البيطرية.
- حماية الحيوانات وصحتها والوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها.

حيث تم إنشاء صندوق لترقية حماية الصحة الحيوانية، أما فيما يتعلق بالإجراءات العامة للحماية والوقاية ومراقبة الصحة الحيوانية والمنتجات الحيوانية، نصت المادة 62 من القانون السابق على عدم عرض أو تسويق الحيوانات المصابة، كما تطرق الفصل الثالث إلى المراقبة الصحية البيطرية على الحدود، حيث نصت المادة 75 على منع إستيراد أو تصدير حيوانات، منتجات حيوانية أو منتجات ذات منشأ حيواني يمكنها التسبب في إنتشار أمراض معدية، كما يجبر المتعاملون على حيازة شهادة صحية تثبت سلامة المنتج، كما جاء المرسوم 91-452 الصادر في 16 نوفمبر 1991 ليحدد كيفيات القيام بالتفتيش البيطري.

أما فيما يخص النقطة الثانية وهي مراقبة الصحة النباتية والمبيدات ذات الإستخدام الفلاحي فهناك عدة تشريعات تمس هذا الجانب، فالقانون رقم 87-17 المؤرخ في 1 أوت 1987 المتعلق بحماية الصحة النباتية، يهدف إلى:[1]

1. بلعز خير الدين، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص ص118-121.

- مراقبة النباتات، المنتجات النباتية وغيرها من المواد التي يمكن أن تكون ناقلة لأجسام ضارة عبر التراب الوطني.
- مراقبة إستيراد النباتات، المنتجات النباتية وغيرها من المواد التي يمكن أن ينجر عنها إنتشار متلفات النباتات ومراقبة تصديرها وعبورها.
- تنظيم مكافحة متلفات النباتات والمنتجات الفلاحية.
- مراقبة إستخدام مواد الصحة النباتية في مكافحة متلفات النباتات.

كما تم إنشاء صندوق لترقية حماية النباتات، كما يجبر المستوردين على حيازة رخصة للصحة النباتية، وفي حالة ثبوت أن المنتج يحمل أجسام ملونة فإنه يخضع لعدة تدابير منها:

- إزالة الطفيليات منها أو تطهيرها.
- ردها.
- حجزها وتدميرها.

كما ضم الباب الرابع مراقبة مواد الصحة النباتية، حيث يمنع إستعمال مواد الصحة النباتية الغير موافق عليها، كما يجب أن تتضمن المنتجات أو المواد البيانات التالية: تاريخ إنتهاء مدة صلاحيتها، رقم قرار الموافقة أو رخصة الإستعمال، تركيب المادة وتصنيفها، طريقة الإستعمال والإحتياطات، الإسعافات الأولية.

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 93-139 المؤرخ في 14 جوان 1993 ليحدد القانون الأساسي للمعهد الوطني لحماية النباتات **-INPV-** حيث تعهد لهذا المعهد المهام التالية:[2]

- يعد ويقترح برامج ترتبط بسياسة حماية الصحة النباتية.
- يقترح على الوزير الوصي الأحكام التنظيمية التي تحكم حماية النباتات.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 17-87، المؤرخ في 01 أوت 1987، الجريدة الرسمية، العدد 32، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 06 أوت 1987، ص1229.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 93-139، المؤرخ في 14 جوان 1993، الجريدة الرسمية، العدد 41، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 20 جوان 1993، ص05.

- يسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات الخاصة بالصحة النباتية في الحدود وداخل التراب الوطني.
- يعمل بالإتصال مع الهياكل المعنية في وزارة الصحة العمومية على ضمان منتوجات حماية الصحة النباتية التي تستعمل في الفلاحة قصد إدخالها واستعمالها عبر التراب الوطني.
- ينظم وينسق ويقيم أعمال المكافحة الإجبارية لكل ما يضر المزروعات.
- يعد جهاز مراقبة وتقييم الحالة الصحية والنباتية والمنتوجات الزراعية ومعدات الفلاحة والسهر على إقامته وسيره.
- يعد وينسق ويقيم عمليات مكافحة الأوبئة ذات الطابع الجهوي والوطني.
- يعد برامج للتنمية والبحث في ميدان حماية المزروعات.
- يعد وينشر بلاغات ونشرات تحتوي على إنذارات زراعية.
- يشارك في إعداد برامج للتعميم في ميدان حماية الصحة النباتية والمساهمة في إنجازها.
- يقدم الدعم العلمي والتقني في مجال المحافظة على المزروعات وعلى هياكل ومؤسسات التكوين في قطاع الفلاحة بإستثمار نتائج البحث والتشخيص المتخصص.
- ينجز أعمالا في التشخيص والخبرة والدراسة النوعية وتحقيق علاجات ترتبط بمهامها.

كما جاء المرسوم التنفيذي 93-286 المؤرخ في 23 نوفمبر 1993 وكذا القانون رقم 32 الصادر في 13 جانفي 1992 ليحدد الشروط الصحية لإستيراد النباتات والمنتجات النباتية وكذا طرق وآليات مراقبة الصحة النباتية على الحدود.

أما بخصوص العلاقات الدولية بشأن معايير الصحة والصحة النباتية فقد قامت الجزائر بالإنضمام إلى الإتفاقية الدولية حول حماية النباتات الموقعة في 6 ديسمبر 1981، وكلن ذلك في ماي 1985، وفي سنة 1990 قامت أيضا بالتوقيع على الإتفاقية المغاربية الخاصة بالحجز الزراعي.

المطلب الرابع: نظم الإدارة البيئية ISO 14000 في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

تطرقنا سابقا إلى الجهود المحلية (القانونية والإقتصادية والمؤسساتية) المبذولة في حماية البيئة خاصة بعد صدور قانون 03-10 سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة، إلا أن الإهتمام كان خاصا بمساعدة القطاع الصناعي على إدماج البعد البيئي في سياسته وأنشطته، هذه الرغبة تتضح في العمل على إنشاء أنظمة بيئية مطابقة للمواصفة الدولية ISO 14001 والعمل على تحسين الأداء البيئي.

1. الآليات التمويلية الداخلية:

تم وضع مجموعة من الآليات التمويلية التي من شأنها أن تحث المؤسسات الإقتصادية على القيام بإستثمارات صديقة للبيئة حيث نجد الصناديق منها: صندوق تحسين التنافسية الصناعية والصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث.

1.1. الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث:[1]

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001، تشرف عليه وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ويهدف إلى تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على التلوث أو التحكم فيه من خلال معالجة النفايات ويحصل الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث تمويله من مصدرين:

- دعم من الدولة 03 مليار دينار جزائري في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي.
- إيرادات الرسم الإيكولوجي الذي أقر في قانون المالية 2002.

من أهم البرامج التي يدعمها هذا الصندوق عقود الأداء البيئي، هذه العقود أدوات لإستباق وتمهيد التنظيم والتنفيذ التدريجي للتشريعات البيئية وتكون بالتعاون الطوعي بين الوزارة المسؤولة عن حماية البيئة والقطاع الصناعي بشأن حماية البيئة (تخفيض ومعالجة التلوث الناتج عن الأنشطة، التوفير في الطاقة والمياه).

عقود الأداء البيئي لها هدف واضح هو إلتزام المؤسسات، العمال، مندوبي البيئة، بتنفيذ برنامج مكافحة التلوث الصناعي، كما تهدف إلى إعادة قطاع الصناعة لتبني ممارسات الإدارة البيئية على أساس معترف به دوليا،

1. خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وإنعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية –دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص134.

وقد تم بالفعل توقيع أكثر من 100 عقد للأداء البيئي بين الوزارة المعنية بالبيئة والمجموعات الصناعية (الصلب، الإسمنت، البناء المعدني، الصناعة الصيدلانية، الصناعات الغذائية...) من خلال هذه العقود المؤسسات الصناعية تلتزم بوضع برنامج يمتد من 03 إلى 05 سنوات ويمكن من:

- رفع مستوى المؤسسات.
- الإمتثال للأنظمة البيئية.
- الوصول للكفاءة البيئية والإقتصادية.

2.1. صندوق تحسين التنافسية الصناعية:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 التابع لوزارة الصناعة، له لجنة وطنية للمنافسة الصناعية برئاسة الوزير المكلف بالصناعة تتكون من أعضاء وزارات المالية والتجارة والشؤون الخارجية والغرفة التجارية، يغطي هذا الصندوق نفقات مساعدة المؤسسات في المجالات التالية:[1]

- تشخيص وترقية خطة إستراتيجية شاملة (70% للتشخيص الإستراتيجي في حدود 3 مليون دج، الإستثمارات المادية 15%).
- الإستثمارات الغير ملموسة (التدريب، التقييس، الجودة) (50%).
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية.

وبذلك يتولى صندوق تحسين التنافسية الصناعية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الراغبة في الحصول على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية سلسلة الإيزو خاصة (9001، 22000، 18001...) وقد تم إدراج المواصفة 14001 **ISO** سنة 2004 تعتبر ضمن عمليات التأهيل ويتحمل الصندوق تمويل العملية في حدود ما يفرضه القانون حيث تتحمل الدولة 80% من تكاليف وضع نظام الإدارة البيئية المطابق للمواصفة

1. نفس المرجع السابق، ص135.

العالمية 14001 **ISO**، وكذلك تكاليف الحصول على الشهادة وتتحمل المؤسسة 20%، تم إعتماد المؤسسات على هذا البرنامج عندما كانت النسب التي تتحملها الدولة 50%.[1]

2. الإستعانة ببرامج الدعم الفني الأجنبي:

إلى جانب الدعم المالي والفني الذي تقدمه الدولة لمساعدة المؤسسات الإقتصادية من أجل تبني البعد البيئي وإنشاء نظام إدارة بيئية مطابق للمواصفات العالمية، يمكن للمؤسسات الجزائرية الإستفادة من الدعم الفني من البرامج والخبرات الأجنبية التي تدخل ضمن الإتفاقيات الموقعة، نذكر أهم هذه البرامج:

1.2. برنامج إيكوسيس ECOSYS:

يقوم هذا البرنامج بإجراء دراسات تسمى "**PROFIL MESO**" وهي دراسات تهتم بالتقييم الإقتصادي للتدهور البيئي في قطاع إقتصادي ويربط العلاقة بين المستوى الجزئي (المؤسسة) والمستوى الكلي المتمثل في الدولة، هذا الربط يسمى المستوى الصناعي، ويهدف إلى فهم وقياس التدفق في الموارد البيئية جنبا إلى جنب من التدفقات الإقتصادية. وتقييم الآثار الإقتصادية لإجراءات حماية البيئة من حيث تكلفة التدهور البيئي (تكاليف الضرر وتكاليف عدم الكفاءة) وتكلفة العلاج.[2]

وتهدف هذه الدراسات إلى:[3]

- التعرف على الفوائد الإقتصادية للقطاعات الإقتصادية عند إنشائها سياسة لحماية البيئة.
- التعرف على مدى التأثير السلبي للقطاع الصناعي على البيئة في البلد.
- إقتراح الإمتيازات والحوافز الإقتصادية التي يمكن تطبيقها من أجل التحكم في الآثار السلبية للقطاعات الإقتصادية على البيئة.

1. عبد الرحمان العايب، شريف بقة، "قراءة في دور الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية –حالة الجزائر-"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ورقلة، ص88.
2. تكلفة الضرر هو الضياع الرفه بالنسبة للمجتمع مثل المشاكل الصحية المرتبطة بالتلوث تضييع خدمات البيئة... الخ. تكلفة عدم الكفاءة تعنى في استخدام الموارد بسبب الهدر في الموارد وعدم الكفاءة في استعمال الطاقة. أما تكلفة العلاج فهي التكاليف الضرورية لحماية البيئة.
3. عبد الرحمان العايب، شريف بقة، مرجع سبق ذكره، ص89.

2.2. برنامج دلتا:

برنامج دالتا هي منظمة تعتبر جزء من خطة عمل مركز الأعمال المستدامة وتعمل هذه المنظمة مع المؤسسات من أجل حثها على الإهتمام بالإدارة البيئية بغرض تحسين فعاليتها الإقتصادية والتقليل من الآثار السلبية لأنشطتها على البيئة.[1] يتكون هذا البرنامج من عدة خلايا منها برنامج دلتا للمشرق والمغرب العربي، ويمكن المؤسسات من الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة البيئية وتبادلها، ويهدف إلى تعريف المؤسسات بالمخاطر البيئية ومساعدتها على وضع أدوات للإدارة البيئية.

يمثل هذه الجمعية في الجزائر جمعية ترقية الفعالية البيئية والجودة بالمؤسسة (**A.P.E.Q.E**) " **Association pour la promotion de l'Eco-efficacité et la qualité en entreprise**" والتي تتلخص أهدافها في:[2]

- تحسين مستوى قدرة الصناعة الوطنية والامتثال للمعايير.
- إنشاء وتطوير ومساعدة المؤسسات في تنفيذ السياسات الصناعية والمؤشرات البيئية.
- تشجيع البحوث في مجال الإدارة البيئية وتعزيز نشر المعارف المتعلقة بالكفاءة البيئية.
- تعزيز التكامل بين الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الكفاءة البيئية.
- تشجيع المشاركة في أعمال الدراسات والبحوث المتصلة بإقتصاديات التنمية المستدامة.

وقد إستفادت بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من هذا البرنامج، خصوصا المصانع العمومية للإسمنت، ومن أهم الإستفادات هي التدريب على كيفية التشخيص البيئي الذاتي، والذي يرتكز على جمع البيانات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي الذي تمارسه المؤسسة، وهو يعتبر من اللبنات الأولى التي تهيأ المؤسسة لوضع نظام الإدارة البيئية مطابق للمواصفة **ISO** 14001.

1. خالد أعراب، مرجع سبق ذكره، ص137.

2. www.apeque.org/mission.html consulté le: 15.09.2016.

3. تطور المؤسسات الحاصلة على شهادات الجودة البيئية ISO 14000 في الجزائر:

يعتبر إعتماد نظم الإدارة البيئية في الجزائر ضعيفا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول العربية، حيث بلغ عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الإدارة البيئية **ISO** 14001 نهاية 2014 في الجزائر 104 مؤسسة، وهو عدد ضعيف إذا علمنا أنه وفي نفس السنة قدر عدد المؤسسات الحاصلة على الشهادة **ISO** 14001 في الإمارات بـ 1398 مؤسسة، وفي مصر 817 مؤسسة، في المملكة العربية السعودية 280 مؤسسة، كما كان العدد في قطر 214 مؤسسة، في حين بلغ عدد المؤسسات المتحصلة على الشهادة **ISO** 14001 في تونس 143 مؤسسة، أما في المغرب بلغ 133 مؤسسة متحصلة على الشهادة نفس السنة.[1]

والشكل رقم (17) يبين تطور عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة **ISO** 14001 في الجزائر في الفترة (2004-2014).

الشكل رقم (17): تطور عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001 في الجزائر

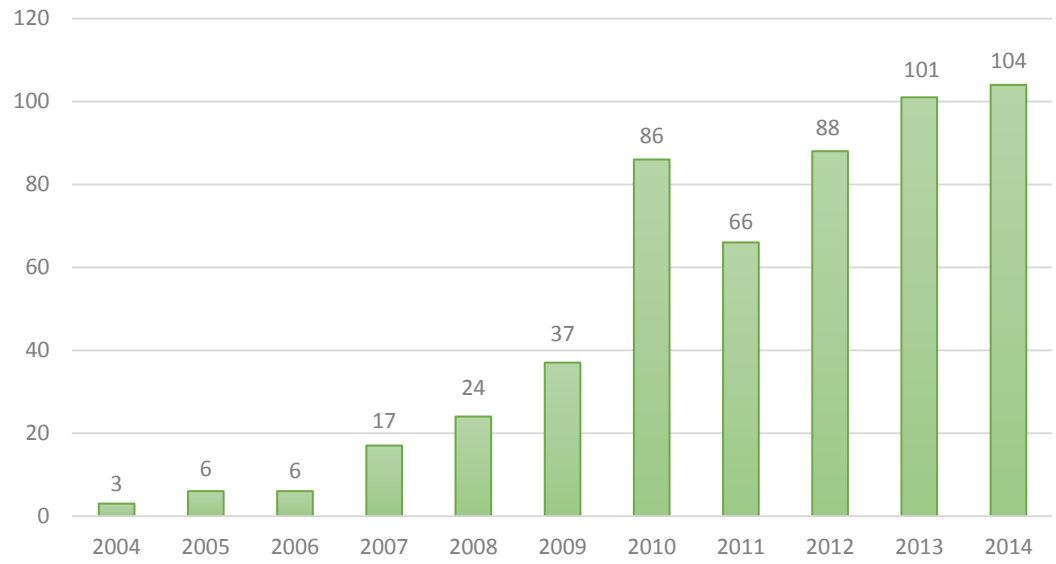

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مسح المنظمة العالمية للتقييس لسنة 2014.

نلاحظ من الشكل رقم (17) أن إقبال المؤسسات الجزائرية على التسجيل في شهادة الإدارة البيئية لم يجد الطريق إليه حتى سنة 2004، وبعدد ضئيل جدا بلغ عدد إجمالي 3 مؤسسات حاصلة على شهادة نظام

1. Ibid, ISO Servey 2014.

الإدارة البيئية حتى نهاية السنة، إلا أن سنة 2006 لم تشهد أي تسجيل، ليعود العدد الإجمالي إلى الإرتفاع حيث وصل إلى 17 نهاية سنة 2007، بمعدل نمو وصل 183.33 % عن السنة السابقة، ويواصل إرتفاعه ليصل العدد الإجمالي إلى 24 في نهاية 2008 بمعدل نمو بلغ 41.18 % عن السنة السابقة.

أما الفترة من 2009 إلى 2014 فقد شهدت تزايد في عدد المؤسسات الحاصلة على الشهادة **ISO** 14001 بنسب مرتفعة عن الفترة السابقة، حيث بلغ العدد الإجمالي سنة 2014 بلغ 104 مؤسسة بزيادة 67 في عدد المؤسسات عن سنة 2009، ويمكن أن يفسر ذلك بمجموعة من العوامل أهمها:

- إزدياد الوعي البيئي لدى متخذي القرار.
- إشتداد المنافسة، إذ تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تعزيز ميزتها التنافسية ومكانتها في السوق من خلال حصولها على شهادة الجودة البيئية.
- الرغبة في تواجدها في الأسواق العالمية، والتي تفرض على متعامليها الحصول على الشهادة 14001 **ISO**.
- الإهتمام المتزايد من طرف الدولة الجزائرية بموصفات الإيزو، كسبيل تحتذ به الحكومة يساعدها على تأهيل المؤسسات في إطار إتفاقيات الشراكة والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث توجه الدولة إعانات مالية للمؤسسات الجزائرية التي توطن أنظمة إدارة المطابقة للموصفات القياسية الدولية (14001 **ISO**، 9001 **ISO**، 18001 **ISO**، 22000 **ISO**)، تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر التي تمثل 80 % من تكلفة وضع نظام إدارة البيئة، وأيضا تكلفة الحصول على الشهادة على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة 2 مليون دينار جزائري.

وبمقارنة مدى إهتمام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمواصفة القياسية الخاصة بالبيئة 14001 **ISO**، مقابل المواصفات القياسية 9001 **ISO** الخاصة بالجودة، 18001 **ISO** الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، 22000 **ISO** الخاصة بسلامة الغذاء، تشير إحصائيات وزارة الصناعة الجزائرية للسداسي الأخير لسنة 2016 إلى إحصاء 490 مؤسسة تحصلت على شهادة 9001 **ISO** الخاصة بإدارة الجودة، مقابل إحصاء 67 مؤسسة تحصلت على شهادة الجودة البيئية 14001 **ISO**، و52 مؤسسة تحصلت على شهادة 18001 **ISO** الخاصة

بالسلامة والصحة المهنية، أما عدد المؤسسات التي تحصلت على شهادة ISO 22000 الخاصة بسلامة الغذاء لسنة 2016 فقد قدرت بـ 15 مؤسسة.[1]

والشكل رقم (18) يوضح توزيع المؤسسات الحاصلة على شهادات ISO حسب نوع الشهادة.

الشكل رقم (18): توزيع المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادات ISO سنة 2016 حسب نوع الشهادة

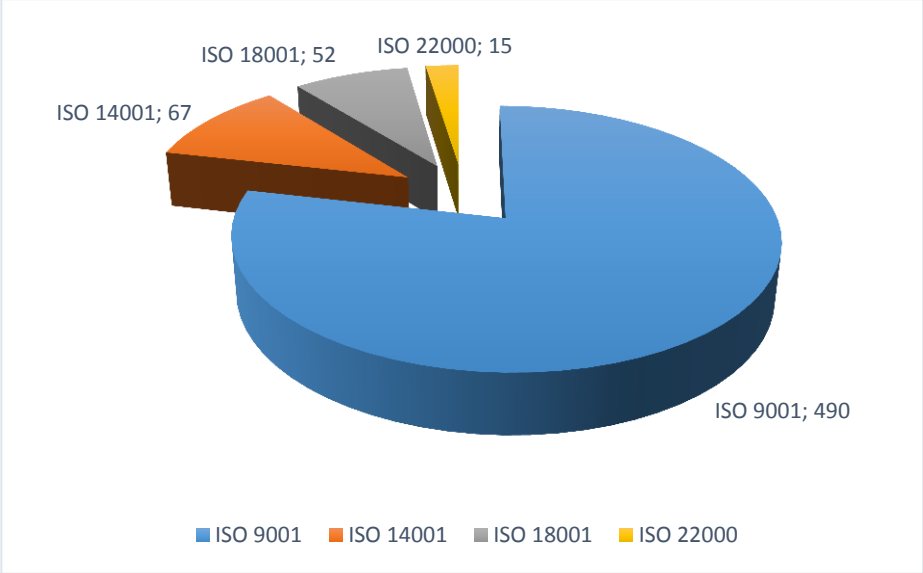

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية للسداسي الأخير لسنة 2016 (الوثائق المتحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، شكل ملف **EXCEL**).

من الشكل رقم (18) نلاحظ إهتمام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمواصفة القياسية الخاصة بالجودة **ISO** 9001، وإهمال المواصفة القياسية الخاصة بالبيئة **ISO** 14001 والمواصفات القياسية الأخرى التي تعرف إقبالا ضعيفا للتسجيل من قبل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

1. إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية لسداسي الأخير لسنة 2016 (وثائق متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر، نوع الملف "Excel").

4. معوقات تطبيق نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

إن من بين أهم رهانات المؤسسة الجزائرية في تحسين أدائها الإقتصادي هو تجاوزها لمعوقات تطبيق نظم الإدارة البيئية والتي تتمثل فيما يلي:

- ضعف الإعانات الموجهة للمؤسسات من أجل وضع أنظمة بيئية مطابقة للمواصفات القياسية.
- إنتشار ظاهرة السوق الموازية في الصناعة والتجارة.
- غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها البيئية وضعف أداء المؤسسات التي تقوم بمراقبة هذه الأنشطة.
- لا يوجد إلحاح من المحيط يجعل من المؤسسات الاقتصادية لأن تكون أكثر إفصاحا حول أدائها البيئي، وإتباعه سياسات للحد من الآثار السلبية لمخرجاتها.
- غياب الكفاءات المحلية خاصة منها الخبرات التي تساعد المؤسسات على صياغة التقارير البيئية، وكذلك مرافقتها من أجل الحصول على شهادة المطابقة في مجال الإدارة البيئية **ISO** 14001.

المبحث الثالث: واقع تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نحاول التعرف على طبيعة وحجم تعاملات المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في الأسواق الدولية، وبدون شك الإهتمام بتلك الهيئات الحكومية أو حتى المهنية التي قد تساعد وتدعم المؤسسات الراغبة في تدويل نشاطها القيام بذلك.

المطلب الأول: تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

إن فهم بعض معطيات الإقتصاد الكلي لبلد ما يساعد على معرفة قدرة المؤسسات المنتمية لهذا البلد على تدويل نشاطها، ويعتبر الهدف من عرض بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر هو معرفة موقع المؤسسات الإقتصادية في التجارة الخارجية الجزائرية، ولتحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية يمكن الإستعانة بالجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (09): يبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2005/2016*)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية
2005	45036	20048	24989	226,03
2006	54613	21456	33157	254,53
2007	60163	27631	32532	217,74
2008	79298	39479	39819	200,86
2009	45194	39294	5900	115,06
2010	57053	40473	16580	140,97
2011	73489	47247	26242	157,99
2012	71866	50376	21490	142,66
2013	65917	54852	11065	120,17
2014	62886	58580	4306	107,35
2015	34668	51702	17034-	67,05
***2016**	28883	46727	17844-	62

*: **معطيات مؤقتة.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (**ALGEX**)

الشكل رقم (19): تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2005-2016)

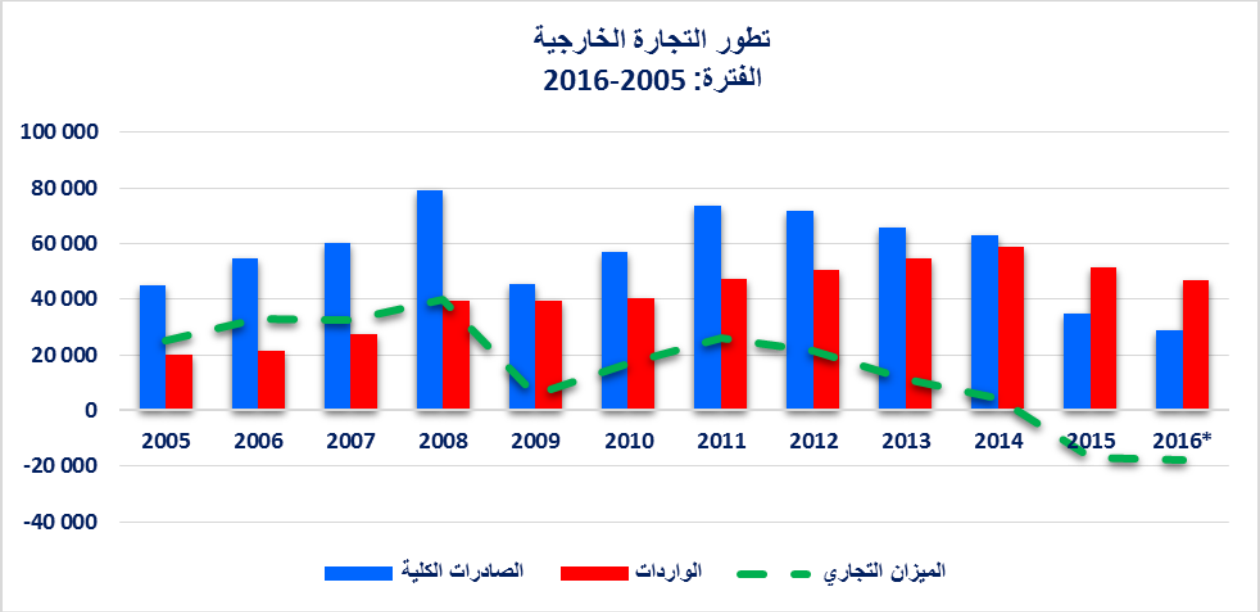

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر، 2016.

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بـ 17,84 مليار دولار، ما يعادل إرتفاع طفيف بـ4,8% المسجلة خلال سنة 2015، هذا المؤشر يفسر في وقت واحد إنخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات والتي يتم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه، وهو ما يؤشر تراجع إندماج الإقتصاد الجزائري مع الإقتصاد العالمي فضلا عن تراجع التنافسية الدولية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية.

ولتفسير تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة المذكورة نتطرق إلى ما يلي:

1. تطور هيكل الصادرات خلال الفترة (2005-2016):

1.1. تحليل هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية خلال الفترة (2005-2016):

يمتاز الإقتصاد الجزائري بكونه واحد من إقتصاديات العالم متعددة الموارد الطبيعية، غير أنه لا يعد من الإقتصادات التي تحتوي على قطاعات منتجة، إذ يتصف الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الريعي ومصدره الأساسي المحروقات، وقد حظيت مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات بإهتمام كبير في أدبيات النمو والتنمية الإقتصادية الجزائرية في ظل إفتراض يشير إلى إنهيار أسعار البترول وتبعاته على تدهور الوضع الإقتصادي في الجزائر، ورغم

الجهود المبذولة في تقليص التبعية لقطاع المحروقات وتدعيم تواجد مؤسسات الإقتصاد الوطني بالأسواق الدولية إلا أنها باءت بالفشل ولم تحقق النتائج المرجوة، ويبقى بذلك البترول والغاز يتصدران أهم صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة، ولمعالجة هذا الجزء نورد الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10): يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) / الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2005	43,937	97,80	1,099	2,20	46,001	100
2006	53,456	97,80	1,158	2,20	54,613	100
2007	58,831	97,80	1,332	2,20	59,613	100
2008	77,361	97,50	1,937	2,50	81,238	100
2009	44,128	97,60	1,066	2,40	45,194	100
2010	55,527	97,72	1,526	2,28	57,053	100
2011	71,427	97,19	2,062	3,10	73,489	100
2012	69,804	97,22	2,062	2,78	71,866	100
2013	63,752	96,72	2,165	3,28	65,917	100
2014	60,304	95,89	2,582	4,10	62,886	100
2015	32,699	94,32	1,969	5,68	34,668	100
2016*	27,102	93,84	1,781	6,16	28,883	100

*: **معطيات مؤقتة.**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (**CNIS**)، 2017.

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن المحروقات تمثل الجزء الأساسي في هيكل الصادرات الجزائرية إلى الخارج، أي أن هناك عدم تنوع في هيكل الصادرات الجزائرية وهو شبيه بنظيره في البلدان النامية، والذي تحتل فيه

سلعة أولية الأهمية الكبرى في مجمل الصادرات مما يترتب عليه آثارا تمس بالحجم الكلي للصادرات في حالة حدوث إضطراب في السوق الدولية.

أما بقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات فتعرف إرتفاعا من سنة إلى أخرى لكن بنسبة مساهمة جد ضئيلة تراوحت ما بين 2,20% و6,16% خلال الفترة (2005-2016) تعود هذه الضآلة إلى عدم ملائمة مناخ الأعمال والمؤسسات ونقص التحفيزات للدفع بها للتصدير خارج المحروقات، إلى جانب نقص الإستثمار الوطني والأجنبي وإفتقاد الصادرات خارج المحروقات إلى معايير الجودة ونقص المطابقة للمعايير الأوروبية خاصة ال **.ISO.**

ويرجع الإرتفاع المسجل في السنتين 2015 و2016 بنسبة 5,68% و6,16% على التوالي لتراجع الإيرادات النفطية، فالجزائر لم تدرك أهمية باقي القطاعات الأخرى إلا بعد إنهيار أسعار البترول وتدهور الوضع الإقتصادي الجزائري وتفاقم الأزمات ومن بينها أزمة تمويل المشاريع التي هي قيد الإنجاز.

2.1. التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016):

توضح التركيبة السلعية للصادرات درجة إعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، وإنما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، وهو ما يعني زيادة إحتمالات منافستها من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرتها على الإستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة إحتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

وبفضل ما تنتهجه الجزائر من سياسة الأحادية في التصدير من خلال تركيزها على الصادرات الطاقوية (المحروقات)، لا زالت هذه الأخيرة تطغى على تركيبة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (11): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) / الوحدة (مليون دولار)

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	الحصة
التغذية	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323	235	327	1.13
الطاقة والزيوت	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	90304	32699	27102	93.84
المواد الخام	134	195	169	334	170	94	161	168	109	109	106	84	0.29
مواد نصف مصنعة	656	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	4.5
سلع تجهيز فلاحية	-	1	1	1	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع تجهيز صناعية	36	44	46	67	42	30	35	32	28	16	19	53	0.18
سلع استهلاكية	14	43	35	32	49	30	15	19	17	11	11	18	0.06
المجموع	**46001**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**64974**	**62886**	**34668**	**28883**	**100**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS) ، 2017.

الشكل رقم (20): يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

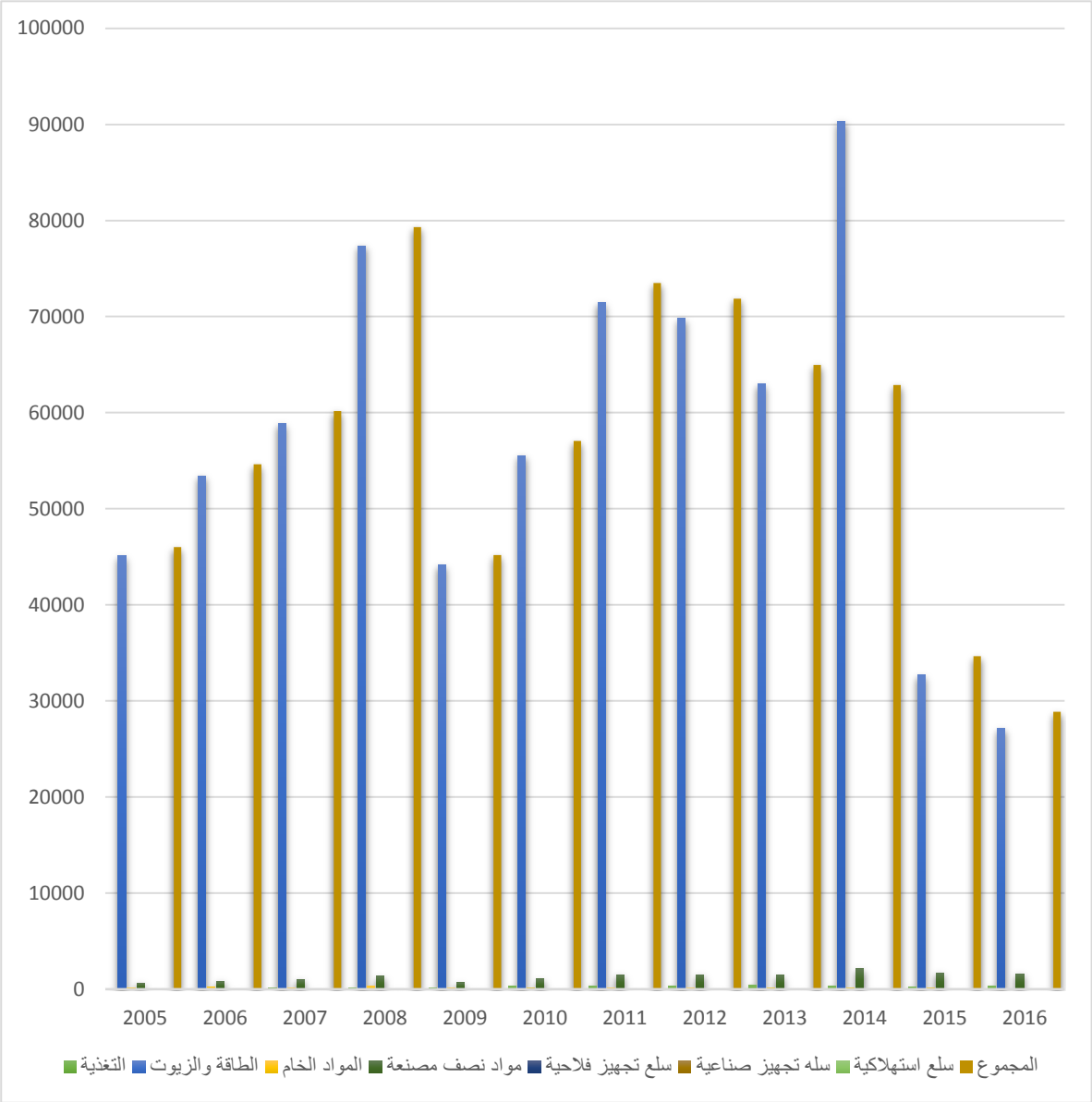

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11) باستعمال برنامج **Excel**.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ عدم تنوع تركيبة السلع التي يتم تصديرها خارج المحروقات ومساهمتها بنسب ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات كانت هذه النسب سنة 2016 كما يلي:

- سلع غذائية بنسبة 1,13%.
- المواد الخام بنسبة 0,29%.

- سلع التجهيز الصناعية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بنسب على التوالي 0,18% و0,06%.

والملاحظ أيضا بأن المواد على قلتها لا تتمتع بأي من المزايا التنافسية، حيث تتميز مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر بأنها حديثة نسبيا في النشأة وضعيفة كليا في القدرات والمؤهلات التي تسمح لها بالمنافسة في الأسواق الدولية، وهو ما يعطينا صورة مبدئية عن حالة عملية التدويل، ومدى المقدرة على التنبؤ بمسار هذه العملية.

2. تطور هيكل الواردات خلال الفترة (2005-2016):

مقابل النفط الذي تصدره الجزائر والذي يغلب على صادراتنا تستورد هذه الأخيرة المواد المصنعة منها والغذائية وهذا لتلبية حاجيات أفرادها، يمكن الإستعانة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (12): يبين تطور هيكل الواردات خلال الفترة (2005-2016)/

الوحدة (مليون دولار)

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
التغذية	3587	3800	4954	7796	5863	6027	9805	9023	9580	11005	9316	8224
الطاقة والزيوت	212	244	324	595	549	945	1164	4955	4382	2851	15970	14333
المواد الخام	751	843	1325	1378	1201	1404	1776	1839	1841	1884		
مواد نصف مصنعة	4088	4934	7105	9154	10165	9944	10431	10629	113010	12740		
سلع تجهيز فلاحية	160	96	146	86	234	330	229	329	508	657	17740	15895
سلع تجهيز صناعية	8452	8528	10026	15434	15140	15573	15951	13604	16194	18906		
سلع استهلاكية	3107	3011	3752	5036	6145	5987	7944	9997	11210	10287	8676	8275
المجموع	20357	21456	27631	39479	39297	40212	47300	50376	55028	58330	51702	46727

*: **معطيات مؤقتة.**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مجموعة من المصادر كما يلي:

1. موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz.
   - (2005-2009): النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، تاريخ الإطلاع 2015/12/21.
   - (2010-2012): النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25، مارس 2014، تاريخ الإطلاع 2016/05/09.
2. المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك **CNIS**، تاريخ الإطلاع 2017/02/18.

يتكون هيكل الواردات كذلك من سبع مجموعات هي نفسها المذكورة سابقا في هيكل الصادرات، ومن خلال الملاحظة في هيكل الواردات نلاحظ هناك زيادة مستمرة في هيكل الواردات، ويعزى ذلك إلى تزايد حاجيات البلاد، وتعتبر سلع التجهيز الصناعي والمواد النصف المصنعة على رأس قائمة السلع المستوردة خلال هذه الفترة ويعزى ذلك إلى ارتباط الوحدات الإنتاجية بالتكنولوجيا الأجنبية.

3. الميزان التجاري:

يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات ويعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري ناتج عن التغير في قيمة الصادرات أو قيمة الواردات، ففي الجزائر التغير في قيمة الصادرات يرجع أساسا لتقلبات أسعار البترول، أما التغير في الواردات فيرجع إلى السياسات التي تنتهجها الدولة ويمكن عرض تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (21): يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)

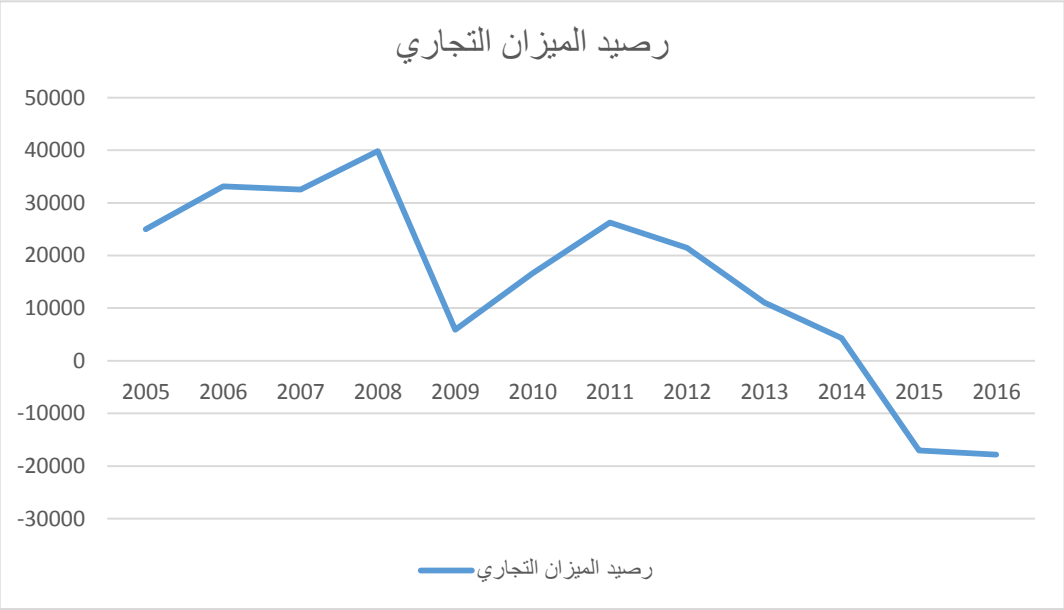

المصدر: من إعداد الباحثة بإستعمال برنامج Excel وإعتمادا على الجدول رقم (09).

4. معدل التغطية:

يفسر معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر النسبة التي تتراوح بين 80% و120% أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية ويحسب معدل التغطية بالقانون التالي:

معدل التغطية = (مجموع الصادرات / مجموع الواردات) × 100.

ومن خلال الملاحظة في الجدول رقم (AB) نلاحظ معدل التغطية يتراوح بين 62% و254,53% ويفسر هذا التذبذب إلى التغير في حجم الصادرات، وهذا الأخير يعزى إلى التغير في أسعار البترول، ويمكن عرض تطور معدل التغطية خلال الفترة (2005-2016):

الشكل رقم (22): يبين تطور معدل التغطية خلال الفترة (2005-2016)

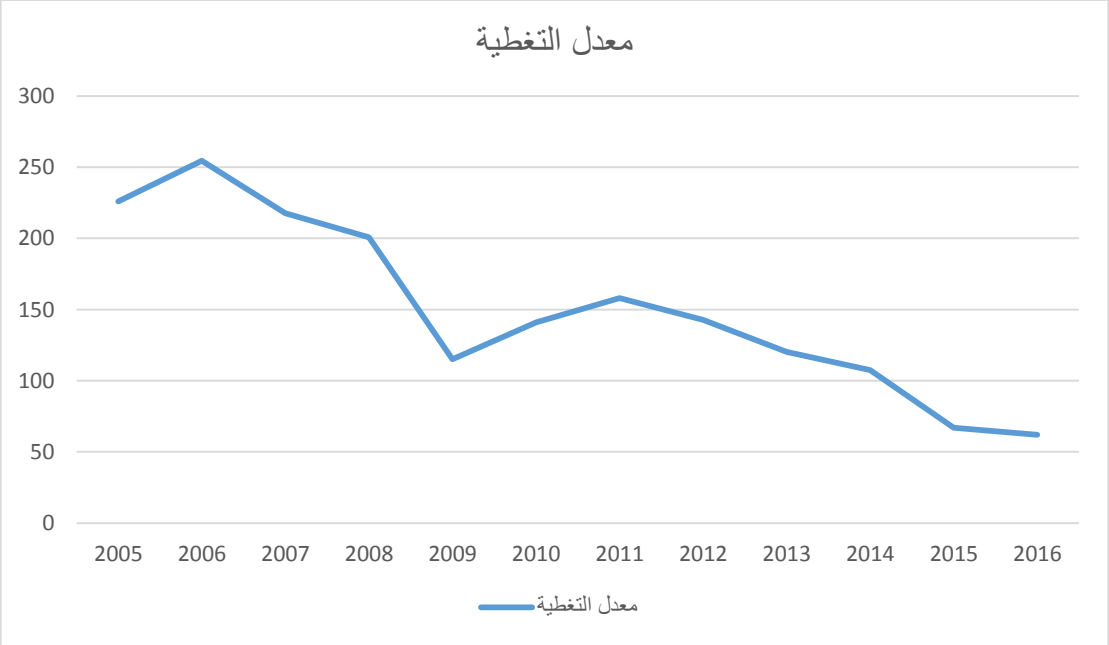

المصدر: من إعداد الباحثة بإستعمال برنامج **Excel** وإعتمادا على الجدول رقم (09)

المطلب الثاني: مؤشرات تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

نحاول في هذا الجزء التعرف على طبيعة وحجم تعاملات المؤسسات (الكبرى، المتوسطة والصغيرة) الجزائرية في الأسواق الدولية:

1. مؤشرات التدويل في المؤسسات الكبرى الجزائرية:[1]

في عملية التدويل وحدها المؤسسات الكبرى هي القادرة على إختراق الأسواق الدولية، ومنافسة الشركات متعددة الجنسيات التي مع مرور الزمن أصبحت تهيمن وتسيطر على كل مراحل التعاملات الدولية، يمكن أن نلاحظ أن المؤسسات الجزائرية الكبرى في معظمها مؤسسات تابعة للدولة، وبالتالي القطاع الخاص لا يملك مؤسسات كبرى بالمعنى الحقيقي للكلمة والتي يمكن أن تصنف كذلك عبر الأسواق الدولية، ويمكن ذكر بعض خصائص المؤسسات الكبرى الجزائري فيما يلي:

- مؤسسات عمومية وطنية غير مستقلة تماما في قراراتها على توجهات السياسة العامة للدولة سواء سياسات إقتصادية، تنمية أو سياسية وبالتالي قرارات تدويلها ليست بالضرورة قرارات إقتصادية.
- أهم هذه المؤسسات يدور محور نشاطها حول قطاع المحروقات، والصناعات الإستخراجية الريعية، وبالتالي هي مؤسسات بعيدة بشكل أو بآخر على تنويع المصادر والإستفادة من مختلف الميزات النسبية للجزائر، وبمعنى آخر هي مؤسسات مرتبطة بالخارج، بعلاقة البحث عن مواد أولية، لا تساعد على تنمية تكنولوجية، أو تميز إنتاجي.
- الشركات المصدرة الثانوية مثل قطاع التمور وبعض القطاعات الزراعية أو شبه الزراعية، متواضعة الحجم، ولا تملك إتحادات أو تكتلات تساعدها على التوجه الدولي بمنطق القوة الإقتصادية بل بمنطق التميز في المنتوج الذي ليس بالضرورة قادر على فرض منطق معين في الأسواق الدولية.

وبالنسبة لأداء المؤسسات الكبرى الجزائرية في الأسواق الدولية نجد أنها سواء العمومية أو الخاصة بدأت تحتل مكانة معتبر في الأسواق القريبة والجدول رقم (13) يوضح ترتيب كبرى الشركات الجزائرية إفريقيا.

1. جمعة سمين، مرجع سبق ذكره، ص ص266،268. (بتصرف)

الجدول رقم (13): ترتيب كبرى المؤسسات الجزائرية إفريقيا

Rank 2012	Rank 2011	Company	Sector	Country	Turnover (Thds $)	Turnover change	Net profits
1	1	SONATRACH	PETROLEUM	Algeria	72,040,250	22,53%	9,015,485
46	50	NAFTAL*	PETROL SERVICES	Algeria	3,367,077	NA	91,011
55	67	CEVITAL	AGRIBUSINESS	Algeria	2,862,870	26,72%	261,872
61	68	SONELGAZ	ELECTRICITY, GAS	Algeria	2,515,339	11,58%	-140,558

المصدر: جمعية سمين، مساهمة لصياغة إستراتيجية لتدويل نشاط المؤسسات الكبرى، المتوسطة والصغيرة –دراسة حالة تدويل بعض المؤسسات الجزائرية–، أطروحة دكتوراه إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص267. نقلا عن:

http://www.theafricareport.com/top-500-companies-in-africa-2013.html

وبالتركيز على مؤسسة سوناطراك بإعتبارها أكبر مؤسسة في إفريقيا وطبعا في الجزائر، نجد أن لدى مجموعة سوناطراك 154 مؤسسة تابعة لها، تنشط على الصعيدين الوطني والدولي، 105 مؤسسة في الجزائر و49 آخرين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بيرو وانجلترا وإسبانيا ومالي والنيجر وغيرها.

2. مؤشرات التدويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النموذج الأكثر إنتشارا في الوسط الجزائري منذ وقبل الإستقلال، وكانت دوما المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة، ويقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المدولة 489 مؤسسة لسنة 2009 أي ما يمثل 0.1% من مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ 455398 وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول الأخرى.[1]

ومعظم هذ المؤسسات تختار آلية التصدير من أجل دخول الأسواق الدولية، حيث يبلغ عدد المؤسسات التي إختارت آلية التصدير كآلية لإختراق الأسواق الدولية 489 أي ما يمثل 100% من عجج المؤسسات الجزائرية المدولة.[2]

1. دوار إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص106.
2. نفس المرجع السابق، ص106.

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة حسب قطاع النشاط كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة حسب قطاع النشاط

القطاعات	عدد المصدرين	النسبة %
المنتجات الغذائية	84	17,17%
الطاقة، الكيمياء، بترو كيمياء	35	7,15%
منتجات زراعية	67	13,7%
صناعة الحديد، استخراج المعادن	28	5,70%
النسيج وصناعة الملابس الجاهزة	20	4,08%
أجهزة الكهرباء، إليكترونيك، كهرومنزلية	25	5,11%
مواد البناء، السيراميك، الخشب والفلين	10	2,04%
صناعة الورق، الورق المقوى	16	3,27%
الدباغة، الجلد	17	3,45%
منتجات صيد السمك	30	6,13%
تجارة متعددة	12	2,45%
المناجم	13	2,65%
الصناعات التقليدية	13	2,65%
منتجات البلاستيك والزجاج	38	7,75%
منتجات الخشب ومشتقاته	24	4,90%
دور النشر، إصدارات	11	2,25%
الخدمات	04	0,80%
بقايا الصلب وغيره	30	6,13%
الأجهزة الصناعية	12	2,45%
المجموع	489	100%

المصدر: دوار إبراهيم، آليات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2001-2009، مذكرة ماجستير مالية وإقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2011، ص111.

من خلال الجدول يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة للمنتجات الغذائية تحتل الصدارة بـ 84 مؤسسة أي ما يمثل 17% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة، تليها المؤسسات المصدرة للمنتجات الزراعية بـ 67 مؤسسة أي ما يمثل نسبة 13%، تليها مباشرة المؤسسات الصغير والمتوسطة المصدرة لمنتجات البلاستيك والزجاج بـ 38 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة 7.75%، تتوزع باقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تصدير الورق، منتجات الخشب ومشتقاته، الأسماك، الجلد، وتبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة للخدمات لا تتعدى 4 مؤسسات أي ما يمثل 0.8% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة.

1.2. آفاق تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في ترقية الصادرات وذلك نظرا لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك نذكر منها:[1]

1.1.2. القرب من الأسواق العربية والإفريقية: حيث نعتقد أن الأسواق العربية والإفريقية تشكل فرصة هامة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى السوق الأوروبية الواسعة والمفتوحة بتعداد يصل إلى 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة، ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عمليات التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة، هذا فضلا عن التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط منتجاتها بدل تعديلها أو تكييفها مع المتطلبات والإحتياجات المختلفة لكل سوق، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك، كما تتوافر على حوافز جمركية والتي تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية.

2.1.2. برامج التأهيل: في إطار تفعيل إتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية والعمل على إنجاحها تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لضمان إستمرارية منظومة هذا النوع من

1. شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2013، ص ص109،110.

المؤسسات ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وإكسابها سمعة جيدة من أجل تكييفها مع متطلبات إقتصاد السوق وضمان حصة في السوق الدولية، وذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية ومن بين أهم هذه البرامج نذكر:

- **برنامج اللجنة الأوروبية "ميدا":**

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية وتدعيم التعاون الاقتصادي، تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الإتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج "ميدا"، وقد جاء هذا البرنامج في إطار إتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 تحت اسم البرنامج الأوروبي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الإقتصادية والإجتماعي. ولقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من البرنامج الذي يمس قطاعات المنتجات الفلاحية، الصناعات الغذائية، صناعة الأدوية، الصناعات الكيميائية، مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، صناعة الأحذية والجلود، الصناعة الالكترونية والصناعات النسيجية، كما يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية، ويتضمن المحور الأول رفع كفاءة التسيير في هذه المؤسسات وتأهيل أفرادها، أما المحور الثاني فيقوم على دعم الإبتكار وترقية آليات تمويل المؤسسات، بينما يركز المحور الثالث على تحسين بيئة عمل هذه المؤسسات، وبالنسبة للنتائج المحققة فقد ذكر المكلف بعملية التأهيل أن الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الجزائر والتي مسها البرنامج بشكل عام، وفي عرضه أشار إلى أنه من بين 180 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إستهدفها البرنامج 140 مؤسسة هي في مرحلة التأهيل بينما 38 منها في المرحلة الأولية للتأهيل، أما البعض الآخر فقد تخلى نهائيا على البرنامج.

- **البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

وتعزيز صادراتها والذي يتشكل من مجموعة من الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات ودعمها من أجل التصدير، وفي هذا السياق تم إختيار أزيد من 40 مؤسسة مصدرة من بين 600 مؤسسة لعدة قطاعات أهمها قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الصناعة الكيماوية، أعربت عن إهتمامها بهذا البرنامج الذي تمت مباشرته سنة 2008 بتمويل بلغت قيمته 2.5 مليون أورو وهذا للإستفادة من مرافقة تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها.

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير القطاع، وقد تم تخصيص غطاء مالي يفوق 386 مليار دج وهذا لتأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التابعة لقطاعات الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري والخدمات، وهذا على مدى خمس سنوات إعتبارا من سنة 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19.287.000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب الموارد البشرية وإعادة رسكلة وإستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في مجال التصدير.

3.1.2. المزايا النسبية للقطاعات الواعدة: حيث تمتلك الجزائر بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي، والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية إذا ما تم إستغلالها بشكل أمثل من طرف تلك المؤسسات؛ في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمور، الفوسفاط، المطاط، الإسمنت الأبيض، الأمونياك على سبيل المثال لا الحصر والتي لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب والذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للإقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات التي لا زالت حبيسة السوق المحلي رغم إمتلاكها جل مقومات النجاح في إحتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الفلين، الجلود المعالجة، الزيتون، العجائن، المنتجات البحرية والمنتجات الحرفية التقليدية.

4.1.2. تغير موازين القوى في الأسواق الدولية: وهذا لصالح أسواق الإقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسيات إثر إنشغال الدول المتقدمة بمعالجة أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وأزمة الديون السيادية، والتي أثرت سلبا على العديد من الدول بنسب متفاوتة وأدت إلى ركود الإقتصاد العالمي وإنخفاض المنافسة على بعض المنتجات الدولية، وهذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل ما تشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لإحتياطات الصرف نتيجة لإرتفاع أسعار المحروقات، ناهيك عن طبيعة الإقتصاد الجزائري ودرجة إندماجه في الإقتصاد الدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالإقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الإقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الإقتصادية.

المطلب الثالث: أهم الأسواق الدولية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

يستوجب على المؤسسات التي تقوم بتدويل أنشطتها البحث عن الأسواق في مختلف الدول، ولهذا لا بد أن يكون للمؤسسة إجراءات منظمة لترتيب ودراسة الأسواق التي تزعم دخولها، بحكم إختلاف ظروف السوق المحلية عن الأسواق الدولية.

تتجه معظم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إلى السوق الأوروبية في عملية تدويل نشاطها والجدول رقم (15) يبين أهم الأسواق الدولية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2005-2015):

الجدول رقم (15): تطور الصادرات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2005-2015)

%نسبة مئوية

المناطق الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	55,6	52,5	43,6	52,2	51,3	49,1	50,8	55,3	63,5	46,2	66,3
بقية الدول الأوروبية الأخرى	4,3	3,8	3,6	4,0	5,0	5,8	5,9	4,6	3,7	4,4	5,4
أمريكا الشمالية	28,0	33,8	37,8	30,6	28,3	29,4	26,7	22,1	13,7	10,1	8,2
أمريكا اللاتينية	7,0	4,5	4,4	3,8	4,1	4,6	5,8	5,9	5,0	5,1	4,9
الدول المغاربية	0,9	0,9	1,3	2,0	1,9	2,2	2,2	2,9	4,1		
الدول العربية	1,3	1,1	0,8	1,0	1,2	1,2	1,1	1,3	1,2	1,0	1,6
الدول الإفريقية	0,1	0,0	1,1	0,5	0,2	0,1	0,2	0,1	0,2	0,2	0,2
آسيا	2,7	3,4	7,1	5,8	7,8	7,4	7,4	7,7	8,5	10,0	8,7
بقية العالم	0,1	0,0	0,3	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0	0,2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: La direction Technique Chargée de la Comptabilité National, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, collections statiques N°201/2016, série E: Statiques Economiques N°: 88, Office National des statiques, Alger. Octobre 2016, P:90.

الشكل رقم (23): تطور الصادرات حسب المناطق الاقتصادية سنة 2015

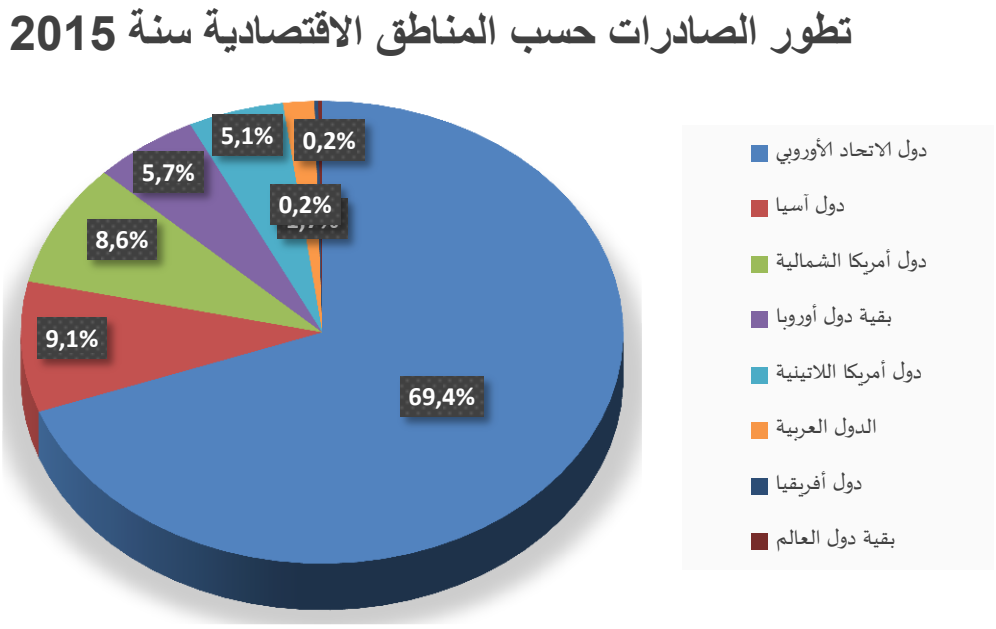

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (15)

ما يمكن إستنتاجه من الجدول والشكل السابقين أن أهم الأسواق الدولية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية هي أسواق الإتحاد الأوروبي حيث خلال الفترة (2005-2015) نلاحظ تزايد أهمية أسواق الإتحاد الأوروبي إلى نحو 66.3% من إجمالي صادرات المؤسسات الإقتصادية الجزائرية سنة 2015 يليها أسواق دول آسيا بنحو 8.7% ثم تليها أسواق دول أمريكا الشمالية بنحو 8.2%، بقية الدول الأوروبية بحوالي 5.4% ثم أمريكا اللاتينية بنحو 4.9%. ولكنها تتسم بتزايد درجة تركزها في عدد من الدول مثل الأسواق الدولية الأساسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بما بشكل تهديدا لها في حالة تراجع الأداء والتواجد في الأسواق الرئيسية في ظل إشتداد المنافسة بين الدول وقلة التواجد في الأسواق البديلة. أي أن الدول الأوروبية تستحوذ على المراتب الأولى كأهم الأسواق الخارجية لمؤسسات الإقتصاد الجزائري بنسبة صادرات تصل إلى 66,3٪ في حين لا تتعدى نسبة صادرات مؤسسات الإقتصاد الجزائري إلى الدول العربية والدول الأفريقية نسبة 1,6٪ و0,2٪ على التوالي رغم ما تشكله هذه الأسواق من فرصة هامة لتدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

المطلب الرابع: الهيئات الداعمة لتدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

أنشأت الجزائر العديد من الهيئات والمؤسسات التي حملتها مهمة الوقوف على قطاع التجارة الخارجية ككل، وقطاع التصدير بشكل خاص، وخارج قطاع المحروقات بأكثر إلحاح وتبني، لكن وسط هذه الهيئات والإمتيازات، لا نجد هناك تأكيد أو تحفيز للمؤسسات الجزائرية على تدويل نشاطها بعد مرحلة التصدير المباشر، أو حتى إقامة تحالفات وشركات محدودة الحجم والطموح، لذلك لا نجد هناك أطروحة من قبل هذه الهيئات بالتوجه إلى تدويل إنتاج المؤسسات الجزائرية المختلفة، أو محاولة تملك مؤسسات وحتى صناعات في أماكن وقطاعات محدودة، تسمح لهذه المؤسسات بالنمو في الأسواق الدولية، والإستحواذ على صناعات قد يصبح لنا فيها المقدرة على المنافسة الدولية.[1]

وهذه الهيئات رغم أنها فتية نوعاً ما لكن نجدها تتعلم بسرعة من التجارب وربما تحاول القيام بالدور المناسب لها.

1. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية :

لقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **ALGEX**[2] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 المؤرخ في 12 يونيو 2004[3]، وبذلك تكون هذه الوكالة قد حلت محل الدوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية **PROMEX**[4] الذي أنشئ سابقا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 1996/10/01[5]. وتعتبر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وفق المرسوم المؤسس لها بأنها مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية وإستقلال مالي، غير أنها توضع تحت وصاية وزارة التجارة، كما أنها تسهر على تنفيذ المهام التالية:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

1. جمعة السمين، مرجه سبق ذكره، ص 250.

2 . ALGEX: L'agence nationale de Promotion du Commerce Extérieur

3. مرسوم تنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 2004/01/12 والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد39.

4 . PROMEX: Office Nationale de Promotion du commerce Extérieur

5. مرسوم تنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 1996/10/01 الذي يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية – العدد 58، السنة 33، المؤرخة في 1996/10/06

- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الخارجية.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها، في مجال التجارة الدولية.
- متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الإقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
- مساعدات المتعاملين الإقتصاديين على تطوير أعمال الإتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز التي تمنح لأحسن المصدرين.
- يمكن أن تقوم الوكالة، زيادة على ذلك بنشاطات مدفوعات الأجر في مجال تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية وكذلك خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدات أو الخبرات للإدارة والمؤسسات، ذات الصلة بإختصاص الوكالة.

2. الصندوق الخاص بترقيات الصادرات:

تم تأسيس الصندوق الوطني الخاص بترقيات الصادرات **FSPE**[1] بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. أنشئ الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لعام 1996، -مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-205[2] المؤرخ في 18 محرم عام 1417 الموافق ل 5 يونيو سنة 1996 الذي يحد كيفيات

1. FSPE: Le Fond Spécial pour la Promotion des Exportations
2. مرسوم تنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 1996/06/05 المتعلق بإنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات الجريدة الرسمية-العدد 35.

تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لترقية الصادرات ويهدف هذا الصندوق لتقديم الدعم المالي للمصدرين خلال أنشطتهم الترويجية عند وضع منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانة الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في المجال التجاري وينشط في المجال التصديري. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتاحة. وتحدد منح الدعم التي يمنحها **FSPE** تحت العناوين التالية:[1]

- بعنوان المشاركة في المعارضة والأسواق التجارية في الخارج.
- بعنوان تحمل جزء من تكاليف العبور والنقل ومناولة البضائع الموجة للتصدير.
- بعنوان تحمل جزء من تكاليف دراسات الأسواق الخارجية، من أجل توفير المعلومات للمصدرين وتحسين جودة المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- بعنوان دعم تكاليف التنقيب عن الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرين، والمساعدات على التوطين الأولى للمؤسسات التجارية في الأسواق الخارجية.
- بعنوان نشر وتوزيع دعائم ترويجية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير، وإستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديث.
- بعنوان إنشاء علامات تجارية، والحماية الأجنبية للمنتجات الموجهة للتصدير، وكذا التمويل المتعلق بالميداليات والأوسمة التي تمنح للمصديرين.
- بعنوان تنفيذ برنامج تكويني متعلق بمهن التصدير.

1. http://www.algex.dz/content.php?artID:67&op=4 consulté le : 12/05/2017.

3. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات **CAGEX**[1] وفق مقتضيات الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996[2]، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وهي على التوالي البنك الجزائري الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الشركة الجزائرية لتأمين النقل، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، الصندوق المركزي لإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات (بما فيها الصناعية)، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى إقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها لهم الشركة، والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائرين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عملية التصدير وتفاديا لوقوع خسائر.[3]

ومن بين المخاطر التي تقوم الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بتأمينها ما يلي:[4]

- المخاطر التجارية: تتمثل في العجز الفعلي عن الدفع من طرف المشتري.
- المخاطر السياسية: مثل مخاطر ناتجة عن الأزمات الدبلوماسية، والحروب... إلخ
- مخاطر عدم التحويل: الناتجة عن الصعوبات الإقتصادية أو الأحداث السياسية التي تدفع بالمشتري إلى عدم الدفع أو التأخير في القيام بالدفع.
- مخاطر الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل والفيضانات.

1. CAGEX: La compagnie Algérien d'assurance et de Garantie des Exportation
2. أمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 1996، يتعلق بتأمين القرض عمد التصدير، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد03، 1996/01/14، ص: 16.
3. بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2016، ص133.
4. نفس المرجع السابق، ص134.

4. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

أنشئت غرف التجارة والصناعة **CACI**[1] بموجب المرسوم رقم 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تحت وصاية وزير التجارة[2]، وقد عرفت في السابق بالغرف الوطنية للتجارة (**CNC**)، تضطلع الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة بجملة من المهام، فإضافة إلى المهام التقليدية التي تعني بها والمتمثلة في:[3]

- تنظيم أو المشاركة في تنظيم جميع الملتقيات والتظاهرات الإقتصادية داخل الجزائر وخارجها، خاصة المعارض والندوات والأيام الدراسية، والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الإقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.

- إنجاز مجموعة من الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وكذا القيام بإقتراح التدبير الرامية لتسهيل عملية تصدير المنتجات والخدمات وترقيتها.

- تقييم علاقات التعاون والتبادل وإبرام الإتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

- تمثيل الجزائر في المعارض والتظاهرات الإقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

وقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996 الجديد القاضي بتغيير تسمية الغرفة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، إسناد جملة من المهام الجديدة للغرفة، وهي:[4]

- تأسيس مؤسسات تجارية وصناعية وخدماتية أو إدارتها كمدارس التكوين وتحسين المستوى، ومؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها ومؤسسات دعم أنشطتها، وهياكل تجارية وصناعية أساسية، لا سيما المخازن العمة والمناطق الصناعية.

- إنشاء مركز داخلي للوثائق، يتولى جمع كل المعطيات الإقتصادية التي تنطبق على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي الوطني التي ترتبط بمضمون مهام الغرفة كما يعمل أيضا على نشرها.

1. CACI: La chambre Algérienne de commerce et d'Industrie
2. المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 1996/03/03، المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، 1996/03/06، ص10.
3. نفس المرجع السابق، ص11.
4. المرجع نفسه، ص ص20-21.

- إنشاء غرفة مختلطة للتجارة مع نظرائها الأجنبيين، مثل إنشاء الغرفة الأمريكية الجزائرية.

- يمكن للغرفة أن تحدث مؤسسة للمصالحة والتحكم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية بناء على طلب المتعلمين.

المبحث الرابع: آليات تفعيل تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية.

نتيجة لما أصبح للبعد البيئي من أهمية قصوى في الحفاظ على الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة خاصة مع ما يحتله تدويل المؤسسات من مكانه بالغة الأهمية في دفع عجلة النمو الإقتصادي لأي دولة فإن العديد من الحكومات تسعى في الوقت الحالي، مع ما تشهده الأسواق من منافسة، إلى بناء قدراتها وتوفيق أوضاع مؤسساتها مع المتغيرات البيئة العالمية بما يدعم قدرتها التنافسية.

وتواجه المؤسسات الجزائرية العديد من التحديات فيما يتعلق بالجودة والمواصفات والتوافق البيئي بما كان لزاما عليها بكافة قطاعاتها أن تستعد لمواجهة هذه التحديات والنظر إلى عملة تحسين المواصفات القياسية البيئية بإعداد نهج إستراتيجي لتوافق مع المعايير والمواصفات البيئة الدولية على أنها جزء لا يتجزأ من منظومة الوصول إلى الأسواق الخارجية وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز تواجد مؤسساتنا في الأسواق الدولية خاصة الأوروبية.

المطلب الاول: أثر تطبيق النظم والإعتبارات البيئة المطلوبة في الأسواق الدولية على تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

في ظل التطورات التي تشهدها العلاقات الإقتصادية الدولية وتأصيل دور التكتلات الاقتصادية والإتجاه نحو آلية السوق، وفي إطار جولة الأوروجواي وقيام منظمة التجارة العالمية وما وضعته من قواعد تحكم نظام التجارة العالمي أصبحت الدول النامية ومنها الجزائر تواجه مزيدا من التحديات، فعلى الرغم من أن هذه التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية تنطوي على المزيد من التحرر وتتيح فرص التواجد في الأسواق العالمية إلا أنها تحمل في طياتها أشكالا جديدة من الحماية وتضع الجزائر أمام منافسة شديدة وأدوات تجارية جديدة يجب معرفتها والتكيف معها وإتخاذ كافة السبل للتغلب عليها وتحقيق التواجد في الأسواق الدولية.

وتعتبر الحمائية الخضراء أحد الممارسات الذكية والخفية للمتطلبات والمقاييس البيئة ومطلب أساسي للدول المتقدمة وبصفة خاصة دول الإتحاد الأوروبي نحو وارداتها من الدول الأخرى ومنها الجزائر، وبصدور **ISO**14000 الخاص بنظام الإدارة البيئية أصبح توافق المنتج التصديري مع هذه المتطلبات من أصعب العقبات أمام تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إن لم تأخذ في الإعتبار عند التصدير إلى الأسواق الخارجية.

وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** إلى أن 80٪ من التجارة العالمية تتأثر بهذه المعايير، كما أوضح (**Fontagne et Al 2001**) أن 40٪ من صادرات الدول الأقل نموا تخضع لهذه المعايير.[1] في حين رصدت بوابة المعلومات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة أكثر من 2316 إجراء يخص معايير الصحة والصحة النباتية يؤثر على نفاذ منتجات المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية، كما يوجد 10457 إجراء قيد التنفيذ ولقد وضعت الدول الأفريقية 44 إجراء يخص معايير الصحة والصحة النباتية، كما كان نصيب الدول الآسيوية 587 إجراء وأوروبا ب 271 إجراء، الولايات المتحدة الأمريكية بـ 561 إجراء ثم دول أمريكا الجنوبية والوسطى بـ 675 إجراء.[2]

الجدول رقم (16): توزيع معايير الصحة والصحة النباتية ضد الجزائر

المناطق	إفريقيا	آسيا	رابطة الدول المستقلة	أوروبا	الشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية
عدد الإجراءات	44	587	84	271	36	620	675

المصدر: خير الدير بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–، أطروحة دكتراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 121. نقلا عن:

OMC. portail intégré d'information commerciale

رغم غياب أرقام رسمية من مستوى الحماية المعلقة بالمتطلبات البيئية التي تواجه نفاذ المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للأسواق الخارجية إلا أنه لا ينفي وجود هذه الإجراءات حيث أن معظمها هي إجراءات جماعية، إما تمس جميع الدول أو بعص المناطق والأقاليم.

وتتسم الصادرات الجزائرية بتزايد درجة تركزها في الإتحاد الاوروبي الذي يمثل الأسواق الأساسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في عملية تدويل تشاطها، بما يشكل تهديدا في حالة تراجع الأداء في الأسواق الأوروبية في ظل إشتداد المنافسة بين الدول وقلة التواجد في الأسواق البديلة ويعتمد المتعامل الأوروبي في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات الإقتصادية الخفية تحول دون وصول صادرات الجزائر عدا المحروقات إلى دوله على غرار التعنت في تطبيق المعايير والإشتراطات البيئية ومتطلبات جودة المنتجات. وسوف يتم في هذا الإطار إبراز

1. منى أبو العطا محمد حليم، مرجع سبق ذكره، ص123.
2. خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص121.

بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض لهيكلة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (17): المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (2001-2015)/الوحدة(مليار دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	12.34	11.47	14.52	17.59	25.59	28.75	26.83	41.24	23.18	28.00	37.30	39.79	41.27	40.37	25.80
الواردات	5.89	6.72	7.77	9.78	11.25	11.72	14.42	20.98	20.77	20.70	24.61	26.33	28.72	29.68	25.34
الميزان التجاري	6.45	4.75	6.75	7.81	14.34	16.03	12.41	21.26	2.41	7.30	12.69	13.46	12.45	10.69	0.64

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2016.

الشكل رقم (24): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (2001-2015)

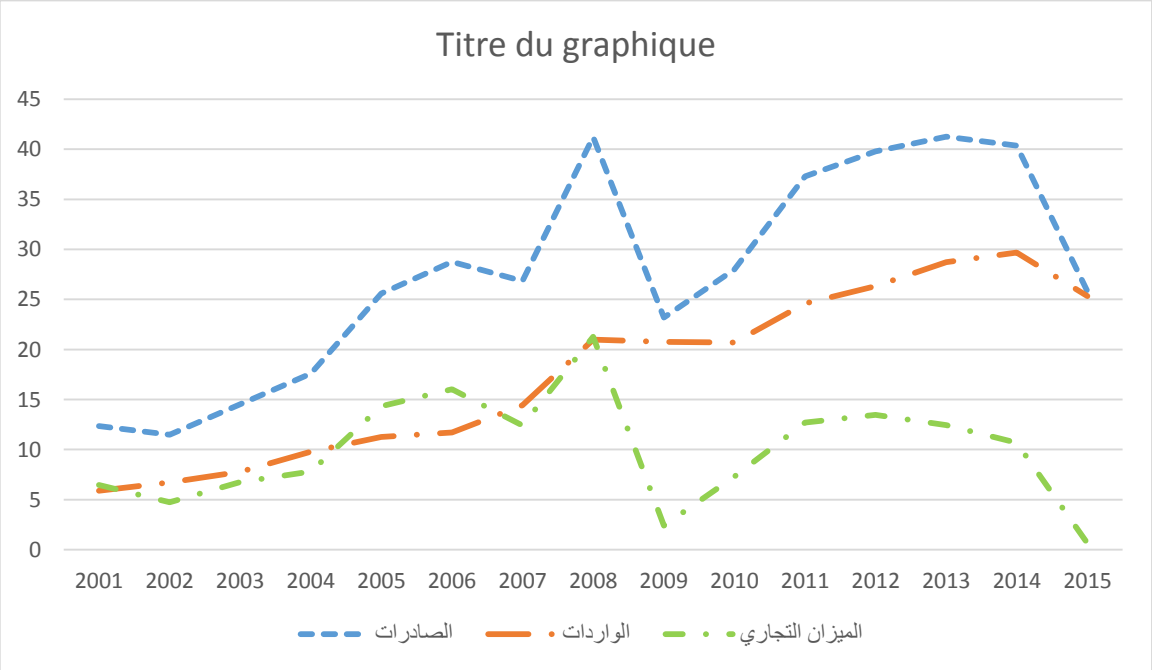

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (17)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي شهدت إنخفاظا بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2001 و2002 إذ بلغت سنة 2001 ما قيمة 12.34 مليار

دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح أقل من 11.48 مليار دولار سنة 2002، لكن إنطلاقا من سنة 2003 إلى 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14.52 مليار دولار إلى 28.75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم إبتداء من أواخر سنة 2007 وأواخر سنة 2008 تضاعفت هذه الفاتورة من الصادرات إرتفاعا ما بين هاتين السنتين، لتسجل فاتورة الصادرات انخفاضا قارب معدل 44% سنة 2009 حيث بلغت الصادرات 23.18 مليار دولار وذلك بسبب إنعكاسات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الإتحاد الأوروبي والذي إنعكس على إنخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الإرتفاع بسبب التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي مطلع سنة 2010 ليستمر هذا التزايد حتى الربع الأخير من سنة 2014 تاريخ بداية إنهيار أسعار المحروقات حيث فقدت فاتورة الصادرات ما يقارب بـ 37% من قيمتها.

أما بخصوص الواردات فهي إرتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث إنتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي 4 مرات ما بيت سنتي 2001 و2011 إذ إنتقلت من 5.89 مليار دولار سنة 2001 إلى حوالي 25 مليار دولار سنة 2010 وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازال يعاني منه الهيكل الإنتاجي الجزائري حتى يتمكن من إحلال الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية والسياسة الإتفاقية الإستهلاكية التي إعتمدتها الجزائر، أما سنة 2015 فقد سجلت فاتورة الواردات قيمة 25.34 مليار دولار مقارنة ب 29.68 مليار دولار سنة 2014، فاقدة 4.34 مليار دولار نتيجة لسياسة ترشيد الإنفاق للحد من تداعيات إنخفاض أسعار المحروقات.

ولغرض الوصول إلى نتائج تعكس أهمية الإمتثال للمعايير والنظم البيئية وتأثيرها على عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ونفاذ صادراتها إلى الأسواق الأوروبية تم إختيار ثلاث صناعات مختلفة ذات مكانة مهمة في الصادرات وفي الوقت نفسه لها آثار بيئية كبيرة على حالة البيئة في الجزائر وترتبط بتفضيلات المستهلكين الملائمة للبيئة.

وهي المواد الغذائية والحيوانية، منتجات حيوانية ونباتية، والمواد الكيميائية والتي سيتم عرض نسبة تدفقاتها إلى المتعامل الأوروبي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): صادرات الجزائر من الموارد الغذائية والحيوانية، منتجات حيوانية ونباتية، ومواد كيميائية من سنة 2010 إلى سنة 2014:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية والحيوانية	12.11	17.63	11.83	11.44	14.30
منتجات حيوانية ونباتية	0.44	0.54	1.11	1.12	0.78
مواد كميائية	14.22	13.99	12.96	14.15	14

Source: European commission, European Union in goods nith Algeria, Directorate General fortrade , p: 08.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية عرفت أعلى قيمة لها سنة 2011 بنسبة 17.63% ثم تراجعت وإنخفضت وعرفت أدنى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 11.44% في حين حققت المواد الكيميائية أعلى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 14.22% ثم تراجعت وإنخفضن سنة 2014 وحققت قيمة 14%. أما المنتجات الحيوانية والنباتية سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 1.12% ثم تراجعت وإنخفضت سنة 2014 وصلت نسبتها إلى 0.78% فعرفت عدم إستقرار طيلة سنوات الدراسة.

وعليه نستنتج ضعف الأداء التصديري للمؤسسات الجزائرية في هذا النوع من المنتجات وضعف درجة إندماج مؤسساتنا في الأسواق الأوروبية بالمقارنة مع الدول الأخرى التي دخلت في إتفاق مع الإتحاد الأوروبي بخصوص نفاذ منتجاتها إلى أسواقه، ويكم تفسير هذا بما يلي:

- التكنولوجيا المستخدمة من طرف المؤسسات الجزائرية في إنتاج هذا النوع من المنتجات وضعف الإستثمارات في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة.
- الإشتراطات البيئية القائمة التي تفرضها دول الإتحاد الأوروبي على هكذا منتجات، خصوصا المنتجات الكيميائية، إذ أصبح هذا المتعامل يستخدم هذه الإشتراطات كأداة حماية تجارية جديدة وبطريقة ذكية إتجاه منتجات المؤسسة الجزائرية متحججة في ذلك إحتواء المنتجات الكيميائية للمواد السامة والخطرة التي تؤثر على صحة المستهلك الأوروبي. ومن بين الأمثلة على هذه الإشتراطات القاسية على المنتجات ومدى توافقها وطرق الإنتاج والإستخلاص ما تعرضت له صادرات منتوج العسل من الجزائر إلى الإتحاد

الأوروبي، حيث قامت الجزائر بتصدير حوالي 6 قناطير من العسل إلى الإتحاد الأوروبي فقام هذا الأخير بإستعمال مخابره بإعادة فحص طرق إنتاج هذا العسل ليتبين له بأن خلايا النحل التي تم إستخلاص هذا العسل منها كانت تقتات من نباتات ملوية بمبيدات وأسماد ضارة مما جعل دول هذا الإتحاد تعرقل الصفقة وتلغيها نهائيا.[1]

وعموما هناك عدة معوقات تواجه عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتحد من توسعها في الأسواق الدولية، يمكن أن نجملها في المشاكل الآتية:

المشاكل الفنية والإنتاجية: حيث تواجه العديد من المؤسسات بمشاكل تتعلق بقدم المستوى التكنولوجي والتقنيات والمعدات وعدم مواكبة التطورات العالمية وتراجع مستويات الإتقان وضعف التشابك والتكامل الرأسي لمنحنيات الإنتاج وعدم الإلتزام بالمواصفات والمعايير المطلوبة وإنخفاض مستويات التعبئة والتغليف المستوردة، مما جعل المنتوج الجزائري غير قادر على المنافسة الدولية.

ضغط التكاليف: تجد المؤسسات الجزائرية نفسها أمام ضغط كبير للتكاليف، مما أثر على خياراتها الإستراتيجية، يعود هذا في كثير من الأحيان إلى:

- كثرة الأعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المصدرون والتي تحول دون إنطلاقهم إلى الأسواق الدولية.
- إرتفاع التكاليف التسويقية بسبب عجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك وبالتالي إنخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

وبالتالي أصبحت المؤسسات الجزائرية غير قادرة على التحكم في الأسعار لإرتفاع التكاليف مما جعل أسعارها مرتفعة وغير قادرة على منافسة المنتوج الدولي من ناحية السعر.

- غياب التكوين: رغم أهمية التكوين في تحسين كفاءة الأفراد ورغم النقص الملحوظ في مجال التكوين حول تقنيات التصدير وإقتحام الأسواق الدولية لدى مسيري المؤسسات الجزائرية عامة وخاصة، نجد أن هذا

1. بن عبد العزيز سفيان، مخلوفي عبد السلام، أثر الإستخدامات الخفية للمعايير البيئية على تسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، مداخل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، يومي 19 و20 أفريل 2017، ص07.

الجانب لم يحظى بأية عناية بدليل أنه لا يوجد أي مدرسة أو معهد متخصص في هذا المجال مما جعل أغلب المؤسسات تفتقد إلى كوادر بشرية مؤهلة في مجال إقتحام الأسواق الدولية.[1]

- قصور المعايير الخاصة بالصادرات وضعف نظم الجودة: حيث يعد ضف المعايير الخاصة بالمنتجات الجزائرية وعدم الإلتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية ISO من أهم العوائق أمام الإرتقاء بالمنتج الجزائري ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية. فلا بد أن تكون المنافسة الداخلية على نفس مستوى المنافسة الخارجية، فهذه المنافسة ستحقق الجودة والإرتقاء لمنتجات المؤسسات الجزائرية التي تمكنها من إختراق الأسواق الدولية. وفي هذا السياق يتوقع الخبراء بأن المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي الغير المؤهل للمنافسة وإحتلال مكانة في الأسواق الدولية في حالة توجهها نحو التدويل سوف تشهد تدنيا تدريجيا في الإنتاج والعتاد، ناهيك عن إحتمالات إنسحابها من الأسواق الدولية والمحلية بالأخص في ظل الإنضمام المترقب للمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي قد يترتب عليه إما الخروج من السوق أو التحول إلى أنشطة أخرى.

- نقص المعلومات وقصور قواعد البيانات: تواجه المؤسسات الجزائرية قلة المعلومات اللازمة للتعرف على الأسواق الخارجية وإجراءات الإستيراد والتصدير والفرص التصديرية والمواصفات والإجراءات التي تشترطها الدول الأخرى ونظم التجارة معها، وهو ما يعني الإفتقار إلى وجود المعلومات والدراسات الوافية للأسواق الخارجية، وقصر نظر إستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية يحول دون نفاذها للأسواق العالمية.

- المشكلات التسويقية: حيث تعاني من ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية وإفقارها للقدرة التسويقية اللازمة لترويج المنتجات الجزائرية في الخارج وتعريف المصدرين على قنوات التصدير والتوزيع الصحيحة في الأسواق الخارجية وكيفية تنميتها بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والإهتمام بالمشاركة في المعارض الدولية.

- المشاكل التمويلية: تعاني المؤسسات الجزائرية المدولة من قصور نظام التمويل وعدم فاعلية أدائه حيث ترتفع تكاليف منح الإذن، فضلا عن وجود القيود التنظيمية وعدم توافر الخبرات المالية المتخصصة.

1. لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورهما في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الخامس في التسويق الدولي بالتعاون مع الجمعية التونسية للتسويق المنعقد في رويال الحممات بالجمهورية التونسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي 2007، ص170.

- قصور دور الدولة وسياستها: وذلك نتيجة لكثرة القرارات وتضاربها، وتضارب السلطات بين مسؤوليها وعلاقات الوزارات المختلفة، وعدم وجود خطط وطنية شاملة لها سياسة واضحة، والتي من شأنها أن تؤثر على عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية سلبا.

المطلب الثاني: أهم المقترحات لتفعيل تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل النظم والإعتبارات البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية.

يجب وضع إستراتجية متكاملة لتدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بإعتبارها هدفا قوميا وذلك لمساهمتها في رفع معدل النمو الإقتصادي المتراجع وتوفير النقد الأجنبي على أن تكون هذه الإستراتجية متكاملة مع السياسات الإقتصادية والبيئية، عن طريق توفيق أوضاع مؤسساتنا مع المتغيرات الدولية ومن أبرزها المتطلبات البيئية والتي تتمثل في معايير الجودة البيئية نتيجة لما أصبح للبعد البيئي من أهمية قصوى في الحفاظ على أو فتح الأسواق الخارجية الدولية. وللحد من التأثير السلبي المتوقع للمعايير البيئية على عملية تدويل مؤسسات الإقتصاد الجزائري نقترح الوسائل الآتية:

1. الإرتقاء بجودة المنتجات وتبني أدوات الإدارة البيئية:

حيث يمثل هذا المدخل أحد الوسائل الهامة التي تساهم في تعزيز مكانة المؤسسات في الأسواق الدولية، فقد أكد **Shetty & Buffet** أنها تمنح المؤسسة ميزة تنافسية وزيادة في حصتها السوقية بدرجة أكبر من تخفيض السعر كما أن تواصل وإستمرار تحقيق الجودة البيئية يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة[1]. وتشمل عملية الإرتقاء بجودة المنتجات وتبني أدوات الإدارة البيئية عدة جوانب هي كالتالي:

- توفير الإمكانيات والوسائل التكنولوجية والفنية الحديثة والمهارات اللازمة للإرتقاء بمستويات جودة الإنتاج ووضع الآليات الفعالة كالحوافز والدعم لتشجيع الشركات الحصول على شهادة المطابقة لنظم إدارة الجودة والبيئة والسلامة الدولية وعلامات الجودة والمواصفات العالمية **ISO**.

- ضرورة وجود نظام فعال وكفئ يتولى القيام بعملية بناء مستويات الجودة والحفاظ عليها وإستمراريتها من خلال إنشاء أقسام مراقبة الجودة وتوفير الأجهزة والمعدات ووسائل قياس الجودة والتركيز على دراسة وتطبيق النظم البيئية والقوانين المعمول بها في الأسواق العالمية.

1. منى أبو العطا محمد حليم، مرجع سبق ذكره، ص155.

- الإهتمام بأنشطة البحوث والتطوير بهدف تحسين جودة منتجات المؤسسات الجزائرية وتعزيز تواجدها وتنافسيتها في الأسواق الخارجية.

- تطبيق نظم إدارة البيئة **ISO**14000 الذي يحقق التقليل من التأثير على البيئة والتحسين من كفاءة عمليات المؤسسة وتوفير النفقات والمحافظة على الموارد، وبناء على ذلك فإن شهادة المطابقة للمواصفات **ISO** 14001 تكون دليلا على الجهود التي تبذلها المؤسسة لمنع التلوث وإستخدام أفضل الوسائل للمحافظة على البيئة في حدود ما تمتلكه من تكنولوجيا وهذا بالطبع يؤدي إلى الحصول على فرص أفضل في أسواق التجارة العالمية.

2. إقتناص الفرص التي تتيحها التنمية في الجزائر 2025 SNAT:

وفقا لما جاء في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2000/12/20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة للإقليم والذي يهدف إلى وضع مرجع لكل الفاعلين الإقتصاديين (المؤسسات خاصة) من أجل إتخاذ القرارات الملائمة وتحسيسهم بالرهانات التي تهم مستقبلهم وهذا إطار SNAT2025 الذي يبين إرادة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للإقليم والتي تراعي من خلاله تحقيق التوازن على أساس العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية والإستدامة البيئية على مدى العشرين سنة المقبلة وكذلك ضرورة تأسيس إقتصاد بديل منفتح يعتمد على حرية المؤسسة والحفاظ على الموارد، والتطلع إلى التموقع في الأسواق الخارجية (الإقليمية والعالمية) بالإعتماد على تصدير منتجات متنوعة وليس فقط على المحروقات.[1]

3. تفعيل الإطار المؤسسي وتأسيس دور حكومي فعال:

يعتبر الإطار المؤسسي بمثابة المحور الرئيسي لتحقيق تنمية مستدامة للصادرات الجزائرية وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية، ويقصد بالإطار المؤسسي التشريعات القائمة على العملية التصديرية، والمؤسسات القائمة على التصدير سواء كانت حكومية أو خاصة. وفيما يتعلق بالتشريعات، فلابد من تخفيف الأعباء الإدارية والسيادية، وزيادة كفاءة وتطوير النظم الجمركية المتبعة، وتوحيد جهات الإشراف على الأنشطة التجارية الخارجية. وفيما يخص المؤسسات فلا بد من تطوير المؤسسات العامة والخاصة وربط التنسيق بين هذه المؤسسات لتحسين طرق أدائها ورفع كفاءاتها بما ينعكس على تنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.

1. المخفي أمين، عامر حبيبة، دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز –الجزائر)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة طاهري محمد بشار، جوان 2017، ص26.

4. تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث والتطوير:

يعد الإبتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، إذ يساعدها على إكتساب مزايا تنافسية مستدامة لا سيما في ظل ما تفرضه المنافسات الشرسة على مستوى الأسواق الدولية، حيث يساهم في التقليل من تكلفة العمليات، وزيادة العوائد المالية وتحقيق ميزة تنافسية، والتي تنشأ بمجرد إبتكار طرق جديدة أكثر فعالية من المستعملة من قبل، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الإبتكار ميدانيا، وحالما تحصل المؤسسة على ميزة تنافسية، فإنها ستحقق مجموعة من المزايا أبرزها هو إرضا أكبر طرف من الزبائن عن المنتجات المقدمة، الأمر الذي يسمح بحصولها على حصة سوقية دولية أكبر.[1]

5. تنمية وتطوير الموارد البشرية:

وذلك من خلال تبني سياسات تعليمية واضحة المعالم قائمة على أحدث النظم والمهارات التكنولوجية والإدارية تكون قادرة على تكوين كوادر بشرية لديها قدرات مؤهلة للتنافس العالمي وتتوافق مع المستجدات الحالية. بالإضافة إلى ترجمة التحديات التنافسية إلى أهداف أو برامج تدريبية محددة تعمل على توفير الأيدي العاملة المدربة والمهارات ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها.

6. توفير المعلومات:

من خلال إهتمام جميع الأجهزة والهيئات لعملية تدويل المؤسسات الجزائرية بتكنولوجيا المعلومات وتوفير وتطوير قواعد البيانات سواء كانت في صورة مطبوعات تقوم بتحديثها بشكل منتظم أو تقارير إقتصادية دورية تغطي كافة التطورات التي تطرأ على القواعد المنظمة للتجارة الخارجية أو الإتفاقيات ودراسة الأسواق الخارجية وتقديم المعلومات حول أفضل الطرق لدخول المؤسسات الجزائرية لكل سوق بما يضع الجزائر على خريطة التصدير العالمية وزيادة نفاذها للأسواق الدولية.

7. الإهتمام بالبعد التسويقي:

من خلال القيام ببحوث التسويق لتجميع البيانات عن الأسواق الخارجية، وعن رغبات وحاجيات المستهلكين المحليين والدوليين، وإكتشاف الفرص التسويقية لصالح المؤسسات الجزائرية الراغبة بإقتحام أو التوسع

1. جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 07، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جويلية 2017، ص ص33،34.

في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى جذب المؤسسات التسويقية العالمية وتهيئة مناخ العمل لها، والإشتراك في المعارض والأسواق الدولية المتخصصة وتبسيط الإجراءات والمستندات والشروط المطلوبة لتمثيل الجزائر في المعارض الدولية، وتخفيض تكلفة المشاركة في تلك المعارض.

8. دعم التحرك الدولي وفتح أسواق جديدة:

يجب الإستمرار في ربط الإقتصاد الجزائري بالتكتلات الإقتصادية العالمية من خلال تفعيل الإتفاقيات وتحقيق أقصى إستفادة من الجوانب التجارية المتعلقة بالنفاذ للأسواق في هذه الإتفاقيات التجارية المختلفة بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين كالإتحاد الأوروبي وعلى الجزائر أن تلجأ إلى عقد إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، يعطي فيها كل طرف فيها كل طرف مزايا متبادلة للطرف الآخر يكون من بينها إستثناء الصادرات من المعايير البيئية الصارمة، وبذلك تستطيع الجزائر أن تحتفظ بنصيب تلك الصادرات في أسواق الدوال الأخرى وإجبار الدول الأخرى على تبني معايير مقاييس بيئية مشابهة لتلك التي تطبقها هي حتى تقبل وارداتها، والهدف نفسه.

بالإضافة إلى القيام بفتح أسواق جديدة بدل تلك التقليدية أو غير المستغلة بالشكل الأمثل بالنسبة للمؤسسات الجزائرية مثل التوجه إلى السوق الإفريقية والعربية ومن ثم يجب التغلب على الصعوبات التي تواجه دخول هذه الأسواق خاصة المشكلات التسويقية وتلك المتعلقة بالشحن والتخزين وإرتفاع المخاطر التجارية من خلال إعداد البنية التحتية بتوفير خطوط الشحن ودعم تكاليفها ووضع آليات مصرفية وتمويلية لتيسير نفاذ صادرات المؤسسات الجزائرية إلى هذه الأسواق بأقل تكلفة وأدنى قدر من المخاطر.

أيضا التوجه نحو القيام بإستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة مع أطراف أجنبية في الخارج كوسيلة للتوغل في الأسواق الدولية.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستخلص أن المؤسسات الإقتصادية العالمية محل الدراسة قد أدركت أهمية المنتجات الصديقة للبيئة ومكانتها لدى العملاء وإعتمدت سياسة بيئية ونظم إدارة بيئية فعالة مكنتها من تحقيق النمو المتواصل والنفاذ إلى الأسواق العالمية وإستغلال التغيرات الحاصلة في عالم الأعمال، ولقد تبنت كل مؤسسة أسلوب مميز عن باقي المؤسسات الأخرى أدى إلى تحقيق فوائد ومكاسب كبيرة لها، وتشترك تلك المؤسسات في هدف واحد ألا وهو إدراج الإعتبارات البيئية ضمن سياستها الإنتاجية؛ وإعتمدت في ذلك على جميع إمكاناتها وقدراتها المختلفة، وإستغلالها بأذكى طريقة وهذا ساعدها على تحسين مكانتها في الوسط الدولي، وإستغلال الفرص المتاحة وأحيانا خلق فرص جديدة، ورفع مستوى الأداء البيئي والمالي، وتحقيق الكفاءة البيئية التي تكشف عن إبتكارات تستفيد من خلالها لإدخال تحسينات جذرية في إنتاج منتوجاتها، وإستعمال التقنيات التكنولوجية الصديقة للبيئة التي تؤدي إلى خفض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) هذا ما يجعلها مربحة على المدى الطويل، ويخدم عملية التطور والتوسع التي تقوم بها المؤسسة في سبيل زيادة أنشطتها على المستوى الدولي، والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة.

ومن خلال تناول حالة البيئة في الجزائر تبين أنها تعاني كغيرها من بلدان العالم الثالث من العديد من التحديات البيئية، فتدهور نوعية الهواء والمياه والتربة، دفع الدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى تبني توجه مبني على أساس الحفاظ على البيئة والوقاية من التلوث، وذلك عبر العديد من الهيئات المركزية كالوزارات والهيئات المحلية، وكذا عبر تشريعات وقوانين للحفاظ على البيئة من التدهور، كما أولت الجزائر إهتماما كبيرا في جعل سياستها التجارية موائمة مع إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة خاصة في مجال البيئة فيما يتعلق بإتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية وكذا العوائق الفنية أمام التجارة، كما أن دخول إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية حيز التنفيذ جعل السلطات الجزائرية تسارع الزمن من أجل تأهيل مؤسساتها سواء من خلال برامج الشراكة أو عن طريق برامجها المحلية لمواكبة المتطلبات البيئية الدولية عامة وللإتحاد الأوروبي خاصة، هذا وقد عكفت الجزائر على تنصيب مخابر لمراقبة الجودة، وكذا المعهد الوطني للملكية الصناعية، بالإضافة إلى المعهد الجزائري للتقييس من أجل الإسراع في منح المطابقة للمؤسسات الجزائرية التي تواجه صعوبات في النفاذ إلى الأسواق الدولية وقد تبين أن هناك العديد من المؤسسات الإقتصادية في الجزائر تتبنى نشاطا مسؤولا تجاه البيئة، لكن إعتماد نظم الإدارة البيئية **ISO** 14000

في الجزائر لا زال ضئيلا، يعود ذلك لعدة أسباب مرتبطة بضعف الوعي البيئي لمتخذي القرار بالمؤسسات الجزائرية، ضعف التشريعات البيئية بالجزائر وإرتفاع تكلفة إعتماد هذه النظم.

وبالوقوف على واقع تدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ومن خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر تبين أن مقومات وجود مؤسسات جزائرية مدولة موجودة فعلا لكنها لا تتعدى مرحلة التصدير ولا تلعب دورا بارزا في الأسواق الدولية.

وبالرغم من تمتع صادرات المؤسسات الجزائرية بالنفاذ لأسواق الإتحاد الأوروبي تحت مظلة إتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، إلا أنها لم تشهد تحسنا ملحوظا ولم تحقق الإستفادة القصوى من هذه الإتفاقية بسبب الممارسات الإقتصادية الخفية للمتعامل الأوروبي والتعنت في تطبيق النظم والإعتبارات البيئية ومتطلبات الجودة في المنتجات (خاصة المواد الغذائية والحيوانية، منتجات حيوانية ونباتية والمواد الكيميائية)، وإستخدامها كتدابير حمائية مما يحول دون نفاذ صادراتنا إلى الأسواق الأوربية، ويؤدي إلى تراجع درجة إندماج المؤسسات الجزائرية على المستوى الدولي.

خاتمة

أصبحت الأبعاد البيئية مفروضة على المؤسسات الإقتصادية الراغبة بتدويل نشاطها وباتت مؤشرا هاما على تنافسيتها في الأسواق الدولية، لذا توجب عليها التغير في نمط تسييرها لصالح الإعتبارات البيئية وذلك بإدماجها البعد البيئي في نظام إدارتها أو إعتمادها على الأقل سلوك أكثر مسؤولية تجاه البيئة، سعيا منها إلى رفع مستوى أدائها البيئي والمالي للتكيف مع التغيرات الديناميكية في الأسواق الدولية، من أجل التوسع في حجم الأنشطة الدولية للمؤسسة، إضافة لتعظيم العوائد الإقتصادية وتدنية الآثار السلبية على البيئة وبالتالي تحقيق أداء جيد ومستمر.

1. نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يساهم تطبيق نظم الإدارة البيئية 14000 **ISO** في تفعيل عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية.

يؤدي تطبيق نظم الإدارة البيئية 14000 **ISO** إلى تحسين صورة المؤسسة وإنسجامها مع متطلبات السوق العالمية لاسيما مع تزايد أعداد المستهلكين الراغبين بشراء المنتجات السليمة بيئيا والذي ينعكس على إتساع الحصة السوقية الدولية للمؤسسة وتعميق نشاطاتها الدولية.

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الأولى: البناء المتكامل لنظم الادارة البيئية 14000 **ISO** يساعد المؤسسات على تحسين أدائها البيئي ويمنحها ميزة تنافسية.

إن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الإقتصادية يقلل من التأثيرات السلبية على البيئة ويحسن من كفاءة عملياتها ويوفر النفقات كما يحافظ على الموارد ويقلل المخالفات البيئية وبناءا على ذلك فإن شهادة المطابقة للمواصفة 14001 **ISO** تكون دليلا على الجهود التي تبذلها المؤسسة لمنع التلوث وإستخدام أفضل الوسائل للمحافظة على البيئة وهذا بالطبع يؤدي إلى الحصول على فرص أفضل في الأسواق التجارية وتحقيق ميزة تنافسية.

الفرضية الثانية: التواجد في الأسواق الدولية يضمن تطوير المؤسسات وإستمرارها وتعزيز مكانتها الإقتصادية.

عمل المؤسسة داخل الأسواق الدولية يساعدها على الوصول إلى التكنولوجيا العالية غير المتوفرة في البلد الأصلي كما يعمل على تطويرها وتصريف المنتجات بعد تشبع السوق المحلي وتمكينها من خدمة عملائها الذين

إنتقلوا إلى الخارج وهو ما يساهم في إستمرارها، هذا ويسمح الإنتشار الدولي للمؤسسة بتعزيز مكانتها الإقتصادية من خلال تعزيز موقعها التنافسي وإقتحام دول المنافسين بطريقة إستباقية.

الفرضية الثالثة: خدمة الأسواق الخضراء فرصة لتحقيق نجاحات على المستوى المحلي والدولي.

إن خدمة الأسواق الخضراء عامة والمستهلك الأخضر خاصة فرصة لتحقيق نجاحات على المستوى المحلي والدولي وإكتساب مزايا تنافسية مستدامة تميزها عن باقي المؤسسات الدولية، من بين هذه المزايا التي يمكن أن تحوز عليها من خلال تبنيها لتوجه بيئي هي: تحقيق ميزة التكلفة الأقل وإن كانت هذه الميزة نسبية في بعض القطاعات والمجالات، بالإضافة إلى تحقيق التموضع والصورة الذهنية الجيدة عنها في الأسواق الدولية، والرفع من أداء المؤسسة من خلال تنمية الحصة السوقية وإرضاء متطلبات المستهلكين الخضر وخلق القيمة ذات الإتجاهين، كما يحفزها على تشجيع الإبداع والتميز في خدمة أسواقها والذي من شأنه أن يخدم تنمية رأس المال الفكري بها.

الفرضية الرابعة: تستخدم النظم والإعتبارات البيئية كحواجز غير جمركية للحد من نفاذ المؤسسات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية خاصة الأوروبية.

تقوم الدول الصناعية الكبرى بممارسات إقتصادية خفية إستنادا على النظم والإعتبارات البيئية حيث أصبحت أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لم تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول الأخرى وبإسقاط تأثير التطبيقات الخفية للإشتراطات البيئية على الصادرات الجزائرية بالتركيز على مجموعة من المنتجات (المنتجات الحيوانية والنباتية، المنتجات الكيميائية، المواد الغذائية والحيوانية) نجدها لم تسلم من التطبيق المتعنت للإشتراطات البيئية عليها ولا زالت تعاني من صعوبة في النفاذ إلى الأسواق الدولية خاصة الأوروبية.

2. النتائج والتوصيات:

بعد دراسة نظم الإدارة البيئية **ISO**14000 وتناول أهم الإشتراطات البيئية المطبقة عالميا والتي يراها البعض بمثابة قيود خفية تحد من قدرة المؤسسات الإقتصادية في الدول النامية ومنها الجزائر على النفاذ إلى الأسواق الدولية وتدويل نشاطها، بينما يراها البعض الآخر قدرة مضافة للمؤسسات تعزز فرص نفاذها للأسواق الدولية وترفع من تنافسيتها، وبالإستفادة من تجارب المؤسسات العالمية التي تناولتها الدراسة، يمكن إستخلاص نتائج وتقديم مقترحات تساعد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على التفوق والريادة على المستوى الدولي.

أ. النتائج:

- هناك علاقة إرتباط واضح بين الإهتمام بالمعايير البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن المسائل البيئة والتنمية التي كانت مستقلة عن بعضها أصبحت متشابكة بشكل لا يمكن فصله، فالتدهور البيئي يدفع بالمزيد من الفقر ويؤدي إلى العديد من الآثار التي تعوق التنمية، ومن ثم فإنه لابد وأن يكون هناك رؤية وتصور لإستدامة البيئة والعمل على الموارد الطبيعية المتاحة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد، أي أن العلاقة بين البيئة والتنمية يجب أن تقوم على أساس دمج الإعتبارات البيئية في عملية صنع القرارات الخاصة بالتنمية في كافة المجالات.
- إن الإهتمام بالمعايير البيئية من أجل وقف تدهور عناصر البيئة الطبيعية وحمايتها والحفاظ عليها من الإنهيار والإستنزاف نتيجة الإستغلال غير الكفء للموارد الطبيعية المتاحة لا يعد فقط مطلبا هاما لتحقيق التنمية المستدامة بل أصبح أمرا ضروريا لإستمرار الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، حيث تتحدد جودة المنتج وقدرته التنافسية من خلال مدى إستخدامه للمواد غير الضارة بالبيئة بالإضافة إلى تواؤم طريقة الصناعة مع الشروط البيئية.
- هناك علاقة تشابكية بين التجارة والبيئة حيث أن النشاط التجاري يرتبط بالإنتاج الذي يعتمد على الموارد الطبيعية والبيئية والتي يؤثر فيها من ناحية ويتأثر بها من ناحية أخرى.
- هناك إختلاف في الآراء حول علاقة التجارة بالبيئة فهناك من يرى أنها تعمل على تحسين الوضع البيئي من خلال عدة قنوات وعلى العكس هناك من يرى أنها تسبب أضرارا بيئية عديدة، ولكن المسألة تتعلق بما إذا كانت القواعد والإعتبارات البيئية تؤخذ في الحسبان عند وضع السياسات التجارية، والعكس عند وضع السياسات البيئية ينبغي الأخذ بالإعتبارات التجارية والتوجه نحو السياسات والأدوات الأقل إضرارا بالتجارة وإذا ما حدث ذلك فإن المحصلة النهائية وجود سياسات بيئية وتجارية تدعم بعضها البعض على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- إن السياسات البيئية والتجارية يكمل كل منهما الآخر فالحماية البيئية تحفظ قاعدة الموارد الطبيعية التي يبنى عليها النمو الإقتصادي وتحرير التجارة يقوده إلى النمو الإقتصادي المطلوب لتوفير الحماية الكافية للبيئة والحفاظ عليها من التدهور.
- إن العلاقة التبادلية بين التجارة والبيئة وضرورة تطبيق النظم والإعتبارات البيئية ومراعاة القواعد والإجراءات المطلوبة تلعب دورا هاما في تفعيل عملية تدويل المؤسسات الإقتصادية ولها تأثير على القدرة

التنافسية ومن ثم يصبح على الجزائر الإهتمام بمتطلبات التنمية ونقل التكنولوجيا المناسبة والإلتزام بالإشتراطات البيئية من أجل النفاذ إلى الأسواق العالمية ودعم قدرتها التنافسية خاصة مع تحرير التجارة وما يشهده العالم من تحولات وظهور العديد من الإتفاقيات الدولية المختلفة المرتبطة بالتجارة والبيئة.

- إن العلامات البيئية وشهادات الجودة في ظل المتطلبات الجديدة للسوق العالمي أصبحت أداة ضرورية لا غنى عنها وجواز مرور لأغلب الصادرات خاصة للأسواق الأوروبية حيث يستدل منها على درجة الجودة ومستوى التنافسية.

- إن تطبيق نظام الإدارة البيئية 14000 **ISO** وما يتطلبه ذلك من تغير أساليب الإنتاج وتوفير الخبرات الفنية والتكنولوجية إذا كان يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن عدم تطبيقها يؤدي إلى تدهور الوضع البيئي وتحقيق المزيد من الخسائر في الموارد الطبيعية والإضرار بالصحة العامة وفقدان السمعة التجارية للمنتجات وضعف القدرة التنافسية للنفاذ إلى الأسواق الدولية ومن ثم يجب أن يكون للدولة دور في دعم وحفز هذه المؤسسات على تطبيق هذه المعايير والحد من الزيادة في التكاليف لزيادة القدرة التنافسية وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

- إن تطوير المعايير البيئية في الأجل المتوسط والطويل يولد حافزا لدى المؤسسات لتطوير أساليب وطرق جديدة للإنتاج والإنفاق على عمليات البحث والتطوير وزيادة قدرة المؤسسات على الإبتكار للتوصل إلى أساليب إنتاج تستهلك طاقة ومواد أولية أقل وهذا من شأنه تقديم منتجات نظيفة بيئية تفتح لها أسواق جديدة وتحسين الأداء الإقتصادي ومستوى الإنتاجية وزيادة الربح وخفض التكلفة بشكل يسهم في تعويض نفقات التوافق مع المعايير وتحقيق التنافسية للمؤسسات.

- هناك تعريفات متعددة للتدويل وذلك وفقا لمستوياته المختلفة إلا أنه يمكن تحديد مفهوم شامل له في: "تلك الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسات بالإنفتاح على الخارج من خلال إتباع عدة أشكال لإقتحام الأسواق الخارجية بدءا من التصدير البسيط إلى غاية الوصول إلى إستراتيجية تجارية إقتصادية عالمية".

- إن التركيز على سوق واحد ببلد واحد أصبح لا يضمن البقاء والإستمرارية وذلك لشدة المنافسة بين المؤسسات القائمة فيه، كذلك عدم القدرة على الحفاظ على حصة السوق المعتادة لأن الحواجز تلاشت وبالتالي تطوير المؤسسة وإستمرارها يكون من خلال التفكير في تنويع الأسواق ومحاولة التواجد في أكثر من سوق وفي أكثر من بلد.

- بالرغم مما قامت به الدولة في مجال التوافق مع الإشتراطات الدولية المطلوبة إلا أن المؤسسات الجزائرية لا تزال تحتاج إلى المزيد من الإستثمارات لتحسين جودة المنتج وزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية في الأسواق الدولية على مواجهة التحديات والمنافسة في الأسواق العالمية.

- إن المعايير البيئية أوروبية المنشأ، حيث تعتبر منطقة أوروبا هي أولى مناطق العالم التي أولت البيئة ومعايير التوافق البيئي إهتماما كبيرا، إلا أنها أصبحت مطلبا دوليا وجواز المرور لأي منتج يتم تداوله في الأسواق، كما أعطت إتفاقيات التعاون الدولية وزنا خاصا للإعتبارات البيئية للمشروعات التي تتضمن حق الحماية البيئية، كذلك ظهرت المعارض المتخصصة في المجال البيئي كأحد الأدوات الترويجية عند رسم الخطط التصديرية.

- إن السوق الأوروبية تعد من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تمثل نحو 66,3% من حجم صادراتنا الخارجية إلى الأسواق الدولية سنة 2015، ومن ثم فإن عدم تطبيق المعايير البيئية المعتمدة في الإتحاد الأوروبي كعلامات الجودة والتعبئة والتغليف سيترتب عليه تقليص صادراتنا إلى الأسواق بما يتطلب الإهتمام بهذه المعايير لتحقيق الإستفادة القصوى من الشراكة.

- التحسن النسبي في موقف المؤسسات الجزائرية من الإشتراطات والمعايير البيئية والإتجاه نحو الإهتمام بالبحث والتطوير والجودة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف حيث إرتفع عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الجودة البيئية **ISO** 14000 من 3 مؤسسات سنة 2004 إلى 104 مؤسسة سنة 2014.

- لابد على أي مؤسسة كانت بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تفكيرها في تدويل نشاطها، أن تحدد نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وأن تدرس المحيط الخارجي المحلي للوقوف عند الفرص والتهديدات التي قد تكون مساعدة أو معوقة لعملية تدويلها حيث تعتبر الإشتراطات البيئية الدولية أهم معوق يواجه عملية تدويل المؤسسات.

- إثر إطلاعنا على واقع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تبين أنها تتخذ شكل واحد للدخول إلى الأسواق الدولية، بحيث تختار آلية التصدير للدخول إلى الأسواق الدولية.

- على الرغم من تمتع الصادرات بالنفاذ إلى السوق الأوروبي تحت مضلة إتفاقية الشراكة الأوروبية، إلا أن الصادرات الجزائرية لهذه السوق لم تشهد طفرة ملموسة تحقق الإستفادة القصوى من هذه الإتفاقية

بالإضافة لتعرضها للتطبيقات الخفية للإشتراطات البيئية خاصة في صادرات المنتجات الحيوانية والنباتية، المنتجات الكيميائية، المواد الغذائية والحيوانية والتي لا زالت تعاني من صعوبة النفاذ إلى هذه السوق.

ب. التوصيات:

بالإضافة إلى النتائج السابقة التي تمت الإشارة إليها، هناك عدة من التوصيات الهامة التي إنتهت إليها الدراسة نوردها فيما يلي:

- يجب أن تكون السياسة البيئية في الجزائر جزءا متكاملا مع السياسات الإقتصادية، فالبيئة والإقتصاد متلازمان فلا يمكن الحفاظ على البيئة إلا في إقتصاد قوي كما أن البيئة النظيفة تدعم الإقتصاد وتمده بالموارد.

- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها ومشروعاتها حتى تتوجه أهداف هذه المشروعات وآليات تنفيذها نحو ضمان تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراجعة التشريعات البيئية والسياسات التجارية المتتبعة والعمل على إصدار التشريعات وتبني السياسات التي تتلاءم مع متطلبات النظام التجاري العالمي من ناحية والمحافظة على البيئة نظيفة لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة من ناحية أخرى من خلال تعزيز تطبيق تلك التشريعات على القطاع الصناعي وتبني مفهوم الصناعة الخضراء والإنتاج الأنظف ودمجهم في التشريعات والسياسات الصناعية.

- يجب الأخذ في الإعتبار منافع تطبيق المعايير البيئية وما ينتج عنها من تحقيق الكفاءة الإنتاجية وحماية البيئة والصحة العامة بما يستلزم الإهتمام بدعم تطبيق هذه المعايير لزيادة القدرة التنافسية لإختراق الأسواق الدولية من ناحية ولتعزيز النمو الإقتصادي من ناحية أخرى.

- نشر وزيادة الوعي البيئي وخلق مناخ يشجع الإستثمار في التكنولوجيا النظيمة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة والإمتثال لمتطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية **ISO** 14000 من خلال تقديم الدعم المالي والفني وتعزيز دور حوافز الإمتثال والمحافظة على البيئة كالتخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الجمركية على المواد الصديقة للبيئة ومعدات مكافحة التلوث والربط بين التسهيلات وتحقيق أهداف بيئية معينة على أن يتم توفير حصيلة هذه التسهيلات مع الغرامات والضرائب على المخالفات تطبيقا لمبدأ (الملوث يدفع) بما يكون مفيدا من ناحية الفعالية البيئية والكفاءة الإقتصادية والقدرة التنافسية.

- تفعيل دور منظمة التجارة العالمية ليكون أكثر فاعلية وإيجابية في ضبط وتحديد العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال الإستمرار في تحرير التجارة مع التأكد من عدم إستخدام القيود والمعايير البيئية بصورة متشددة كوسيلة حمائية إقتصادية مقنعة غير تعريفية وغير مبررة على أسس بيئية صحيحة ضد صادرات الدول النامية ومنها الجزائر خاصة مع زيادة هذه الممارسات من قبل الدول المتقدمة مع إرهاصات الأزمة العالمية بغرض حماية إقتصادياتها من المنافسة الأجنبية، كما أنها لابد وأن تعكس الوضع البيئي والتنموي الذي تطبق عليه وتتلاءم معه، وتطبق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة وفقا لطبيعة وظروف وإمكانيات كل دولة خاصة وأن الدول المتقدمة كانت المتسبب الأول لظهور العديد من المشكلات البيئية.

- تقوية الروابط والعلاقات الإقتصادية والتعاون مع العالم الخارجي لضمان نقل التكنولوجيا الحديثة ومساندة ودعم الدول المتقدمة لتسهيل تكيف التجهيزات الإنتاجية القائمة مع السياسات البيئية وإستخدام أساليب جديدة وإعانات البحث والتطوير لتطوير أساليب الإنتاج والعمل على توفير المناخ والإستقرار لتشجيع جذب الإستثمارات الأجنبية.

- العمل على إعداد مشروعات وإنشاء صناديق يتم تمويلها من مؤسسات تمويل محلية ودولية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني السياسات التجارية والإجراءات البيئية الملائمة التي تتوافق مع الإشتراطات البيئية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة وتدعم التنافسية في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي في أساليب وتقنيات الإنتاج الأنظف والمشاريع الصديقة للبيئة وإدخال البعد البيئي في السياسات التي تحكم الإستثمارات الأجنبية وسياسات تنمية الصادرات.

- ضرورة أن تساهم الهيئات الداعمة لتدويل المؤسسات الجزائرية بدور فعال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإستحداث برامج جديدة لدعم وتأهيل وتطوير هذه المؤسسات والنهوض بها للإرتقاء بإنتاجيتها والإهتمام بنظم الجودة وتطبيق النظم والمعايير البيئية المطلوبة وزيادة صادراتها وقدرتها التنافسية والإندماج في الأسواق العالمية.

- ضرورة مواكبة التطورات والتحولات الدولية بالتركيز على الكفاءة الإنتاجية عن طريق التقدم التكنولوجي والإرتقاء بمستوى المهارات والتنويع في الإنتاج وتحسين جودته ودعمه بالتطوير والتحديث والإبتكار بالإضافة إلى الإلتزام بالمعايير البيئية وتطبيق التكنولوجيا السليمة بيئيا ونظم الجودة الشاملة في الإنتاج

ونظم الإدارة البيئية التي تؤدي إلى تخفيض وترشيد مدخلات الإنتاج وإعادة تدوير المخلفات والإعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما يسهم في تخفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية.

- التعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية ووزارة البيئة والقطاع الخاص لنشر المعلومات المتعلقة بالبيئة وتشجيع الإبتكار ونقل التكنولوجيا والإستفادة من برامج المعونات والدعم الفني الأجنبي لتطوير وتحفيز إختراق المؤسسات للأسواق الدولية مع حماية البيئة وتذليل العقبات التمويلية والإجرائية بما يسهم في تعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق مكاسب الكفاءة وخفض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالإلتزام بمواصفات الجودة والإشتراطات البيئية.

- الإهتمام بوضع إستراتيجيات تسويقية للتعريف بالأسواق وتحديد الفرص المتاحة في السوق الدولية والقيام بالدراسات للتنبؤ بإتجاهات الأسواق العالمية ورصد ومتابعة طلب المستهلكين وأذواقهم بالإستعانة بالخبرات والشركات الأجنبية المتخصصة والإشتراك في المعارض الخارجية وزيادة الإرتقاء بالكوادر العاملة في مجال الترويج وزيادة قيمة الدعم الموجه للمعارض وتوسيع شبكة العلاقات مع السلاسل السلعية العالمية لزيادة النفاذ إلى الأسواق الدولية والتواجد الدائم فيها.

- تنمية الموارد البشرية برفع مهارات وكفاءة العمالة بما يتناسب مع متطلبات الصناعة وزيادة إنتاجية العامل من خلال ربط سياسات التعليم ومتطلبات الصناعة والتوسع في مراكز التدريب ودعمها وتطويرها وإستحداث البرامج التدريبية التي تحتاجها الصناعة والإستفادة من برامج تحديث الصناعة والبرامج التي تتيحها المنظمات الدولية والتعاون مع الدول المتقدمة لإنشاء المراكز وإستقدام الخبراء وإرسال البعثات التدريبية للتعرف على أحدث التقنيات الحديثة وتوفير المناخ المناسب لإستقرار العمالة وربط الأجور بالإنتاجية.

- تبسيط إجراءات التصدير وتذليل كافة العقبات أمام المصدرين وتخفيف الأعباء والرسوم الجمركية المفروضة والضرائب لتخفيض تكاليف الإنتاج، والعمل على تحديث الموانئ وتطوير الخدمات اللوجستية للشحن والنقل ودعمها بالقدرات التكنولوجية المتطورة لتسهيل عمليات التصدير والتسليم في المواعيد المحددة ووضع التشريعات اللازمة للتغلب على القيود الإدارية المعرقلة للإستثمارات والتجارة وإزالة المعوقات التي تقف عثرة في تنمية الصادرات وتهيئة المناخ للقطاع الخاص للإنطلاق وزيادة حجم إستثماراته.

- التوجه نحو القيام بإستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة مع أطراف أجنبية في الخارج كوسيلة للتوغل في الأسواق الدولية.

- تفعيل دور أجهزة الرقابة على الجودة بالإستعانة بما هو متبع في الدول الأوروبية، والأخذ في الإعتبار عند وضع المواصفات المحلية المواصفات القياسية والأنظمة والمعايير العالمية، وتحديد جهة واحدة لإختبار وفحص المنتجات مع التركيز على التأكد من الجودة حتى يتم الوثوق في المؤسسات الجزائرية وإكتساب السمعة التجارية من خلال تطوير وتأهيل المعامل والإختبارات الجزائرية، وإستحداث الشعارات والعلامات الجيدة التي تميز مؤسساتنا في الأسواق الدولية.

- تنويع هيكل الصادرات وتوسيع دائرة التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين وعدم التركيز على توجيه صادراتنا لأسواق محددة وفتح أسواق جديدة وإيجاد كيانات وتكتلات عربية وإفريقية مشتركة في إطار التعاون الإقتصادي بين هذه الدول وإنشاء شبكة إقليمية عربية وإفريقية لنقل وتشجيع التكنولوجيا والإبتكار وتبادل الخبرات لتنمية وتطوير المؤسسات المدولة وملاحقة التطورات السريعة ومواجهة التشدد والتعسف من قبل الأسواق الأوروبية في تطبيق المعايير البيئية والحد من التأثر بالظروف المرتبطة بالأسواق العالمية ومواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات الإقتصادية.

- وضع إستراتيجية متكاملة لتدويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على أن تكون هذه الإستراتيجية متكاملة مع السياسات الإقتصادية و البيئية.

3. آفاق البحث:

بعد إجراءنا للدراسة الراهنة، تبين لنا أن هناك جوانب جديرة بالبحث، وفيما يلي إقتراح لأهمها:

- المواصفات القياسية للجودة كحواجز غير جمركية للتجارة الخارجية.
- أثر تطبيق نظام الإدارة المتكامل للجودة على تنافسية المؤسسات الإقتصادية في الأسواق الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- صحيح مسلم.

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، الجزء الأول، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ.
- أحمد طلحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000.
- إس. تامر كافوجيل، جاري نابت، جون ر. ريزينبرجر، المعاملات التجارية الدولية، ترجمة صائغ عالمية ناشرون، توزيع مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان، 2014.
- أسامة المليجي، علي عبد العزيز علي، الأيزو 14000 نظام الإدارة البيئية، الشركة العربية للإعلام العلمي، القاهرة، مصر، 1999.
- إسماعيل إبراهيم القزاز وعادل عبد المالك كوريل، نظام الإدارة البيئية بموجب المواصفات الدولية، مكتبة الراتب العلمية، عمان، الأردن، 2010.
- إسماعيل نجم الدين، القانون الإداري البيئي (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2012.
- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2008.
- إياد عاشور الطائي، محسن عبد علي، التربية البيئية، المؤسسة الحديثة للكتاب،ط1، بيروت، لبنان، 2010.
- بدوي محمد عباس، محاسبة البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2012.

- ثامر البكري وأحمد النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- جابر ساسي دهيمي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.
- جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- ديب كمال، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2007.
- رضوان محمود العمر، مبادئ التسويق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2005.
- زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة الأعمال الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
- زايد مراد، الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات، مدخل تسيير المؤسسات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- زرزار العياشي وبراك حنان، مبادئ وإستراتيجيات التسويق الدولي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2016.
- زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة الناس، القاهرة، مصر، 2005.

- زواوية احلام، دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2014.
- سامح عبد المطلب عامر، إدارة الأعمال الدولية، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، الأردن، 2000.
- سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997 (في إتفاقية تغير المناخ لسنة 1992م)، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010.
- سمير حامد جمال، الحماية القانونية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
- سمير محمد عبد العزيز، جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000، 10011 رؤية إقتصادية وفنية وإدارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- سهير ابراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2014.
- سهيل حسن الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- سي بي راو، العولمة الكونية وأبعادها الإدارية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، ط1، القاهرة، مصر، 2003.
- السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بلح، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، ط1، القاهرة، مصر، 2002.

- السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- شادي خليفة الجوارنه، إقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.
- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2010.
- صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نظم الإدارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 2006.
- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
- عبد السلام أبو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- عبد السلام أبو قحف، دراسات في إدارة الأعمال، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2001.
- عبد السلام أبو قحف، مبادئ التسويق الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط2، مصر، 2009.
- عصام الدين أبو علفة، التسويق الدولي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003.
- علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان للطباعة والنشر، ط1، سوريا، 2008.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003.

- عمرو خير الدين، التسويق الدولي، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1996.
- فتيحة ليتيم ونادية ليتيم، البيئة في القرن الحادي والعشرين...أي سياسات عالمية، دار الكتاب الحديث،ط1، القاهرة، مصر، 2016.
- فريد محمد عوادي، حماية البيئة بين الشريعة والقانون، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
- كمال ديب، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
- مات سيقر، ترجمة خالد العامري، المرجع العالمي لإدارة الجودة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2008.
- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- مثنى عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، دار وائل، عمان، الأردن، 2010.
- محمد صالح تركي القريشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO14000 ISO9000 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017.

- محمد مرعي مرعي، دليل التشخيص وتحديد الأهداف ووضع الخطط في المؤسسات، دار الرضا، ط1، دمشق، سوريا، 1999.
- محمود العكة، إدارة الأعمال الدولية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- معجم الصحة البيئية والمهنية إنجليزي/عربي، مركز النشر العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، ط1، جدة، السعودية، 2010.
- منير نوري، التسويق الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- نادية ليتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، الطبعة العربية الثانية، عمان، الأردن، 2015.
- نعيم محمد علي الأنصاري، التلوث البيئي: مخاطر عصرية وإستجابة علمية، دار دجلة للنشر، عمان، الاردن، 2009.
- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
- وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003.
- ي.ف.ميلانوفا، أ.م.ريابتشكوف، ترجمة أمين طربوش، الجوانب الجغرافية في حماية الطبيعة، دار علاء الدين، ط1، سوريا، 1996.

- يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظام إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- يونس إبراهيم أحمد مزيد، البيئة والتشريعات البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

ب. الرسائل الجامعية:

- بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تسويق، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009.
- بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2016.
- بوجمعة سمين، مساهمة لصياغة إستراتيجية لتدويل نشاط المؤسسات الكبرى، المتوسطة والصغيرة (دراسة حول تدويل بعض المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- بوحفص رواني، المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
- تومي ميلود، معالجة إقتصادية لنفايات الإنتاج الصناعي حالة مركب الكوابل بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.
- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتورة حقوق، فرع قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

- خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وإنعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية –دراسة حالة مؤسسة اسمنت متيجة بمفتاح–، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.

- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها في الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

- دوار إبراهيم، آليات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2001-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2012/2011.

- رزاي سعاد، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

- رشيد علاب، نظم الإدارة البيئية (ISO 14000) واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

- رمضان عبد المجيد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حقوق، جامعة ورقلة، 2011/2010.

- زينب عبد الله أحمد جميل، إطار مقترح لتحقيق التكامل بين نظم جمع ومعالجة المخلفات وصناعة التعبئة والتغليف بتطبيق على المخلفات البلاستيكية، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004/2003.

- سامية علي البزي، وقاع الإدارة البيئية في الأردن، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000/1999.

- ساوس الشيخ، أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار سلسلة الإمداء على الأداء – دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعة الغذائية الجزائرية – أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012.

- سلمان حمدان حميد الدغيمات، مشكلات الإدارة البيئية في الأردن وسبل معالجتها، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة آل البيت، الأردن، 2004/2003.

- سهام بني صافية، الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- شوقي محمد سليمان، تقييم فعالية تطبيق نظم الإدارة البيئية، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2001/2010.

- شيشة نوال، آثار التحالفات كإستراتيجية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –شعبة الصناعات الغذائية– حالة الدول المغاربية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

- صالح علي محسن المدحجي، الخيار التكاملي لبناء نظامي إدارة الجودة والبيئة وفقا للمواصفتين القياسيتين الدوليتين ISO 14001 وISO 9000، (دراسة حالة في شركة عدن للحديد)، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال: St. lements، 2012/2011.

- طارق نعمان إبراهيم الرفاعي، نظم الإدارة البيئية ودورها في زيادة القدرة التنافسية لصادرات الصناعات الغذائية المصرية، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2014/2013.

- الطاهر صديق، أثر النظام الضريبي للحد من التلوث البيئي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

- طويل آسيا، المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة، قطاع البتروكيماويات –دراسة حالة مؤسسة سونطراك- أوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

- عبد الكريم خليل إبراهيم الصقار، "نموذج لتقويم نظامي إدارة الجودة والبيئة وفقا لمتطلبات المواصفتين الدوليتين (ISO 14001) و(ISO 9001)"، أطروحة دكتوراه، الجامعة العالمية ST clements، 2008.

- عبد المنعم أحمد الفقي، الإدارة البيئية للعمران الحضري، رسالة ماجستير في التخطيط العمراني، كلية الهندسة جامعة عين شمس، مصر، 2008/2007.

- عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2009/2008.

- عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

- علي محمد، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، رسالة ماجستير في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001/2010.

- فرج إبراهيم الرزاز، دور المنظمات غير الحكومية في تنمية الإدارة البيئية، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 1999.

- فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ظل العولمة الإقتصادية –حالة المؤسسات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2006/2005.

- فريد ياقوت، الإستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حالة ثلاث بلديات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2001/2010.

- مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة ماجستير علوم تسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011.

- منى أبو العطا محمد حليم، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، أطروحة دكتوراه في فلسفة الإقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2013/2012.

ج. الملتقيات العلمية:

- بروش زين الدين ودهيمي جابر، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

- بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي لسلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية المنعقد بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

- بن عبد العزيز سفيان، مخلوفي عبد السلام، أثر الإستخدامات الخفية للمعايير البيئية على تسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، مداخل مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، يومي 19 و20 أفريل 2017.

- خوني رابح، بلعز خير الدين، التجارة الخارجية للجزائر بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، واقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطارف، 23-24 نوفمبر 2014.

- دحماني عزيز، عياط سعاد، تأثير المعايير البيئية على تحديد القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي

للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 19-20 أفريل 2017.

- زرزور براهمي وعبد الحميد حفيظ، دور الشراكة في تدويل إقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفاط (SOMIPHOS) ، الملتقى الدولي: آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.

- زهية بوديار وعبد الرزاق براهيمي، تقييم الأثر البيئي للمنشآت كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة، جامعة 01 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 18 ماي 2010.

- عبد الرحمان العايب، شريف بقة، "قراءة في دور الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية –حالة الجزائر-"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

- العربي غريسي، بلهاشمي جهيزة، "واقع تطبيق المعايير البيئية وتوجه الجزائر نحو الإلتزام بها تحديات ورهانات لدعم القدرة التنافسية لصادراتها"، الملتقى الوطني الأول حول الإمتثال للمعايير البيئية مدخل حديث لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الجزائرية، المركز الجامعي عين تيموشنت، 20/19 أفريل 2017.

- فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، "الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالتي مؤسسة SONY و IBM ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 09/08 نوفمبر 2010.

- لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورهما في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الخامس في التسويق الدولي بالتعاون مع الجمعية التونسية للتسويق المنعقد في رويال الحممات بالجمهورية التونسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي 2007.

- لعمى أحمد، شنيني عبد الرحيم، بين متطلبات التنمية الإقتصادية والإنفاق البيئي (تجاذب أو تنافر)، المتلقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011.

- محمد محمد السيد، التغيرات المناخية وإحتمالات تأثيراتها المستقبلية على الوطن العربي، الملتقى السادس لمنظمات المجتمع المدني (التغير المناخي) دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات، بيروت، لبنان، 18-19 أغسطس 2009.

- منير نوري، لجلط إبراهيم، واقع وآفاق توجه شركة TOYOTA نحو إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة، الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012.

د. المجلات العلمية:

- إيثار عبد الهادي آل فيجان وسوزان عبد الغني البياتي، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، العراق.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منبر البيئة، العدد 3، المجلد 5، البحرين، 1992.

- بكوش كريمة، رفع كفاءة الأداء التسويقي من خلال تخضير إستراتيجية المؤسسة –شركة تويوتا كنموذج–، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 09، جامعة خميس مليانة، سبتمبر 2013.

- بلعز خير الدين، خوني رابح، المتطلبات البيئية في الجزائر على ضوء إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، المجلة الدولية للبيئة وتغيير المناخ العالمي، المنظمة الأورو العربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء، المجلد 2، العدد 04، مانشستر، المملكة المتحدة، 2014.

- بن علي زهيرة، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، نوفمبر 2016.

- التبانوغي كمال الدين، وجعلنا من الماء كل شيء حي، مجلة التربية، العدد 94 ، قطر، سبتمبر 1990.

- ثامر بكري، خالد بني حمدان، الإطار المفاهيمي للإستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة HP في إعتمادها لإستراتيجية الإستدامة، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.

- جباري شوقي، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات: بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد01، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.

- جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 07، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، جويلية 2017.

- خميس ناصر محمد، تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية ISO 14000، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، مجلة جامعة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 08، جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2012.

- رداوية عمر، أثر الإلتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.

- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، أهمية المنتجات الخضراء في المؤسسات الصناعية –مؤسسة تويوتا نموذجا–، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2016.

- شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات، مجلة دراسات إقتصادية، العدد رقم 01، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.

- شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2013.

- عبد السلام كمال، المحاسبة البيئية أحد المتطلبات الأساسية للمراجعة، مجلة الرقابة المالية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية، العدد35، تونس، ديسمبر، 1999.

- عبد الكريم خليل الصفار: نموذج لقويم نظام إدارة البيئة وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO14000 دراسة بمعمل إسمنت الكوفة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة بابل، العراق، 2011.

- عبد الناصر موسى وأمال رحماني، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسات الصناعية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد04، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

- علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1992.

- محمد عبد القادر الفقي، القرآن الكريم وتلوث البيئة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 211، الكويت، 1982.

- المخفي أمين، عامر حبيبة، دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز –الجزائر)، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة طاهري محمد بشار، جوان 2017.

- موسى عبد الناصر، رحمان أمال، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.

- نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد02، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2005.

هـ. سلاسل بحثية متخصصة:

- حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004.
- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، سلسلة الرضا للمعلومات 119، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، شباط 2001.
- معهد التخطيط القومي: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 196، مصر، أغسطس 2007.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، البيئة والتجارة والتنافسية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد49، كانون الثاني 2006.

و. التقارير والتقارير السنوية:

- إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية لسداسي الأخير لسنة 2016 (وثائق متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر).
- القمة العالمية للتنمية المستدامة، تقرير التقدم في المنطقة العربية، ديسمبر، 2002.
- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا): تقرير عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000)، الأمم المتحدة، نيويورك، مكتبة مجلس الوزراء بالقاهرة،2000.
- ليلى جاد وآخرون، دراسة تدويل الشركات المصرية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مصر، فيفري 2006.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السابعة، الأمم المتحدة، جنيف، 2003.

ز. البحوث والمؤتمرات:

- إبراهيم أحمد حسن، أهمية المتطلبات الدولية للتعبئة والتغليف للصادرات المصرية، الإدارة العامة للإحصاء، وزارة التجارة الخارجية، مصر، 2004.
- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: معايير الإدارة البيئية والآثار التجارية والإستثمارية على البلدان النامية، جنيف، سويسرا، 1997.
- الأمم المتحدة، هيئة الدستور الغذائي: التحضيرات للدورة الأولى للجنة تنسيق الدستور الغذائي في الشرق الأدنى، الأمم المتحدة، نيويورك، بلا سنة.
- برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية والبنك الدولي، "الدراسات القطرية حول تكلفة التدهور البيئي"، مبادرة السياسات المتوسطية الخاصة ببرنامج البحر المتوسط، 2004.
- الخياط محمد هيثم، صحة البيئة في ميزان الإسلام، منظمة الصحة العالمية، الإسكندرية، مصر، 1995.
- ديباجة إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ 1992م.
- عبد الرحيم علام، مقدمة في نظم الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حول دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 07-11 مايو 2005.
- عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، نوفمبر 2012.
- عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 07 – 08 أفريل 2008.
- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الإتفاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة في المنطقة، نيويورك، الأمم المتحدة، 2003.

- ماجدة شاهين، منظمة التجارة العالمية: تقييم الإتفاقيات وتحديات التطبيق، منشور بالتعاون مع الغرفة الأمريكية للتجارة في مصر، 2006.

- منية براهم يوسفي، العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة: التجربة التونسية خطوات نحو الإستدامة، إجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): تحديد السبل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات الفوائد البيئية، تخفيف وطأة الاستهلاك على البيئة دون المساس برضا المستهلك، الأمم المتحدة، جنيف، 1994.

- نبيه عبد الحميد إبراهيم وآخرون، الدليل الإرشادي لسلامة الغذاء، المركز المصري لمعلومات سلامة الغذاء، القاهرة، مصر، 2006.

- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2005.

- وزارة الخارجية المصرية، التحديات البيئية للمصدرين للإتحاد الأوروبي، ترجمة وحدة التجارة الأوروبية، قطاع الإتفاقيات التجارية، بلا سنة.

ص. القوانين والمراسيم:

- الأمر 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالقانون البلدي، ج.ر، عدد 06، المؤرخ في 18 جانفي 1967.

- الأمر 82-10 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالصيد، ج.ر، عدد 34، مؤرخة في 24 أوت 1982.

- الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 22 ماي 1969 المتعلق بقانون الولاية "معدل"، ج.ر، عدد 44، مؤرخة في 23 ماي 1969.

- الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، يتضمن قانون الصحة العمومية، ج.ر، عدد 101، مؤرخة في 19 ديسمبر 1976.
- الأمر رقم 76-90 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، يتضمن إحداث المعهد الوطني لصحة الحيوانات، ج.ؤ، عدد 89، المؤرخة في 07 نوفمبر 1976.
- أمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 1996، يتعلق بتأمين القرض عمد التصدير، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد03، 1996/01/14.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي رقم 05-465 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 98-69 المؤرخ في 21 فيفري 1998.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 17-87، المؤرخ في 01 أوت 1987، الجريدة الرسمية، العدد 32، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 06 أوت 1987.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-04، المؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية، العدد 41، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 27 جوان 2004.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-272، المؤرخ في 6 جويلية 1992، الجريدة الرسمية، العدد 52، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 8 جويلية 1992.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 93-139، المؤرخ في 14 جوان 1993، الجريدة الرسمية، العدد 41، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 20 جوان 1993.
- قانون 02/81 معدل ومتمم لأمر 03/69.

- قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10 المؤرخ في 10 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو (جويلية) سنة 2003، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد الثالث والأربعين، 2003.

- قانون رقم 81-09 المعدل والمتمم لأمر 67-24، ج.ر.ج.ج، المؤرخ في 15 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي، عدد 27.

- المادة 123 والمادة 124 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011.

- المادة 9 من المرسوم التنفيذي 02/06 المعدل بقانون 12.17/91.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 1996/03/03، المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، 1996/03/06.

- مرسوم تنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 2004/01/12 والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد39.

- مرسوم تنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 1996/06/05 المتعلق بإنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات الجريدة الرسمية-العدد 35.

- مرسوم تنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 1996/10/01 الذي يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية – العدد 58، السنة 33، المؤرخة في 1996/10/06

- المواد 60-62-66-69 من القانون 09/90، ج.ر.ج.ج، العدد 15، الصادر في 07-04-1990، المتضمن قانون الولاية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- A. Barelier et autre, Exporter Pratique du commerce International, 13ed, ed foucher, Paris, 1997.

- Adam B. Jaffe and Others, Environmental regulation and the competitiveness of U.S Manufacturing: What does the Evidence tell us? Journal of economic literature, VOL33, N01, USA, 1995.
- Ahmed Gdoura, Internationalisation des entreprises : Les expériences internationales de la Tunisie, Rapport à UTICA-Union Tunisienne de l'industrie du commerce et de l'artisanat, 31 octobre 2006.
- Alexander Kiss and Dinah Shelton .international Environmental Law.199 supplement. Transnational. INC Irvington-on-Hudson .New York 1994.
- Bernard Forman, Jean –Marc Gey, Fabrice Bonnifet sécurité environnement « construire un système de management intégré, Afror, 2007.
- Bloomfield Road: Induces and Opportunity cost and benefit potter in the context of cost –Benefit Analysis in the field of Environment, European commission, 1999.
- Bo chen, ISO 14001, EMAS, ORBS 7750 : an assessement of the environmental management systems for UK Businesses, Thesis Master, University of EAST Anglia, August, 2004.
- Boronad Vet et autres, Commerce International Marketing et Négociation, Bréal Rosney, France, 1998,
- Cabinet Paul, l'impact économique et l'efficacité environnementale de la certification ISO 14000 des entreprises industrielles, service économie, ADEME, France, 1999.
- Corrine Pasco Behro, Marketing Internationale, 5éme édition Dunod, Paris, 2006.

- De Arauje, MarcondesMorrira, Quality and environnemental management system: ISO 9000 and ISO 14000- An Integrted management tool? An Overview n the UK Manufacturing and Service sectors, Master thesis, university of London, London, UK, 1996.
- Emma Goodchild, the implications for industry of international lyrecognised environnemental management system (EMS) standards, PHD thesis, Telford research Institute département of environnemental ressources university of Salford, Salford, UK, April, 1999.
- Eric de Fontgalland, Intelligence des marchés et développement International, Hermes sciences, Paris, 2005.
- ESCWA, comparatives study of national strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region, (New York: United Nations, 2001).
- European Communities: EMAS energy efficiency tool kit for small and medium sized enterprises, Luxemborg, office for official publications of the European communities, 2004.
- Gallagher Pand Serret : Implementing Regional Trade Agreements with Environmental provisions, Framework for Evaluation OECD publishing, France, 2011.
- Guide pratique du développement durable, Afnor, Paris, 2005.
- Hama Yamina, présentation du système algérien de normalisation, IANOR, Avril 2016.
- ISO 14001: (2004) environmental, Management system specification with guidance for use, International Organisation for Standardization (ISO), Genève.

- ISO 14001: 2015 Environmental management systems – Requirements, DNV GL, NO-1322 Hovik, Norway.
- ISO 14004: 2004, environmental management system, General guideline on principals, system and supporting techniques.
- ISO14021: Environmental labels and declarations…:Self-declared environmental claims, International Organization for Standardization (ISO), Geneve, 1999.
- Isobel Robin, Doole Lowe, international marketing strategy: Analysis, Development and implementation, Cengage Learning EMEA, 2008.
- Jacques SALAMITOU, Management environnemental, Edition Dunod, Paris, 2004.
- Jamel Ahmed Khader, International Marketing Management, 1ére édition, Dar Wael Printing-Amman, 2002.
- Jean Pierre Helffer, Jaques Orsoni, « Marketing », 5éme édition, Vuibert, Paris, 1998.
- Jeffery Frankel and Others: Environmental Effects of International Trade, Expert Report No31 To Sweden's Globalisation Coucil, Harvard Kennedy School, Harvard university, 2009.
- Joseph Gabrial starke, introduction to internatio nallw 8 th Edition. Butterworth World Student Reprinted ; 1977.
- Kotler Philip et Dubois Bernard, Marketing management, 11éme édition, Person Education, Paris, 2004.
- Kotler Philipe et Dubois Bernard, Marketing Management, 12éme édition, Nouveaux Horizons, Paris, 2006.

- Loetitia Vaute/ Marie – Paule Greveche : certification ISO 14001 les 10 pièges à éviter, AFNOR, Paris, 2005.
- Marcus Wagner: Effects on competitivenes and innovation activity from the integration of strategic aspects with social and environmental management, faculty of administrative and economic sciences, university of Louis Pasteur, France, 2007.
- Marcuse Ethridge and howard handle man, politics in changing word, Martin's press, N.y, 1994.
- Matt Rayment and Others, The economic benefits of environmental policy, a project under the framework contract for economic analysis, final report, institute for environmental studies, university of Amsterdam, November 2009.
- Nadine Levratto, l'internationalisation des PME dans les pays en développement : un modèle conceptuel des PME Libanaise, introduction au forme « la vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11ers journées scientifiques du réseau entrepreneuriat, INRPME, Trois-Rivières, Canada27,28 et 29 Mai 2009 ;
- Nikole Andréa Mathys, Marius Burkhart: a simple test for the pollution haven hypothesis, university of Lausanne, Switzerland, 2003.
- Norme international ISO 14031, Management environnemental, Evaluation de la performance environnementale, Evaluation de la performance environnementale, lignes directrices, AFNOR, 1999.
- Olivier Boiral, ISO14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration, Xème conférence de l'association international de

management stratégiques, faculté des sciences de l'administration, université Laval, Québec, Canada, 13.14.15 Juin 2001.

- Pauleette. L: can the ISO 14000 series environmental management standards provide a viable alternative to government regulation. MSU. Centre, Etats-Unis, 1999.

- Philip Kotler et autres, Marketing Management, Pearson éducation, France, 12éme édition, 2006.

- Renato J. Orsato, sustainability strategies: When does it pay to be green? First edition, palgrave Macmillan, New York, U.S.A, 2009.

- Sak Onkvisit John J.Shaw, international marketing: Strategy and theory, fifth edition, north edge, London.2009.

- Sanja pekovic, les déterminants et les effets des normes de qualité et d'environnement: analyses microéconomie triques à partir dde données Françaises d'entreprises et de salariés, Paris-Est, 2011.

- Sierra, Enrique : The new ISO 14000 series, international trade, forum 3, UN. 1996.

- Simon David Wilson, Environmental Management systems and their implications on industry in Hong Kong: a case study of the hotel industry, thesis Master of science in Environmental management, University of Hong Kong, 1996.

- Smeets. E, Weterings. R, Environmental indicators: Typology and overview, Copenhagen European Environment Agency, 1999.

- Thomas Joble, « the influence of organizationalcharacteristics on the environnement management systems », Doctoral thesis, Lulea university of the chnology, sweden, 2005.
- Ulrike Mayrhofer, Management stratégique, Edition economica, Paris, 2004.
- UNCTAD, world investment Report, (Geneva and new York, UN, 1998).
- Unites States Environmental Protection Agency (EPA), Efficacy of Ballast Water treatment systems, Washington D.C, July 12, 2011.
- William little and others, the shorter Oxford English, dictionary, third edition, Great Britain, oxford, university press, vol.I, 2008.).
- Yarnell Patrick, Implementing an ISO 14001 environmental management system, school of resource and environmental management, canada, 1999.
- Zafar U. Ahmed, Craig C. Julian, Abdul J. Mahajar, Export barriers and firm internationalisation from an emerging market perspective, (Emerald, Journal of Asia business studies, Vol.3, No.1.2008).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- بلهادف رحمة، التسويق الأخضر: التسويق الصديق للبيئة، متاحة عبر الموقع الإلكتروني: platform.almanhal.com/files/2/105237 تم الاطلاع بتاريخ: 2017/08/20.
- تقليص التأثير البيئي للطباعة "طابعات الشركات المزودة بتقنية HP page wide ، متاحة عبر موقع الانترنت H20195.www2.hp.com/v2/getpdf.aspx/4AA5-7567ARE.pdf تم الاطلاع بتاريخ: 2017/08/10.

- جمال بشير أوهيبة، "المواصفات القياسية إيزو 14001 لإدارة سليمة بيئيا"، على الموقع الإلكتروني www.hii.edu.lu/research/jawal/q5.pdf، تاريخ الإطلاع 2017/03/12.
- المتطلبات البيئية كأحد أهم العوائق غير الجمركية في ظل تحرير التجارة العالمية، تاريخ الإطلاع 2017/02/01. www. ta3lime.com
- محمد أبو القاسم محمد، نظم الإدارة البيئية، متوفر على الموقع www.aun.edu.eg/arabic/mag/mag5/a3.htm≠ 20، تاريخ إطلاع يوم: 2017/02/27.

- ec.europa.eu/environment/enveco/others/pdf/costbenfit-patterns.pdf
- http://ec.europa.eu/environment/gpp/gpp-and-ecolabels-en.htm http://links.jstor.org/sici?sici=00220515%28199503%2933%3A1%3c132%3AERATCO%3E2.0.c0%3B2-G
- http://sites.hks.harvard.edu/fs/jfrankel/swenvirinlaga31proofs.pdf
- http://www.actu-environnement.ccom/ae/news/reducation-impacts-certifications-quels-liens-etablir23503.php4.
- http://www.algex.dz/content.php?artID:67&op=4
- http://www.beta-mr75022.fr/productions/publications/2007/2007-08.pdf
- http://www.en-standard.eu/iso-14001-2015-environmental-management-systems-requirement/?gclid=CNvW8Z7i2MkCFQUewwodXrQlog.
- http://www.globalecolabelling.net/docs/documents/intro-to-ecolabelling.pdf
- http://www.miura.co.id/company-profie.html.
- http://www.miuraboiler.com/green-technologgy.

- https://ar.wikipedia.org/wiki/hewett-packard.
- https://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/11.pdf
- www.academia.edu/220068/the-economic-benefits-of-environmental-policy
- www.apeque.org/mission.html
- www.hec.unil.ch/mbrelhar/sea2/mathys37.pdf
- www.iso.org
- www.oerd.org
- www.philips.com/history.httm.
- www.philips.com/sustainabilityreport2007.
- www.strategie-aims.com/events/conferences/13-xeme-conference-de-l-aims/themes#communication_2384

الملحق

أهم العلامات البيئية ومناطق تواجدها:

عالمية

عالمية

عالمية

عالمية

عالمية

أوروبا

اوروبا وأمريكا

أوروبا

بلدان شمال أوروبا

إفريقيا

تونس

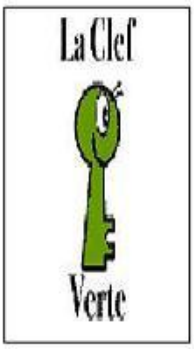

علامة فرنسا

إيستونيا

الإمارات

أميكا

كندا

ألمانيا

جنوب افريقيا

أميكا

استراليا